



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التكامل الزراعي العربي

تجربة الماضي ونظرة للمستقبل

الخرطوم ديسمبر (كانون اول) ١٩٩٢



جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التكامل الزراعي العربي

تجربة الماضي ونظرة للمستقبل

الخرطوم ديسمبر (كانون اول) ١٩٩٣

في اطار جهودها القومية لدفع عجلة التنمية الزراعية العربية قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد هذه الدراسة حول التكامل الزراعي العربي والتي تضم بين اجزائها الاطار النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي والتعرف على التجارب الدولية والمحاولات العربية واخضاعها للتحليل لاستخلاص نتائجها المستفادة . اضافة الى اعطاء ملامح عامة حول مستقبل التكامل الزراعي في المنطقة العربية . وتأمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديمها لهذه الدراسة ان تعطي دفعة تناسب واهمية التوجه نحو التكامل العربي في مجال اختصاصها، خاصة وان العالم في مرحلة التسعينات يشهد تقاربا دوليا ملموسا وظهورا للعديد من التكتلات والتجمعات ذات الطابع الاقتصادي التي تسعى لنشر اسواق منتجاتها وزيلسادة تأثيراتها الاقتصادية وترسيخ قواعد هيمنتها . ولمجابهة تلك التحديات فان الدول العربية وبما تذخر به من قواسم مشتركة من حوارات طبيعية وبشرية ومالية يتحتم عليها تخطي تلك الصعاب والعقبات لاحداث المزيد من اليات التنسيق والتعاون وصولا الى غايات التكامل الزراعي العربي .

وفي هذا السياق تلزم الاشارة الى ان عدم الوصول الى صيغة تكاملية معينة متفق عليها حتى الوقت الحاضر ، قد ساهم في تردي الاوضاع الاقتصادية القومية في الوطن العربي ، بما في ذلك مظاهر زيادة التخلف والتبعية الاقتصادية والتجارية . فلقد ادت المسارات القطرية للتنمية الزراعية المعزولة عن مثيلاتها في الاقطار العربية الاخرى الى تزايد الفجوة الغذائية واحداث التباينات الداخلية والاجتماعية مما اثر سلبا على مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

وتأمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان تخطي هذه الدراسة باهتمام الدارسين والباحثين العرب اضافة الى المخططين والمنفذين ومتخذي القرار السياسي والاقتصادي وذلك بما تحويه من ذخيرة توثيقية لكل التجارب والمحاولات التكاملية العربية واستخلاصها لعواملها الايجابية والسلبية وتقديمها لسمات الملامح الاستشرافية لمستقبل التكامل الزراعي العربي . وتأمل ان تساهم هذه الدراسة في وضع صيغة اكثر ملاءمة للمتغيرات الاقليمية والدولية وصولا للغايات التكاملية القومية التي نسعى جاهدين لتحقيقها .

وليسعنى في الختام الا ان اتقدم بواقر الشكر والتقدير لاعضاء فريق الدراسة على جهودهم الثمين في اعداد هذه الدراسة التي نأمل ان تكون اضافة حقيقية للجهود الانمائية المبذولة في المنطقة العربية .

والله نسأل التوفيق والسداد

المدير العام

الدكتور حسن فهمي جمعه

المحتويات

أ	تقديم	
ب	المحتويات	
١	ملخص الدراسة	
	الفصل الاول : الاطار العام للتكامل الاقتصادي	
١٦	١-١ تمهيد	
١٦	٢-١ مفهوم التكامل الاقتصادي	
١٩	٣-١ اشكال التكامل الاقتصادي	
١٩	١-٣-١ على مستوى النظام الرأسمالي	
٢١	٢-٣-٢ على مستوى النظام الاشتراكي	
٢٢	٤-١ التكامل الاقتصادي بين الدول النامية	
٢٢	١-٤-١ أسس التكامل بين الدول النامية	
٢٤	٢-٤-١ مداخل التكامل	
	الفصل الثاني: نماذج لبعض التطبيقات الدولية للتكامل الاقتصادي الزراعي	
٢٧	١-٢ تمهيد	
٢٩	٢-٢ السوق الاوربية المشتركة	
٢٩	١-٢-٢ اهداف ومراحل السياسة الزراعية المشتركة	
٣٠	٢-٢-٢ كيفية عمل السياسة السعريّة	
٣٣	٣-٢-٢ سياسات الاصلاح الهيكلي	
٣٤	٤-٢-٢ تنسيق البحوث الزراعية	
٣٥	٥-٢-٢ تمويل السياسة الزراعية المشتركة	
٣٦	٦-٢-٢ الاطار المؤسسي للسوق	
٣٩	٧-٢-٢ تقييم الانجازات	
٤٠	٣-٢ تجربة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة	
٤٠	١-٣-٢ المبادئ والاسس العامة للمجلس	
٤١	٢-٣-٢ مراحل التكامل في المجلس	
٤٢	٣-٣-٢ التكامل الزراعي بين دول المجلس	
٤٣	٤-٢ تجارب التكامل الزراعي في الدول النامية	
٤٣	١-٤-٢ تجارب دول امريكا اللاتينية	
٤٦	٢-٤-٢ تجارب الدول الافريقية	
٤٧	٥-٢ الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الدولية	
	الفصل الثالث : تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي	
٥١	١-٣ تمهيد	
٥١	٢-٣ تجارب التكامل قبل قيام الجامعة العربية	

رقم الصفحة

٥١	١-٢-٣ التكامل الاقتصادي في ظل الحكم العثماني
٥٣	٢-٢-٤ مركز تمويل الشرق الأوسط
٥٧	٢-٣ التجارب التكاملية العربية بعد الحرب العالمية الثانية
٥٧	١-٣-٣ انشاء الجامعة العربية ومحاولات العمل العربي المشترك
١٠٩	٤-٣ الاتفاقيات الاقليمية العربية
١٠٩	١-٤-٣ الاتفاقيات الثنائية
١٢٢	٢-٤-٣ الاتفاقيات متعددة الاطراف (التجمعات العربية)
١٣٠	٥-٣ انتقال العمالة العربية كمظهر من مظاهر التعاون والتكامل العربي
١٣٣	٦-٣ الاتفاقيات القطاعية (الهيئة العربية لانتاج الجبوب)
	الفصل الرابع: تحليل الجوانب المختلفة لتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي
١٣٥	١-٤ تمهيد
١٣٦	٢-٤ الاطار العام لتحليل وتقييم التجارب التكاملية
١٣٦	٣-٤ تحليل وتقييم التجارب ذات الجوانب الايجابية
١٣٦	١-٣-٤ تقييم الجهود العربية المالية والانمائية
١٥٧	٢-٣-٤ تقييم الاستثمارات العربية المشتركة
١٧٧	٣-٣-٤ المنظمات العربية المتخصصة
١٧٨	٤-٣-٤ تقييم انتقال العمالة بين الدول العربية
١٨٨	٤-٤ تقييم التجارب المتعثرة
١٨٨	١-٤-٤ تحليل آثار الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارب بين الدول العربية
٢١٠	٢-٤-٤ تقييم آثار تنسيق الخطط العربية
٢١٣	٥-٤ تقييم الاتفاقيات الاقليمية
٢١٣	١-٥-٤ الاتفاقيات الثنائية
٢١٤	٢-٥-٤ تقييم التجمعات العربية
٢٢١	٦-٤ التقييم الشامل للتجارب التكاملية في الدول العربية
٢٢٥	٧-٤ مظاهر عدم انجاز تكامل اقتصادي زراعي عربي
٢٢٦	١-٧-٤ تباين الناتج المحلي العربي (توزيعه، ومعدل نموه)
٢٣٠	٢-٧-٤ زيادة العجز بميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية
٢٣١	٣-٧-٤ تفاقم الديون الخارجية
٢٣٤	٤-٧-٤ تدهور اسعار الصرف في الدول العربية
٢٣٧	٥-٧-٤ تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية في الدول العربية
٢٤٧	٨-٤ معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي
٢٤٨	١-٨-٤ المعوقات الهيكلية (السياسية)
٢٤٩	٢-٨-٤ المعوقات الاقتصادية
٢٥٤	٣-٨-٤ المعوقات البيئية
٢٥٥	٤-٨-٤ المعوقات الثقافية والاعلامية

رقم الصفحة

٢٦٠

٥٨٤ معوقات خاصة بآليات تطبيق التكامل

٢٦١

٦٨٤ معوقات خارجية

الفصل الخامس: ملامح المستقبل للتكامل الزراعي العربي

٢٦٢

١-٥ تمهيد

٢٦٣

٢-٥ مبررات التكامل الزراعي العربي

٢٦٥

٢-٥ الاستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي

٢٦٦

١-٢-٥ اسس الاستراتيجية المقترحة

٢٦٦

٢-٢-٥ اهداف الاستراتيجية

٢٦٧

٢-٢-٥ وسائل تنفيذ الاستراتيجية

٢٧٦

الملاحق

٣٠٥

المراجع المؤسسية

٣١٦

مصادر اجنبية

٣١٧

أعضاء فريق الدراسة

٣١٨

ملخص باللغة الانجليزية

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة في الفصل الاول الى عرض ومناقشة الاطار النظري للتكامل الاقتصادي حيث ان الادبيات المتوفرة حول هذا الموضوع قد ركزت جميعها على التكامل الاقتصادي دون النظر لقطاعات بعينها وبما ان الزراعة نشاط اقتصادي رئيسي فيعنى ذلك امكانية مناقشة قضايا التكامل الزراعي في اطار التكامل الاقتصادي بكل نظرياته واشكاله ومداخله مع مراعاة الخصائص المميزة للزراعة كنشاط انتاجي ومدى محدود . ومن هذا المنطلق بدأت الدراسة بعرض وتفسير المراحل الخمسة التي تتكون منها النظرية التقليدية في التكامل الاقتصادي . وتمثل كل مرحلة من هذه المراحل بعدا جديدا في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الانتاج وتؤدي الى التكامل الاقتصادي . وتبدأ هذه المراحل بمنطقة التجارة الحرة والتي تلغى فيها كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع بين كل الاقطار الاعضاء في التكامل ، غير ان لكل قطر الحق في ان يظل بتعريفته الجمركية الخاصة في مواجهة الاقطار الاخرى خارج المنطقة . يلي ذلك مرحلة الاتحاد الجمركي حيث يتم ايضا الغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الاخرى امام حرية التجارة في السلع الزراعية بين الدول الاعضاء داخل الاتحاد على ان تكون هنالك تعريفات جمركية موحدة لكل الاتحاد في مواجهة العالم الخارجي . اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة السوق المشتركة والتي تتميز بالغاء الرسوم الجمركية والقيود الاخرى ليس على انتقال السلع فحسب وانما ايضا على انتقال عناصر الانتاج . وفي المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاندماج الاقتصادي ، فبالإضافة الى الغاء الرسوم الجمركية والقيود على انتقال السلع وعناصر الانتاج ، يتم ايضا تحقيق قدرا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية القطرية بهدف القضاء على التمييز الذي قد يحدث نتيجة للاختلافات في تلك السياسات وفي المرحلة الخامسة والاطيرة وهي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل يتم التحرير الكامل لحركة السلع وعناصر الانتاج بين اعضاء الاتحاد وتوحيد السياسات الاقتصادية ، واطافة الى ذلك اقامة سلطة فوق وطنية (Supra National) تتولى ادارة التكامل بين اقطار الاتحاد وتكون قراراتها ملزمة لكل الاطراف الاعضاء .

وبلا حظ من سياق هذه المراحل انها تتم جميعا في اطار الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحرية السوق والاعتماد على آلية جهاز الاسعار والتي من شأنها جميعا ان تؤدي ، بعد عملية التكامل ، الى التخصص في الانتاج وتقسيم العمل وخلق التجارة وتنميتها بين دول الاتحاد . وقد كانت هذه النظرية الاساس الذي انطلقت منه السوق الاوربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي في اطار اتحاد جمركي يلغى الاثر السلبي للتعريفات الجمركية بين الاعضاء . اما في النظام الاشتراكي حيث نظام الملكية الجماعية للثروة ووسائل الانتاج ، فان التكامل الاقتصادي يعتمد على تنسيق الخطط القطرية والتقريب التدريجي بين مستويات التطور الاقتصادي وتقسيم العمل طبقا لمبادئ الفكر الاشتراكي ، وقد اخذت اقطار مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكميكون) بذلك المبدأ لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها .

وقد ابرز التحليل في هذا الفصل ، ان معظم الاقتصاديون في الدول النامية ، ومنها دول المنطقة العربية ، قد رفضوا النظرية التقليدية للتكامل بدعوى ان قضايا التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ينبغي ان يتم تحليلها في اطار اقتصاديات التنمية وليس في اطار اقتصاديات حرية التجارة والاعتماد على قوى السوق وجهاز الاسعار . وقد استندوا في رفضهم هذا على المراجعات المختلفة لتجارب التكامل وما اظهرته من فشل في الدول النامية . وبالرغم من ان الفكر الاقتصادي المعاصر لم يستقر على نظرية محددة للتكامل بين الدول النامية لكن هنالك شبه اجماع على بعض الاسس والمداخل التي ينبغي توفرها لنجاح عملية التكامل الاقتصادي بين الدول النامية . ومن هذه الاسس توفر الرغبة السياسية والارادة الحقيقية لدى الدولة والمجتمع وتحقيق الحد الأدنى من التكامل بين القطاعات والهيكل الانتاجية داخل كل قطر ، والتقارب بين الاقطار في اسس النظم الاقتصادية والاجتماعية وتضييق الفجوة في مستويات النمو وتنسيق السياسات الخارجية .

واكتمالا للآطار النظري ، تم استعراض المداخل التي اثبتت التجارب قدرتها وفعاليتها في تحقيق التكامل الاقتصادي ومن ضمن هذه المداخل تحرير التجارة بشرط ان يكون هذا التحرير ضمن خطة عامة واستراتيجية كاملة للتنمية بين الاقطار الاعضاء . في التكامل ويتم بموجبها ازالة التباينات في مستويات التطور والنمو بين الاعضاء وتصفية علاقات التبعية نحو الخارج والرقابة على الشركات متعددة الجنسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات واشباع الحاجات الاساسية للمواطنين . اما المدخل الثاني فهو مدخل المشروعات المشتركة والذي يعتبر اداة هامة لتحقيق التكامل الاقليمي بين الدول النامية . وحتى تؤدي المشروعات المشتركة دورها في تحقيق التكامل ، ينبغي ان تقوم على درجة من التشابك العضوي والانتاجي بين الاعضاء . وان لا يقتصر دورها على تمويل وتنفيذ مشروعات قطرية الاثر او مشروعات تزيد من التبعية للخارج بعيدا عن تلبية حاجات سكان الاقليم الاساسية وبن ضمن المداخل الهامة والخطيرة مدخل التنسيق العلمي بهدف الوصول الى التكنولوجيا الملائمة للظروف المحلية بدلا من التكنولوجيا المستوردة التي لا تتفق مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ولا تساعد على حل المشاكل الانتاجية بل قد تزيد من تفاقم مشكلات الاقتصاد الوطني في صورة تكاليف باهظة لحقوق الاستخدام وبراءة الاختراع واستيراد قطع الغيار . اما مدخل التكامل القطاعي فيتميز بانه يمثل الاسلوب غير المباشر والمتدرج لتحقيق التكامل الشامل ، كما ان نجاحه يوفر حافزا للحكومات للسير في طريق التكامل وتوسيعه ليشمل قطاعات اخرى .

وفي الوطن العربي ترى الدراسة ان التكامل القطاعي في الزراعة ، يعتبر احد المداخل الاساسية والوسائل العملية لتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل انطلاقا من اهمية الغذاء الاستراتيجية وتفاقم مشكلة الانكشاف الغذائي الخطير ، فضلا عن دور الزراعة الهام في هيكلة الاقتصاد القومي في معظم البلاد العربية . كما تطرقت الدراسة في الفصل الثاني الى استعراض بعض المعالم الرئيسية والسمات الموضوعية للتجارب الدولية في مجالات التكامل الزراعي بهدف استخلاص بعض العبر والدروس للاستفادة منها في دعم مسيرة التكامل الزراعي العربي مستقبلا .

وعند الحديث عن السوق الأوروبية المشتركة فلقد ابرز التحليل ان من أهم مميزات تجربة السوق الأوروبية المشتركة وضوح وتحديد الاهداف والتدرج الزمني لتنفيذ تلك الاهداف مما اسفر عن تحقيق اهم اهداف السياسة الزراعية وهو السعر الموحد للسلع الزراعية داخل دول المجموعة قبل عامين من الموعد المحدد حسب الجدول الزمني . وقد اشتمل هذا الفصل على شرح تفصيلي لكيفية عمل السياسة السعريّة وفي مجال الاصلاح الهيكلي استطاعت السياسة الزراعية المشتركة ان تعيد تجميع الحيازات الصغيرة والمشتتة لتصبح مزارع كبيرة تستفيد من اقتصاديات الحجم وتستخدم تقنيات الانتاج الحديثة ، وقد كان نتيجة كل ذلك رفع الكفاءة الانتاجية وزيادة انتاجية العامل الزراعي والتي ادت بدورها الى تخفيض عدد العاملين في القطاع الزراعي بنسبة كبيرة . ومن ابرز ملامح السياسة الزراعية المشتركة اسلوب التمويل الذي يقوم به صندوق اسس خصيصا لهذا الغرض وهو صندوق التوجيه والضمان الزراعي ، والذي يقوم بتمويل ميزانية مؤسسات التدخل لشراء فائض الانتاج حتى لاتنخفض اسعار المنتج تحت سقف محدد مما يضمن للمنتج عائدا مجزيا ويحفزه على الاستمرار في العمل الزراعي . واطافة الى ذلك يقوم الصندوق بتمويل سياسات الاصلاح الهيكلي للتحديث والتطوير وتقديم الدعم للمزارع في المناطق ذات البيئة الطبيعية القاسية ويتم تمويل هذا الصندوق من حصيلّة الرسوم على الواردات من خارج دول السوق ، اضافة الى مساهمات ماليه محددة تدفعها الدول الاعضاء .

ومن أجل تحقيق اهداف السوق ، اوصت معاهدة روما بضرورة ايجاد مؤسسات فعالة لإدارة وتنظيم اعمال السوق . وقد اشتمل هذا الفصل على شرح وافى لهيكل ومهام تلك المؤسسات . وبالرغم من الصعوبات العديدة والانتقادات الحادة للنزعة الحمائية والتكاليف الباهظة للسياسة الزراعية المشتركة ، الا ان الكثير من الانجازات التكاملية قد تمت ومن أهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكثير من السلع الغذائية ومنها الحبوب واللحوم ومنتجات الالبان ، كما تم تحقيق درجة عالية من التنسيق في السياسات والتخصص في الانتاج وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية .

اما في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فان الاهتمام يتركز على تنسيق خطط التنمية الوطنية وتوسيع قاعدة تقسيم العمل الاشتراكي والتخطيط لمشروعات مشتركة وتبادل الخبرة واكتشاف الموارد الطبيعية وتطويرها وتوسيع التجارة المتبادلة وتحسين العلاقات المالية والنقدية وتوثيق الروابط بين هيئات الدولة ومؤسسات البحث العلمي . ومنذ بداية الستينات شهد التكامل بين دول المجلس زيادة في تبادل المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية وتطوير المجتمعات الريفية والصناعات الغذائية، فضلا عن تصنيع مدخلات الانتاج من الات واسمدة ومبيدات وتبادلها تجاريا بين دول المجلس .

ومن تجارب امريكا اللاتينية ، تم استعراض خمس تجارب للتكامل الاقليمي هي منطقة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول امريكا الوسطى والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية والسوق الكاريبية المشتركة وجماعة الانديان .

اما في افريقيا فلقد تم استعراض ثلاث تجارب هي الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا ومجموعة شرق افريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية . وقد اثبتت التحليل ان التجارب التكاملية في الدول النامية لم تسفر بصورة عامة ، عن نتائج ايجابية ملموسة مقارنة بتلك التي حققتها تجارب السوق الاوروبية المشتركة ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة الا ان بعضها (تجربة الانديان والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا) استطاعت ان تحقق بعض النجاحات وان تفرز بعض الايجابيات التي يمكن الاستفادة منها في الوطن العربي . وابرز تلك الايجابيات ان التجانس النسبي بين دول المجموعة والتقارب بين مستويات الدخل والنمو يؤديان الى تعزيز رابطة التكامل وتحقيق قدرا كبيرا من النجاح ، كما ان التنسيق المسبق بين الخطط والسياسات والتعاون الفني وتبادل الخبرات والمعلومات تؤدي بدورها الى التقسيم العادل للعمل وتطوير المشروعات الزراعية المشتركة طبقا للمزايا النسبية والكفاءة الاقتصادية . وعلى الجانب الاخر فمن اهم العوامل السلبية التي ادت لفشل العديد من تجارب التكامل الاقليمي بين الدول النامية الصراعات والمنازعات السياسية وعدم تحديد جدول زمني ومرحلي لتحقيق الاهداف والرغبة في انجاز التكامل في اقصر فترة ممكنة دون تخطيط سليم وتحضير فعال . ومن العوامل الخارجية التي ادت لفشل تجارب التكامل بين الدول النامية هو اسلوب العمل الذي اتبعته والمتوافق تماما مع اطار النظام الاقتصادي العالمي وتقسيم العمل الدولي مما ادى الى ان تذهب المكاسب العائدة من التكامل الى الشركات متعددة الجنسية والتي استطاعت تخطي الحواجز الجمركية والاستفادة الكاملة من التكامل مما ادى لشعور الدول الاعضاء في التكامل بالاحباط عندما لم يعد الاتحاد بمنافع ملموسة عليهم .

ولقد استهدفت الدراسة في الفصل الثالث على القاء الضوء على التجارب التكاملية بين الدول العربية . وذلك لامكانية استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب وتحليلها واقتراح استراتيجية للتكامل الزراعي تقوم على مبادئ واسس واقعية وتحاول الوصول الى صيغة مقبولة للتكامل الزراعي العربي .

وقد اوضحت الدراسة في هذا الفصل ان التجارب التكاملية في المنطقة العربية في فترة ما قبل انشاء جامعة الدول العربية قد تمثلت في تجربة التكامل الاقتصادي في ظل الحكم العثماني ومركز تموين الشرق الاوسط فبالنسبة للتجربة الاولى ، فان التكامل الاقتصادي بين الدول العربية الواقعة في ظل نظام الحكم العثماني والذي امتد لفترات طويلة ، كان يقوم على مبدأ التخصيص في الانتاج وحرية التبادل التجاري بين دول المنطقة دون قيود جمركية او اية قيود اخرى . كما تحقق نوع من الاندماج الاقتصادي بين عدد من الدول العربية في شكل اتحاد جمركي يقوم على اساس الغاء التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء ، ووضع تعريفات جمركية موحدة تجاه الدول الاخرى . وكانت هذه التجربة ناجحة بكل المعايير نظرا لقوة الارادة السياسية فيها وتوفير الامن لدول المنطقة حتى جاءت الحرب العالمية الاولى وبدأ ظهور التدخلات الخارجية من جانب بريطانيا وفرنسا ، وبسط سياستهما على مناطق مختلفة في الوطن العربي . والتجربة الثانية هي مركز تموين الشرق الاوسط ، وقد

انشئ في عام ١٩٤١، وقد اهتم بمسح الموارد والامكانات الاقتصادية المتاحة في المنطقة، وتخطيط التبادل التجاري بين دول المنطقة، وتوجيه استخدام الموارد عن طريق التنسيق فيما بين انتاج المحاصيل المختلفة، واقامة بعض الصناعات لسد احتياجات الطلب المحلي، والاهتمام بالبنية الاساسية، وتدريب العمال وكان اساس نجاح المركز هو الازالة السياسية ذات الوعي والتصميم، وبعد انتهاء الحرب انتهت اعمال هذا المركز في عام ١٩٤٥.

وبالنسبة للتجارب التي جاءت بعد انشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، فان هناك اتفاقيات جماعية عديدة، واتفاقيات خارج نطاق الجامعة مثل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف، وانتقال الموارد البشرية. ف فيما يتعلق بالاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية في نطاق الجامعة كانت :

(١) اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣)، وقد نصت على تقرير بعض الاعفاءات الجمركية على السلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية (اعفاء كامل للمنتجات الزراعية)، وتيسير تجارة الترانزيت عبر الدول العربية.

(٢) اتفاقية تسوية مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال (١٩٥٣) وهي خاصة بتحويل العملات الخارجية، وبأنظمة الاستيراد، وعدم فرض رسوم وضرائب على رؤوس الاموال عند انتقالها من قطر الى اخر.

(٣) اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٢) وقد جاءت هذه الاتفاقية بنضج اكثر عن الاتفاقيات السابقة، حيث شملت بنودها الاتفاق على ضمان حرية انتقال الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال، وحرية الاقامة والتنقل، والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي. وتنظيم وتيسير التجارة العابرة، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وتوحيد التعريفات الجمركية، وتنسيق التشريعات، وسياسات الاستيراد والتصدير. وقد انبثق عمن هذه الاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(٤) السوق العربية المشتركة (١٩٦٤)، وقد نصت احكامها على نفس بنود اتفاقية الوحدة الاقتصادية، مثل الحرية في انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وتبادل البضائع والمنتجات، والاقامة والعمل والنشاط الاقتصادي، والغاء كافة القيود. ولكن تميزت اتفاقية السوق بان يتم ازالة القيود تدريجيا وعلى مراحل. ولكن بعد اقرار اتفاقيتها مباشرة طلبت بعض الدول اعفائها من تخفيض الرسوم الجمركية، وفضلت الحصول على ايرادات جمركية.

(٥) اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية (١٩٧٢)، وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة لوجه القصور في اتفاقية عام ١٩٥٣، وقد تضمنت تيسير استثمار رؤوس الاموال العربية واعطائها تفضيلات عديدة، ومعاملة الاستثمارات العربية دون تمييز، وعدم حدوث تأميم او مصادرة او فرض الحراسة، وغيرها من المخاطر غير التجارية، وحرية التحويل لرأس المال.

(٦) الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية (١٩٨٠)، وقد اعطت هذه الاتفاقية تحديدا دقيقا للمصطلحات الاستثمارية، وتضمنت بنودها السماح بانتقال رؤوس الاموال، وحماية المستثمر، وعدم تعارض احكام الاتفاقية مع القوانين والانظمة الداخلية في الدول العربية، وحرية القيام بالاستثمار في اقليم اى دولة عربية، وحرية تحويل رأس المال والارباح.

(٧) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١) وقد صدرت هذه الاتفاقية عن مؤتمر قمة عمان بالاردن (عام ١٩٨٠)، وتقرر اهمية التكامل الاقتصادى العربى والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. وتشمل بنود هذه الاتفاقية على حرية التجارة بين الدول العربية، وتوفير الحماية الجماعية للسلع العربية واعطاء الدول ميزه ضد السلع المنافسة والمستوردة من الخارج، وعدم اعطاء ميزة تجارية للدول غير عربية، وعدم جواز انسحاب اى من الدول الاعضاء في الاتفاقية الا بعد مرور ثلاث سنوات. ويشرف على تنفيذ الاتفاقية المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ولم تحدد الاتفاقية السلع التى تعفى من الرسوم الجمركية ونسبة الاعفاء، وترك امر تحديدها للمجلس.

(٨) المشروعات المشتركة (١٩٨٣) وقد اوضحت الدراسة الاطار العام لمفهوم المشروع المشترك واختلافها عن الشركات متعددة الجنسيات وقد اقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى المشروعات المشتركة في عام ١٩٨٣ كصيغة أو احدى وسائل التكامل العربى. وقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة ٨٣٠ مشروعا بلغت رؤوس اموالها ٣٥٧ مليار دولار، منها مشروعات عربية بلغت نحو ٣٩١ مشروعا تمثل نحو ٤٧٪ من اجمالى اعداد المشروعات المشتركة، ونحو ٤٣٩ مشروعا عربيا - ودوليا مشتركا. كما بلغت رؤوس اموال المشروعات العربية نحو ٢١٤ مليار دولار. وهناك بعض المشروعات العربية الدولية مقامة في دول عربية، وان نحو ٦٥٪ من اجمالى رؤوس اموال المشروعات المشتركة تتركز بالدول العربية، وتمثل المشروعات المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجى نحو ٣٨٦٪ من اجمالى اعداد المشروعات، وتمثل رؤوس الاموال بها نحو ٥٩٥٪ من اجمالى رؤوس اموال المشروعات المشتركة مجتمعة. ومن حيث توزيعها الجغرافى، فان قطاع المال والمصارف والتمويل نحو ٤٠٪ من اجمالى رؤوس اموال المشروعات، وان قطاع الزراعة به نحو ٢٣ مليار دولار فقط تمثل نحو ٦٥٪ من اجمالى رؤوس الاموال. وفيما يتعلق بالمشاريع الزراعية - فان المنظمة العربية للتنمية الزراعية قامت باجراء عديد من الدراسات لمشروعات الامن الغذائى منذ منتصف السبعينات، وافر مجلس المنظمة نحو ٥٤ مشروعا، الا ان مشكلة تمويلها تحول دون تنفيذها. وهناك مشروعات قامت بتنفيذها الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى في السودان في مجالات الخضر والفاكهة والدواجن والالبان والنشا والجلوكوز اضافة الى الزيوت النباتية. كما ان هناك مشروعات قامت بها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، تتعلق بتسمين الاغنام والعجول،

وانتاج الاعلاف، انتاج جدات وامهات دجاج اللحم، انتاج البيض، وهناك مشروع عربي دولي مشترك هو شركة سكر كنانة بالسودان والذي يبلغ رأسماله نحو ٥٩٠ مليون جنيه سوداني، واستهدف زيادة انتاج السكر في السودان وتصدير الفائض من الانتاج الى الدول العربية .

(٩) الجهود العربية المالية والانمائية وتمثلت في انشاء :

أ) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٦٨)، وبلغ رأسماله نحو ٣ مليار دولار .

ب) صندوق النقد العربي وقد باشر اعماله في عام (١٩٧٧) ويقوم بتقديم تسهيلات قصيرة ومتوسطة الاجل، واصدار كفالات لصالح الاعضاء للاقتراض، وتشجيع انتقال رؤوس الاموال . وادارة الاموال العربية .

ج) صناديق التمويل العربية (الصندوق الكويتي، ابو ظبي، السعودي، العراقي)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وصندوق الاوبك للتنمية الدولية .

د) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي .

(١٠) المنظمات العربية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٢) وهي تعد بمثابة بيت خبرة عربي في المجالات المختلفة للتنمية الزراعية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧٤) وهدفها التأمين ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (١٩٦٨) ويهتم بدراسة مصادر المياه واستغلال الاراضي القاحلة في الدول العربية .

كما تناولت الدراسة في هذا الجزء الاتفاقيات الاقليمية كتجارب للتكامل الاقتصادي ومنها الاتفاقيات الثنائية، وقد ابرم منها العديد بين الدول العربية، وهي تقسم الى خمسة انواع :-

الاول: اتفاقيات تقتصر على تشجيع التبادل التجاري بين دولتين دون احداث تخفيض في الرسوم الجمركية .

الثاني: اتفاقيات تنص على ازالة بعض أو كافة انواع القيود المفروضة على المبادلات التجارية

الثالث: اتفاقيات ثنائية لتسوية المدفوعات .

الرابع: اتفاقيات لتحقيق الاندماج الاقتصادي او التكامل بين دولتين .

الخامس: اتفاقيات خاصة بالتكامل النقدي .

وقد قدمت الدراسة امثلة للاتفاقيات الثنائية مثل الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٠) خلال فترة الانتداب الفرنسي، الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨-١٩٦١)، التكامل المصري السوداني (١٩٧٤ - ١٩٨٥)، والاتفاقيات المستجدة في عام ١٩٩٠ مثل اتحاد اليمن الشمالي والجنوبي في ابريل ١٩٩٠، والاتفاقية المصرية الليبية (نوفمبر ١٩٩٠) والاتفاقية

المصرية السورية (ديسمبر ١٩٩٠) ومن الاتفاقيات الاقليمية اتفاقيات متعددة الاطراف (تضم عدة دول)، وتناولت الدراسة الحالات الثلاث للتجمعات العربية وهي : مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١) واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩) ومجلس التعاون العربي (١٩٨٩)، كما تناولت الدراسة ايضا حالات انتقال العمالة العربية كمظهر من مظاهر التكامل في الوطن العربي .

وقد اوضحت النتائج في الفصل الرابع من الدراسة ان هناك تجارب قد حققت بعض من اهدافها مثل التعاون العربي المالي والاماني، والمشروعات العربية المشتركة، وانتقال العمالة، والمنظمات المتخصصة . كما ان هناك تجارب متعددة وهي التي تناول تحرير التجارة وتنسيق الخطط وتحقيق الاندماج الاقتصادي . فبالنسبة للتجارب ذات الجوانب الايجابية، فان الجهود العربية في مجال الانماء والتمويل قد تمخض عنها مساعدات تنموية عربية وقروض من مؤسسات التمويل القطرية والاقليمية، ومن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط . فقد بلغت جملة التدفقات المالية العربية نحو ٨٣ر٥ مليار دولار خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٧)، وان دول مجلس التعاون الخليجي تساهم بمعظمها (٩٢ر٢٪)، اما الدول النفطية الاخرى مثل العراق والجزائر وليبيا فان مساهمتها محدودة . وقد حصلت الدول العربية على نحو ٥٥ر٣٪ من اجمالي المساعدات العربية المالية (في النصف الثاني من الثمانينات)، وان هذه المساعدات تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الناتج القومي للدول المانحة حيث تمثل نحو ٢ر٦٪ في عام ١٩٨٧، وهناك ست دول عربية قد حصلت على معظم هذه المساعدات وهي (الاردن، سوريا، السودان، المغرب، تونس واليمن الشمالي) حيث حصلت في النصف الثاني من الثمانينات على نحو ٨٣٪ من اجمالي المساعدات العربية . وقد مثلت القروض والمساعدات العربية نسبة كبيرة من اجمالي التدفقات المالية الواردة اليها والتي بلغت في بعض الدول سالفة الذكر نحو ٧٠ - ٨٠٪، وتتميز القروض من المصادر العربية بانخفاض سعر الفائدة عليها وطول فترة السداد والسماح وان نسبة كبيرة منها (نحو ٤٠٪) تأتي في اطار منح لاترد .

وتقسم المساعدات المالية العربية الى مساعدات حكومية ثنائية الاطراف، ومساعدات وقروض من خلال صناديق التمويل القطرية، ومساعدات للمؤسسات العاملة في مجال التنمية العربية . والمساعدات الثنائية كان يوجه معظمها للاغراض العسكرية بدول المواجهة مع اسرائيل، اما المساعدات للمنظمات والمؤسسات العربية فانها قد بدأت في التقلص فسي نهاية الثمانينات، حيث بلغت نحو ٦ر٧ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (بعد ان كانت نحو ٥٠ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥) علما بان المؤسسات الدولية تحصل على نسبة كبيرة من المساعدات العربية حيث حصلت على نحو ٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ . وبالنسبة للقروض من مؤسسات التمويل فقد بلغ حجمها نحو ٢٧ مليار دولار، خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٨)، وكان نصيب الدول العربية منها ١٤ر٣ مليار دولار (بنسبة ٥٣٪)، والباقي اتجه الى دول اسيا وافريقيا . وفيما يتعلق بتوزيعها الجغرافي فان هناك عدة دول هي (الاردن، تونس والجزائر، السودان، المغرب واليمن الشمالي) قد حصلت على نحو ٦١ر٤٪ من اجمالي القروض، وان ثلاث دول فقط هي الاردن وتونس والمغرب قد حصلت على اكثر من ثلث القروض (نحو ٣٤٪) . اما التوزيع القطاعي للقروض، كان قطاعي الطاقة والنقل والمواصلات قد حصل

على نصفها (٥٠.٢٪) وان قطاع الزراعة وجه اليه نحو ١٧.٨٪ من اجمالي قروض تلك المؤسسات وفى مجال الامن الغذائى، فان نحو ثلث القروض الموجهة اليها قد استخدمت فى مجال استصلاح الاراضى (٣٠.٢٪) ووجه لمستلزمات الانتاج ١٨.٦٪، أما قطاع الرى والسدود فقد وجه اليها نحو ٣٢.٤٪، واجمالا لماسبق، فان هذه المساعدات وان كانت ضئيلة، حيث تمثل نحو ٣.٤٪ من اجمالي الاستثمارات الكلية فى الدول العربية النامية، ونحو ١٢.٩٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية، وبالرغم من عدم توافر العدالة فى التوزيع بين الدول العربية، الا انها ساهمت بنسبة ايجابية فى التنمية يمكن تصورها فى اطار عدم توافر تلك المساعدات.

وبتحليل المشروعات العربية المشتركة، تبين ان عدد المشروعات المشتركة (عربية ودولية) والتي تعمل فى القطاع الزراعى نحو ٧٤ مشروعا مشتركا، منها ٥٤ مشروعا مقامة فى دول عربية، ٢٠ مشروعا مقامة فى دول غير عربية. وان المشروعات الاخيرة معظمها دول افريقية وان الطرف العربى الرئيسى فيها هو الجماهيرية الليبية وكلها مشروعات ثنائية الاطراف. وان المشروعات الزراعية العربية المشتركة الجماعية ضئيلة وعددها تسعة مشروعات فقط منها ٤ مشروعات بالسودان. وتزداد نسبة المشروعات العربية الثنائية الاطراف مما يعطى دلالة واضحة على ان المشروعات المشتركة تخضع للتقارب السياسى بين الدول العربية. وتعمل المشروعات الزراعية فى أنشطة متعددة، اهمها المشروعات الخاصة بالخدمات (صناعة الاسمدة الكيماوية) والصناعات الغذائية، حيث تحتل مشروعاتها نحو ٣٠٪ من اجمالي المشروعات العربية والدولية المشتركة، والمشروعات الخاصة بالانتاج الحيوانى الداجنى والاعلاف (نحو ٣٨.٤٪) وان المشروعات الموجهة للانتاج النباتى للمحاصيل الحقلية ضئيلة وكلها تعمل فى مجال الخضر والفاكهة بيد ان هذه المشروعات لم تعط عناية كاملة لمشكلة الحبوب وتأثيرها فى الفجوة الغذائية العربية. وقد تم التركيز على ثلاث هيئات تعمل فى المشروعات الزراعية وهى الشركة العربية للاستثمار والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى، ووضحت ممارستهم الفعلية عن وجود عديد من المعوقات منها مايتعلق بالبنية الاساسية الضعيفة فى دول المقر وعدم توافر مستلزمات الانتاج، وتأثير انخفاض اسعار الصرف للعملة المحلية، ومعوقات خاصة باستيراد مستلزمات الانتاج وتصدير المنتجات، ومعوقات خاصة بالتبادل البينى العربى لمنتجات المشروعات المشتركة، اما بالنسبة للاستثمار الخاص المشترك بين الدول العربية فانها قد بلغت نحو ١.٤ مليار دولار فى خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩). وهذه الاستثمارات الخاصة تعكس مدى تحسن مناخ الاستثمار فى الدول المستقلة لها. واتضح ان مصر والسعودية قد تحسن مناخ الاستثمار بهما فى السنوات الاخيرة لاجتذابهما نسبة كبيرة من الاستثمارات الخاصة البينية العربية. وان اهم الدول المرسله للاستثمارات الخاصة هى السعودية والاردن والامارات، وبالنسبة لتوزيعها القطاعى فان قطاعات الصناعة والبنوك تحصل على النسبة الكبرى من هذه الاستثمارات، اما قطاع الزراعة فقد حصل على ١٤٪ من اجمالي الاستثمارات الخاصة البينية العربية فى عام ١٩٨٩. وفي مجال تقييم المنظمات العربية المتخصصة (المنظمة العربية للتنمية

الزراعية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة)، فإنها قد قدمت دراسات عديدة حول قضية الأمن الغذائي العربي، واقتُرحت عديد من المشروعات الزراعية، وقامت بالترويج لكثير منها. وأخيراً تم تشكيل فريق عمل الأمن الغذائي العربي الذي يتولى كافة المهام المتعلقة بالمشروعات والترويج لها والبحث عن مصادر لتمويلها.

وعند تحليل انتقال العمالة العربية بين الدول، تبين أنها ظاهرة تلقائية لم تسأت نتيجة لاتفاقيات جماعية، وإن جاءت مواكبة الوفرة المالية في الدول العربية النفطية، وهناك نوعان من الهجرة العربية هجرة بينية (فيما بين الدول العربية) وهجرة إلى الدول الأوربية وهي من دول المغرب العربي ويتجهون إلى دول أوروبا الغربية خاصة فرنسا. وقد بلغ إجمالي حجم العمالة العربية من الدولة المرسله نحو ٣٧٥ مليون نسمة جاء أكثر من نصفها (٥٣,٣%) من مصر، أما في الدول المستقبلية، فقد بلغ إجمالي العمالة نحو ٥٤ مليون نسمة، منهم ٣١ مليون نسمة عمالة عربية، والباقي عمالة أسيوية، أي أن العمالة العربية تمثل نحو ٥٨,٣%، وإن أهم الدول المستقبلية هي السعودية (نحو ٢٧,٨% من إجمالي العمالة الوافدة). والتأثيرات الإيجابية لانتقال العمالة تتمثل في امتصاص نسبة من البطالة الكلية في الدول المرسله، وكذلك تأثير تحويلات العاملين من الدول المستقبلية إلى المرسله.

أما تحليل التجارب التكاملية المتعثرة والتي تمثلت في الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة، وتنسيق الخطط والاندماج الاقتصادي العربي، فإن النتائج أوضحت أن التجارة العربية البينية منخفضة، وتمثل نحو ٦,٤% من الصادرات الإجمالية العربية، ونحو ٨,٣% من الواردات العربية. وتتجه معظم تجارة الدول العربية إلى الدول المتقدمة صناعياً (٦١% من الصادرات العربية، ٧٠% من الواردات)، ويأتي هذا الاتجاه نظراً لأن هيكل الصادرات والواردات العربية يفرض ذلك. فمعظم الصادرات العربية بترول، والواردات تتمثل في السلع المصنعة ومعدات النقل، والسلع الغذائية. أما هيكل التجارة العربية البينية، فإن أكثر من نصف الصادرات عبارة عن بترول ومنتجاته (٥٥%)، ونحو ١١% مواد غذائية وحيوانات حية. أما الواردات البينية فإنها أيضاً تتمثل في البترول (٤٩%)، والمواد الغذائية والحيوانات الحية (١٦%). وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي على رأس القائمة في التجارة العربية البينية. وفيما يتعلق بتجارة دول السوق العربية المشتركة، فإن تجارتها البينية منخفضة للغاية، وتمثل نحو ٣% صادرات، ٢% واردات من إجمالي تجارتها مع العالم الخارجي. وتمثل أيضاً نحو ٨% من الصادرات العربية البينية، ١٠% من الواردات العربية البينية. أما بالنسبة للتجارة الزراعية البينية فإنها تتمثل في الخضار والفاكهة والحيوانات الحية وانها منخفضة كثيراً بالنسبة لإجمالي الصادرات والواردات، حيث تساهم الصادرات والواردات الزراعية العربية بنحو ٦%، ١٩% من إجمالي الصادرات والواردات العربية على التوالي. وإذا كانت التجارة البينية ضعيفة ولم تحقق أهدافها المرجوة، فإن النتائج تشير

الى مدى تعثر الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة العربية البينية، والامر كذلك ينطبق على تنسيق الخطط وتحقيق الاندماج الاقتصادي، حيث لم يتحقق اى منها نظرا لعدد من المعوقات السياسية والاقتصادية .

وقد تطرقت الدراسة الى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف، ووضحت أن الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لم تخرج عن كونها اتفاقيات تجارية بحتة، وان تجارب التكامل الثنائية مثل التكامل المصرى السودان، والوحدة بين مصر وسوريا قد فشلت لاسباب سياسية، اما فيما يتعلق بالتجمعات العربية، فان مجلس التعاون الخليجي يسعى سعيا حثيثا نحو تكوين سوق مشتركة وقام باعداد سياسة زراعية مشتركة ولكن لم توضع موضع التطبيق، اما مجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى فانهما لازالا فى مراحلهما الاولى اى لم يختبرا نظرا لحدثة نشأتها (فى بداية ١٩٨٩).

وهناك عدة مظاهر وآثار لعدم اكتمال عربى، وهى: التباين فى الناتج المحلى العربى ومعدلات نموه، فالدول مرتفعة الدخل (المصدرة للنفط) ناتجها المحلى يمثل نحو ٤٢٪ من اجمالى الناتج العربى فى عام ١٩٨٨، وعدد سكانها نحو ٩٪ من اجمالى السكان العرب، وبلغ متوسط نصيب الفرد فيها نحو ٧٥٠٠ دولار، والدول متوسطة الدخل، يمثل ناتجها المحلى ٥٣٪ من اجمالى الناتج العربى، وعدد سكانها يمثل ٧٤٫٥٪ من اجمالى سكان الوطن العربى، ومتوسط نصيب الفرد نحو ١١٣٦ دولار من الناتج المحلى . اما الدول منخفضة الدخل، فان ناتجها المحلى يمثل نحو ٤٣٪ فقط، وسكانها يمثلون نحو ٣٤٪ ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى نحو ٤١٠ دولار. كذلك تباين معدلات النمو بين المجموعات الثلاث . وفى الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل منخفضة قيمة الاحتياطيات الدولية وفى بعض الدول لاتغطى واردات ١٨ يوم فقط. كما تفاقم مشكلة الديون الخارجية على الدول العربية المدينة، وبلغت نحو ١٣٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٨، وترتفع قيمة الديون لكل من مصر والمغرب والجزائر، وقد صنفت المغرب ضمن اكبر ١٩ دولة مثقلة بالديون فى العالم. كذلك ارتفعت قيمة مدفوعات الفائدة على الديون التى بلغت نحو ٤٤ مليار دولار، وتمثل خدمة الدين نحو ٧٧٪ من اجمالى صادرات الجزائر، ونحو ٤٦٫٥٪ من اجمالى صادرات اليمن الجنوبي. وهناك مظهر آخر تمثل فى تدهور أسعار الصرف لبعض العملات المحلية العربية، مثل الصومال والسودان ولبنان واليمن الشمالى .

كما لوحظ ان هناك تفاقم لمشكلة الفجوة الغذائية، حيث ارتفعت قيمتها من حوالى ٦٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى نحو ١٤٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٩، وان نسبة الاكتفاء الذاتى قد انخفضت لمعظم السلع الغذائية (باستثناء الخضر والفاكهة والاسماك). حيث انخفضت فى الحبوب من حوالى ٨١٪ فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٤٩٪ فى عام ١٩٨٩، والقمح انخفضت النسبة فيه من حوالى ٦٠٪ الى نحو ٤٥٪. وتعد مشكلة نقص الغذاء هى اهم واخطر المشكلات التى تواجه الدول العربية فى العصر الحديث لما لها من اثار سلبية عديدة أهمها تزايد التبعية الخارجية والتعرض لمخاطر استخدام الغذاء كسلاح استراتيجى مقابل النفط.

وهناك عدة معوقات حالت دون تحقيق عمل عربي مشترك، أهمها المعوقات السياسية والتي تتمثل في ضعف الإرادة السياسية للدول العربية، وتباين النظم السياسية والاقتصادية في الدول العربية وكثرة النزاعات والخلافات السياسية، وزيادة بؤر الصراع بين الدول والذي أدى إلى زيادة الاتفاق الدفاعي ليصل إلى نحو ١١٢ مليار دولار تمثل نحو ٢٧٪ من اجمالي الناتج القومي، علما بأن الاستثمار الاجمالي يمثل نحو ٢١٪ فقط من اجمالي الناتج القومي العربي وأن الفرد في الدول العربية (بشكل عام) قد أصبح مدينا بنحو ٦٦٢ دولار (كديون خارجية) على حين بلغ نصيبه من الاتفاق الدفاعي نحو ٥٤٦ دولار . كما ان هناك معوقات اقتصادية تمثلت في تباينات الناتج القومي، وضعف البنية الأساسية . وتشوهات في مناخ الاستثمار في الدول العربية، كذلك هناك معوقات بيئية خاصة بالتصحر والجفاف وتلوث التربة والبيئة بشكل عام مما يؤثر على الانتاج والتنمية القطرية.

كذلك اوضحت الدراسة المعوقات الثقافية والتي تمثلت في زيادة نسبة الامية في الدول العربية حيث بلغت نحو ٤٢٪ في عام ١٩٨٥ . وضآلة نسبة الاتفاق على التعليم والتقنية، وعدم الترابط والتناسق بين مراكز البحث العلمي العربية . كذلك هناك معوقات اعلامية تتمثل في تقلص وسائل الاعلام بين الدول العربية، ومعوقات خاصة بالاليات المستخدمة في التكامل وكيف انها جاءت محاكاة للدول الاوربية دون مراعاة للمستويات الثقافية والاقتصادية والتباينات السياسية والاجمالية بين الدول العربية . واخيرا فـ ان هناك معوقات خارجية، تتمثل في عدم تقبل الدول المتقدمة لفكرة انشاء كتلة اقتصادي عربي، فذلك من شأنه التأثير على التجارة الخارجية، كما ان مصالح الدول المتقدمة في الدول العربية لايمكنها التنازل عنها .

كما تطرق الفصل الخامس من الدراسة إلى الملامح المستقبلية للتكامل الزراعي العربي مستعرضا التعقيدات الاقتصادية التي قد تواجه الوطن العربي في المستقبل في ظل التغيرات العالمية التي ادت إلى بروز بعض الكيانات والتجمعات الاقتصادية الدولية المتمثلة في التجمع الاقتصادي الثلاثي الذي تمثله الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الموحدة ودول جنوب شرق اسيا، وبلا شك فان تلك التغيرات سيكون لها اثرها على النظام العالمي بما في ذلك الدول العربية من حيث الاستثمارات والانتاج والتسويق وسياسات التسعير ونقل التكنولوجيا . ولكي تحتل الدول العربية موقعها بين دول العالم لابد من وضع اطار فكري اكثر مصداقية وصياغة رؤية مستقبلية من خلال استراتيجية مقترحة تضع في الاعتبار الاوضاع الراهنة في الساحة العربية ومن ثم تحدد اتجاهها يعتمد على الطرح الشمولي للمشكلات وامكانية معالجتها على المستويين القطري والقومي .

كما ابرز التحليل في هذا الفصل ايضا مبررات التكامل الزراعي العربي والحاجة إلى ضرورة اللقاء . نظرة شمولية لمسيرة التكامل الزراعي العربي وفقا لعدة مبررات من أهمها الوضع الغذائي المتدهور في الدول العربية، وزيادة معدلات التضخم، ومواجهة تزايد اعباء الديون الخارجية التي تكبل البنيات الاقتصادية العربية لتجعلها عاجزة عن تحقيق مستوى

مقبول من التنمية ، وكذلك من ضمن تلك المبررات مواجهة الآثار المترتبة على قيام التكتل الاقتصادي الاوربي الموحد عام ١٩٩٢ وعواقبه السلبية على تقليص الصادرات العربية الى السوق الاوربية .

وكذلك أهمية استغلال الموارد الزراعية المتاحة بالدول العربية التي من شأنها ان تخفف من حدة المشكلة الغذائية ، ومواجهة اختلال التوازنات البيئية . والتصدى الى النزاعات والصراعات حول المياه وترشيد استخدامها خاصة وان معظم بلدان الوطن العربي تقع في المناطق الجافة او شبه الجافة من العالم ، كما ان معظم مصادر مياهه الرئيسية نفسها تقع خارج خارطة حدوده . ومن بين هذه المبررات ايضا اهمية دعم التجارة الزراعية العربية ، وكذلك مواجهة التقدم العلمي والتقني بتشجيع البحث العلمي وتبادل الخبرات وزيادة كفاءتها .

كما تناول هذا الفصل ايضا الاستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي المتمثلة في وضع خطط وبرامج محددة قد تكون طويلة او قصيرة المدى . كما تطرق ايضا الى اهداف هذه الاستراتيجية ووسائل تنفيذها على المديين القصير والطويل ، حيث يشير الى ان هنالك عدة وسائل يمكن استخدامها على المدى القصير على المستويين القومي والقطري وهي وسائل تستلزم قرارات تنفيذية مرتبطة بتوفر الارادة السياسية وهذه الوسائل تتمثل في زيادة فعالية الاستثمار العربي المشترك عن طريق زيادة فعالية المؤسسات العربية الاستثمارية المشتركة وتقييم ادائها تقييما شاملا ، وبناءا على ذلك التقييم يمكن اتخاذ القرار اللازم بشأن تعديل وتطوير كفاءتها الانتاجية ، هذا بالاضافة الى زيادة دور وفعالية مؤسسات التمويل العربية لتوفير الدعم اللازم للتمويل الزراعي وانشاء المشاريع الزراعية . ولعل من أبرز هذه الوسائل المستخدمة في المدى القصير هو تطوير الاليات الخاصة بالتكامل الزراعي المتعلقة بالاتفاقيات الاقتصادية المختلفة ، وعدم التعرض لمسيرتها في ظل الاضطرابات والنزاعات السياسية وان تأخذ تلك الاليات حقا من الرعاية والالتزام بتنفيذها .

كما ان لاجهزة الاعلام بمصادرها المختلفة اهمية كبرى ودور هام في تنفيذ استراتيجية التكامل الزراعي العربي وهذا بالطبع يستوجب زيادة فعاليتها لتقوم بدورها في الاهتمام بقضايا التكامل والتنمية خير قيام .

اما فيما يتعلق بالوسائل الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية على المدى الطويل فيرتبط نجاحها بعدة عوامل من اهمها ايضا توفر الارادة السياسية وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم . وتتمثل تلك الوسائل في تحرير التجارة البينية العربية ، واصلاح الهياكل الانتاجية العربية ، واقامة مخزون استراتيجي عربي من الغذاء ، وتحسين البنية الاساسية ، والعمل على تخفيف حدة مشكلة الديون الخارجية والمحافظة على البيئة الزراعية وتعميق مفهوم التكامل .

المقدمة

إن التكامل الاقتصادي كأمتداد للفكر الانساني قد تناولته العديد من الادبيات الاقتصادية منذ ما يربو على قرن من الزمان . وأستهدفت جميع الدراسات الى المساهمة في تحقيق معدلات أعلى من التنمية في اطار هيكلية تجميع الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية لمجموعة من الدول بدلا عن التعامل بجزئية الطاقات الموردية القطرية. وعلى مستوى المنطقة العربية فلقد ظهرت عدة تجارب ومحاولات للتكامل الاقتصادي ومنسـذ أقدم العصور ، وكمثال لذلك نورد العلاقات التجارية التي توطدت في فجر الاسلام بين شمال الجزيرة العربية وجنوبها كما تبين في رحلتى الشتاء والصيف .

كما يوضح التاريخ صورا للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية أثناء الفترات المتعاقبة للخلافه الاسلاميه كان آخرها الحكم العثماني . وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أنشئ مركز تموين الشرق الاوسط ، وبعد انتهاء الحرب وحصول بعض الدول العربية على استقلالها تم إنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ . ولقد صاحبست مسيرة جامعة الدول العربية البدء في عدة محاولات في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف بهدف ترسيخ مفهوم التكامل الاقتصادي العربى .

لقد أظهرت جميع التجارب الانسانية الى أن التكامل الاقتصادي يحتاج الى مقومات أساسية لامكانية تحقيقه من أهمها البيئة الاقتصادية والسياسية الملائمة . والتجربة الأوروبية تعتبر خير مثال لتوضيح العلاقات التشابكية من الاستقرار الاقتصادي والسياسى وامكانية تحقيق اشكال متقدمة من صور التكامل .

ومع أن الدول العربية قد ذاقت من ويلات الاستعمار الذى ترك ارضا مثقلا من التخلف الاقتصادي والاجتماعى أنعكست آثاره على مستويات دخل الفرد والمعيشة ، إلا انها لم تستوعب دروس الماضى جيدا . إذ لم تسفر محاولاتها التكاملية سوى عن بعض الاتفاقيات التى لم يكتب لمعظمها البقاء حتى ان بعضها كان يتهاوى قبل أن يجف مدادها . وقد أدى عدم الوصول الى صيغة تكاملية يتفق عليها الى المساهمة فى تردى الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة العربية وزيادة التخلف والتبعية الاقتصادية والتجارية . فلقد أدت المسارات القطرية للتنمية فى عدد من الاقطار العربية الى زيادة الفوارق الداخلية والاجتماعية وتزايد الفجوة الغذائية وما صاحبها من عجز واضح فى موازين المدفوعات وتراكم الديون الخارجية مما أدى الى تعقيد مشاكل التضخم وجموح الاسعار .

ولا بد من الاشارة فى هذا الصدد الى ان الخلافات السياسية والاضطرابات والنزاعات الاقليمية وبؤر الصراع فى المنطقة العربية كان لها أثرا كبيرا فى تراجع

المعدلات القومية لاداء الاقتصاد العربى . كما ان العديد من الاقطار العربية مازالت تعاني من عدة معوقات من اهمها الضعف الحاد فى بنياتها الاساسية وعدم الاستقرار الذى يلزم مناخاتها الاقتصادية اضافة الى القصور الشديد فى مواردها البشرية المدربة . إذ مازالت الامية تمثل نحو ٤٠% من جملة الطاقات البشرية فى المنطقة العربية . وكل تلك معوقات حالت دون تحقيق مرامى التكامل الاقتصادى العربى .

وتستهدف هذه الدراسة الى تحليل الجوانب الاقتصادية المرتبطة بمفهوم التكامل اضافة الى القاء الضوء على بعض التجارب الدولية والتعرف على كافة التجارب والمحاولات العربية فى مجال التكامل الاقتصادى الزراعى العربى وتحليلها واستخلاص النتائج المستفادة منها مع اعطاء تصور او ملامح عامة عن مستقبل التكامل الزراعى فى المنطقة العربية فى ضوء التحديات الداخلية والخارجية .

وفى اعتمادها على البيانات المنشورة والتحليلات الوصفية التى تطرق اليها العديد من المفكرين الاقتصاديين فإن الدراسة تتضمن خمسة فصول رئيسية :

الفصل الاول ويتناول الاطار العام للتكامل الاقتصادى الزراعى وتحديد مفهومه، كما يتعرض الفصل الثانى الى بعض التجارب الدولية فى هذا الاطار ، ويتضمن الفصل الثالث التجارب التكاملية فى المنطقة العربية منذ الحكم العثمانى الى الوقت الراهن ، كما يتناول الفصل الرابع، تحليلا واقعيا لتلك التجارب ، أما الفصل الخامس فانه يعطى بعض الملامح لتحديات المستقبل من خلال اطار عام لمستقبل التكامل الزراعى العربى .

الفصل الاول
الاطار العام للتكامل الاقتصادي
ملخص باللغة الانجليزية

الفصل الاول

الاطار العام للتكامل الاقتصادى

١-١ تمهيد :

منذ عدة عقود مضت أدركت الكثير من شعوب العالم اهمية التعاون لمواجهة مشاكل وتحديات العصر المعقدة بما فى ذلك مشكلات السلام والاقتصاد والبيئة والمجتمع وقد ادى ذلك التعاون الى بلورة الكثير من صور التكامل الاقتصادى ، كما شهدت نهاية عقد الثمانينات مرحلة الوفاق الدولى بين الشرق والغرب ونهاية عصر الحرب الباردة ، مما يعنى تحول الصراع التقليدى الى تنافس سلمى فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية املا فى عالم أكثر أمنا وأستقرارا وتقدما وسلاما .

وقد صاحب كل ذلك تطورا فى الفكر الاقتصادى والسياسى لوضع أسس نظرية واعتبارات منهجية للتكامل الاقتصادى . وسوف يتناول هذا الفصل من الدراسة عرضا موجزا للتعرف على مفهوم التكامل الاقتصادى واشكاله وأسسه ومداخله .

٢-١ مفهوم التكامل الاقتصادى :

يختلف مفهوم التكامل باختلاف المدارس الفكرية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة مما ادى الى تباين وجهات نظر الباحثين والمفكرين بين مؤيد لنظرية حرية السوق ممن يمثلون الفكر الرأسمالى الغربى ، وآخرين ممن يمثلون الفكر الاشتراكى الذى يؤكد على اهمية تدخل الدولة .

ويعتبر كل من جان تنبرجن وبلا بلاسا من الاقتصاديين الاوائل الذين أرسوا دعائم النظرية التقليدية للتكامل والتي تقوم على فكرة توسيع السوق وتحررها من القيود بدءا بتحرير اسعار المنتجات ثم عناصر الانتاج ، ويلى ذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية والسعرية . وانطلاقا من تلك الركائز النظرية فلقد عرف تنبرجن مفهوم التكامل الاقتصادى بانه يعنى خلق المستوى الامثل لهيكل الاقتصاد الدولى بازالة كافة الحواجز المصطنعة وادخال عناصر التنسيق بصورة تدريجية - اما بلاسا فانه يرى ان تحقيق التكامل يعتمد على ازالة الحواجز الجمركية والقيود على حركات السلع وعناصر الانتاج وكل اشكال التمييز بين ما هو قطرى وغير قطرى . ويعتمد هذا المفهوم على قوى السوق لتؤدى تلقائيا الى التوزيع الامثل للموارد وتوطين المشروعات واعادة تقسيم العمل بين الدول المشاركة فى اطار التكامل .

ولقد أبدى معظم الاقتصاديين المعنيين بقضايا التكامل تحفظا شديدا تجاه قبول تلك النظرية التقليدية للتكامل - اذ في رأيهم ان قضايا التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ينبغي ان يتم تحليلها في اطار اقتصاديات التنمية وليس في اطار حرية التجارة والاعتماد على آليه قوى السوق وجهاز الاسعار . وبالرغم من ان الفكر الاقتصادي المعاصر لم يستقر على نظرية بديلة محددة للتكامل الا ان هنالك بعض التعريفات والمفاهيم التي صاغها بعض المفكرين العرب في اطار التجارب العربية للتكامل وينبغي الاشارة اليها وعلى سبيل المثال عرّف احد الاقتصاديين العرب^(١) التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الاقطار بأنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها ويتطلب ذلك وجود ارادة سياسية واعية وصادقة تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة الواحدة لصالح مجموعة الدول ، وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية وسياسية محددة ، تعود بالنفع على الدولة والجماعة المتكاملة معا . وتستخدم وسائل وادوات تتجاوز مجرد الغاء القيود على حركة السلع وعناصر الانتاج واتاحة الفرصة لحرية السوق الى التنسيق بين الخطط الوطنية للاقطار وصولاً الى التكامل . ويرى اقتصادي آخر^(٢) ان عملية التكامل الجماعي بين طرفين أو اكثر تستدعي وجود تناظر نوعي وتناسبي كمي مقبول من عناصر الفوائض وعناصر النواقص لدى اطراف التكامل الاقتصادي . كما يعرف اقتصادي عربي ثالث^(٣) التكامل الاقتصادي بأنه مسلك ارادي يفترض اتخاذ موقف ايجابي من جانب عدة دول في معالجة التطور المقبل لقواها الانتاجية وعلاقاتها المالية والنقدية في اطار سياسي واجتماعي متجانس .

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا ان التكامل الاقتصادي لا يتم الا اذا توفرت لهذه مقومات اساسية تساعد على نجاحه وضمان استمراريته ، ومن تلك المقومات ما يلي :

- توفر الارادة السياسية في ظل مؤسسات تشريعية وتنفيذية ديمقراطية ، وازدهار رغبتها في تحقيق التكامل ارضا والتطلعات الشعبية وتحقيقا للتقدم والرخاء والمنفعة المتبادلة ، اضافة الى القناعة الكاملة بان التعامل في ظل التكامل يمكن ان يدر على كل الاطراف منافع اكبر قياسا بما يمكن الحصول عليه في غياب التكامل .

- وجود قواسم مشتركة من التفاعل الاجتماعي والتقارب الثقافي واللغوي والجغرافي تسهلا لحركة الاتصالات والانتقال وسرعة التبادل ومناقشة المشكلات واتخاذ القرارات .

- (١) د. محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آيار (مايو) ١٩٨٦ ، ص ٨٢ .
- (٢) د. محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فبراير (شباط) ١٩٨٤ ، ص ٩٧ .
- (٣) د. فؤاد مرسى ، فصول في التكامل الاقتصادي العربي ، العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٦ ص ١٣٢ .

- أن تكون للدولة من الفوائد والمنافع ما يمكن المقايضة به وتبادلته مع الاقطار
الاخرى الاعضاء في منظومة التكامل .

- أن يكون الدافع الى التكامل الرغبة الحقيقية في تنسيق الخطط والسياسات
وتحمل التضحيات اذا لزم الامر وليس تحقيق المصالح الذاتية والاخذ دون
العطاء .

ومهما تعددت المدارس الفكرية التي تناولت مفهوم التكامل من مداخل
واتجاهات مختلفة ، غير ان للتكامل مزايا ومنافع اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية
يمكن ايجازها فيما يلي :

(أ) الجوانب الاقتصادية :

١- يؤدي التكامل الاقتصادي في مراحله المتقدمة الى تقسيم العمل والتخصص
الانتاجي بين مجموعة الاقطار . ومن ضمن الآليات التي تساعد على ذلك
اقامة مشروعات كبيرة الحجم تستفيد من اتساع السوق المشتركة واقتصاديات
الحجم التي تؤدي بدورها الى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم القيمة
المضافة لمجتمع التكامل .

٢- التشجيع على تنفيذ المشروعات الانتاجية والخدمية من قبل القطاعين العام
والخاص ، حيث توفر امكانية اتساع السوق حافزا لاتخاذ قرار الاستثمار
ويقلل من درجات المخاطرة واللايقين التي تصاحب - عادة - الاستثمار في
المشروعات كبيرة الحجم .

٣- المساعدة على تطوير وتنمية القدرات التكنولوجية من خلال الجهد الجماعي
لمؤسسات البحث العلمي والتقني ، اضافة الى ان امكانيات التكامل تساعد
على توفر مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث والدراسات التطبيقية
ودعمها ماليا وفنيا وبشريا .

٤- يحقق التكامل للمجموعة مركزا تفاوضيا قويا تستطيع من خلاله الحصول
على شروط احسن في مجالات التبادل التجاري والتقني . وكمثال لذلك
المفاوضات الجارية حاليا من خلال اتفاقية (الجات) بين السوق الاوروبية
المشتركة كمجموعة تكامل اقتصادي والولايات المتحدة الامريكية حول أسعار
ودعم المنتجات الزراعية وبالرغم من ان الخلاف لم يحسم بعد ، الا انه مما
لاشك فيه ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية استطاعت ان توفر لنفسها قدرة
تفاوضية عالية تعتمد على ميزات السوق الكبيرة الواحدة والقدرات الانتاجية
الهائلة والمتنوعة .

- ٥- يؤدي التكامل الاقتصادي الى زيادة المنافسة وتحقيق الكفاءة الانتاجية مما يوفر فائضا كبيرا من السلع التي يمكن تخزينها كاحتياطي استراتيجي في ظروف الهزات الاقتصادية والتحول المناخي .

(ب) الجوانب الاجتماعية :

- ١- تؤدي حرية انتقال الافراد والعمالة بين مجموعة التكامل - اذا تحققت - الى تبادل وتزاوج القيم الحضارية والموروثات الروحية .
- ٢- كما يتيح التكامل امكانية اثراء الحياة الفكرية والثقافية وتطوير مناهج التربية والثقافة والعلوم الانسانية والتطبيقية .

(ج) الجوانب السياسية والدفاعية :

- ١- يساعد التكامل على زيادة اللفة والتقارب بين الشعوب مما يقلل من نزاعات الخصام والكراهية والعنصرية .
- ٢- التقريب من المواقف ووجهات النظر تجاه الصراعات والمشاكل الدولية والتحدث بصوت واحد يكون له أثرا كبيرا وفعالا في مواجهة الازمات الطارئة في السياسة الدولية .
- ٣- يمكن للتكامل الاقتصادي ان يكون مدخلا للتعاون الامني والدفاع المشترك فـفي ظروف العدوان والحروب الاقليمية والدولية ، ومن شأنه ايضا تعزيز القدرات الدفاعية وتطوير الصناعات العسكرية .

٣-١ أشكال التكامل الاقتصادي :

تشير الادبيات المتوفرة في الفكر الاقتصادي العربي والفكر الاشتراكي الى اشكال عديدة يمكن ان يتخذها التكامل الاقتصادي والتي يمكن عرضها وفقا للتقسيمات التالية :

١-٣-١ على مستوى النظام الرأسمالي :

١- منطقة التجارة الحرة FREE TRADE AREA

في هذا الشكل تلغى كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين كل الاقطار داخل التجمع ، غير ان لكل قطر الحق في أن يظل محتفظا بتعريفاته الجمركية في مواجهة الاقطار الاخرى خارج المنطقة ، والتي قد تختلف من قطر لآخر .

٢- الاتحاد الجمركي CUSTOMS UNION

في هذا الشكل يتم أيضا إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الاخرى المفروضة على انتقال

السلع بين الدول الاعضاء ، اضافة الى ان كل الاقطار داخل الاتحاد تكون لها تعريفات جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجى . وقد انبثقت فكرة الاتحاد الجمركى تلك من نظرية (ريكاردو) فى التكلفة النسبية حيث اشار الى ان عملية تحرير التجارة تكون مفيدة للبلدين وان كانت لاحدهما ميزة الانخفاض المطلق فى تكلفة انتاج كل السلع، ولكن (فاينر) اكد على ان اقامة الاتحاد الجمركى فى الوقت الذى تحقق فيه خلقا لامكانيات التجارة (Trade Creation) بين دول الاتحاد ، يمكن فى الوقت نفسه ان تؤدى الى اثر سلبي وهو تحول التجارة (Trade Diversion) فى حالة التزام احد اعضاء الاتحاد الى الشراء من مصدر داخل الاتحاد على التكلفة مقارنة بمشترياته وهو خارج الاتحاد (١).

٣- السوق المشتركة : COMMON MARKET

وهي تتميز بالغاء الرسوم الجمركية والقيود الاخرى المفروضة على انتقال السلع بما فى ذلك عناصر الانتاج وهي تشمل المواد الخام ورؤوس الاموال والعمالة فى اطر منظومة الدول المشاركة فى السوق .

٤- الاتحاد الاقتصادي : ECONOMIC UNION

بالاضافة الى الغاء الرسوم الجمركية والقيود الاخرى المفروضة على انتقال السلع وعناصر الانتاج بين اعضاء الاتحاد ، يتضمن هذا الشكل قدرا من التنسيق فى السياسات الاقتصادية القطرية للدول الاعضاء .

٥- الاندماج الاقتصادي الكامل : COMPLETE ECONOMIC INTEGRATION

وهو يعتبر مرحلة متقدمة من مراحل التكامل حيث يتم التحرير الكامل لحركة السلع وعناصر الانتاج بين اعضاء الاتحاد ، اضافة الى توحيد السياسات السعرية والمالية والنقدية . كما يتضمن هذا الشكل اقامة سلطة فوق وطنية (Supra National) تكون قراراتها ملزمة لكل الاقطار الاخرى المشاركة .

ويتضح من الاشكال السابقة للتكامل ان الاليات التى يمكن من خلالها تحقيق التكامل الاقتصادى بين الاقطار المشاركة تشمل :

- التكامل من خلال تحرير التجارة وهو ما يعرف بتكامل التجارة
Trade Integration
- التكامل من خلال تحرير عناصر الانتاج
Factor Integration

(1) Peter Robson, The Economics of International Integration, George Allen Union. London, 1980, pp. 11-13.

التكامل من خلال تنسيق السياسات القطرية	Policy Integration
التكامل من خلال الاسواق	Market Integration
تكامل المؤسسات	Institutional Integration

ويلاحظ من صيغ اشكال التكامل المذكورة سابقا انها جميعا تتم في اطار الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لادوات الانتاج وحرية السوق والاعتماد على آليات الاسعار (Price Mechanism) . ويفترض عند تطبيق هذا النظام ان يؤدي بعد عملية التكامل الى مراحل التخصص في الانتاج وتقسيم العمل وتوجيه التجارة وتنميتها . الجدير بالذكر ان هذا المدخل قد اتبعته السوق الاوروبية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي في اطار اتحاد جمركي يلغى الاثر السلبي للتعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء

١-٢-٣ على مستوى النظام الاشتراكي :

تتميز الانظمة الاشتراكية بمفاهيم تتمثل بالملكية الجماعية للثروة ووسائل الانتاج مما يستلزم اعتمادها على مبادئ التخطيط الشامل ، وفي هذا الاطار يتم التكامل الاقتصادي من خلال التنسيق بين الخطط القطرية والتقريب التدريجي بين مستويات التطور الاقتصادي وتقسيم العمل وفقا لعدد من المبادئ الاساسية التي تعبر عن الفكر الاشتراكي الذي تتبناه الاقطار المعنية .

ومن أبرز اهداف التكامل الاقتصادي في الفكر الاشتراكي ما يلي (١):

- تحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال احداث تغيرات اساسية في هيكل الاقتصاد .
- ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية لكل الاطراف
- اقامة نوع من التخصص والتعاون في الانتاج بما يؤدي الى تعميق تقسيم العمل الدولي الاشتراكي .
- التقريب التدريجي بين مستويات التطور الاقتصادي .
- الزيادة المتواصلة في انتاجية العمل .
- تقوية الوضع الاقتصادي بين دول العالم .
- رفع المستوى الثقافي والحضاري .
- تقوية القدرة الدفاعية .

أما الادوات التي تم استخدامها لتحقيق تلك الاهداف فيمكن تقسيمها الى ادوات التخطيط المباشر وادوات التخطيط غير المباشر على النحو التالي :

أولاً: أدوات التخطيط المباشر :

- آلية التنسيق بين الخطط السنوية والخمسية للاقطار الاعضاء في مجموعة التكامل .

(١) أحمد جامع ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، ص ٣٧-٣٨ .

- اقامة استثمارات مشتركة في مجالات الانتاج والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى .
- استكمال البنية الهيكلية بين اقطار المجلس مثل الطرق والنقل والطاقة . الخ .

ثانيا: أدوات التخطيط غير المباشرة :

- تنظيم السوق بين دول مجموعة التكامل.
- تنظيم العلاقات السلعية والنقدية التى تعمل من خلالها آلية السوق .

ومن خلال هذا العرض تبرز الاختلافات الجذرية بين النظامين الرأسىمالى والاشتراكى وبخاصة فى الاهداف والادوات وآلية التنفيذ .

٤-١ التكامل الاقتصادى بين الدول النامية :

تتميز الدول النامية ، ومنها دول المنطقة العربية ، بتخلف هياكلها الانتاجية وضعف علاقاتها الاقتصادية ومحدودية التعامل الاقتصادى فيما بينها لصالح علاقات التبعية الاقتصادية مع العالم الرأسمالى - وعليه فلقد انطلق شكل التكامل بين هذه الدول بهدف تقليل الاختناقات التى تتعرض لها بسبب قلة الانتاج والتخلف التقنى وضعف الهياكل والمؤسسات الانتاجية والتسويقية .

ولقد أدت المراجعات المختلفة لتجارب التكامل وما أظهرته من فشل فى الدول النامية الى اجراء بعض التعديلات الجوهرية على النظرية التقليدية للتكامل اذ يرفض الاقتصاديون فى الدول النامية المدخل التجارى للتكامل ، ويعتبرون ان التكامل جزء من عملية التنمية او امتداد لها . وبالرغم من ان الفكر الاقتصادى المعاصر لم يستقر على نظرية محددة للتكامل بين الدول النامية^(١) الا انه هنالك شبه اجماع على بعض الاسس والمداخل والادوات والمزايا التى ينبغى عرضها ومناقشتها فى سياق هذه الدراسة ويمكن اجمالها فى الاتى :

١-٤-١ أسس التكامل بين الدول النامية :

١-٤-١-١ الرغبة والارادة الحقيقية :

يعرف التاريخ حالات من التكامل كانت تفرضه دول على مجتمعات اخرى بالقهر والجبر، مثلما كان يحدث فى عهود الاستعمار الماضية . اما التكامل الاقتصادى المعاصر فهو عملية ارادية بحتة ولا يمكن ان يتحقق الا بالاتفاق بين الدول الاطراف فيه . ومهما

(١) محمد محمود الامام: العمل الاقتصادى العربى المشترك ، مراجعة نقدية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الخامسة ، العدد التاسع ، آب (اغسطس) ١٩٩٠

كانت قوة العوامل والاسباب التي تدفع للتكامل ، ومهما كانت دقة وعمق التحليل النظري الذي يقيم الدليل على اهمية وايجابية التكامل من الناحية الاقتصادية ، فان ذلك ليس كافيا بحد ذاته اذ لا بد من توفر رغبة وارادة الدولة والمجتمع .

١-٤-٢ : الحد الأدنى من التكامل الداخلي بين القطاعات :

تفترض النظرية التقليدية في التكامل ثبات دوال الانتاج ومن ثم نسب عناصر الانتاج وانتاجيتها . اما في الدول النامية فان هذا الافتراض قد لا يكون واقعا ، ومن ثم يتطلب الوضع تعديلا جوهريا وهو تحقيق الحد الأدنى اللازم من التكامل الداخلي داخل القطر الواحد بين القطاعات والهيكل الانتاجية أولا^(١).

١-٤-٣ : التجانس في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

من الشروط الهامة لنجاح عملية التكامل الاقتصادي ان يقوم بين دول تتجانس - أو على الأقل - تتقارب في اسس نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويعود ذلك الى ان عملية التكامل الاقتصادي تؤدي الى احداث تغيرات هيكلية عميقة تزيد من الاعتماد المتبادل والارتباط العضوي بين الاقتصادات المختلفة ، ولذا فمن غير المرجح نجاح تكامل اقتصادي بين اقتصادات تختلف في أسس نظامها السياسي وفلسفتها العامة ، ولكن ذلك قد لا يمنع من قيام التعاون بينها في نطاق المبادلات التجارية والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي . وابرز دليل على ذلك صور التكامل الاقتصادي التي تحققت خلال العقود الماضية مثل السوق الاوروبية المشتركة التي تتميز بنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متجانس في سماته وهو نظام الاقتصاد الرأسمالي الحر، وايضا مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكميكون) الذي هو منظمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول الاشتراكية تتميز جميعها بالنظام الاقتصادي الموجه من قبل الدولة^(٢).

١-٤-٤ : التقارب في مستويات النمو :

يعتبر تضيق الفجوة في مستويات التنمية والتقدم بين الاقطار داخل التكامل شرطا ضروريا لنجاح عملية التكامل، ويمكن ان يتحقق هذا الشرط من خلال اعطاء اهتمام اكبر للاقطار والمناطق الاكثر تخلفا، ومن الاليات التي تساعد على ذلك توطين نصيب اكبر من المشروعات الانمائية في الاقطار الاكثر تخلفا على ان تراعى اعتبارات العدالة والكفاءة الانتاجية في اطار نظرية مرحلية طويلة المدى ، وتوفير متطلبات نجاح هذه المشروعات . ومن ناحية اخرى تؤدي هذه العملية الى توسيع السوق من خلال زيادة دخل سكان المناطق المتخلفة ومن ثم الدفع بعملية الانتاج واستمرارها في الاقطار الاكثر تقدما . ومن الاليات التي يمكن ايضا استخدامها لتقريب مستويات النمو ، الدخول في تخطيط مشترك يراعى احداث تطسور نوعي في الهياكل الانتاجية في الدول الاكثر تخلفا .

(١) محمد محمود الامام مصدر سابق ص ٩٠-٩١

(٢) لم يعد لذلك المجلس وجود بعد انهيار النظام الشيوعي العالمي .

٥-١-٤-١ تنسيق السياسات الخارجية :

يتسم عالم اليوم بالتكتلات الاقتصادية والسياسية ذات الاثر الفعال على الاحداث في العالم . والدول النامية ، بصفة عامة ، تحتاج لتعميق وتنمية هذا الدور في ظل التنامي السريع لدواعي الاعتماد المتبادل عالميا ، اضافة الى ان استقلالها الحقيقي سوف يكون مهددا في مواجهة الدور العالمي للقوى السياسية الكبيرة . ومن خلال تنسيق المواقف تستطيع التحرر من قيود التبعية السياسية والاقتصادية التي تعود جذورها لفترات الاستعمار السابقة . ومن أهم المجالات التي تبرز فيها أهمية التنسيق الخارجي، التفاوض الجماعي في الفعاليات الاقتصادية المختلفة كالحوار بين الشمال والجنوب او الحوار العربي الاوربي او من خلال منظمات الامم المتحدة وغيرها ، وذلك سعيًا الى الحصول على افضل المكاسب . ومن ناحية اخرى يساعد الاطار التكاملى للدول النامية الحصول على شروط تمويلية غير مجحفة من اسواق المال الدولية ، اضافة الى تحسين شروط نقل التكنولوجيا وتطويرها لتلائم البيئة المحلية فى الدول النامية .

٢-٤-١ مداخل التكامل :

لا يوجد مدخل واحد يمكن ان يحقق اهداف التكامل ولكن ، وفقا للتجارب التنموية يجب الاعتماد على كل المداخل والادوات التي يكشف التحليل والتجارب قدرتها وفعاليتها ومن هذه المداخل ما يلي :

١-٢-٤-١ مدخل تحرير التجارة :

يعتبر مدخل تحرير التجارة امرا ضروريا لتحقيق التكامل ، ولكن وحده غير كافيا اذ لابد ان يكون هذا التحرير ضمن خطة عامة واستراتيجية كاملة للتنمية بين الاقطار الاعضاء فى التكامل . ولقد اثبت الواقع النظرى والتجريبى ان مدخل تحرير انتقال السلع وعناصر الانتاج بين الاقطار النامية يؤدي عند الاقتصار عليه لتحقيق التكامل ، الى العديد من الآثار السلبية التي تكون نتيجتها فى النهاية تعطيل عملية التكامل بدلا من تشجيعها ومن اهم الآثار السلبية أثاران أحدهما ان وجود تباين فى مستويات النمو بين الاقطار المتخلفة قد يترتب عليه انتقال السلع وعناصر الانتاج من الدول الاقل نموا الى الدول الاكثر نموا ، وتوطين المشروعات فى الاخيرة ، وهذا من شأنه ان يجعل التباين بين مستويات النمو اسوأ مما كان من قبل . أما الاثر الثانى فان عملية التكامل قد تخلق توزيعا غير عادلا لمنافع وتكاليف التكامل ، ويعتبر هذا العامل من العوامل المعرقلة لاستمرار مشروعات التكامل بين الدول النامية .

لقد أثبتت تجارب التكامل فى الدول النامية خلال العقود الماضية ان حصر التكامل فى عملية تحرير التجارة واقامة انظمة كالاتحاد الجمركى او السوق المشتركة قد تحولت لتصبح ادوات لحماية نشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث ادى التكامل لخلق

سوق واسعة للسلع الاستهلاكية التي تتمتع هذه الشركات بميزة نسبية في انتاجها ، وفى بعض الاحيان تقوم بتوطين وتوزيع بعض المشروعات طبقا لاستراتيجيتها الدولية التى تتعارض مع نجاح التكامل الاقتصادى بين الاقطار النامية وتخفيف درجات التبعية . ولمعالجة هذا الوضع ينبغى وضع وتطبيق سياسة حكومية على مستوى اقليم التكامل تؤدي الى تصفية علاقات التبعية نحو الخارج والرقابة على نشاط الشركات متعددة الجنسية، واختيار الانماط التى تحقق اهداف التنمية بالمعنى الحقيقى .

١-٢-٢ مدخل التكامل التنموى :

يمثل التكامل الاقتصادى بين الاقطار النامية احد الجوانب الرئيسية فى اطار استراتيجيات التنمية ، ومن هنا فيجب ان يوضع مفهومه وترسم اهدافه ومداخله وأدواته ضمن تلك الاستراتيجيات بما تشمله من توجهات اساسية وآليات متنوعة تتميز بالترابط والتماسك والتناسق الداخلى .

ومما لاشك فيه ان المشكلة الاساسية للاقطار المتخلفة هي مشكلة التنمية الاقتصادية . ونظرا لان الاقطار العربية فى مجملها تعتبر ضمن مجموعة الاقطار المتخلفة فان الربط بين التكامل الاقتصادى العربى وبين احداث تنمية عربية حقيقية يشكل جانبا رئيسيا لا يمكن تجاهله . وهنا يبرز العامل السياسى ممثلا فى موقف القوى الخارجية والداخلية من قيام الاقطار المختلفة باحداث تنمية حقيقية لمقتصداتها يتم فيها التحرر من روابط التبعية للدول الصناعية المتقدمة وتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، والتوجه بالتنمية نحو اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين والاعتماد على الذات .

١-٢-٢-١ مداخل التكامل القطاعى :

يرى بعض الاقتصاديين ان التكامل القطاعى هو الاسلوب غير المباشر والمتدرج لتحقيق التكامل الشامل^(١). ويستند هذا الرأى الى حجة اساسية وهي ان التكامل الشامل قد لا يلقي ترحيبا من الحكومات باعتباره يتطلب تنازلا كبيرا عن سيادة الدولة وسلطانها الاقتصادية والسياسية ، اضافة الى ما قد يترتب عليه فى المدى القصير من هزات اقتصادية قد تعصف بالتكامل وتعجل بنهايته . ومن هذا المنطلق فان مداخل التخطيط القطاعى يعتبر الاسلوب المتدرج لتحقيق التكامل وان نجاحه يوفر حافزا للحكومات للسير فى طريق التكامل وتوسيعه ليشمل قطاعات اخرى .

وخير دليل على ذلك ان التعاون القطاعى فى مجال الفحم والصلب كان أساسا لتكوين المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى مطلع عقد الخمسينات ، وذلك بعد ان أوضحت التجربة تزايد الانتاج والتجارة فى قطاع الفحم والصلب والصناعات المرتبطة بها . وكان ذلك خير دليل عملي على ايجابية التكامل .

(١) محمد لبيب شقير ، مصدر سابق ، ص ٦٤

وفي الوطن العربي ، يعتبر التكامل الزراعي العربي ، احد المداخل الاساسية والوسائل العملية لتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل ، ومواجهة مشكلة الانكشاف الغذائي الخطير للاقطار العربية . خاصة وان هناك تكاملية واضحة في الموارد وعوامل الانتاج الزراعي اضافة الى قلة الحواجز المفروضة على التجارة الزراعية البينية .

٤-٢-٤-١ مدخل المشروعات المشتركة :

تؤدي المشروعات المشتركة دورا هاما في تحقيق الترابط بين اقتصاديات الدول كما ان نجاحها يعني دفعة قوية لعملية التكامل الاقتصادي بين الاطراف . اضافة الى ذلك ، فهي وسيلة لزيادة كفاءة استخدام الموارد والتعاون في مجالات البحث العلمي واستنباط التكنولوجيا الملائمة . واذا كان هذا المدخل قد فرض نفسه كأداة من أدوات التكامل في الدول الصناعية الغربية والبلدان الاشتراكية ، فهو بالتأكيد أكثر أهمية لتحقيق التكامل الاقليمي بين الدول المتخلفة نسبة لما تعانيه من نقص كبير في الامكانيات المادية والمالية والبشرية . وحتى تؤدي المشروعات المشتركة دورها ينبغي ان تقوم على درجة من التشابك العضوي والانتاجي بين الاقطار الاطراف ، وان لا يقتصر دورها على التأثير القطري ، أو مشروعات تزيد من التبعية للخارج بعيدا عن تلبية حاجات سكان الاقليم الاساسية .

ان الصياغة العلمية والتنفيذ السليم للمشروعات المشتركة في الوطن العربي يمكن ان تؤدي الى التكامل الرأسي في الاسواق والانتاج والاعتماد المتبادل في مجال السلع ومستلزمات الانتاج والاستفادة من مصادر التمويل الانمائي في الوطن العربي .

٥-٢-٤-١ مدخل التعاون والتنسيق العلمي :

يعتبر مدخل التعاون والتنسيق في مجال البحث العلمي والتوصل الى التكنولوجيا الملائمة لظروف الاقطار النامية من اهم مداخل التكامل وادواته وتشخيص العديد من الدراسات^(١) الى عمق وخطورة المشكلة التكنولوجية في الوطن العربي . ومن ضمن هذه المشاكل الاعتماد المتزايد على نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة دون مراعاة لحقيقة ان هذه التكنولوجيا لا تتفق مع الاوضاع الاقتصادية في الدول النامية وبالتالي لاتساعد على حل مشاكلها الانتاجية بل قد تزيد من تفاقم مشكلات الاقتصاد الوطني في صورة تكاليف باهظة متصلة باستخدام وصيانة التقنيات . اضافة الى ذلك فان التكنولوجيا المستوردة القائمة على كثافة رأس المال تؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة في الاقطار النامية والتي تعاني اصلا من مشكلة البطالة . ومن هنا تنبع ضرورة التعاون والتنسيق بين الاقطار العربية بهدف تكوين قدرة تكنولوجية وقاعدة علمية متطورة ، وهذا هو بلا شك محك التقدم الحقيقي في المستقبل .

(١) أنظر: أنطوان زحلان ، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، تموز (يوليو) ١٩٨١ .

الفصل الثاني
نماذج لبعض التطبيقات الدولية
للتكامل الاقتصادي الزراعي

الفصل الثانى

نماذج لبعض التطبيقات الدولية للتكامل الاقتصادى الزراعى

١-٢ تمهيد :

شهد النصف الثانى من القرن العشرين تجارب عديدة للتكامل والتنسيق فى أنحاء عديدة من العالم . ولعل أبرز تلك التجارب ما حدث فى اوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أدى مشروع ألفرد مارشال ، وزير خارجية أمريكا آنذاك لاعادة تعمير اوربا بعد الحرب العالمية الثانية الى تهيئة المناخ لتأسيس الجماعة الاقتصادية الاوربية والتي تعرف بأسم " السوق الاوربية المشتركة " . وقد تم التوقيع على معاهدة الجماعة والتي عرفت بمعاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ من قبل ست دول أوربية هـى فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولنده ولكسمبرج ، وفى مطلع السبعينات بلغ عدد الاعضاء تسعة بدخول بريطانيا وأيرلنده والدنمارك . وخلال عقد الثمانينات انضمت ثلاث دول أخرى للمجموعة هى اليونان وأسبانيا والبرتغال ليصبح عدد الدول الاعضاء فى الجماعة حاليا اثنى عشرة دولة . وبالرغم من ان الهدف من قيام الجماعة كان اقتصاديا وهو تكوين سوق واسعة لتبادل كافة السلع والخدمات وتوحيد السياسات الاقتصادية . إلا إن هنالك ايضا بعض الدوافع الاخرى تتمثل فى خلق قوة سياسية كبيرة لها وزنها السياسى فى المجتمع الدولى وتكوين كتله ثالثة قوية تقف فى وجه القوتين العظيمنتين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية خلال فترة الحرب الباردة . ومن ضمن العوامل التى ساعدت على نجاح المجموعة ان الدول المؤسسة كانت تتمتع بمستويات متقاربة من التطور الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى . كما ان الانظمة السياسية والايدلوجية فى هذه الدول تقوم على فلسفة النظام الاقتصادى الرأسمالى وتعتمد على حرية التجارة وآلية السوق المعتمدة على الحريات الاربعة : حرية أنتقال السلع والخدمات والافراد ورأس المال .

ولقد حددت اتفاقية روما أهداف السوق الاوربية المشتركة فى المبادئ التالية(١):

- ١- إزالة الحواجز الجمركية على حصص الصادرات والواردات بين الاعضاء .
- ٢- وضع تعريف جمركية موحدة تجاه الدول الاخرى خارج منطقة السوق .
- ٣- الغاء القيود والحواجز التى تحد من حرية انتقال الافراد والخدمات ورؤوس الاموال داخل حدود المجموعة .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعيه ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تنسيق السياسات والبرامج الزراعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلد الثالث ، الخرطوم يناير ١٩٨٨ .

- ٤- وضع سياسة مشتركة للزراعة والمواصلات
- ٥- اقامة تنظيم اقتصادى لضمان نزاهة المنافسة داخل السوق المشتركة .
- ٦- تطبيق الاجراءات التى تعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية ومعالجة الاختلالات فى موازين المدفوعات .
- ٧- إزالة الاختلافات والتباين بين القوانين الداخلية للدول الاعضاء تيسيرا لعمل السوق
- ٨- إنشاء صندوق أوروبى للخدمة الاجتماعية
- ٩- إنشاء بنك للاستثمارات الاوربية
- ١٠- انتساب دول وأقاليم ما وراء البحار لمنظمة السوق بهدف زيادة المشاركة فسى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن جهة اخرى فقد ادى تكتل اقطار اوربا الغربية ، الى حث دول ما يعرف سابقا باوروبا الشرقية على دعم التكامل الاقتصادى فيما بينها وتم عقد مؤتمر فى موسكو عام ١٩٤٩ ضم ست دول اوربية شرقية هى بلغاريا والمجر وتشيكسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى وبولندا ورومانيا . وانتهى ذلك المؤتمر باعلان قيام " مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

وبعكس المجموعة الاقتصادية الاوربية التى حددت عضويتها لدول اوربا الغربية فقط ذات النظام الرأسمالى ، فان مجلس التعاون الاقتصادى اعتبر نفسه منظمة دولية مفتوحة لكل الدول التى تسير وفق النظام الاشتراكى . وقد انضمت للمجلس البانيا فى عام ١٩٤٩ والمانيا الديمقراطية فى عام ١٩٥٠ وجمهورية منغوليا الشعبية فى عام ١٩٦٢ وكوبا عام ١٩٧٢ وفيتنام عام ١٩٧٨ . كما قبلت عضوية كل من الصين وكوريا الشمالية كمراقبين فى عام ١٩٥٧ . ومن الدول النامية التى كانت تتمتع بصفة مراقب كل من أنجولا وافغانستان واليمن الديمقراطية ولاوس وأثيوبيا . ولقد حدد ميثاق مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة اهداف المجلس فى البنود التالية(١):

- (١) الاسهام فى توحيد وتنسيق مجهودات الاعضاء لتحقيق التنمية المتوازنة والاسراع فى التقدم الفنى والاقتصادى ورفع مستوى تصنيع البلاد ذات الصناعة الاقل تقدماً وزيادة مستوى معيشة شعوب الدول الاعضاء .
- (٢) تعميق تقسيم العمل الدولى الاشتراكى عن طريق تنسيق الخطط والتخصص والتعاون الانتاجى .
- (٣) التقريب بين مستويات التطور الاقتصادى باعتبار ان المساواة التدريجية بين مستويات التطور الاقتصادى للدول الاشتراكية عملية تاريخية وموضوعية فى تطوير النظام الاشتراكى العالمى .

(١) د . غانم الخالدى ، تنسيق السياسات الزراعية للدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (وآخرون) ، عمان ، يوليو ١٩٨٤ ص ٤٤

وبالإضافة الى تجارب التكتلات الرئيسية في اوربا الغربية والشرقية ، قامت أيضا تجارب لتكتلات صغيرة عديدة في امريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا . وسوف يتناول هذا الفصل عرضا موجزا لبعض المعالم الرئيسية لتلك التجارب بهدف التعرف على التطبيقات الدولية للتكامل الاقتصادي في مجال الزراعة .

٢-٢ السوق الأوروبية المشتركة :

١-٢-٢ أهداف ومراحل السياسة الزراعية المشتركة :

قبل بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة على مستوى الاقطار الأوروبية الست الموقعة على اتفاقية روما قدر عدد العاملين بالزراعة بنحو ١٥ مليون نسمة ، ويمثل هذا العدد نحو ٢٠٪ من القوة العاملة في تلك الدول . كما قدر عدد المزارع التي تضمها تلك الاقطار بنحو ٦٥ مليون مزرعة معظمها ذات المساحات الصغيرة وتتبعها جغرافيا عن بعضها البعض . ولقد حسبت الدخول الزراعية بنحو نصف مثيلاتها في القطاعات الاخرى .

وانطلاقا من ذلك الوضع حددت المادة ٣٩ من اتفاقية روما خمسة أهداف أساسية للسياسة الزراعية المشتركة وهي كالآتي(١):

- (١) زيادة الانتاج الزراعي من خلال تشجيع التقدم التقني والاستخدام الامثل لعناصر الانتاج ، وبمفة خاصة العمالة .
- (٢) ضمان مستوى مقبول من المعيشة للعاملين بالقطاع الزراعي من خلال زيادة دخل الفرد .
- (٣) ضمان استقرار الاسواق .
- (٤) ضمان استمرارية امدادات كافية من الغذاء
- (٥) ضمان وصول امدادات الغذاء الى المستهلك بأسعار معقولة

وفي يوليو (تموز) ١٩٥٨ ، اجتمع ممثلون عن الدول الست وبعض المزارعين من دول المجموعة في مؤتمر ستريزا (Stresa)(٢) حيث تمت مناقشة اهداف اتفاقية روما ، وتم الاتفاق على اضافة اهداف اخرى لتغطية بعض الفجوات، وشملت الاهداف الجديدة الجوانب التالية :

- أ - زيادة التجارة الزراعية بين دول المجموعة والدول الاخرى .

ب - احداث توازن بين السياسات الهيكلية والتسويقية

(١) Brian E.Hill, The Common Agricultural Policy, Past, Present and Future, Methuen , London, 1984, p.19.

(٢) تمخض هذا المؤتمر على الموافقة على خطة للإصلاح الهيكلي في الزراعة الأوروبية أعدها مانشلوت (Mansholt) المفوض العام للمجموعة آنذاك والذي كان وزير اسبقا للزراعة في هولنده .

- ج- اعطاء اعتبارات للميزة النسبية بين الاقاليم
- د- الغاء الاعانات التى تؤدى الى اعاقه المنافسة.
- هـ- تحسين العائد على العمالة ورأس المال .
- و- المحافظة على الهيكل العائلى فى الزراعة
- ز- تشجيع الصناعات الريفية والتى يمكن ان توفر فرص عمل اضافية للعمالة الزائدة فى الزراعة ، اضافة الى توفير دعم خاص للمناطق ذات البيئات الزراعية الصعبة .

ولقد أقر مؤتمر ستريزا ثلثه مراحل لتحقيق السياسة الزراعية المشتركة كالآتى:

المرحلة الاولى :وضع السياسات والاتفاق عليها خلال فترة قدرها ٣ سنوات

المرحلة الثانية: تطبيق السياسات تدريجيا خلال فترة قدرها ٩ سنوات حتى عام

١٩٦٩

المرحلة الثالثة: التطبيق الكامل للسياسة فى سوق موحدة وذلك أبتداء من عام

١٩٧٠ .

ويعتبر التدرج الزمنى من اهم مميزات اسلوب تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة ، ولقد استطاع اعضاء السوق تحقيق اهم اهداف السياسة الزراعية وهو السعر الموحد للسلع الزراعية داخل دول المجموعة فى يوليو ١٩٦٧ ، وذلك قبل عامين من الموعد المحدد .

٢-٢-٢ كيفية عمل السياسة السعرية :

تعتبر السياسة الزراعية المشتركة من اصعب المجالات تطبيقا فى سياسات المجموعة الاقتصادية ، وبصفة خاصة السياسة السعرية التى تهدف الى الحفاظ على دخل مناسب للعاملين فى القطاع الزراعى واحراز درجة عالية من الاكتفاء الذاتى ، مع العمل فى الوقت نفسه على خفض حجم العمالة الزراعية فى القطاع .

ومن اجل توضيح كيفية عمل آلية الاسعار داخل السوق وبافتراض سلعة استراتيجية هامة مثل القمح كمثال فان السياسة السعرية تعمل على النحو التالى :

يتم تحديد سعر مستهدف للقمح (Target Price) ويمثل السعر السائد فى منطقة دوسبرج فى وادى نهر الرور بالمانيا والتى تعتبر اكثر مناطق العجز فى الحبوب بين دول المجموعة .وعلى ضوء هذا السعر يتم تحديد الاسعار المستهدفة فى بقية المناطق داخل حدود المجموعة الاوروبية وذلك من خلال ختم تكاليف الترحيل الى دوسبرج . ويمثل السعر المستهدف المستوى العام لاسعار القمح فى سوق الجملة .

يتم تحديد سعر آخر وهو سعر التدخل (Intervention price) وهو

السعر الذى تشتري به مؤسسات التدخل داخل السوق (Intervention Agencies) كل فوائض الانتاج ويكون عادة ما بين ١٠-٢٠ ٪ اقل من السعر المستهدف ، وهو بالتالى يمثل اقل سعر ضمان للمنتجين .

وحيث ان السعر المستهدف يكون عادة اعلى من السعر العالمى (World Price) فيعنى ذلك ضرورة فرض رقابة على الواردات ويتم ذلك من خلال فرض رسوم واردات (Import Levies) تمثل الفرق بين السعر المستهدف والسعر العالمى .

فى حالة تزايد الفوائض والمخزون لفترة طويلة فهذا يعنى ان التخلص من الفائض ينبغى بيعه فى السوق العالمى وبالاسعار العالمية ، وفى مثل هذه الحالة تتحمل المجموعة اعانة صادر (Export Subsidy) يتم دفعها للمصدرين تمثل الفرق بين سعر التدخل والسعر العالمى وتدفع تلك الاعانة للمصدرين .

اذا ما حدث ان زاد السعر العالمى عن اسعار السوق وهذا عادة ما لا يحدث الا فى الحالات النادرة ، ولظروف طبيعية قاسية فى كل انحاء العالم ، وفى هذه الحالة تحول اعانة الصادر لضريبة صادر يدفعها المصدرون مما يعنى ان الاسعار المحلية تظل اعلى من الاسعار العالمية .

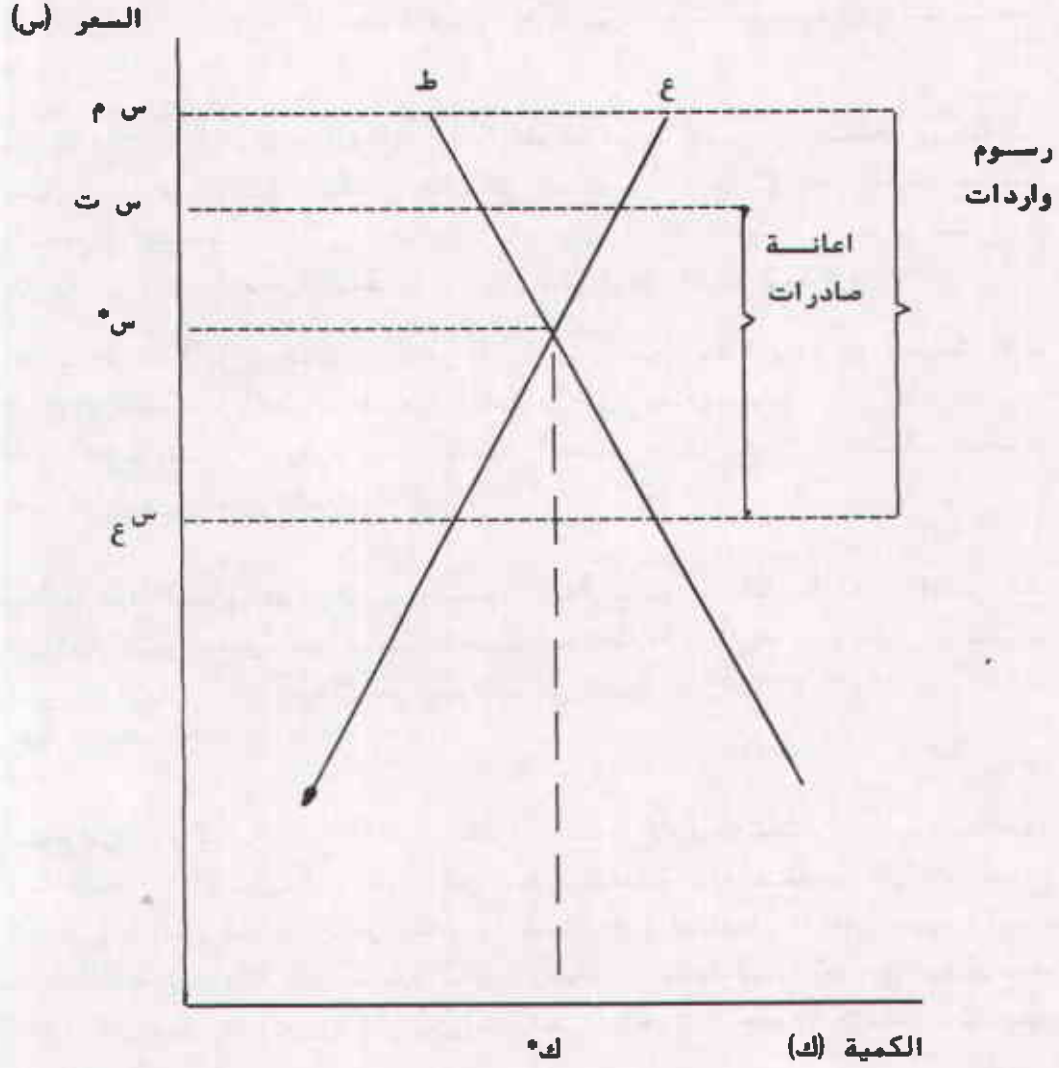
ينطبق هذا النظام على الحبوب واللحوم والحليب ، اما بالنسبة لبقية السلع الزراعية فيتم تطبيق نفس سياسة الحماية مع اختلافات طفيفة . ولمزيد من التوضيح لكيفية عمل آلية الاسعار الزراعية فى السوق الزراعية المشتركة (انظر شكل رقم ١) .

يتضح من شرح كيفية عمل آلية الاسعار فى السوق الاوروبية المشتركة انها تهدف كما اشرنا لذلك من قبل ، الى ضمان مستوى معيشة مرضى للعاملين فى القطاع الزراعى . ولقد كانت بالفعل تكاليفها كبيرة جدا لذلك تم الاتفاق عليها بعد مناقشات مضية وتنازلات سياسية عديدة وتضحيات مالية كثيرة . ومع نهاية عام ١٩٧٠ كان نحو ٩٥ ٪ من السلع الزراعية التى تنتجها المجموعة خاضعة لنظام الحماية والدعم .

وبالرغم من ان البند (١١٠) من اتفاقية روما ينص على رغبة المجموعة فى ازالة القيود والحواجز الجمركية امام التجارة العالمية ، الا انه تبين جليا ان السياسة السعرية الزراعية لم تصاغ فى ذلك الاطار .

ولقد ادت السياسة السعرية ومعدلات الدعم العالية الى التزايد المستمر فى حجم المخزون وادى ذلك بدوره الى زيادة تكاليف التخزين وفى حالة تمدد الفائض الى الخارج

شكل رقم (١) : كيفية عمل آلية الاسعار الزراعية بافتراض سلعة القمح كمثال



الرموز المستخدمة في الرسم :

العرض الكلى من القمح	=	ع
الطلب الكلى على القمح	=	ط
سعر التوازن بافتراض حرية السوق	=	س*
كمية التوازن بافتراض حرية السوق	=	ك*
السعر المستهدف ويتم تحديده من قبل المجموعة	=	سم
سعر التدخل الذى تشتري به مؤسسات التدخل فائض الانتاج	=	ست
السعر العالمى سيف ميناء روتردام	=	سج

فان ذلك يعنى دفع اعانة تصدير للمصدرين متمثلة فى الفرق بين اسعار التدخل والسعر العالمى مما يضيف اعباءا جديده على ميزانية المجموعة • ويتم التخلص من الفائض من خلال ثلاثه طرق كالآتى :

(١) يباع جزء من المخزون الى المزارعين باسعار منخفضة بحيث تسمح باعطائها كغذاء مركز للثروة الحيوانية • وفى هذه الحالة يتم تلويث الحبوب بزيت السمك حتى لا يقوم المزارع باعادة بيعها للسوق •

(٢) يقدم جزء من المخزون كدعم غذائى لدول العالم الثالث • وهذا بدوره يخلـف آثارا اقتصادية سيئة على الدول النامية حيث تبقى معتمدة على ما يأتىها من دعم ولا تعمل على تنمية زراعتها ، واطافة الى ذلك فان اعانات الغذاء تؤدى الى تخفيض الاسعار المحلية مما يؤثر سلبا على دخل المنتج المحلى ويؤدى بدوره الى مزيد من التدهور فى الانتاج الزراعى •

(٣) يتم بيع جزء من الفائض فى السوق العالمية وبالسعر العالمى الذى يكون عادة اقل كثيرا من اسعار التدخل مما يعنى دفع مبالغ كبيرة فى صورة دعم للمصدرين وبالتالي عبئا كبيرا على ميزانية السوق •

٢-٢-٣ سياسات الاصلاح الهيكلى :

اتسمت الزراعة الاوربية قبل تطبيق السياسة الزراعية المشتركة بصفة المزارع الصغيرة المبعثرة والتي ترتفع فيها تكاليف الانتاج وتقل بالتالى الدخول المزرعية • ومع بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة فى بداية عقد الستينات اتفق وزراء الزراعة فى السوق على ضرورة القيام باصلاحات هيكلية فى الزراعة الاوربية • وفى عام ١٩٦٢ أقرت المفوضية الاوربية قيام صندوق اوروبى للاصلاح الهيكلى فى الزراعة ، وخاصة الجانب الانتاجى ويشمل ذلك تجميع الحيازات الصغيرة المشتته اضافة الى تحديث المزارع وبناء المساكن والحظائر •

وفى عام ١٩٦٨ قدم سيكوما مانشلوت ، المفوض العام للمجموعة خطة الاصلاح الهيكلى اشار فيها الى ان السبيل العملى لزيادة الدخول الزراعية ، لا يتم بواسطة دعم الاسعار فقط ، وانما ايضا لابد ان تصبح المزارع كبيرة الحجم وان تستخدم تقنيات الانتاج الحديثة مما يؤدى الى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتخفيض تكاليف انتاج الوحدة والدعم المتاح • وشارت الخطة الى ضرورة تخفيض عدد العاملين فى القطاع الزراعى بنحو ٥ مليون شخص خلال الفترة ٧٠-١٩٨٠ • ولتحقيق ذلك ينبغى أن يعطى المزارع حوافز فى شكل معاش بعد الخدمة وتعويضات اضافية مناسبة فى صورة شراء ارضه باسعار مغرية أو تأجيرها لاصحاب المزارع الكبيرة ، اضافة الى تدريب الشباب للانخراط فى مهن وحرف

أخرى • واقتُرحت الخطة أيضا تقليص الأرض الزراعية بمقدار ٥ مليون هكتار بهدف الاستفادة منها لزيادة مساحة الغابات وبالتالي تقليل اعتماد المجموعة على أسواق الأخشاب الخارجية • وقد أثارت هذه الخطة الكثير من الجدل والنقاش مما أدى إلى رفضها وعدم مناقشتها في مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة ، ولكنها لفتت الانتظار إلى ضرورة أحداث إصلاح هيكلي في الزراعة الأوروبية • وفي عام ١٩٧٢ عاد مجلس الوزراء ليتبنى خطة الإصلاح الهيكلي التي نادى بها ما نشلوت وأجاز ثلثه قرارات في هذا الاتجاه هي :

أولاً : دعم الفائدة على القروض بهدف تحديث المزارع وتقديم الدعم لمن يبدي رغبته من المزارعين في تنفيذ خطط التحديث •

ثانياً : تشجيع المزارعين كبرى السن على التقاعد وإعادة توزيع الأراضي إلى مزارعين يعملون في برامج التحديث •

ثالثاً : تنفيذ برامج تدريبية للمزارعين لتشجيعهم على اكتساب المعارف والانخراط في مهن أخرى •

وعلى ضوء تلك القرارات تم تقديم إعانات خاصة لتحديث الزراعة وتقدم بمفصلة خاصة للمزارعين الأقل دخلاً • ويكون الدعم مقيداً باتباع خطة للتحديث فترتها ٦ سنوات، إضافة إلى تقديم حسابات مزرعية سنوية معتمدة ومؤكدة ويقوم صندوق الضمان والتوجيه الزراعي (Agricultural Guarantee and Guidance Fund, FEODA) ضمن مهامه الأخرى ، بتقديم ما يمل إلى نحو ٢٥٪ من تكاليف التحديث والتي ترتفع لتصل إلى نحو ٦٥٪ في المناطق التي تتميز ببيئة زراعية صعبة أو تلك التي يقل فيها مستوى دخل الفرد عن المتوسط العام للدخل في المجموعة •

٤-٢-٢ : تنسيق البحوث الزراعية :

لقد تضمنت معاهدة روما التأكيد على ضرورة تنسيق البحوث الزراعية ، وتسم بالفعل في عام ١٩٦٤ إعداد برنامج للبحوث المشتركة قام بتنفيذه ١٧ مركزاً للبحوث في أنحاء أوروبا المختلفة • واشتمل البرنامج على عقد الندوات والحلقات الدراسية وتبادل الخبرات • وكان نجاح هذا البرنامج حافزاً لكي يتبنى مجلس وزراء المجموعة في عام ١٩٧٤ مشروعاً لتنسيق الأبحاث الزراعية بين دول المجموعة كأداة أساسية تساعد على تحقيق أهداف السياسة الزراعية المشتركة • وتم بالفعل إنشاء جهاز سمي " لجنة الأبحاث الزراعية " يتكون من مدراء محطات البحوث ومجموعة من الخبراء في الدول الأعضاء •

وتمارس اللجنة مهامها من خلال نوعين من النشاطات ، أحدهما يهدف إلى دعم

الابحاث القطرية ومن ثم تبادل المعلومات ومناقشة النتائج من خلال عقد الندوات والحلقات الدراسية وتبادل الخبراء ، أما الثانى فهى عبارة عن مشروعات ابحاث توصى بها لجان الخبراء ويتم التعاقد مع محطات أبحاث مختارة للتنفيذ . وقد وفر الدعم المالى الذى تقدمه المجموعة كل متطلبات البحث العلمى الاساسية وقد كانت نتائج كل ذلك ارتفاع الانتاجية الزراعية بمعدل ٦٧٪ خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٧٣ ، وزيادة انتاجية العامل الزراعى بنسبة ٦٣٪ سنويا خلال الفترة نفسها ، وتخفيض عدد المزارعين الى الثلثين منذ عام ١٩٦٨ . ومازالت انجازات البحث العلمى الزراعى مستمرة فى دول المجموعة وقد أمتدت لتشمل الآفاق الجديدة فى تطبيقات التكنولوجيا الحيوية وحللال الموارد والبحوث المرتبطة بالتوازن البيئى .

٢-٥: تمويل السياسة الزراعية المشتركة :

فى عام ١٩٦٢ أقرت المفوضية الاوربية قيام صندوق يقوم بتمويل السياسة الزراعية وتقديم الدعم لسياسات الاصلاح الهيكلى وتمويل الخدمات التسويقية مثل وسائل التخزين والتعبئة والتدريج وكل الخدمات الاخرى عبر الهيكل التسويقي . ويسمى هذا الصندوق " صندوق التوجيه والضمان الزراعى " ويتكون من قسمين على النحو التالى:

قسم الضمان : ويقوم بتمويل جميع النفقات الخاصة بتنظيم السوق وتشمل تكاليف التخزين وتمويل مؤسسات التدخل لشراء فائض الانتاج اضافة الى دعم المصادرات الناتج عن الاصلاحات بين أسعار التدخل وأسعار السوق العالمية .

قسم التوجيه : ويمول بصفة اساسية سياسات الاصلاح الهيكلى للتحديث والتطوير وتقديم الدعم للمزارع فى المناطق ذات البيئة الطبيعية القاسية .

ويتم تمويل صندوق التوجيه والضمان الزراعى من حصيلة نظام الرسوم على الواردات الزراعية من خارج دول السوق ، اضافة الى اشتراكات مالية تدفعها الدول الاعضاء .

وجدير بالذكر انه يتم حساب الاسعار وقيمة الدعم فى كل بلد من خلال وحده حسابية أوروبية^(١) تعادل ٨٨٨٦٧ر . جرام من الذهب ، وترتبط مع العملات المحلية من خلال سعر صرف يتغير وفقا لاتجاهات التغيير فى اسعار الصرف المحلية فى كل دولة والتي تعلق وتنخفض طبقا لاتجاهات الاقتصاد القومى فى الدولة ، وقد كان لهذه التقلبات انعكاسات سلبية على هيكل التعامل بين دول السوق وايضا مساهماتها فى تمويل صندوق التوجيه والضمان الزراعى .

European Monetary Unit (EMU)

(١)

٢-٦: الإطار المؤسسي للسوق :

من أجل تحقيق اهداف السوق الاوربية المشتركة ، اوصت معاهدة روما بايجاد مؤسسات فعالة لادارة وتنظيم اعمال السوق وشملت تلك المؤسسات ما يلي :

١- مجلس الوزراء COUNCIL OF MINISTERS

يعتبر أعلى سلطة لاتخاذ القرار ويتكون من الوزراء ذوي الاختصاص . وعلى سبيل المثال القضايا المتعلقة بالسياسة الزراعية المشتركة يتكون المجلس المنوط بمناقشتها من وزراء الزراعة في الدول الاعضاء . وبالرغم من ان اعضاء المجلس يمثلون مصالح بلادهم ولكنهم يعملون في الوقت نفسه على تقديم بعض التنازلات والتضحيات للوصول الى مصالح المجموعة . أما التصويت على القرارات فيتم على ضوء اوزان نسبية ، ولكل دولة من الدول الكبرى في السوق (١٠) أصوات (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، وانجلترا) و (٥) أصوات لكل من هولندا وبلجيكا ، واليونان و (٣) أصوات لكل من الدنمارك وايرلنده وصوتين لدولة لكسمبرج . ولا يتم صدور القرار الا اذا كان بجانبه (٤٥) صوتا بشرط ان يكون المصوتون ايجابا ستة دول وهذا يضمن وجود صوتين من الاعضاء الصغار لمنع سيطرة الدول الكبرى على المجلس ، علما بان حق الفيتو ممنوح لكل الاعضاء لايقاف تنفيذ أي قرار قد يفسر بانه ضد المصلحة القومية . ويستعين المجلس في دراسة القرارات بلجان فنية عديده (أنظر الشكل رقم ٢) .

ومن الجدير بالذكر هنا انه وابتداء من عام ١٩٧٢ أنتظمت اجراءات انعقاد القمة الاوربية حيث يتم عقد ثلاث اجتماعات سنويا لاجازة القرارات الهامة .

٢- المفوضية الاوربية : EUROPEAN COMMISSION

تتكون من عضوين عن كل من الدول الكبيرة وعضو واحد عن كل من الدول الصغيرة ويتم اختيار مفوض عام من بينهم يرأس المفوضية . وتتلخص مسؤولية المفوضية فـى مهمتين اساسيتين هما اقتراح وتنفيذ قرارات السوق المشتركة والعمل كجهاز استشاري لمجلس الوزراء واطافة الى ذلك يرأس المفوضون اللجان الادارية المختلفة^(١) وتقوم تلك اللجان باعداد صيغ التشريعات المتعلقة بالتنسيق والتعاون الاوربي في كل المجالات وتقوم المفوضية ايضا بمهام التفاوض حول مسائل العلاقات الدولية ولها علاوة على ذلك صلاحيات الاجازة اليومية لاعمال السوق .

٣- البرلمان الاوربي : EUROPEAN PARLIAMENT

يتم اختياره بالانتخاب الحر في الدول الاعضاء وتستمر فترة بقائه لمدة خمس سنوات . ويملك البرلمان صلاحيات حل المفوضية بأغلبية ثلثي الاعضاء كما يقوم بمناقشة^(١) من أهم هذه اللجان ، اللجنة الخاصة بالزراعة والتي اكتسبت أهميتها من أهمية ردود السياسة الزراعية المشتركة كمحور اساسي من محاور عمل السوق الاوربية المشتركة .

واجازة ميزانية السوق • ومن مهامه الاساسية مناقشة القرارات المقترحة من قبل المفوضية وابداء الرأى قبل تحويلها لمجلس الوزراء • ومن التعديلات التى اضيفت لمهام البرلمان حقه فى التقدم بمقترحات جديده الى مجلس الوزراء اذا أراد ذلك •

٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE

يتم اختيارها بحيث تمثل مجموعة كبيرة من ذوى العلاقة بالزراعة كالمنتجين والمصنعين والموزعين والمستهلكين واتحادات المهنيين • وقد كان دورها فى البداية استشاريا لكنه توسع واصبح لها القدرة الان على تقديم الاقتراحات للمفوضية ومجلس الوزراء (شكل رقم ٢) •

٥- محكمة العدل : COURT OF JUSTICE

تتكون من ١٠ قضاة يكون اختيارهم من قبل كل الدول الاعضاء • وتجمع المحكمة بين اختصاصات عديده دستورية وادارية وقضائية وتتولى التحكيم فى النزاعات الداخلية بين الدول الاعضاء والبحث فى قانونية اجراءات المجموعة وتعويض الاضرار وصياغة الاطار القانونى للاتفاقيات والعقود بين دول المجموعة •

٦- لجنة المندوبين الدائمين : COMMITTEE OF PERMANENT REPRESENTATIVES

تتكون من سفراء خاصين تعتمدهم دولهم لدى رئاسة المجموعة فى بروكسيل (عاصمة لكسبرج والمقر الدائم لرئاسة المجموعة) ويتم استشارتهم فى القضايا الرئيسية •

٧- اللجنة الخاصة بالزراعة : SPECIAL COMMITTEE ON AGRICULTURE

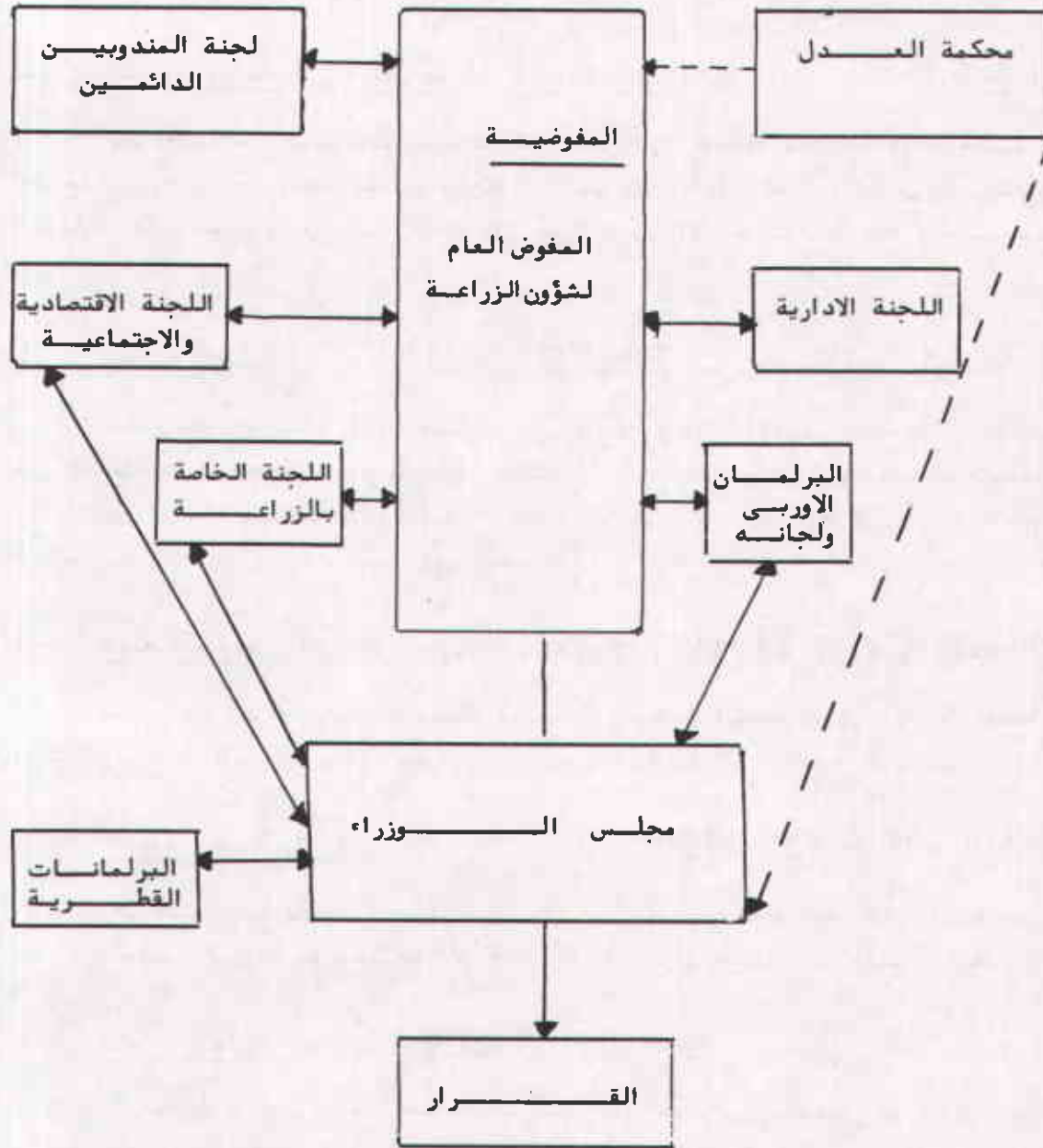
وهى تمثل مجموعة من الخبراء فى مجال الزراعة مهمتهم مناقشة القرارات التى ترد الى مجلس الوزراء من مختلف الاطراف ، وابداء الرأى حولها قبل رفعها للمجلس •

٨- اللجان الادارية : MANAGEMENT COMMITTEES

لكل سلعة زراعية توجد لجنة ادارية تتكون من مسئولين حكوميين فى الدول الاعضاء ومهمة هذه اللجان الاساسية هى مساعدة المفوضية فى وضع الآليات التى يتم من خلالها تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء ومتابعة تنفيذها ، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل قطر من اقطار المجموعة •

ويوضح الشكل رقم (٢) الهيكل المؤسسى وكيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الزراعية المشتركة ، كما يوضح الشكل اتجاه مسارات العلاقات التى تربط بين مكونات هذا الهيكل •

شكل رقم (٢) : الهيكل المؤسسي وكيفية اتخاذ القرار في مجال السياسة الزراعية المشتركة



المفاوضات المشتركة

الرقابة القانونية

Brian E.Hill, The common Agricultural Policy, Past Present and Future, Methuen, London, 1984, P.49.

المصدر:

٧-٢-٢: تقييم الانجازات :

بالرغم من الصعوبات العديدة والانتقادات الحادة لمسار تطبيق السياسة الزراعية المشتركة ، الا ان الكثير من الانجازات التكاملية قد تمت ، مما يمثل دروسا يمكن الاستفادة منها في وضع تصور للتكامل الزراعي العربي ، ومن هذه الانجازات ما يلي :

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكثير من السلع الزراعية ومنها الحبوب واللحوم ومنتجات الالبان .
- تحقيق درجة عالية من التخصص في الانتاج وفقا للمزايا النسبية وتقسيم العمل بين المجموعة .
- التنسيق والتعاون في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لاساليب الانتاج والتمنيع والتوزيع .
- الغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء واستبدالها بتعريفات جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .
- اصبحت دول المجموعة الاوروبية مفاوضا رئيسيا في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية من خلال مفاوضات الجات (GATT) والتي تتركز محادثاتها حاليا على تقليل دعم المنتجات الزراعية وحرية التجارة الدولية في السلع الزراعية .
- استطاعت المجموعة من خلال صندوق التوجيه والضمان الزراعي تحديث الزراعة وتجميعها في وحدات انتاجية كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم مما يساعد على زيادة الكفاءة وتقليل عدد العاملين في الزراعة وزيادة الدخل المزرعي، اضافة الى الاهتمام بالمزارعين في المناطق البعيدة والنائية أو تلك التي تواجه ظروفنا طبيعية وبيئية قاسية .
- بالرغم من التباين في الموارد ومستوى دخل الفرد والقوة الاقتصادية بين دول المجموعة ، الا انها اقرت مبدأ حرية هجرة العمالة وتنقل الافراد مما يعكس الارادة السياسية القوية لدى حكومات الدول الاعضاء لتحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية الشاملة .

٢-٣ : تجربة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة^(١) :

٢-٣-١ : المبادئ والأسس العامة للمجلس^(٢) :

تشترك بلدان المجلس فى هدف واحد وهو بناء مجتمع اقتصادى اشتراكى . وقد كان التعاون بين البلدان الاعضاء فى مراحله الاولى مقتصر على توسيع التجارة المتبادلة وتنظيم التعاون الفنى والتقنى ، ولكن منذ الخمسينات ظل الاهتمام يتركز على تنسيق خطط التنمية الوطنية وعلى توسيع قاعدة تقسيم العمل الاشتراكى والتخصص فى الانتاج^(٣) . وفى عام ١٩٧١ أقرت البلدان الاعضاء فى المجلس البرنامج الشامل لتوسيع وتحسين التعاون وتطوير التكامل الاقتصادى الاشتراكى والذى شمل مزيدا من التنسيق بين الخطط الوطنية والتخطيط المشترك لمصانع عديدة ، وتبادل الخبرة ، واكتشاف الموارد الطبيعية وتطويرها ، وتوسيع التجارة المتبادلة ورفع كفاءتها ، وتحسين العلاقات المالية والنقدية وتوسيع نطاق الروابط المباشرة بين الوزارات وغيرها من هيئات الدولة وبين منظمات البحث العلمى . وعليه فان التكامل فى اطار مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة عملية شاملة تغطى كل مجالات التعاون الاقتصادى انتاج واستثمار وتمويل وتجارة وبنية اساسية بين الاقطار الاعضاء .

وينطلق المجلس من مجموعة مبادئ واسس عامة يمكن تلخيص اهمها فيما يلى :

- (١) الاعتراف بمبدأ السيادة الوطنية مما يعنى ان المجلس لا يتمتع بسلطة فوق السيادة الوطنية (Supra National) كما هو الحال فى السوق الاوربية المشتركة . ويعنى ذلك ايضا ان لكل دولة حق تطبيق ماتراه مناسباً لمصلحتها الوطنية دون التقيد بالمجلس .
- (٢) مبدأ المساواة فى الحقوق وحق التصويت ، حيث ان لكل دولة صوتا واحدا فى مختلف اجهزة المجلس دون اعتبار للمساحة او القوة الاقتصادية .
- (٣) الالتزام بسياسة مساعدات خاصة للدول الاصغر والاقل تقدما فى المجلس بهدف دفع عملية التنمية فيها وازالة عوامل اللامساواة .
- (٤) مبدأ فتح العضوية امام أى بلد فى العالم يتخذ من النهج الاشتراكى أسلوبا لبناء الاقتصاد والمجتمع . ويمكن للدول الاخرى ان تطلب حق العضوية الكاملة أو تكتسب فقط صفة مراقب او تختار مجالا معيناً من مجالات التعاون فى المجلس للانخراط فيه .

(١) التسمية المختصرة لهذا المجلس هي (الكوميكون COMECON) وهى اختصار للاسم الانجليزى The Council of Mutual Economic Assistance.

(٢) الجدير بالذكر انه على الرغم من انهيار الشيوعية العالمية وما تبعها من اجراءات من ضمنها حل تلك المجالس الاقتصادية الا انه رأينا من الاوفق عرضها فى هذا السياق للاستفادة من التجارب التى احاطت بها .

(٣) محمد لبيب شقير ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢ .

٥- تركزت اسس الاطار المؤسسي لعمل المجلس حول اللجان الفنية الدائمة التي تلعب دورا بارزا في تنفيذ سياسات المجلس ويتم تطويرها وفقا لتطور المهام الموكلة اليها . ويبلغ عدد اللجان الفنية احدى وعشرين لجنة تغطي كافة القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها لجنة للزراعة واخرى للصناعات الغذائية . ومن ضمن المهام الاساسية لعمل اللجان الفنية تنظيم التعاون بين دول المجلس في المجالات الاقتصادية والتقنية وتطوير العلاقات الاقتصادية والاسراع في عملية التقدم العلمى والتقنى وزيادة انتاجية العمل .

وبهدف تنفيذ تلك المهام تتولى اللجان مهام التنسيق بين خطط التنمية فى البلدان الاعضاء وتحديد مجالات ومواقع التخصص الانتاجى طبقا لتقسيم العمل الاشتراكى.

وتستعين هذه اللجان بالخبراء المتخصصين لبدء النصح والمشورة . وبجانب تنسيق الخطط ، فان هذه اللجان تتولى اختيار وتوطين المشروعات وفقا للمزايا النسبية . ومن الجدير بالذكر ان هذه اللجان لا تتركز فى مقر رئيسى وانما تتوزع على عواصم الدول الاعضاء فى المجلس وتعد اجتماعاتها اكثر من مرة فى العام على ان لاتقل هذه الاجتماعات عن اجتماعين لكل لجنة فى العام الواحد .

٢-٣-٢ : مراحل التكامل فى المجلس :

تتميز مسيرة التكامل فى دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بالتطبيق خلال اربعة مراحل متتابعة . وقد اختصت المرحلة الاولى بتمحيص نتائج التقسيم الدولى للعمل بينما ركزت المرحلة الثانية على اقامة نمط خاص للتقسيم وفقا للمنهج الاشتراكى ، وفى الثالثة كان الاتجاه نحو التكامل الشامل ، اما المرحلة الاخيرة فلقد تم فيها تحقيق قدر من التخطيط المشترك للتقدم الاقتصادى (١).

بدأت المرحلة الاولى بعقد اتفاقيات ثنائية طويلة الاجل تغطي فترات الخطط الخمسية المعمول بها فى كل دولة . وكان الهدف من تلك الاتفاقيات اعادة تشكيل نمط توزيع الموارد بهدف تعديل هياكل الانتاج ونوعية السلع المنتجة وذلك لخلق الظروف الموصوعية لتحقيق مزيد من التكامل مستقبلا . وتميزت نفس المرحلة بمنح القروض فى اطار اتفاقيات متعددة الاطراف بين دول المجلس على ان يتم سداد تلك القروض بسلع معينة مما يساعد على دعم الصلة بين القروض واستخداماتها وبين تنسيق الخطط الاقتصادية . وقد تميزت المرحلة الاولى بمجهودات تنمية الزراعة على اسس اشتراكية حتى عام ١٩٦٠ حيث بدأت بعد ذلك محاولات ترشيد الزراعة والتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية . ويمكن القول ان المرحلة الاولى والتي استمرت عشرة سنوات لم يكن التركيز على الزراعة فيها كبيرا ولم يحقق التنسيق والتكامل الزراعى خلالها خطوات ايجابية .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مصدر سابق ص ٢٦-٢٨ .

وفي المرحلة الثانية ، والتي بدأت مع بداية عقد الستينات ، اتفقت دول المجلس على اقامة نظام شامل للتخصص وتقسيم العمل وذلك عن طريق التنسيق الشامل بين خطط التنمية في كل فروع الانتاج . كما تم خلال تلك الفترة العمل على انشاء المشروعات الانتاجية المشتركة والتنسيق في مجالات البحث العلمي والفنى .

وفي بداية السبعينات بدأت المرحلة الثالثة والتي تميزت بالتكامل الشامل للسوق والانتقال من مرحلة التكامل عبر التبادل الى التكامل من خلال الانتاج ، وتم التركيز على التخطيط الجماعى وتنسيق خطط التنمية طويلة الاجل ، فضلا عن الخطط الخمسية .

وفي منتصف السبعينيات انتقل المجلس الى المرحلة الرابعة والتي تم فيها اعداد اول خطة للتخطيط المشترك وهي الخطة الخمسية المشتركة لدول الكوميكون ١٩٨٠/١٩٧٦ وتبعتها الخطة الخمسية ١٩٨٥/١٩٨١ .

٢-٣-٣ التكامل الزراعى بين دول المجلس :

حسبما اشرنا فى الفقره السابقه فان الاهتمام بالزراعة فى دول الكوميكون بدأ مع بداية المرحلة الثانية للتكامل خلال عقد الستينات . ولقد تميزت تلك المرحلة باتخاذ عدة اجراءات تهدف لضمان نمو منتظم للانتاج الزراعى تلبية لاحتياجات السكان من الغذاء والصناعة من المواد الخام . كما شهدت تلك المرحلة والمراحل اللاحقه زيادة التبادل فى المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية ، وتطوير المجتمعات الريفية والصناعات الغذائية التى تشمل الانتاج والتجهيز والتمنيع ، فضلا عن تصنيع مدخلات الانتاج مسن آلات وأسمدة ومبيدات وتبادلها تجاريا فيما بينها .

وشهدت بداية السبعينيات التوقيع على اتفاقيات للتخصص وتقسيم العمل . وكانت البداية تنفيذ مشروعات مشتركة لانتاج البذور ذات النوعيات الجيدة والمرغوبة ومشروعات اخرى لتجهين سلالات جيدة من الحيوان وتبادل العينات مع بلدان السوق الاخرى ، بما فيها البلدان النامية خارج المجلس .

وفي عام ١٩٧٣ تم توقيع عدد من الاتفاقيات فى مجالات صحة الحيوان وتمنيـع المستحضرات البيطرية وتطوير منتجات المكننة الزراعية وانتاج الاسمدة والمبيدات الزراعية والاستفادة من مخرجات التكنولوجيا الحيوية خاصة فى مجال مكافحة البيلوجية لأمراض النبات والحيوان .

وفي مجال التخصص الانتاجى اتجهت كل من بلغاريا والمجر وكوبا ومنغوليا لانتاج سلع غذائية وخامات صناعية تزود بها كل من تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وبولندا والاتحاد السوفيتى ضمن اتفاقيات سلعية طويلة المدى . بينما تخصص كل من

بلغاريا والمانيا الديمقراطية ورومانيا والاتحاد السوفيتي في انتاج معدات المكننة الزراعية والاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والتي يتم تبادلها مع دول المجلس الاخرى .

٤-٢ تجارب التكامل الزراعي في الدول النامية :

١-٤-٢ تجارب دول امريكا اللاتينية :

تتمثل مشاكل التخلف والتبعية التي تعاني منها دول امريكا اللاتينية في تشابه هياكلها الانتاجية وتمائل منتجاتها مما جعل التكامل بينها محدودا وساعد على اتجاهها لدول الشمال الاكثر تقدما . وقد كان هذا العامل احد المحددات الرئيسية لفشل العديد من تجارب التكامل الاقليمي في امريكا اللاتينية . ويتطلب ذلك البدء باعادة تركيب الهياكل الانتاجية والعمل على ترابطها ثم زيادة التبادل التجاري والتحرير التدريجي للتجارة وصولا الى التكامل الاقتصادي الشامل فيما بينها . وفيما يلي نستعرض بعض النماذج لتجارب التكامل الاقتصادي في دول امريكا اللاتينية كما يوضح جدول رقم (١-٢) ملخصا لتلك التجارب .

١-١-٤-٢ منطقة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية : LAFTA

تأسست في عام ١٩٦٠ بموجب معاهدة مونتيفيديو من قبل سبع دول هي الأرجنتين ، المكسيك ، تشيلي ، البرازيل ، باراغواي ، بيرو ، اروغواي ثم توسعت لتشمل معظم دول القارة وكان الهدف من اقامتها هو التدرج في اقامة سوق مشتركة وتحقيق التكامل بين دولها من خلال ازالة الحواجز الجمركية خلال اثني عشر عاما عن طريق لوائح مشتركة واتفاقيات دولية تؤدي الى التخصيص الانتاجي وتحرير التبادل التجاري .

وفي مجال الزراعة، بصفة خاصة ، اعتمدت المنظمة مبدأ تحرير المبادلات التجارية في السلع الزراعية واقرت بصعوبة التحكم في تجارة السلع الزراعية بين دول الاقليم في ظل التماثل والتشابه في الهياكل الانتاجية ونوعية المنتجات . واتفقت على وضع شروط وآليات لمعالجة وتنظيم وتسهيل التجارة البينية في السلع الزراعية .

وفي كراكاس عام ١٩٦٩ اتفقت دول المنظمة على تحضير خطة عمل تستمر عقدا كاملا (١٩٧٠ - ١٩٨٠) ويتم خلالها تنسيق برامج التنمية وزيادة الانتاج الزراعي ووضع معايير ومواصفات مشتركة لتشجيع التبادل ليحل تدريجيا محل الواردات من الخارج .

٢-١-٤-٢ السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى : (CACM)

تأسست السوق عام ١٩٦٠ بين خمس دول من امريكا الوسطى هي كوستاريكا

وجواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراجوا ومن ضمن اهدافه اقامة سوق مشتركة تلتفسي بموجبها القيود التجارية وتوحد السياسات الجمركية مع تبني سياسة موحدة لانتساج وتسويق الحبوب الاساسية . ويتولى ادارة السوق مجلس اقتصادى يتكون من وزراء الاقتصاد فى الدول الاعضاء يعاونه مجلس تنفيذى من عشرة أعضاء . وفى مجال الزراعة اتفق الاعضاء على خطة عمل لانتاج وتجارة الحبوب الرئيسية تستهدف الاكتفاء الذاتى خلال عقد الثمانينات ، غير ان الخلافات السياسية ادت الى تعثر هذه الخطة .

٢-٤-١-٢ النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية : (SELA)

تم تكوين هذا الاتحاد فى عام ١٩٧٥ ومن أهم أعضائه البرازيل والارجنتين وكولومبيا وبوليفيا وتشيلي وكوبا والمكسيك . ويهدف الاتحاد الى تحقيق التكامل والاستقلال الاقتصادى ، وبخاصة فى مجال الزراعة والاغذية والثروة الحيوانية . ولقد شكلت لجان عمل قطاعية لتنسيق العمل ، فضلا عن تكوين هيكل مؤسسى من ممثلين يتم تعيينهم من قبل الدول الاعضاء . كما تقوم لجان عمل فنية بالمساعدة فى أعداد الدراسات والبرامج والتوصيات . وبسبب تفاقم الخلافات السياسية بين الاعضاء اتجه الاتحاد نحو التعاون الثنائى فى مجالات معينة بدلا عن التكامل الاقتصادى الشامل بين كل دول النظام .

٢-٤-١-٤ السوق الكاريبية المشتركة : (CARICOM)

أدت اتفاقية انتيجا عام ١٩٦٧ الى قيام جمعية التجارة الحرة بين ثلاث من دول البحر الكاريبي ، والتي تطورت فيما بعد فاصبحت عام ١٩٧٣ السوق الكاريبية المشتركة والتي تضم معظم جزر البحر الكاريبي والتي يقدر عدد سكانها بنحو ٥ ملايين نسمة . ويهدف السوق الى تحرير التجارة بين دول المجموعة وتبني سياسة جمركية موحدة والحماية المشتركة للأسواق ، وتحرير انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وتنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية والاسراع بتنمية الدول الاقل نموا من بينها . وفى مجال الانتساج الزراعى تم الاتفاق على اعداد خطوط عريضة لتنسيق الخطط الزراعية ، كما تم الاتفاق على تنفيذ بروتوكول التسويق الزراعى والذي يهدف الى تشجيع التجارة الاقليمية فى المنتجات الزراعية وتنظيم الاسواق والاسعار من خلال شبكة معلومات تقدمها سكرتارية متخصصة ، اضافة الى تنفيذ خطة خاصة عرفت بأسم مخطط السوق المضمون والذي وافقت بموجبيه الدول الكاريبية الاكثر نموا على استيراد كميات محدودة من المنتجات الزراعية من الدول الاقل نموا بأسعار متفق عليها مسبقا . وبالرغم من كل تلك الاجراءات . الا ان هيكل الزراعة بقى متشابها ومتخلفا فى معظم دول السوق .

٢-٤-١-٥ مجموعة الانديان : (ANDEAN)

تأسست تلك المجموعة فى آيار عام ١٩٦٩ بموجب معاهدة قرطاجنه التى وقعها كل من بوليفيا وكولومبيا وتشيلي واكوادور وبيرو . ومن ضمن اهدافها تكوين سوق مشتركة

عن طريق التخصيص الانتاجي واحلال الواردات وازالة الحواجز والقيود امام تبادل المنتجات وفرض رسوم مشتركة امام الواردات من خارج دول المجموعة . وبالنسبة للزراعة على وجه الخصوص ، فان المجموعة تبنت مشروع اعداد خطة تأشيرية من ضمن اهدافها تحسين ظروف المعيشة فى المناطق الريفية وزيادة دخل العاملين فى القطاع الزراعى ، فضلا عن العمل على احلال الواردات وتنويع الصادرات واعتماد التخطيط المشترك طريقا للتنمية الزراعية .

ويستند النظام المؤسسى لتلك المجموعة على قيام جهازين رئيسيين احدهما يملك صلاحيات نهائية وهو اللجنة والاخر يملك صلاحيات استشارية وادارية وهو المجلس . اما اللجنة فتمثل الجهاز الاعلى ويتكون من اعضاء مفوضين عن دولهم بواقع ممثل واحد عن كل دولة . ومن مهام اللجنة وضع البرامج المشتركة وتحديد متطلبات تنفيذها وصياغة مشاريع السياسات العامة وقرار قواعد العمل الضرورية ، كما من صلاحيات اللجنة ايضا تعيين اعضاء المجلس ووضع قواعد عمله وتفويضه بالصلاحيات اللازمة ، ولها حق رفض او تعديل مقترحاته ، كما ان لها الحق ايضا فى وضع الحلول لكل القضايا ذات الاهمية المشتركة .

٢-٤-٢ تجارب الدول الافريقية :

منذ بداية حركات الاستقلال السياسى ، تكونت انظمة اقليمية عديدة فى افريقيا فى مجالات التكامل الاقتصادى بلغ عددها نحو ثلاثة عشر تجمعا ومن اهم تلك التجمعات ما يلى :

٢-٤-٢-١ الاتحاد الجمركى والاقتصادى لوسط أفريقيا : (UDEAC)

وقعت الإتفاقية التى انشأ بموجبها الاتحاد فى عام ١٩٦٤ من قبل خمس دول هى الغابون ، تشاد ، الكونغو (برازافيل) ، جمهورية افريقيا الوسطى والكاميرون . وفى اطار تلك الاتفاقية سعت الدول الى تحرير تجارتها الاقليمية وتطبيق درجة من التخصيص بين اقطار الاتحاد . ومن ضمن الاليات التى استخدمت اسلوب الضريبة الموحدة كأداة لاعادة توزيع المنافع لصالح الاطراف الاكثر حاجة ، وحالما يتم التوازن تلغى تلك الضريبة. غير ان هذه التجربة لم تحقق نجاحا يذكر بسبب الخلافات بين اعضاء الاتحاد حول مسألة التوزيع العادل لكل المنافع والخسائر .

٢-٤-٢-٢ مجموعة شرق أفريقيا : (EAC)

شارك فى تأسيس هذه المجموعة ثلاثة اقطار وهى كينيا وتنزانيا ويوغندا، وذلك بهدف تدعيم التجارة حيث اتجهت هذه الدول نحو فرض ضريبة تحويلية تفرضها الدول ذات العجز فى الميزان التجارى على المنتجات الصناعية الواردة اليها من الدول ذات

الفائض على ان تلغى تلك الضريبة عند بلوغ التوازن فى الميزان التجارى ، فضلا عن ذلك عملت دول المجموعة على إنشاء مؤسسة مالية متعددة الاطراف وهى بنك التنمية لشرق افريقيا بهدف تمويل المشروعات المحلية - ولقد ادت الخلافات السياسية الى فشل هذه المجموعة فى تحقيق اهدافها مما ادى الى انهيارها تماما فى عام ١٩٧٨ .

٢-٤-٢ المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية(١):

وقعت اتفاقية تأسيس هذه المجموعة فى عام ١٩٧٥ واصبحت سارية المفعول فى عام ١٩٧٨ ، وتعتبر بكل المعايير من انجح تجارب التكامل الافريقية والتي بدأت باسلوب علمى ثابت(٢) . ومن اهم مزايا هذه المجموعة التدرج الزمنى فى تحقيق اهدافها حيث تنص الاتفاقيتها على قيام الاتحاد الجمركى فى ١٥ عاما .

وتدعو الاتفاقية الى تحقيق التنسيق بين سياسات التصنيع وخطط التنمية الصناعية وتبادل الافراد المهرة من الفنيين والاداريين وفتح مؤسسات التدريب الوطنية امام مواطنى الدول الاخرى الاعضاء ، اضافة الى التعاون فى تنمية المشروعات المشتركة .

وفى مجال الزراعة نصت الاتفاقية على الاستغلال المشترك للموارد المتوفرة فى الغابات والاهتمام بتربية الحيوان وتنمية مصايد الاسماك وذلك خلال مرحلتين ، يتم فى المرحلة الاولى تبادل المعلومات حول التجارب ونتائج البحوث . اما المرحلة الثانية فيتم خلالها وضع سياسات مشتركة للتنسيق والتعاون فى مجالات الانتاج والتدريب وبناء الهيكل التسويقي وتوفير متطلباته .

٢-٥ الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الدولية :

فى نهاية هذا الفصل من الدراسة ، نرى انه قد يكون من المفيد أعطاء تقييماً عاماً يبرز اهم الايجابيات والسلبيات فى التجارب المختلفة بهدف الاستفادة منها فى تعديل مسار تجارب التكامل الزراعى العربى والخروج برؤية واضحة يستفاد منها فى صياغة تصورات المستقبل .

أولا: تجربة السوق الاوروبية المشتركة :

استطاعت هذه التجربة تحقيق العديد من المنجزات تمثلت فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كثير من السلع الزراعية الاساسية وتحقيق درجة عالية من التخصص الانتاجى وفقا للمزايا النسبية وتقسيم العمل وقيام سوق واحدة منسقة تتوفر فيها حرية تدفق

- (1) Economic Community of West African States(ECOWAS)
(2) UNCTAD, Economic Cooperation and Integration Among Developing Countries, 1976.

السلع والخدمات ورأس المال والعمالة وقد ساعد على ذلك الدعم السخي والمستمر الذي قدمته المجموعة الأوروبية لدعم الاسعار وتوفير الحماية للانتاج المحلى من المنافسة الخارجية وتخصيص ميزانيات كبيرة للبحث العلمى والابداع التكنولوجى ، فضلا عن دعم وتمويل سياسات اصلاح الهيكلى للزراعة . وقد كانت نتيجة كل ذلك تراكم الفوائض الهائلة من المنتجات الزراعية (بحيرات الحليب وجبال الزبد والجبن) والتي أصبحت تكاليف تخزينها ، او التخلص منها فى السوق العالمى ، تمثل عبئا ماليا اضافيا على ميزانية السوق .

وفى تقديرنا ان محاولة محاكات النهج الاوروبى فى العديد من تجارب التكامل الزراعى العربى السابقة كان احد العوامل التى حالت دون تحقيق نجاحات تذكر، حيث ان التركيز على تحرير التجارة كمدخل للتكامل الزراعى العربى لايتوافق مع طبيعة الهياكل الانتاجية للدول العربية وايضا مع محدودية انتاجها وتمائل منتجاتها والمنافسة بينها . ويتطلب ذلك البدء باعادة بناء الهياكل الانتاجية اولا وتنسيق الخطط والسياسات ثم تقسيم العمل طبقا للمزايا النسبية ، على أن يتم الوصول تدريجيا الى تحرير التجارة وفق برنامج مرحلى منظم ومفصل .

ثانيا : تجربة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة :

اتبعت دول المجلس نهجا ملائما لطبيعة نظامها الاشتراكى ومستوى تطورها وذلك بالتأكيد على التنسيق المشترك للخطط والاستراتيجيات كوسيلة لتنمية قواعدها الانتاجية وقد ادى ذلك لنمو التجارة البينية بين دول المجلس بنسبة تجاوزت ٦٠% من جملة تجارتها قبل بداية المجلس . وقد برزت العديد من المشكلات التى واجهت دول الكوميكون وخاصة ما يتعلق بأسلوب تقسيم العمل وطموح الاهداف التى تطلعت لتحقيقها فى ظل التفاوت النسبى بين الاقطار فى حجم الموارد ودرجة التقدم التكنولوجى وتوفير العمالة المدربة .

وبالرغم من هذه المشكلات فان التجربة قد افرزت بعض الدروس التى يمكن الاستفادة منها فى تجارب التكامل الزراعى العربى وهى كالاتى :

(١) أهمية الالتزام السياسى بالنسبة لعملية التكامل ، ويعتبر هذا الالتزام ضروريا لاتخاذ القرارات الصعبة واللازمة لايجاد تجمع قابل للاستمرارية والترايط .

(٢) يشكل وجود انظمة ذات ملامح اقتصادية وسياسية متشابهة عنصرا اساسيا لنجاح مشروعات التكامل ، ولاسيما اذا كانت اقامة سياسات مشتركة تتطلب التنازل عن جزء من سيادة الدولة .

- (٣) من مقومات نجاح أى مجموعة اقتصادية ان يكون ضمن اهدافها رسم سياسة خاصة ازاء الاعضاء الاقل نموا فى الجماعة وتنفيذها بهدف ازالة عوامل اللامساواة.
- (٤) اهمية توطين المشروعات المشتركة طبقا للمزايا النسبية مع مراعاة التكامل بين هذه المشروعات فى مجالات توفير مدخلات الانتاج وتسويق الانتاج .
- (٥) الانسجام والتنسيق بين الخطط والسياسات الزراعية والتعديل الهيكلى فى نمط الانتاج ليتكامل مع دول المجموعة الاخرى .
- (٦) يعتبر توفر البنية الهيكلية الاساسية وسبل المواصلات والاتصالات شرطا ضروريا لنجاح التكامل وتحقيق النمو الاقتصادى . اى ان المدخل العملى لتحقيق التكامل لابد أن يبدأ بالاستثمار المشترك فى تحسين شبكات النقل والمواصلات والاتصالات.
- (٧) يعتبر التعاون التقنى والتبادل الثقافى وتوحيد سياسات ومناهج التعليم مدخلا هاما لنجاح التكامل الاقتصادى.
- (٨) يعزز التكامل الاقتصادى من امكانات المجموعة على التأثير فى مجريات الشؤون السياسية والاقتصادية الدولية . ويمكن للدول العربية من خلال التكامل والتضامن اتخاذ قدر من التنسيق فى المحافل الدولية مما يساعد على اقامة عالم ترسى فيه قواعد العدل والاستقرار .

ثالثا: تجارب الدول النامية :

بالرغم من ان التجارب التكاملية فى الدول النامية لم تسفر بصورة عامة عن نتائج ايجابية ملموسة مقارنة بتلك التى حققتها تجارب السوق الاوربية المشتركة ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، الا ان بعض التجارب (تجربة الانديان والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) استطاعت ان تحقق بعض النجاحات وان تفرز بعض الايجابيات التى يمكن الاستفادة منها فى الوطن العربى ومن تلك الايجابيات ما يلى :

- أدى التجانس النسبى بين دول مجموعة الانديان والممثل فى التقارب بين مستويات الدخل والنمو الى تعزيز رابطة التكامل والتضامن وتحقيق قدرا كبيرا من النجاح . وقد ساعد مع ذلك وجود آلية لتخطيط وتوطين المشروعات فيما بينها ، كما تولى المجلس المشترك بين الحكومات حفظ التوازنات بين المصالح القطرية والمصالح المشتركة للجماعة . وكان للعامل السياسى دوره فى تنفيذ قرارات المجلس وفق جدولا زمنى محدد .

أما تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا فلقد تميزت بالتنسيق المسبق بين الخطط والسياسات والتعاون الفني وتبادل الخبرات والمعلومات التي أدت بدورها الى دراسة وتوطين المشروعات الزراعية المشتركة .

وعلى الجانب الآخر ، فمن السلبيات التي ادت لفشل العديد من تجارب التكامل الإقليمي في الدول النامية ما يلي :

- (١) عدم تحديد جدول زمني ومرحلي لتحقيق الاهداف وتوزيع المهام .
- (٢) الرغبة في انجاز التكامل في فترة قصيرة نسبيا دون تخطيط سليم وتحضير فعال في ضوء قلة المعلومات وضآلة عدد الكوادر المؤهلة للقيام بذلك .
- (٣) الصراعات والمنازعات السياسية ورغبة الدول في الاحتفاظ باكبر قدر من الاستقلال وحرية القرار دون الالتزام بقرارات الاتحاد .
- (٤) تأخير مساهمة الدول الاعضاء في ميزانية الاتحاد وفي حالات كثيرة عدم دفعها على الاطلاق .
- (٥) اصرار الاطراف على توزيع منافع التكامل في كل مسألة وفي كل وقت توزيعا متساويا بينهم وهو امر يستحيل تحقيقه .
- (٦) من الاسباب الرئيسية التي ادت للفشل هو اسلوب العمل الذي اتبعته والمتوافق تماما مع اطار النظام الاقتصادي العالمي وتقسيم العمل الدولي . ونتج عن ذلك ان المكاسب العائدة من التكامل ذهبت الى الشركات الاجنبية متعددة الجنسية التي استطاعت تخطي الحواجز الجمركية واقامة مشروعات داخل بعض الدول الاعضاء في الاتحاد واصبحت بذلك المستفيد الاول من التكامل مما ادى بشعور الاعضاء بالاحباط عندما لم يعد الاتحاد بمنافع عليهم .

الفصل الثالث

تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

الفصل الثالث

٣- تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

١-٢ تمهيد:

ان استرجاع الفكر الاقتصادي وقراءة تاريخ التجارب والمحاولات المتكررة للوحدة العربية سواء كان ذلك في ظل اتفاقيات ثنائية او متعددة ، يعد من الامور الحيوية التي تهدف الى استخلاص الدروس منها والاستفادة بها في تشكيل آليات وافكار جديدة تتلائم والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة العربية .

وهذا الجزء من الدراسة يتناول كافة التجارب والمحاولات التكاملية في المنطقة العربية في تطور تاريخي منذ القرن السادس عشر وحتى الوقت الحاضر ، حيث يتم مناقشة التكامل الاقتصادي في ظل الحكم العثماني ، والمحاولات التي اعقبت ذلك وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم محاولة التكامل في ظل الجامعة العربية وانشاء السوق العربية المشتركة والاتفاقيات ثنائية الاطراف ، وانتهاء بالتجمعات العربية التي ظهرت في عقد الثمانينات .

٢-٢ تجارب التكامل قبل قيام الجامعة العربية :

وفي هذا الجزء سوف يتم تناول التجارب التي سبقت انشاء الجامعة العربية منذ زمن طويل مثل التكامل في ظل الحكم العثماني ، ومركز تمويل الشرق .

١-٢-٢ التكامل الاقتصادي في ظل الحكم العثماني :

تعد هذه التجربة من اقدم التجارب الناجحة في العالم (بعد ازدهار التجارة البينية بين الدول العربية في فجر الاسلام والتي عبر عنها في القرآن الكريم برحلة الشتاء والصيف) . فتجربة التكامل في ظل الحكم العثماني طبقت الاطار الفكري الاقتصادي الحديث من حيث تحرير التجارة بين الدول العربية ، وحرية انتقال عناصر الانتاج وعمل تعريفه موحدة تجاه الدول الاخرى ، اي انها تدرجت من مرحلة منطقية التجارة الحرة حتى وصلت الى السوق المشتركة بين الاقطار العربية وتشديد الطمس لسرق والمحطات لقوافل التجارة . وقد اتسم التبادل التجاري بسمتين الاولى كان هناك تبادل شبه مستمر لانواع من المواد الاولية والسلع المصنعة وغير المصنعة من الاقطار التي تتخصص في انتاجها الى الاقطار الاخرى ، والثانية كان يجري تبادل بعض السلع بطريقة غير منتظمة حسب تقلبات انتاجها بين هذه الاقطار، وفي هذا الصدد يمكن القول بان التبادل التجاري في السلع الاستهلاكية الزراعية والمصنعة والمواد الاولية قد أدى الى

تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين الولايات العثمانية ، وبالذات بين الاقطار العربية ولقد ساهم في تحقيق ذلك الامر قدم العلاقات التجارية بين هذه الاقطار ، كما ان تبادل السلع فيما بينها لم يكن ليخضع الا لرسوم جمركية ضئيلة ، كما ان ذلك التبادل كان يتميز بعدم وجود أية قيود كمية او ادارية عليه . كذلك كان التسداول النقدي في الاقطار العربية يعتمد على النقود المعدنية العثمانية اضافة الى بعض العملات الاوروبية التي اختلفت من جزء لآخر من اجزاء الدولة العثمانية ، حسب مدى قوة تعاملها مع تلك الدول الاوروبية . ولكن هذه العملات جميعا كانت مرتبطة بقاعدة معدنية (أو قاعدة الذهب) مما كان يؤدي الى امكانية الاستبدال فيما بينها وفيما بين العملة العثمانية دون أية قيود نقدية طبقا لمقتضيات القاعدة النقدية المعدنية . وبعبارة اخرى فان النظام النقدي المطبق عندئذ في هذه الاقطار كان يؤدي بطبيعته الى وجود صورة من التكامل النقدي التي كانت تصل الى مرتبة الاتحاد النقدي فيما بينها مما كان يسهل وييسر التبادل التجاري فيما بينها (١).

وقد حققت الخلافة العثمانية نوعا من الاندماج الاقتصادي للدول الواقعة تحت سيطرتها (ومن بينها الدول العربية) فقد كان من الميسور انتقال عوامل الانتاج من رأس مال وعمل بدرجة من الحرية التامة ، دون عوائق جمركية أو نظم للرقابة على النقد او قيود كمية أو ادارية وبجانب ذلك كانت الخلافة العثمانية باقسامها الجغرافية تتعامل مع العالم الخارجي على اساس تعريف جمركية موحدة . وكانت نظرة الدول الاوروبية خاصة انجلترا وفرنسا الى دول الخلافة بمثابة سوق لتصريف المنتجات الصناعية الاوروبية المتزايدة والحصول على المواد الأولية اللازمة لمصانعها . فقد شهد القرن السابع عشر البداية لحصول كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية على امتيازات تجارية مع ولايات الحكم العثماني في شكل اتفاقيات ومعاهدات استهدفت تسيير التبادل التجاري بين تلك الخلافة .

وقد شهد القرن التاسع عشر زيادة تكريس الامتيازات الاجنبية في الخلافة العثمانية والذي وافق مرحلة متقدمة من التفكك والضعف السياسي والاقتصادي لادارة تلك الخلافة حتى لقبت " برجل اوربا المريض " (٢).

وفي عام ١٩١٤ قام اتحاد جمركي بين معظم الدول الواقعة تحت السيطرة العثمانية لتكون شبه وحدة اقتصادية وبموجب ذلك الاتحاد الذي يطبق رسوما فسي معاملات مع الدول الاخرى ، فقد اصبح هناك ما يشبه السوق الاقليمية والتي فسي اطارها نشطت الى حد ما التجارة البينية بين الدول الداخلة فيها .

ففي عام ١٩١٠ كانت حوالي ٤٥٪ من صادرات سوريا تصل الى مصر ، وباقي اجزاء

- (١) محمد ليب شقيور (دكتور) : الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها ، الجزء الاول مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ، مايو ١٩٨٦ ، ص ٢٥٤-٢٥٥
- (٢) الفريد حمري : السوق العربية المشتركة - ترجمة دكتور صليب بطرس ، دار المعارف بمصر القاهرة ، ١٩٧٥ .

الخلافة وفي خلال الفترة (١٩٠٩ - ١٩١٣) كانت حوالى ١١٪ من واردات مصر تأتي من اجزاء اخرى داخل الخلافة كما كون التبادل التجارى من مصر والسودان جزءا هاما من جملة تجارة السودان ، الا انه من ناحية اخرى كانت معظم المبادلات بين اجزائها تتمثل فى سلع غذائية وزراعية الى جانب اغادة التجارة فى الواردات المصنعة من دول أوروبا ، وقد ادى الاتحاد الجمركى الى تنشيط تجارة الواردات من الدول الاوربية .

وشهدت الفترة التى سبقت وتلت الحرب العالمية الاولى نهاية الحكم العثمانى وقد تم بعدها وضع معظم الاقطار العربية تحت الانتداب البريطانى والفرنسى والىطالى ، واضحت المصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية فى تلك الاقطار تتحقق فى ظل التجزئة والتفكك بافضل مما كانت تتحقق فى اطار الاتحاد الجمركى فى ظل الحكم العثمانى . ويوضح الجدول رقم (٣-١) بعض النماذج التى تعكس التطور التاريخى للتصدع الذى اصاب بنيان التكامل الاقتصادى فى اعقاب الحكم العثمانى نتيجة لاساليب الاحتواء والهيمنة الاستعمارية التى فرضت نفسها على شعوب المنطقة مما ادى الى تغيير نظمها الاقتصادية وسياساتها النقدية وانماطها الانتاجية ومساراتها التجارية لصالح الدول الاستعمارية .

مما سبق يتضح انه قد تحقق ميلاد تكامل اقتصادى بمعناه الكامل بين الدول العربية فى صورة اتحاد جمركى فى القرون السابقة ، وبتعريفه جمركية موحدة يسمح بانتقال المنتجات وعوامل الانتاج دون ادنى قيود ، كما كان هناك التكامل النقدى بين الدول العربية . وربما يكون هذا الاتحاد قد اكتسب قوته من قوة الخلافة العثمانية فى ذلك الوقت واحكام سيطرتها على الاقطار العربية (وغيرها) . وتعزى عوامل الفشل وعدم الاستمرارية الى عوامل خارجية من جانب القوى الاستعمارية التى لم تجد مصلحتها فى اتحاد الاقطار العربية فى كيان اقتصادى واحد يتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية ، فاخذت هذه القوى تنفذ سموم الفرقة والتفكك فى كافة اجزاء الخلافة لتعود اقطارا فردية يمكن استعمارها وفرض وصايتها عليها واستغلال مواردها . وبذلك تنتهى حقبة تاريخية طويلة شهدت فيها الدول العربية صورة راقية من التكامل الاقتصادى .

MIDDLE EAST SUPPLY CENTRE :

٣-٢-٢ مركز تموين الشرق الاوسط :

قامت مجموعة دول الحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤١) باختيار (القاهرة) مقرا لانشاء مركز لتموين الشرق الاوسط وهو جهاز ادارى وفنى يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى الاقليمى للمنتجات الصناعية والزراعية التى يمكن انتاجها وتبادلها تجاريا داخل الاقليم اضافة الى تنظيم وترشيد التبادل السلعى فى مجال المصادرات والواردات ولقد ضم المركز فى عضويته العديد من الاقطار العربية والاخرى غير العربية حيث ضم مصر والعراق ولبنان وسوريا وفلسطين وشرق الادن والسودان وليبيا والسعودية وعمدن وامارات الخليج والصومال البريطانى والصومال الفرنسى وقبرص واريتريا وأثيوبيا ومالطة^(١) .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اقتصادية لمحددات واساليب تنمية التجارة البينية الزراعية العربية ، مرجع سابق .

جدول رقم (١-٢) : نماذج لبعض التغييرات الاقتصادية القطرية التي حدثت في اعقاب
تصدع الحكم العثماني

القطر	التاريخ	ملاحظات
تونس	١٨٩١	- ادخال النظام النقدي الفرنسي - استبدال الرسوم العثمانية بتعريفات جمركية تعطي الافضلية للسلع الفرنسية .
	١٩٢٨	- اقامة اتحاد جمركي بين تونس وفرنسا
ليبيا	قبل الحرب العالمية الاولى	- ادخال الليرة الايطالية كوحدة نقدية - تطبيق معاملة جمركية تفضيلية للسلع الايطالية .
سوريا ولبنان	١٩٢٠	- الغاء تداول العملة الورقية المصرية من قبل سلطات الانتداب الفرنسي . - انشاء اتحاد نقدي بين القطرين واستصدار الليرتين السورية واللبنانية وربطهما بالفرنك الفرنسي .
العراق	بداية الانتدات البريطاني ١٩٣٢	- اصبحت العملة المتداولة هي الروبية الهندية التي كانت تابعة للجنه الاسترليني . - استصدار عمله عراقية مرتبطة بالجنيه الاسترليني
مصر	١٩١٦	- استصدار عمله مصرية مرتبطة بالجنيه الاسترليني

ولقد عمل المركز ضمن عدة مسارات تحقيقا لاهدافه التكاملية يمكن حصرها فيما يلي (١):

(١) مسح الموارد والامكانات الاقتصادية للاقطار في المنطقة مما ادى الى تجميع مجموعة من البيانات والمعلومات التي ساهمت في دفع امكانات التبادل التجاري والانتاج

(٢) تخطيط التبادل التجاري بين الاقطار المختلفة في المنطقة وتوجيهه من حيث حجمه في السلع الداخلة فيه ، بالاشتراك بين وكالات التمويل المتخصصة في تلك البلاد وعواصم الغرب الرئيسية . وكانت تعد لهذا الغرض قوائم كل ستة أشهر تتضمن احتياجات دول المنطقة من السلع ، وما يمكن توفيره منها من داخل المنطقة وما يجب استيراده من خارجها .

(٣) عهد الى شركة انجليزيه هي " الشركة التجارية للمملكة المتحدة UNITED KINGDOM COMMERCIAL CORPORATION وفقا لقواعد يستصدرها المركز شراء بعض السلع الاساسية وبيعها بالجملة وبالايسار العالمية في بلاد المنطقة (وعلى وجه الخصوص الحبوب والسكر والشاي والبن والاسمدة) مع مراعاة استخدام الفائض المتوافر منها في بعض هذه البلاد في سد العجز المتوافر في بعضها الاخر كليا أو جزئيا .

(٤) تنسيق استخدام الموارد الزراعية في المنطقة عن طريق توجيهها ، لزيادة انتاج بعض السلع الرئيسية (مثل القمح) على حساب بعض محمولات التمدير (مثل القطن) . ورفع انتاجيتها ، وتنظيم عملية تخزينها وتوفير مخزون ملائم منها . كذلك قام المركز بمجهود مهم ومثمر في مجالات الميانة والحفاظ على استخدام الموارد بما في ذلك جهده المكثف في مكافحة الجراد في المنطقة في عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ مما ساهم على درء احتمالات الانخفاض الشديد في الانتاج الزراعي .

(٥) المساعدة في اقامة بعض المصانع وتوسيعها لسد احتياجات الطلب المحلي على بعض المنتجات وفي هذا الصدد فلقد احتلت كل من مصر وفلسطين مكان الصدارة في مجالات التصنيع ، وبصفة عامة فلقد ساهمتا في تلبية جزءا غير قليل من احتياجات المنطقة من السلع المصنعة .

(٦) تحويل السكك الحديدية والموانع في بلاد المنطقة (وخصوصا مصر) الى الاعتماد على النفط المتولد من الشرق الاوسط بدلا من الفحم الذي كان يستورد من الخارج .

(٧) تقديم التسهيلات لتدريب العمال المحليين ولزيادة قدرتهم على اصلاح الآلات والمعدات .

(١) محمد لبيب شقير (دكتور) ، مرجع سابق .

وهنا يمكن ان نلاحظ ان تجربة مركز تموين الشرق الاوسط بالنسبة للتعاون والتنسيق والترابط تجربة ناجحة بكافة المعايير ، فقد زاد التبادل التجارى بصورة كبيرة خلال السنوات التى عمل فيها المركز اثناء الحرب العالمية الثانية ، وكان يصدر النفط الخام من العراق الى فلسطين ولبنان ، ومنتجات النفط تصدر من فلسطين (حيث كان يكرر النفط فى مصفاة حيفا) الى مصر وسوريا ولبنان . كذلك تزايد حجم التبادل التجارى فى السلع الزراعية والصناعية من البلاد العربية مثل القطن الخام والحبوب (خاصة القمح والارز) والفواكه والزيتون الغذائية والحيوانات الحية والتمور والجلود ، وغزل الحرير والمنسوجات القطنية والملابس الداخلية والاثاث والاحذية والبطاريات ومواقد الكيروسين والكبريت والادوات الكتابية والمنتجات الزراعية (١).

كما يلاحظ ان الدول العربية اصبحت تسد احتياجات بعض البلاد العربية الاخرى من سلع كانت تستوردها من الخارج ، وعلى سبيل المثال كان العراق قبل الحرب يستورد معظم احتياجاته من المنسوجات القطنية من اليابان ولكنه فى ظل مركز تموين الشرق الاوسط اصبح يستورد معظم احتياجاته منها من سوريا ولبنان . حيث زاد استيراده لهذه المنسوجات منها من حوالى ١٠١ الف متر مربع قيمتها ١٥٤٠ دينار عراقى فى عام ١٩٣٩ الى حوالى ٢٢ مليون متر مربع قيمتها حوالى ٠١٣ مليون دينار عام ١٩٤٤ (٢) . اى انه فى ظل التنسيق ما بين الدول العربية واعتمادا على التبادل التجارى بينها يمكن احلال الواردات التى كانت تأتى من خارج المنطقة العربية .

وهناك ايضا دروس يستفاد منها وهى انه لا بد من ارادة سياسية تتميز بالوعى والتصميم لكى يتحقق مثل هذا التنسيق او الترابط الذى حققه مركز تموين الشرق الاوسط بين دول المنطقة ولا يغير من اهمية ذلك ان الارادة السياسية المتمثلة فى دولة انجلترا والتى اقامت المركز كانت ارادة اجنبية عن دول المنطقة ، خاصة وان انجلترا كانت تسيطر عندئذ على هذه الدول ، وبحكم هذه السيطرة كانت " الارادة السياسية الانجليزية " تحل فى كثير من المسائل محل ارادة هذه الدول وتلزمها بما تتخذه من قرارات . فالمهم هو توافر الارادة السياسية التى تتخذ قرار التنسيق والترابط وتضعه موضع التنفيذ .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ارادت انجلترا استمرار مركز تموين الشرق الاوسط فى حين كانت الولايات المتحدة ترى انهاءه باعتباره من تنظيمات الحرب ولانهاء الرقابة على التجارة التى كان يقوم بها تحقيقا لمبدأ حرية التجارة التى حرصت على تطبيقه فى عالم ما بعد الحرب لما يتضمنه لاقتصادها من امكانات للتوسع . اما الدول العربية فقد ساندت فكرة الغائه والذي تم فعلا فى نهاية عام ١٩٤٥ .

يمكننا الآن استخلاص عدة حقائق تتمثل بالتنسيق والتكامل الاقتصادى فى ظل مركز تموين الشرق الاوسط وهى : زيادة حجم التبادل التجارى البينى فى الدول العربية ،

(١) الفريد ج مصرى - مرجع سابق
(٢) نفس المصدر السابق .

وترويج المنتجات المنتجة محليا واحلالها محل الواردات من الخارج ، ومنطقة الموارد وتنسيق استخدام الموارد الزراعية في المنطقة . كما ان التنسيق قد ادى الى زيادة الانتاج والانتاجية نتيجة لزيادة الطلب في مجال التبادل التجاري البيني . وكما هو الحال في الخلافة العثمانية التي كانت تتمتع بالقوة السياسية والاقتصادية كان مركز تموين الشرق الاوسط يأخذ مثل هذا الطابع ولكن تحت الارادة السياسة الاجنبية متمثلة في انجلترا مستمدا قوته منها ، وهذا يدعو الى التساؤل هل لكي ينجح التكامل يجب توافر قوة سياسية قادرة على التأثير واتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ ؟ والاجابة هي بالاجاب كما تم توضيحه من مناقشة التجريبتين السابقتين . واجمالا يمكن القول انه يمكن الوصول الى نوع من التنسيق والتكامل في المنطقة العربية ، حيث ان ذلك قد تم تحقيقه وفي تجربة واقعية حققت في سنوات سابقة . والعبرة هي الاقتناع بجدي التكامل والعمل على تنفيذه ، وتغليب المصلحة القومية على القطرية .

٣-٢ التجارب التكاملية العربية بعد الحرب العالمية الثانية :

تمت محاولات كثيرة للعمل العربي المشترك حدثت بعد الحرب العالمية الثانية . وهذه المحاولات قد جاءت كرد فعل لتفكك العرب آنذاك ومحاولة جمع الشتات لمواجهة احتمالات الاعتداء الخارجي . وايضا كوسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية في المنطقة العربية .

وهذا الجزء من الدراسة يلقي الضوء على التجارب والمحاولات الخاصة بالتكامل الاقتصادي سواء كان ذلك في صورة اتفاقيات ثنائية (مثل تجربة التكامل المصري السوداني ، والاتحاد الجمركي السوري اللبناني) او في صورة اتفاقيات متعددة الاطراف (مثل التجمعات العربية التي ظهرت في حقبة الثمانينات) او في صورة اتفاقيات تجارية ثنائية لتيسير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية بين دولتين . كذلك يتناول هذا الجزء المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل العربي ، والاتفاقيات الخاصة بانتقال رؤوس الاموال والاستثمار وضمانه بين الدول العربية ، وانتقال العمالة . ايضا سيتم مناقشة الاطارات التنظيمية والمؤسسية للتكامل الزراعي والتي تعمل في اطار الجامعة العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وغيرها من المؤسسات والمنظمات والاتحادات .

١-٣-٢ إنشاء الجامعة العربية ومحاولات العمل العربي المشترك :

لقد نشأت الجامعة العربية في ظل تحولات دولية هامة ، اذ كان النظام الدولي يتحول من نظام القوى المتعددة الى نظام القطبية بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت بريطانيا وفرنسا تحاولان الاحتفاظ ببعض النفوذ في المنطقة العربية بينما كانت الولايات المتحدة تستعد لتتولى بنفسها مقاليد الهيمنة .

وفي ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٤ اجتمعت لجنة تحضيرية في مؤتمر عام بالاسكندرية لبحث فكرة انشاء جامعة عربية من الدول العربية المستقلة الراغبة في الانضمام اليها. وتم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ وجاء في الميثاق ان مهمة الجامعة توثيق العلاقات بين الاقطار اطراف وتنسيق خطط السياسة تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها وتنفيذ ما تبرمه بينهما من اتفاقيات ، كما نص الميثاق على ان من بين اغراض الجامعة تعاون الاعضاء الاطراف تعاونا وثيقا في عدد من الشئون التي من بينها الشئون الاقتصادية والمالية . ثم جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في ابريل عام ١٩٦٤ ، وفيما بين تاريخ قيام الجامعة العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية كانت هناك اتفاقيات عديدة ، فقد جاءت معاهدة الدفاع المشترك في عام ١٩٥١ ، وانشاء الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، واتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في عام ١٩٥٣ ثم أقرار الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧ (١).

وفي خلال العشرين عاما المنقضية بين انشاء جامعة الدول العربية وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية وما أسفرت عنه من صدور قرار السوق العربية المشتركة ، كانت هناك عدة احداث في هذه الفترة تميزت بعدة مساعي للوحدة بين الدول العربية ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

الفترة الزمنية	أهم الاحداث السياسية الوحدوية
١٩٤٥-١٩٥١	- دعوة الملك عبدالله بن الحسين الى وحدة أقطار سوريا الكبرى لتدخل في اتحاد فيدرالى مع العراق واتحاد أوسع مع الدول العربية الاخرى . - سعى العراق الى اقامة اتحاد يشمل أقطار الهلال الخصيب (العراق اضافة الى سوريا) .
فبراير ١٩٥٥	- أنشاء حلف بغداد ويضم العراق وتركيا وأيران
أكتوبر ١٩٥٦	- أبرام اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا
أكتوبر ١٩٥٦	- أبرام اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اقتصادية لمحددات واساليب تنمية التجارة البينية الزراعية العربية ، مرجع سابق .

الفترة الزمنية	أهم الاحداث السياسية الـوحدوية
مارس ١٩٥٧	- أبرام اتفاقية التضامن العربي بين مصر والسعودية وسوريا
أبريل ١٩٥٧	- انضمام اليمن الى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية .
يونيو ١٩٥٧	- أقرار مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية
فبراير ١٩٥٨	- وحدة مصر وسوريا وأعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
فبراير ١٩٥٨	- قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن
مارس ١٩٥٨	- قيام اتحاد الدول العربية المتحدة المكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية

ان المحاولات السابقة والمتكررة للوحدة بين الاقطار العربية بعد أنشاء الجامعة العربية كان سمتها الاساسية عدم النضج السياسي والاقتصادي ، ولم تجد الاساس القوي الذي تركز عليه في مواجهة التيارات المتلاحقة ، لذا سرعان ما انهارت بعد فترة قصيرة . واذا كانت هذه الفترة قد شهدت التفكك الداخلي في الامة العربية فانها ايضا شهدت التدخلات المباشرة وغير المباشرة من الدول الكبرى (فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة) كذلك فقد شهدت ظهور اسرائيل وزرعها في المنطقة العربية في عام ١٩٤٨ والتي كانت بداية لصراع بينها وبين الدول العربية مازال مستمرا حتى الوقت الحاضر .

٣-١-١-٣ الاتفاقيات الجماعية في إطار الجامعة العربية(١):

منذ أنشاء الجامعة العربية وهناك عدد غير قليل من الاتفاقيات بعض منها خاص بتحرير التجارة والبعض الآخر خاص بالاستثمار وانتقال رؤوس الاموال ، وهناك اتفاقيات تنظيمية أو مؤسسية ، وسيتم في هذا الجزء ملخصا موجزا لتلك الاتفاقيات :

(١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية، مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ، ١٩٧٤

١-١-١-٣-٣ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣):

وهي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لتحرير التجارة بين الاقطار العربية وقد جرى توقيع هذه الاتفاقية في سبتمبر عام ١٩٥٣ وصادقت عليها سبعة دول عربية (لبنان ، الاردن ، مصر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، الكويت) وقد استهدفت الاتفاقية تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية بين الدول العربية بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري بينها . ولتحقيق تسهيل التبادل التجاري فقد لجأت الاتفاقية الى الوسائل الاتية :

- ١- تقرير بعض الاعفاءات والتخفيضات في نطاق الرسوم الجمركية على الواردات ، وقد نصت الاتفاقية على المنتجات التي تخضع لهذه الاعفاءات مثل :
 - (أ) أعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية عند تبادلها من الرسوم الجمركية اعفاءا كاملا .
 - (ب) تخضع بعض المنتجات الصناعية لرسوم جمركية مخفضة بنسبة ٢٥٪ .
 - ٢- عدم خضوع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد احد الاطراف المتعاقدة والمستوردة من طرف اخر الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على موادها الاولية في البلد المستورد .
 - ٣- تسهيل حركة التجارة العابرة (الترانزيت) عبر الدول العربية بجميع وسائل النقل وفقا للانظمة المرعية والقواعد الجمركية في الدولة التي تمر عبرها تجارة الترانزيت ،
- هذا ولم تنص الاتفاقية على الغاء نظام اجازات الاستيراد والتصدير في التجارة بين الدول الاطراف ، ولكن جاء النص ان تتعامل الدول الاطراف في الاتفاقية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على اساس المعاملة التفضيلية .
- وقد أدخلت عددا من التعديلات المتعلقة باضافة بعض السلع او تحويل بعضها من احد اقسام الاعفاء الجمركي الى قسم اخر . وكانت استجابة الاعضاء في الاتفاقية للتعديلات متناقضة كلما اقتربت هذه التعديلات من الواقع العملي .
- وبصفة عامة فان الاتفاقية لم تتطرق الى العمل على ازالة القيود الكمية على التبادل التجاري العربي ، كما انها قضت بخفض الرسوم الجمركية بنسبة معينة لكنها لم تنص على عدم رفعها ، ولم تتطرق الاتفاقية الى اي تدابير خاصة بحماية المنتجات العربية من المنافسة الاجنبية ، فضلا عن انها لم تضع اي منهج لمتابعة تنفيذها . ورغم محدودية

فعالية هذه الاتفاقية فقد تقلص دورها كثيرا مع ماجرى عليها من تعديلات . وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عمليا بعد تطبيق قرار انشاء السوق العربية المشتركة .

٢-١-١-٣-٣ اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال (١٩٥٣):

تعتبر هذه الاتفاقية مكملة للاتفاقية السابقة (الخاصة بتسهيل التبادل التجاري) ، وقد جرى توقيعها في سبتمبر عام ١٩٥٣ وصادق عليها (٦) دول عربية هي : الاردن ، مصر ، لبنان ، السعودية ، سوريا ، والعراق . وتلزم الاتفاقية كل دولة طسرف فيها بالتزامين هما تسهيل مدفوعات المعاملات الجارية الي بقية الدول المتعاقدة ، ومنح هذه المدفوعات اقصى مايمكن من معاملة تفضيلية . ولكن الاتفاقية لم تلزم الدول الاعضاء التي تطبق الرقابة علي الصرف والتحويل الخارجي بالغاء هذه الرقابة عن المدفوعات الجارية فيما بينها فقد أتفق علي ان يكون تطبيق بنود الاتفاقية بواسطة البلدان المتعاقدة في حدود امكانياتها ، ووفقا لانظمة تحويل العملات الخارجية وانظمة الاستيراد المطبقة في اراضيها . لذلك فان المعاملات بين تلك الدول تستمر في ظل الاتفاقية كما كانت قبلها خاضعة لقيود الرقابة علي الصرف .

أما فيما يتعلق بانتقال رؤوس الاموال فقد اتفقت الاطراف المتعاقدة بان تسمح بانتقالها تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من المساهمة في اية مشاريع عربية للتنمية الاقتصادية ، بشرط الا تفرض أية رسوم او ضرائب استثنائية علي رؤوس الاموال المتحركة وقد سمحت كل دولة لرؤوس الاموال القادمة اليها ان ترد الي مواطنها الاصلي اذا شاء اصحابها ذلك . هذا وقد بقيت هذه الاتفاقية قليلة الفائدة من الوجهة العملية لانها تعطي الدول المتعاقدة حرية كبيرة في عدم التقيد بنصوصها ولذلك بقيت الاتفاقيات الثنائية وحدها تنظم انتقال المدفوعات بين معظم الدول العربية .

٢-١-١-٣-٣ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٢) :

تم التوقيع علي هذه الاتفاقية في السادس من يونيو عام ١٩٦٢ من قبل خمس دول عربية هي : مصر والمغرب والكويت وسوريا والاردن ، وبموجب هذه الاتفاقية تتعهد الدول الاطراف ان تضمن حرية انتقال الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال وحرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي والتنقل والتجارة العابرة وحقوق التملك والارث ، كما تعهدت الدول الاعضاء تنسيق سياساتها الاقتصادية وتوحيد التعريفات الجمركية الخارجية والتشريعات وسياسة الاستيراد والتصدير . كما تم الاتفاق علي انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ليقوم باجراء الدراسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالامور المختلفة التي وردت في نص الاتفاقية والتي ازداد عدد الدول الاعضاء بها الي ١٣ دولة عربية (الجدول رقم ٢٠٣) وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية عددا من القرارات ، كما

جدول رقم (٢-١) : تاريخ الاستقلال ، وتاريخ انضمام الدول العربية لكل من :
جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية

الدولة	تاريخ الاستقلال	تاريخ الانضمام للعربية الجامعة العربية	مجلس الوحدة
أولاً : دول مؤسسة الجامعة العربية :			
١- الجمهورية العربية اليمنية	١٩١١	١٩٤٥/٣/٢٢	١٩٦٧/٥/١٦
٢- جمهورية مصر العربية	١٩٢٢/٢/٢٨	١٩٤٥/٣/٢٢	١٩٦٣/٥/٢٥
٣- المملكة العربية السعودية	١٩٣٢/٩/٢٣	١٩٤٥/٣/٢٢	-
٤- الجمهورية العراقية	اكتوبر ١٩٣٢	١٩٤٥/٣/٢٢	١٩٦٤/١/١٠
٥- الجمهورية العربية السورية	١٩٤٦/٣/٨	١٩٤٥/٣/٢٢	١٩٦٤/٢/٢٢
٦- الجمهورية اللبنانية	١٩٤٦/١١/٢٢	١٩٤٥/٣/٢٢	-
٧- المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٥٧/٥/٢٥	١٩٤٥/٣/٢٢	١٩٦٤/٦/١
ثانياً : الدول العربية الاخرى :			
٨- الجماهيرية الليبية	١٩٥٤/١٢/٢٤	١٩٥٣/٣/٢٨	١٩٧٥/٣/٢
٩- جمهورية السودان	١٩٥٦/١/١	١٩٥٦/١/١٩	١٩٦٩/١١/٩
١٠- الجمهورية التونسية	١٩٥٦/٣/٢٠	١٩٥٨/١٠/١	-
١١- المملكة المغربية	١٩٥٦/١١/١٨	١٩٥٨/١٠/١	-
١٢- جمهورية الصومال	١٩٦٠/٧/١	١٩٧٤/٥/٢٠	١٩٧٥/١/٦
١٣- موريتانيا	١٩٦١/١١/٢٨	١٩٧٣/١١/٢٦	١٩٧٥/١٢/٢٠
١٤- دولة الكويت	١٩٦٢/٢/٢٥	١٩٦١/٧/٢٠	١٩٦٢/٩/٩

تابع جدول رقم (٢-٢) : تاريخ الاستقلال ، وتاريخ انضمام الدول العربية لكل من :
جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية

الدولة	تاريخ الاستقلال	تاريخ الانضمام للعربية كل من : الجامعة العربية	مجلس الوحدة
١٥- الجمهورية الجزائرية	١٩٦٢/٧/٥	١٩٦٢/٨/١٦	-
١٦- جمهورية اليمن الديمقراطية	١٩٦٧/١١/٣٠	١٩٦٧/١٢/١٢	١٩٧٤/٦/٢
١٧- دولة قطر	١٩٧١/٩/١١	١٩٧١/٩/١١	-
١٨- دولة البحرين	١٩٧١/٨/١٤	١٩٧١/٩/١	-
١٩- الامارات العربية المتحدة	١٩٧١/١٢/٢	١٩٧١/١٢/٦	١٩٧٤/٦/٤
٢٠- سلطنة عمان	١٩٧٢/١١/١٨	١٩٧١/٩/٢٩	-
٢١- دولة فلسطين	-	١٩٧٥/٩/٩	١٩٧٥/١٢/٣٠
٢٢- جمهورية جيبوتي	١٩٧٧/٦/٢٧	١٩٧٧/٩/٤	-

المصدر : محمد محمود الاحام (دكتور) : العمل الاقتصادي العربي المشترك (مراجعة نقدية ودور الصيغ الشمولية والفرعية)
مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الخامسة ، العدد التاسع ، أغسطس ١٩٩٠.

تم عقد العديد من الاتفاقيات وقيام المشروعات المشتركة والاتحادات النوعية وغيرها والتي سوف تتناولها الدراسة في قدر من التفصيل .

٣-١-١-٤ السوق العربية المشتركة (١٩٦٤):

أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة في ١٣/٨/١٩٦٤ وذلك بهدف تحقيق الحرية في أربعة مجالات هي : أنتقال الاشخاص ورؤس الاموال وتبادل البضائع والمنتجات ، والاقامة والعمل والنشاط الاقتصادي ، والنقـــــــل والتجارة العابرة . وفي واقع الامر فان صيغة انشاء السوق العربية لم تكن الا بمثابة القرار التنفيذي لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١). ولذلك فانه يمكن اعتبار احكام اتفاقية السوق المشتركة والتي تركزت او اقتصرت على تحرير التبادل التجاري للمنتجات الوطنية ليست سوى مرحلة على طريق تحقيق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية الرامية الى تحويل البنى الاقتصادية للاقطار العربية المشتركة الى اقتصاد واحد وسوق واحدة .

واذا ما رجعنا الى نصوص قرار السوق العربية المشتركة ، فانه يلاحظ انها قد اقتصرت على وضع قواعد لتحرير تبادل السلع بين الدول الاعضاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ومن القيود الادارية بحطوات تدريجية وطبقا لمراحل متتالية يتم في نهايتها التحرير الكامل للتجارة من هذه الرسوم والقيود بين هذه الدول .

ويمكن تلخيص القواعد التي يتضمنها القرار المذكور فيما يلي :

(١) تثبيت القيود الكمية والرسوم والضرائب المختلفة المفروضة على الاستيراد والتصدير في كل الدول الاعضاء عند مستواها الحطبى عند صدور قرار انشاء السوق العربية بحيث لايجوز لاي دولة منها فرض قيود أو ضرائب أو رسوم جديدة او زيادة المفروض منها على تبادل المنتجات فيما بينها . والمقصود بذلك هو تثبيت الضرائب والرسوم والقيود بمهيذا لكي تطبق عليها التخفيضات التدريجية التي ينص عليها القرار .

(٢) تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية (وهى تلك المنتجات التي يكون منشأها احدى الدول الاعضاء) عند تبادلها بين دول السوق العربية المشتركة اعفاء كاملا من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ، وذلك فيما يتعلق بالسلع المدرجة بجداول اتفاقية تسهيل التبادل التجارى والترانزيت . أما السلع

(١) ضمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٣ دولة منها ٧ دول فقط هم أعضاء بالسوق العربية المشتركة التي تضم مصر، الأردن ، العراق ، سوريا ، ليبيا، موريتانيا، واليمن الديمقراطية - اما باقى اعضاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية فهم : الامارات العربية المتحدة ، السودان ، الصومال ، الكويت ، واليمن العربية .

والمنتجات غير المدرجة في الجداول المذكورة فيطبق عليها تخفيض تدريجي بمعدل ٢٠٪ سنوياً على خمس مراحل سنوية تبدأ من بداية عام ١٩٦٥ وتقوم كل دولة قبل شهرين من بدء كل مرحلة بإيداع مجلس الوحدة الاقتصادية قائمة بالمنتجات التي سيتم تحرير تجارتها في المرحلة القادمة من القيود المختلفة (١).

(٣) تخفيض الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية (وهي تلك المنتجات التي لا يقل تكاليف الإنتاج المحلي الداخلة في تصنيعها عن ٤٠٪) والتي يكون منشأها أحد الدول الأعضاء بواقع ١٠٪ سنوياً . وقد حدد القرار أول عام ١٩٦٩ لكي تصل السلع الصناعية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى . وتقوم كل دولة بإيداع مجلس الوحدة الاقتصادية قائمة بالمنتجات المزمع تحريرها قبل شهرين من بدء كل مرحلة .

(٤) أوضحت المادة رقم (١٤) من القرار أن لكل دولة من الدول الأعضاء في السوق العربية الحق في أن يطلب من مجلس الوحدة الاقتصادية استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب وإزالة القيود عنها بناءً على أسباب جديرة بميزة ، كما تم ترك القرار للمجلس أن يقر هذه الاستثناءات لمدة سنة على ألا تتجاوز مراحل التدرج الكاملة المقرر لتحرير السلع

(٥) توضح المادة (١٦) من القانون تنظيم تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء في السوق وهو تنظيم موقوف بالمرحلة التي تستمر فيها عملات الدول الأعضاء أو بعضها غير قابلة للتحويل فيما بينها وإلى أن يتم إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي لهذه الدول بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها . أي أن تنظيم تسوية المدفوعات تتم بالدولار أو بالجنيه الاسترليني ما لم تكن هناك اتفاقية دفع ثنائية .

(٦) هناك عدة مبادئ أخرى تلزم الدول الأعضاء بمراعاتها مثل :

(أ) تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما بينها بالنسبة للمزايا التي تمنحها بعد سريان القرار عليها للدول غير الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

(ب) عدم خضوع المنتجات المتبادلة فيما بينها لرسم تصدير حمركي .

(ج) عدم حواز قيام الدول الأطراف بفرض رسوم أو صرائح داخلية على المنتجات المتبادلة فيما بينها تفوق المفروض منها على المنتجات المحلية المماثلة

(١) أوضح قرار السوق العربية المشتركة القيود بأنها القيود الإدارية التي يطبقها أي قطر من الاقطار الأطراف على وارداته وصادراته ، بما في ذلك منع الاستيراد والتصدير ، أو تقييدهما بحصص معينة ، وفرض الاجازات ، وما إلى ذلك من القيود على التبادلات التجارية .

او موادها الاولى .

(د) عدم جواز اعادة تصدير المنتجات المتبادلة فيما بينها الي خارج السوق الا بعد موافقة الدولة المصدرة ويستثنى من ذلك المنتجات التي تكون قد اجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة .

(هـ) عدم جواز قيام اى دولة طرف بمنح اى دعم لمصادراتها من المنتجات الوطنية للدول الاطراف الاخرى عندما يكون في الدولة المستوردة انتاج مماثل للسلعة التي يمنح لها الدعم .

(و) لاتحول الامتيازات او الاحتكارات النافذة في الدول الاعضاء دون تطبيق احكام السوق العربية المشتركة .

وبعد العرض السابق للسوق العربية المشتركة ، فان هناك عدة ملاحظات اولية هي :

انه علي الرغم من تواضع اهداف السوق العربية الا انها كانت نقطة تحول اساسية في اساليب العمل الاقتصادي العربي المشترك . وقد كان قرار انشاء السوق ومراحل تطبيقه خلال ربع قرن (منذ عام ١٩٦٤ حتي مطلع التسعينات) مثار اهتمام العديد من الباحثين وحظيت بنصيب كبير من الدراسات . الا ان هناك معاول لهدم البناء قبيل استغلاله واجهاض المولود قبل اكتماله . هذا ماوجهت به السوق العربية المشتركة ، ففي غضون الشهور الاولى لها بادرت الدول الاعضاء فيها الي استخدام بعض المواد مثل المادة رقم (١٤) والخاصة بالاستثناءات لبعض السلع لاسباب تتعلق بالحاجة الي حماية الصناعات الوطنية والمحافظة علي الحميلة من الايرادات الجمركية ومنع التدخل في الاحتكارات الوطنية . وخلاصة القول ان قرار السوق العربية المشتركة وان كان يوصف بانه ينظم تحرير التجارة بين الدول الاعضاء ، ويتضمن الكثير من المزايا مقارنة باتفاقيات تسهيل التبادل التجاري المبرمة في عام ١٩٥٣ الا انه يشترك معها في انه اقتصر على قواعد تحرير التجارة دون ان يتضمن تنظيما لتحقيق تنمية متناسقة ومستمرة للانتاج في الدول الاعضاء . لذلك فان القرار قد جاء قاصرا عن وضع أساس فعال ومستمر للتوسع المتبادل في التجارة بين الدول الاعضاء وعن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي فيما بينها . وقد يقال ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد اصدر بعد ذلك قرارات اخرى استهدفت تحقيق تنمية متناسقة مستمرة من اهمها قراره رقم (٤٦٤) في ١٤/٦/١٩٧٠ والخاص بتنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين الدول العربية ، والذي اكد علي ضرورة تنسيق هذه الخطط وحاول الربط بين تحرير التجارة والتنمية ممايزيد من امكانيات التجارة . وكذلك القرار رقم (٦١٥) في ٥/٧/١٩٧٣ الذي نص صراحة علي " اعتماد مبدأ تنسيق الخطط الاقتصادية في الدول العربية والسير به جنبا الي جنب مع موضوع تحرير التجارة " . وقد بقيت هذه القرارات مجرد قرارات لم تلزم بها الدول الاعضاء في السوق ولم توضع موضع التنفيذ . وقد ساعد في ذلك تدهور العلاقات السياسية بين الدول الرئيسية في المنطقة العربية .

٣-١-١-٥ اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية (١٩٧٢):

نظرا للقصور الذى لوحظ فى اتفاقية ١٩٥٣ الخاصة بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية ، فقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اتفاقية الاستثمار فى شهر أغسطس عام ١٩٧٠ وصدق عليها ثمانى دول عربية (السودان ، مصر ، العراق ، سوريا ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، الاردن) واصبحت الاتفاقية نافذة فى فبراير ١٩٧٢ ، وقد قررت الاتفاقية توفير حقوق وضمانات للمستثمر العربى أوردتها على النحو التالى :

- (١) قيام الدول الاعضاء بتوفير التعريف اللازم للمستثمر العربى بما تضعه من انظمة للاستثمار العربى ، حتى يكون اصحاب رؤوس الاموال على معرفة تامة بالقواعد التى تحكم استثماراتهم فى الدول الاطراف .
- (٢) التزام الدول الاعضاء بمعاملة الاستثمارات العربية بدون تمييز ، بما لا يقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية .
- (٣) معاملة الاستثمارات العربية بما لا يقل عن معاملة أية استثمارات أجنبية قد تمنحها الدول الاطراف مزايا خاصة ، وتمتد هذه المزايا الى الاستثمارات العربية تلقائيا فور منحها .
- (٤) التزام الدول المضيفة للاستثمار بعدم تأميم الاستثمارات العربية التى تقوم فى اقليمها او مصادرتها بناء على طلب منها وفى المجالات المفتوحة لهذه الاستثمارات .
- وقد نص على ان اعلام الدولة المضيفة للاقطار العربية الاخرى بالنظام والشروط والحدود التى تبين معاملة الاستثمارات العربية ومجالاتها يعتبر بمثابة طلب من الدول المضيفة للاستثمارات العربية .
- (٥) يكون للمستثمر العربى فى الدول الاعضاء حق تحويل صافى رأسماله المستثمر وصافى عوائده ، والتعويضات التى تستحق له طبقا لاحكام الاتفاقية .
- (٦) يكون للمستثمر العربى الحق فى الإقامة باراضى الدولة المضيفة لممارسة نشاطه الاستثمارى .

وفيما يتعلق بالدول غير الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، فقد نصت المادة (١١) من الاتفاقية على انه يجوز للدول العربية غير الاعضاء ان تنضم الى هذه الاتفاقية باعلان ترسله الى الامين العام للمجلس والذي يبلغ انضمامها للدول الاخرى الاطراف في الاتفاقية .

من العرض السابق لبنود اتفاقية استثمار رؤوس الاموال وانتقالها بين الدول العربية يلاحظ انها قدمت ايضا احكاما اكبر حول الاستثمار وضمانات المستثمر العربي من حيث عدم التأميم أو المصادرة ، وتسوية المعاملة للمستثمرين العرب ، وحق التحويل لرأس المال والارباح . ايضا فان هذه الاتفاقية تنطبق على رؤوس الاموال الخاصة والحكومية الا ان الاتفاقية لم تشر الى الاتفاق على التعاون لتنمية قطاعات اقتصادية معينة (كالزراعة) او تحديد المشروعات ذات الاهمية الخاصة والتي من شأنها ان تحدث آثارا ايجابية مثل المشروعات المتعلقة بالامن الغذائي العربي . وكان يجب ان ترتبط هذه الاتفاقية (كاطار قانوني يكفل الحقوق والضمانات) باطار اقتصادي يتضمن سياسة اقتصادية متكاملة تستهدف زيادة معدلات التنمية سواء في قطاعات حيوية معينة او في اطار شمولي .

٣-١-١-٦ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية (١٩٨٠):

تلاشيا للقصور الوارد بالاتفاقية السابقة جاءت هذه الاتفاقية الموحدة وتم توقيعها في شهر نوفمبر ١٩٨٠ وصدق عليها حتى نوفمبر ١٩٨١ نحو ٦ دول عربية هي (الاردن ، تونس ، السعودية ، العراق ، البحرين ، اليمن الشمالي) ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر عام ١٩٨١ ثم صادق عليها خلال عام ١٩٨٢ خمسة دول هي (الكويت وليبيا وقطر والسودان والامارات العربية المتحدة) . وقد ربطت الاتفاقية بين تسهيل وتشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية واستثمارها داخل الدول العربية وبين تعزيز التنمية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي على اساس المنافع المتبادلة والمصالح القومية . كما حددت هذه الاتفاقية تحديدا دقيقا لبعض المصطلحات في العلاقات الاستثمارية ، حيث أوضحت مفهوم المستثمر العربي بانه المواطن العربي الذي يملك رأسمالا عربيا ، ويقوم باستثماره في اقليم دولة طرف لا يتمتع بجنسيتها . وهناك احكام عامة في الاتفاقية تشكل التزامات اساسية في العلاقات الاستثمارية ، وفي تطبيق الاتفاقية وهذه الاحكام هي :

(١) السماح بانتقال رؤوس الاموال فيما بينها بحرية وتشجيع وتسهيل استثمارها وذلك وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية فيها ، وبما يعود بالنفع على الدولة المضيفة وعلى المستثمر .

(٢) حماية المستثمر وصيانة استثماره وعوائده وحقوقه ، وبان توفر له بقدر الامكان استقرار الاحكام القانونية التي تحكم استثماره .

- (٣) اعتبار احكام الاتفاقية حدا أدنى لمعاملة كل استثمار يخضع لها .
- (٤) عند تعارض احكام الاتفاقية مع القوانين والانظمة الداخلية فى الدول الاطراف ، فتكون الاولوية فى التطبيق لاحكام الاتفاقية فى حدود الحد الأدنى لمعاملة الاستثمار . وهنا يلاحظ اعطاء اولوية - لأول مرة فى تاريخ العلاقات الاقتصادية العربية - للاتفاقية الجماعية على القوانين الداخلية .
- هذا وقد حددت الاتفاقية حقوق المستثمر العربى وضماناته وواجباته على النحو التالى :
- أ) حرية القيام بالاستثمارات فى اقليم اى دولة طرف فى المجالات غير الممنوعة على مواطنى تلك الدولة وغير المقصورة عليهم . واذا كانت قوانين الدولة تحدد نسباً لمشاركة غير مواطنيها فى ملكية المشروعات فتراعى هذه النسب .
- ب) معاملة رأس المال العربى المستثمر فى الدولة الطرف التى يقع فيها الاستثمار معاملة رأس المال المملوك لمواطنى تلك الدولة بلا تمييز ، وذلك باستثناء نسب المشاركة المشار اليها .
- ج) حق المستثمر العربى فى اختيار اى معاملة اخرى يتلقاها استثمار غير عربى فى مجال مماثل وتكون قد قررتها الدولة التى يقع فيها الاستثمار بموجب قانون أو اتفاقية دولية .
- د) حرية تحويل رأس المال العربى بقصد الاستثمار فى اقليم اى دولة طرف ، وحرية تحويل عوائده بصفة دورية ، وحزبة اعادة تحويله الى اى دولة طرف دون ان يخضع فى ذلك لاية قيود تمييزية مصرفية او ادارية او قانونية ، ودون اى ضرائب أو رسوم على عملية التحويل . وحتى يتوافر قدر من الاستقرار للاستثمار لصالح الدول المستثمر فيها فان اعادة تحويل اصل رأس المال لا تكون الا بعد فترة انتهاء الاستثمار وفقاً لطبيعته او بعد خمس سنوات من تاريخ تحويل رأس المال أيهما أقل . ولايجوز فى عمليات التحويل المشار اليها بمختلف أنواعها المساس بما قد تلجأ اليه الدولة من اجراءات لضمان عدم تسرب اموال مواطنيها الى الخارج .
- هـ) حرية المستثمر العربى فى ان يتصرف فى استثماره بجميع أوجه التصرف وفى الحدود المقرره لمواطنى الدولة التى يجرى الاستثمار فيها ، ولا يخضع فى تصرفه لاية قيود أو تنظيمات ادارية او قانونية تمييزية تتعلق بمراقبة النقد والتحويل الخارجى .
- و) حماية رأس المال العربى من المخاطر غير التجارية التى تمس ملكية المستثمر

العربي لاستثماراته او التي تمس ما يترتب على حق ملكيته لها من سلطات قانونية . حيث اوضحت المادة (٩) من الاتفاقية أن رأس المال العربي المستثمر لا يخضع (بموجب احكام هذه الاتفاقية) لاية تدابير خاصة او عامة ، دائمة أو مؤقتة ، مهما كانت صيغتها القانونية ، تلحق ايا من اصوله او احتياطاته او عوائده كليا او جزئيا ، وتؤدي الى المصادرة او الاستيلاء الجبرى او نزع الملكية او التأميم او التصفية او الحل او انتزاع او تبديد اسرار الملكية الفنية او الحقوق العينية او منع سداد الديون او تأجيلها جبرا ، او اية تدابير اخرى تؤدي الى الحجز او التجميد او الحراسة او غير ذلك من صور المساس بحقوق الملكية فى ذاته ، او الى الاخلال بما يترتب عليه للمالك من سلطات جوهريّة تتمثل فى سيطرته على الاستثمار وحيازته وحقوق ادارته وجموله على عوائده أو استيفاء حقوقه والوفاء بالتزاماته .

وقد تطرقت الاتفاقية للحالات التي يمكن أن يتعرض الاستثمار فيها لنزع الملكية أو التحفظ عليها لاسباب قانونية تتمثل بالمنفعة العامة وتخضع لرقابة القضاء . حيث قررت انه يجوز نزع ملكية الاستثمار العربي لتحقيق نفع عام بمقتضى ما للدولة أو مؤسساتها من سلطة القيام بوظائفها فى تنفيذ المشاريع العامة ، وان يكون ذلك فى مقابل ———— تعويض عادل يتم خلال مدة لاتزيد عن سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية وان يكون للمستثمر العربي حق الطعن امام القضاء الوطنى فى مشروعية قرار نزع الملكية أو فى مقدار التعويض .

ز) يتمتع المستثمر العربي وافراد أسرته والعاملون فى الاستثمار بحق الدخول والاقامة والانتقال والمغادرة بحرية وبلا عائق فى اقليم الدولة التى يقع فيها الاستثمار .

ح) تسهيل حصول المستثمر العربي على ما يحتاجه من أيد عاملة عربية ، ومن خبرات عربية واجنبية مع مراعاة ان تكون الاولوية فى التشغيل لمواطنى الدولة التى يقع فيها الاستثمار ، ثم غيرهم من المواطنين العرب ، ثم الخبرات من جنسيات اخرى .

ط) يستحق المستثمر العربي تعويضا عن الضرر الذى يصيبه نتيجة اخلال دولة طرف أو احدى سلطاتها العامة او المحلية أو مؤسساتها بالتزامات المقرره بمقتضى الاتفاقية سواء كان هذا الاخلال بالفعل او بالامتناع ، وسواء نشأ الاخلال عن عمد او اهمال ، وتكون قيمة التعويض مساوية لما لحق المستثمر من ضرر تبعا لنوع الضرر ومقداره . ويكون التعويض نقدا اذا تعذر اعادة الاستثمار الى حالة قبل وقوع الضرر وان يدفع خلال سنة من تاريخ الانفاق على مقداره .

ي) يلتزم المستثمر العربي نحو الدولة الطرف التى يوجد فيها الاستثمار بالتنسيق الى اقصى قدر ممكن مع الدولة ومؤسساتها واجهزتها واحترام قوانينها ونظمها ،

والالتزام فى إنشاء مشاريع الاستثمار العربى وادارتها وتطويرها بخطط وبرامج التنمية التى تضعها الدولة لتطوير اقتصادها الوطنى وبما يتطلبه تعزيز التكامل الاقتصادى العربى .

وقد نصت الاتفاقية على انه يجوز للدولة الطرف تطبيق معاملة تفضيلية لهذا الاستثمار بمنحه مزايا اضافية تتجاوز الحد الأدنى المشار اليها . كما اوجبت الاتفاقية على كل دولة طرف (خلال سنة من نفاذها) ان تمهد الى جهة مركزية واحدة فيها بمسئولية تسهيل تنفيذ احكامها داخل اقليم الدولة فى مراحل الاستثمار المختلفة ، ويكون لهذه الجهة ان تتخاطب مباشرة مع المستثمرين والجهات الاخرى بشأن كل ما يدخل فى اختصاصات هذه الجهات . كما حددت الاتفاقية مجلسا يشرف على تنفيذها وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لجامعة الدول العربية . وقد قررت الاتفاقية للمستثمرين ضمانات اخرى مثل قيام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الاموال المستثمرة بموجب هذه الاتفاقية وحسب نظام تلك المؤسسة (والتى سيتم التطرق اليها فى الجزء الخاص بالمنظمات النوعية) واقامة نظام لتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق الاتفاقية عن طريق التوفيق أو التحكيم او اللجوء الى محكمة الاستثمار العربية .

من العرض السابق لاتفاقية الاستثمار الموحدة يلاحظ انها عالجت كثيرا من أوجه القصور فى اتفاقيتى ١٩٥٣ ، ١٩٧٠ . وانها وضعت اطارا جيدا للاستثمار العربى وانتقاله و ضماناته وحرية تحويله وارباحه . وهذه الاتفاقية تعد من الاتفاقيات العربية الجماعية الجيدة التى صيغت باحكام وبدقه ، وانها تعد اطارا للتكامل والتنمية فى المنطقة العربية من حيث تشجيع انتقال رؤوس الاموال من الدول ذات الفائض (الدول المنتجة والمصدرة للبتروىل) الى الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض والتى تحتاج الى زيادة المشروعات الاستثمارية بها لزيادة معدلات التنمية . بيد ان زيادة الاستثمار يعتمد على الدول المضيفة او المستقبلية لرؤوس الاموال ، وهى التى يجب ان توفر مناخا ملائما للاستثمار فيما يتعلق بالبنية الاساسية ، واستقرار القوانين والسياسات الاقتصادية ، واعداد خريطة استثمارية فى الدولة وتحديد المجالات والقطاعات والمواقع التى يمكن الاستثمار فيها .

ويعد انتقال رؤوس الاموال (سواء من القطاع الخاص او الحكومى) بين الدول العربية من اهم المداخل والآليات التى تساعد على التكامل الاقتصادى العربى ويجب تشجيع هذا الاتجاه لمساهمة الفاعلة فى تحقيق التكامل فى المنطقة العربية .

وهذه الاتفاقية تقرر بوضوح الاهمية الحيوية للتكامل الاقتصادي العربي كوسيلة اساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في اطار اقتصاد عربي متحرر متطور ومترابط ومتوازن وقد حددت الاتفاقية جهة للاشراف على تنفيذها واعطتها الصلاحيات اللازمة بما في ذلك صلاحية تسوية المنازعات التي تنشأ عن تطبيقها . وتلزم الاتفاقية الدول الاعضاء بعدم اللجوء الى العقوبات الاقتصادية في مجال التجارة التي تنظمها الا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولا بنواب قومية عليا . وقد جاءت في هذا الخصوص مطبقة لمبدأ " تحييد العمل الاقتصادي " الذي قرره ميثاق العمل الاقتصادي العربي . وتنص الاتفاقية على اربعة احكام او قواعد عامة يمكن ان نوجزها فيما يلي :

(١) تحرير التبادل التجاري بين الدول الاعضاء: جاءت الاتفاقية في مادتها الثانية لتمييز بين مجموعتين من السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الاعضاء: مجموعة يطبق عليها تحرير كامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد ، ومجموعة ثانية يطبق عليها تخفيض تدريجي من هذه الرسوم والضرائب والقيود ويكون هذا التخفيض بنسب معينة ومتدرجا لمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع هذه الرسوم والضرائب والقيود .

والسلع الى يطبق عليها الالغاء الكامل من الرسوم والضرائب الجمركية حددتها المادة السادسة في الاتفاقية في خمسة أنواع هي : السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الاولي أو بعد احداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك والمواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة . أما عن التخفيض التدريجي ، فقد نصت المادة السابعة من الاتفاقية على ان يتم التفاوض بين الاطراف المعنية بشأن هذا التخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ، ويكون التخفيض النسبي متدرجا ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التبادل التجاري بين الدول الاطراف التي يقر المجلس انها " أقل نموا " فان منتجاتها تمنح معاملة تفصيلية خاصة تتفق وظروفها ووفقا للمعايير والحدود التي يقرها المجلس . وحتى يكون للتخفيض الجزئي اثره على التجارة بين الدول العربية فقد اوضحت الاتفاقية في مادتها السابقة على انه " لايجوز ان تمنح دولة طرف اية ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الاطراف " .

(٢) الحماية الجماعية للسلع العربية : وهو ما يعنى حماية السلع المنتجة عربيا في مواجهة السلع الاجنبية المنافسة او البديلة وقد اوضحت الاتفاقية في مادتها الثامنة ثلاثة قواعد هي :

(١) تم التصديق عليها في اغسطس ١٩٨١ من قبل ١٠ دول عربية هي : تونس ، العراق ، ليبيا ، الجمهورية العربية اليمنية ، البحرين ، الكويت ، الاردن ، السعودية ، فلسطين ، اليمن الديمقراطية .

(أ) فرض حد ادنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود على السلع التى تستورد فى الدول العربية الاطراف فى الاتفاقية من غير الدول العربية التى تكون منافسة او بديلة للسلع العربية والمقصود بهذا الحد الادنى الموحد هو ان تتفق الدول الاطراف على فرض رسوم وضرائب وقيود لاتقل عن مستوى معين على استيراد السلع غير العربية المشار اليها دون ان توحيد هذه الرسوم والضرائب بحيث تشمل مختلفة ومتباينة فى هذه الدول ، بمعنى اخر فان فكرة الحد الادنى قد حلت فى هذه الاتفاقية محل فكرة التعريفة الجمركية الموحدة على الواردات من العالم الخارجى التى تعد من المميزات الرئيسية للسوق المشتركة .

(ب) كما أوضحت الاتفاقية ان تعطى الدول الاطراف ميزة نسبية للسلع العربية فى مواجهة السلع غير العربية المنافسة او البديلة ، وتكون الاولوية فى التطبيق للمشتريات الحكومية ، والجهة المعنية بتحديد أوضاع تقرير هذه الميزة النسبية هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ويقررها وفقا لظروف كل دولة من الدول الاطراف .

(٣) هناك مبادئ عامة خاصة بالاتفاقية وتتلخص فى :
أ - يجب - لاعتبار السلعة عربية لغراض الاتفاقية - ان تتوافر فيها قواعد المنشأ التى يقرها المجلس والا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى الدولة الطرف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند اتمام انتاجها ، تخفض الى ٢٠٪ كحد ادنى بالنسبة لمصناعات التجميع العربية .
ب - يترك تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء الى صندوق النقد العربى ، حيث عهدت اليه الاتفاقية بان يضع النظام المناسب لتيسير تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى بين الدول الاطراف . وان يقدم للبنوك المركزية لهذه الدول المقترحات الخاصة بالسياسات المصرفية . ايضا فان الاتفاقية عهدت الى مؤسسات التمويل العربية المشتركة العمل على تشجيع هذا التبادل وتيسير وتقديم التمويل اللازم له .

ج - نصت الاتفاقية على حث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات العربية المتخصصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجارى بين هذه الدول .

د - تلزم الاتفاقية الدول الاعضاء بالتعاون لتيسير النقل والمواصلات فيما بينها ولتسهيل تجارةالترانزيت المرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بينها .

هـ - ايضا تلزم الاتفاقية الدول الاعضاء بعدم جواز تصدير السلع والمنتجات التى يجرى تبادلها وفقا لاحكامها الى اى بلد آخر غير طرف ، الا بموافقة بلد المنشأ وبان يتم تبادل السلع بين الدول الاطراف بشكل مباشر وبدون وساطة طرف غير عربى .

و- نصت الاتفاقية ان يراعى فى تطبيقها احكام ومبادئ المقاطعة العربية والقرارات المادرة بشأنها من مختلف الجهات المختصة وذلك تحسبا للتسلل الاقتصادى الاسرائيلى الى الاقتصاد العربى .

ز- اوضحت المادة (١٩) من الاتفاقية على ان تتعاون الدول الاعضاء فيما بينها لتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية وتنسيقها مع الدول الاخرى ومع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية بشكل ثنائى او مشترك .وهو يعد ذلك مدخلا اساسيا للتجمع الاقتصادى العربى .

ح- لاتمنع الاتفاقية من ان تقيم بعض الدول الاطراف فيما بينها وبين بلد عربى آخر درجة من التعاون فى مجال التجارة اكبر من المنصوص عليها فى الاتفاقية .

٤) تطبيق الاتفاقية والاشراف على تنفيذها : تضمنت الاتفاقية عدة احكام تنظيمية مثل :

أ) تلزم الاتفاقية الدول الاعضاء بعدم جواز اصدار تشريعات او قرارات تخالف احكامها او تعطل تنفيذها ،

ب) نصت الاتفاقية على انه لا يجوز لاي دولة عضو ان تنسحب منها الا بعد مرور ثلاثة سنوات على نفاذها بالنسبة لها ويكون الانسحاب باسعار كتابى يوجه للاميين العام للجامعة العربية ، ولايصح ساريا الا بعد سنه من تاريخ ابلاغه بهـ اذا الاشعار ،

ج) يعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى الجهة التى تتولى الاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، ويمنح عددا من الملاحيات مثل وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع التى تعفى اعفاء كاملا والتى تتمتع بالتخفيض التدريجى من الرسوم الجمركية والضرائب ومن القيود غير الجمركية ، وتحديد قواعد التخفيض ، ووضع واصدار قوائم السلع غير العربية المنافسة او البديلة للسلع العربية ، وتحديد الدول الاقل نموا ، ودراسة شكاوى الدول الاعضاء .

د) وضعت الاتفاقية فى مادتها رقم (١٢) نظاما لتسوية المنازعات التى تنشأ عن تطبيقها ، وهى تنص على ان تعرض هذه المنازعات على المجلس الاقتصادى والاجتماعى للفصل فيها ، وللمجلس ان يحيلها الى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته كما ان له ان يطبق بشأنها احكام تسوية المنازعات المنصوص عليها فى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال من الدول العربية .

وبعد هذا العرض لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لعام ١٩٨١ ، فان هناك ملاحظة أولية من الاوجب ذكرها وهى تتعلق بان الاتفاقية وان كانت قد تطرقت الى التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة فانها قد تميزت بذلك عن الاتفاقيات السابقة فى هذا المجال . الا انها لم توضح السلع التى تعفى اعفاء كاملا من الرسوم والضرائب الجمركية والسلع

التي يتم تخفيض الرسوم عليها تدريجيا ، وتركت أمر ذلك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي حددتها قبل ذلك اتفاقية ١٩٥٣ . ويعد عدم تحديد هذه السلع من العوامل التي ساهمت في اضعاف فاعلية ونفاذ تلك الاتفاقية .

٣-١-١-٧ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك(١):

بعد مرور فترة طويلة على بداية العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية منذ بداية الخمسينات ، ونتيجة لعدم ظهور نتائج ملموسة على الجانب الاقتصادي فقد جاء مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ في محاولة لايجاد صيغ اخرى تعزز العمل العربي المشترك ، اذ انبثقت عنه عدة وثائق من اهمها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وميثاق العمل الاقتصادي القومي . وقد جاء بالاستراتيجية ان هناك تحديات مصيرية تواجه الوطن العربي هي :

- (١) التجزئة التي فرضها وكرسها الاستعمار على الامة العربية وقصور العمل العربي المشترك حتى الان في معالجتها والخلاص منها ،
- (٢) التخلف الاقتصادي والاجتماعي وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعي .
- (٣) الاستعمار بشتى صوره لاسيما الاستيطاني وتوسعه المتمثل بالوجود الصهيوني .
- (٤) الغزو الفكري الهادف الى طمس الشخصية الحضارية العربية وانعكاساته على الذاتية العربية للهيكل وانماط السلوك الاقتصادية .

وقد استهدفت الاستراتيجية تحقيق عدة اهداف اهمها :

- (١) تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة اساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية .
- (٢) الامن القومي بما فيه الامن الفكري والامن العسكري والامن الغذائي والامن التكنولوجي
- (٣) التحدي للوجود الصهيوني ذو الطبيعة الاستعمارية
- (٤) تسريع التنمية الشاملة المتسعة بتحقيق اكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات والمحققة لأكبر قدر من التناسب بين الطاقات والاقاليم والملبية للحاجات الاساسية المتنامية والمتطورة .
- (٥) تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربي فيما بين الاقطار وداخلها .
- (٦) التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية بما يتطلبه ذلك من احداث تطوير اساسي في الاقتصاديات العربية وتجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي لاسيما الانتاجي منه .

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

عمان يوليو ١٩٨٠

(٧) اقامة نظام اقتصادى عربى يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل الوطن العربى يحقق التطور والتحرر لاقطار الوطن العربى مساهما بذلك فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى يستهدف ازالة التبعية وايقاف استنزاف موارد العالم الثالث واقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة وعميقة الاثر بين دوله .

وقد وضعت الاستراتيجية عدة اولويات خلال الفترة (١٩٨١ - ٢٠٠٠) وهى :

١- تحقيق الامن العسكرى للوطن العربى بتعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية فى مختلف الميادين .

٢- تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة فى الوطن العربى وضمان حريتها فى الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية فى الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربى والتوسع فى الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية .

٣- اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملازمة .

٤- تحقيق الامن الغذائى بتوفير اقصى حد ممكن من الاستقلالية فى اشباع الحاجات الغذائية الاساسية فى تطورها وذلك بدعم العمل العربى فى :

أ) توفير الشروط الاساسية اللازمة لزيادة الانتاجية وتوسيع طاقات الانتاج الغذائى .

ب) القضاء على صور التبيد فى المراحل المختلفة من الانتاج الى التخزين والتوزيع الى نمط الاستهلاك

ج) تحسين شروط تبادل المواد الغذائية بين الاقطار العربية وبينها وبين العالم الخارجى على النحو الذى يحمى المستهلك ضد التضخم المتزايد فى اسعار المستوردات وعدم الانتظام فى حجمها .

وفى اطار تنفيذ الاستراتيجية ، فقد اوردت عدة آليات لتحقيق ذلك وهى :
(١) يضع المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك واسلوب تنفيذها ، وتشترك المؤسسات العربية فى تحضير الخطة مع مراعاة التنسيق فيما بينهم .

(٢) يكون تنفيذ الخطة بواسطة المؤسسات العربية ، وتتم متابعة الخطة القومية على مستوى الوحدات التى تقوم بالتنفيذ، وان يتم ازالة العوائق امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة والعمل على التنسيق بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

- (٣) دعم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى بما يكفل تحقيقه لاهدافه وذلك عن طريق احداث زيادة هامة فى رأسماله وتوسيع نطاق اقراضه بحيث يشمل تمويل البرامج الانمائية .
- (٤) دعم صندوق النقد العربى عن طريق زيادة رأسماله وتطوير نظام اقراضه بصورة تمكنه من تحقيق اغراضه فى تسهيل التبادل التجارى بين البلدان العربية الاعضاء ودعم موازين مدفوعاتها .
- (٥) دعم المنظمات والشركات والاتحادات الفرعية وفقا لتقييم علمى سليم وتأکید دورها القومى ودور العاملين بها وجعلها بيوت خبرة واستشارات قومية ومدها بمتطلبات الانجاز المالية والفنية والتنظيمية لخدمة الاهداف المقامة من اجلها واهداف استراتيجية العمل العربى المشترك .
- (٦) اعادة النظر فى السياسات الاقتصادية مع العالم الخارجى بحيث توظف فى خدمة العمل الاقتصادى العربى المشترك .
- (٧) ازالة الازدواج الضار بين المنظمات العربية عن طريق دعم وتنشيط لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات وتمكينها من اداء الدور الموكول اليها بفاعلية .
- (٨) دعوة الاقطار العربية الى الاقتراب بالقرارات والاجراءات المتعلقة بالعمل الاقتصادى العربى المشترك من مركز القرار السياسى وتنسيق مواقفها القطرية بالنسبة للقضايا التى تعرضها المنظمات على الدول او تعرضها على المنظمات .

٣-١-١-٨ ميثاق العمل الاقتصادى القومى :

جاء فى مؤتمر قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٠) ميثاق العمل الاقتصادى القومى، حيث قرر ملوك ورؤساء الدول العربية التزامهم الكامل بهذا الميثاق والذى ينص على ما يلى :

أولاً: فى العلاقات العربية :

- ١- تحييد العمل الاقتصادى عن الخلافات العربية وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة .
- ٢- التعامل التفضيلى المتبادل من حيث : التزام الدول العربية باولوية علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها معالعالم الخارجى ، واعطاء افضلية كامله للسلع والخدمات وعناصر الانتاج العربية ، ومنح المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الانتاجية والتكاملية .
- (٣) الالتزام بمبدأ المواطنه الاقتصادية العربية ، من حيث معاملة رأس المال والعمل العربى بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من اصل وطنى ، وتحقيق التوازن فى الحقوق والامتيازات والتسهيلات لعناصر الانتاج العربية ، وتحرير تنقل الايدى العاملة .

- (٤) العمل من اجل التقليل السريع والفعال للفقوة التنموية والدخلية فيما بين الدول العربية .
- (٥) اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة كاسلوب لتوجيه وتنظيم العمل العربى المشترك .
- (٦) اعادة النظر فى الاتفاقيات الجماعية المنعقدة فى اطار جامعة الدول العربية .
- (٧) التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة باطلاق حرية المعاملات الجارية العربية وفق احكام اتفاقية صندوق النقد العربى ، والتوسع التدريجى فى استخدام الدينار العربى الحسابى .
- (٨) تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية ، ومنح المشروعات العربية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الاجنبية ، والتنسيق فى دخول الاسواق الدولية ووضع سياسة عربية للتخزين الاستراتيجى السلع .
- (٩) تطوير الهيكل التنظيمى لمؤسسات العمل العربى المشترك .

ثانيا: فى العلاقات الدولية :

وضع المصالح الاقتصادية فى خدمة القضايا القومية والتعاون مع الدول النامية والعمل من اجل اقامة نظام اقتصادى عربى جديد .

٣-١-١-٩ المشروعات العربية المشتركة (١٩٨٣):

حظيت المشروعات العربية المشتركة بدراسات عديدة ، وتبناها عديد من المفكرين والباحثين كمدخل رئيسى للتكامل العربى ، او الاسراع والتعجيل به . وهى ظاهرة ليست حديثة ولكنها بدأت فى الاربعينات وصاحبت قيام جامعة الدول العربية ، ففى ابريل ١٩٤٦ وافق مجلس الجامعة على انشاء شركة عربية مساهمة لاستغلال الاراضى الزراعية فى فلسطين وشراؤها . يسهم فيها الحكومات والمواطنون العرب من جميع الاقطار العربية وكان الدافع وراء ذلك هو مواجهة المخطط الصهيونى للتغلغل الاقتصادى فى فلسطين والذي كان من اهم عناصره عندئذ التوسع فى تملك الاراضى العربية . كما تعتبر شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة احد المشروعات المشتركة العربية حيث وافق عليها المجلس الاقتصادى فى عام ١٩٥٦ بهدف استغلال املاح البحر الميت فى الاردن كرد عربى مشترك على استغلال اسرائيل للثروة المعدنية فى فلسطين المحتلة (١) . ثم حاولت بعد ذلك جامعة الدول العربية اقامة مشروعات مشتركة اخرى فى مجالات الاستثمار والمصارف والنقل والتأمين . وغيرها وتم فيها اتخاذ العديد من القرارات وعقد اتفاقيات لم تأخذ سبيلها الى التنفيذ لاسباب كثيرة اهمها نقص الاموال اللازمة لتنفيذها . واستمر وضع (١) سميح مسعود (دكتور) المشروعات العربية المشتركة : واقعها ، وأهميتها ، معوقاتا ومستقبلها المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

تنفيذ المشروعات المشتركة على هذه الحال دون اى تغيير يذكر حتى اواسط الستينيات حين أسفرت الجهود العربية عن ظهور مشروعات مشتركة بارزة . ثم زادت بعد ذلك الجهود العربية فى هذا المجال واتسعت فى النصف الاول من السبعينات حيث تم فى هذه الفترة إنشاء اعداد ملحوظة من المشروعات العربية المشتركة نتيجة لتزايد العائدات النفطية وتوجيه جزء منها للاستثمار فى الوطن العربى . كذلك شهدت هذه الفترة ظهور مشروعات عربية مشتركة متعددة الاطراف لها اهميتها وتأثيرها فى المتغيرات الاقتصادية العربية تمت اقامتها فى نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومن خلال مجهودات ثنائية او جماعية خارج نطاق جامعة الدول العربية ، والمنظمات العربية المتخصصة تصافرت بها الجهود العربية على مختلف المستويات داخل الوطن العربى وخارجه وامتدت الى العديد من القطاعات وأوجه النشاط الاقتصادى . وقد تزايدت اعداد هذه المشروعات حتى بلغت نحو ٨٣٠ مشروعا مشتركا (عربى - عربى ، وعربى - دولى) تبلغ رؤوس اموالها ٣٥٧ مليار دولار ، وتعمل فى شتى المجالات الاقتصادية ، والقطاعات المختلفة .

وتتعدد وتنوع المشروعات العربية المشتركة ، فمنها المشروعات متعددة الجنسية والمشروعات العربية الاجنبية ، واما المشروعات العربية - العربية فان كثيرا منها يأخذ طابع المشروع الثنائى والقليل منها هو ما يمكن ادراجه ضمن جهود العمل العربى المشترك حيث يضم اكثر من ثلاث اقطار عربية معا فى اطاره ، ومن هذا الاخير فـان هناك مشروعات منشأة من قبل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى (والتي سيتم تناولها تفصيلا فى اجزاء تالية من الدراسة) ومشروعات منشأة من قبل جامعة الدول العربية ، واخرى من قبل منظمة الاقطار المصدرة للبترول . ومشروعات من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(١).

وفى هذا الجزء من الدراسة يتم ايضاح مفهوم المشروعات المشتركة وتوزيعها حسب القطاعات المختلفة ، ومدى تأثيرها فى التكامل الزراعى .

أولا: مفهوم المشروع المشترك :

هناك تعريفات عديدة للمشروع المشترك ، فقد يعرف على انه المشروع الذى يقوم على اساس تعاقدى ضمن للقوانين المعمول بها فى الاقطار العربية المتعاقدة او فى اطار الاتفاقيات العربية ويتضمن مساهمة اكثر من طرف عربى (حكومى او مختلط او خاص) بتقديم اى عنصر من عناصر العملية الانتاجية بغية ايجاد تدفق سلعى او خدمى يلبنى الاحتياجات القطرية أو القومية ويعمل على خلق نوع من التشابكات والترابطات المختلفة بين البنىانات الاقتصادية العربية(٢) . والمفهوم التكاملى للمشروع المشترك يفترض ابتداء ان يسهم هذا المشروع فى خلق التنمية الاقتصادية القومية للدول المشاركة فيه ، وهذه (١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية:دراسة اقتصادية لمحددات واساليب تنمية التجارة البينية الزراعية العربية ، مرجع سابق .

(٢) حكم عبادى: بعض مؤشرات العمل الاقتصادى العربى المشترك ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية السنة الخامسة ، العدد التاسع ، أغسطس ، ١٩٩٠ .

المساهمة تفرض ان تؤدي هذه المشروعات الى تعميق التشابك العضوي بين اقتصاديات الاقطار العربية وفي زيادة توازن النمو بينها ، ويبرز دور المشروعات العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بقدر اتساع اسهامها في بناء الاساس المادي والانتاجي لهذا التكامل^(١). وفي دوائر الاعمال استخدم لفظ المشروع المشترك ليعني نوعا من التعاون بين طرفين أو أكثر في نشاط استثماري ايا كان الشكل القانوني والاداري لهذا النشاط والذي قد ينحصر في بلد واحد او يمتد الى عدة بلدان^(٢). كما قد يعرف المشروع المشترك على انه المشروع الذي يشمل كل صور التعاون الذي يستمر لفترة من الزمن بين طرفين أو أكثر ينتمون لدول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين ايا كان الشكل التنظيمي لهذا التعاون - وعلى هذا الاساس فان العناصر الاساسية للمشروع المشترك هي تعدد الاطراف المشاركة والقيام بالاستثمار والاستمرار الزمني ، وقد يأخذ المشروع المشترك الصيغة التعاقدية بين الاطراف المساهمة او صيغة الشركة باسكالها المتاحة في القانون التجاري أو اية صيغة مناسبة أخرى .

وهناك عدة انواع من المشروعات المشتركة يؤدي كل منها الى تحقيق الترابط والتشابك بين اقتصاديات الدول الاطراف :

- (أ) مشروعات تقام في / أو بين بلدين او اكثر وترتبط بين اقتصاديات الاطراف وتعود بنفع مباشر عليها (مثل مشروعات البنية الاساسية التي تربط بين الاطراف كالطرق والاتصالات والشبكات الكهربائية) وتتم اقامتها بقرار مشترك من البلاد والاطراف .
- (ب) مشروع يقام في بلد طرف لتحقيق هدف جماعي مشترك للبلاد الاطراف في العملية التكاملية . ومثال ذلك اقامة مشروعات زراعية في السودان بهدف تحقيق الامن الغذائي أو درجة منه في بعض السلع للوطن العربي في مجموعه . ومثال ايضا انشاء مركز للبحث العلمي او للتطوير التكنولوجي في بلد طرف ولكن لمصلحة البلاد الاطراف فيه . وكذلك انشاء مركز في بلد معين لكي يقوم بتدريب العاملين من جميع البلاد الاطراف لتوفير القوى العاملة اللازمة للتنمية فيها جميعا .
- (ج) مشروع يقام في بلد طرف ولكنه يعتمد في انتاجه على مدخلات ينتجها مشروع في بلد اخر . وقد يقام المشروع في البلدين من البداية وينظر في اقامتهما لتحقيق هذا الترابط ، طبقا لقرار مشترك من البلدين ، ولكن يمكن ان يكون المشروعان قد اقيما في الاصل بقرارات مستقلة من البلدين وبدون صلة او رابطة بينهما ، ثم يتفق في مرحلة لاحقة على التنسيق بينهما بما يحقق ترابطهما والاعتماد المتبادل بينهما على النحو المشار اليه .

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية: المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة لمشروعات الامن الغذائي ، مجلة شئون عربية ، جامعة الدول العربية العدد ٣٩ ، سبتمبر ١٩٨٤ .

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد (دكتور) : الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة - الطموحات والاداء ، مكتبة شركة كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الاولى ، اكتوبر ١٩٨٥

(د) مشروع يقام فى بلد طرف ويقوم بتسويق منتجاته فى البلاد الاطراف طبقا لاتفاقيات أو ترتيبات تكفل ذلك سواء اقيم المشروع اصلا لذلك أم تم الاتفاق على ذلك باتفاق لاحق لانشائه فى اطار سياسة تكاملية بين الاطراف(١).

من التعاريف العديدة السابقة يمكننا ان نوضح ان مبدأ الاشتراك هو السائد سواء من قبل الدول الاطراف او فيما يتعلق بالمنافع المباشرة من هذه المشروعات، وان هذه المشروعات تنشأ اصلا لتحقيق تكامل او ان يكون هناك ترتيب لاقامة تكامل بين دولتين او دول عديدة . لكن ليس هناك ما يمنع ان يكون هناك مشروعا قد اقيم من قبل دولتين او اكثر دون اعتبار لاعتبارات التكامل بينها ولكن كفكر مستقبلى فى انه يمكن ان يكون هناك تكامل فى مراحل تالية . وبالنسبة لملكية المشروعات المشتركة ، فليس هناك الزاما بان يكون المشروع مملوكا ملكية مشتركة حتى يكون مشروعا مشتركا ، فالمشروع الذى يحقق التشابك بين البنىات الاقتصادية يعد مشتركا حتى ولو كانت ملكيته مقصورة على القطر الذى يقام فيه وحده وكانت ادارته تتم بواسطة هذا القطر بمفرده، ولكن كلما كان هناك مشاركة من قبل الدول الاطراف فى استثمارات المشروع وفى ادارته فان ذلك يشكل عاملا مهما لنشر المصالح التى يمثلها المشروع بين هذه الاقطار وتوزيعها. كما يجب ان يؤخذ فى الاعتبار انه لايجوز ان تؤخذ فكرة الاشتراك فى ملكية الاستثمارات التى ينفذها المشروع على انها تعنى فقط الاستثمارات النقدية او المالية التى يقوم عليها المشروع المشترك ، فالاشتراك فى المشروع يمكن ان يتم باى عنصر من العناصر الاقتصادية (عناصر الانتاج) ما دامت هذه العناصر لازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذى أنشئ، من اجله وسواء ان يكون اشتراك الطرف برأسمال نقدي او باموال عينية او بالارض او بتقديم فن انتاجى معين او بادارة المشروع . وغيرها فكل هذه العناصر ضرورية لقيام المشروع بوظائفه وتعطى اصحابها حقا فى ملكية المشروع وادارته . ايضا يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ان مجرد اشتراك اشخاص من اقطار متعددة فى مشروع على هذا النحو لا يعنى فى حد ذاته ان يكون مشروعا مشتركا بالمعنى الاقتصادي القائم على فكرة التكامل ، حيث يجب فضلا عن هذا الاشتراك ان يكون من شأن المشروع تحقيق الترابط او التشابك العضوى الانتاجى والتسويقى بين الاقطار الاطراف وبدون تحقيق هذا الشرط الاخير يكون المشروع (شركة) بالمعنى القانونى العادى وليست مشروعا مشتركا بالمفهوم الاقتصادى التكاملى .

ويجب التفرقة بين المشروعات المشتركة بمفهومها التكاملى والمشروعات المشتركة المنبثقة عن الشركات الدولية والشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عبر الحدود والقارات ، فكثيرا ما تقوم الشركات الدولية بتأسيس فروع فى الدول النامية تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو انها تقوم بالمشاركة فى مشروعات مشتركة فى تلك الدول بقصد السيطرة عليها وتسخيرها لمصلحة المراكز الصناعية المتقدمة فى العالم . وقد شهد هذا الاتجاه

(١) محمد لبيب شقير (دكتور) ، مرجع سابق .

نموا في الوطن العربي منذ مطلع عقد السبعينات اذ بينما يقصد بالمفهوم الاول مشروعات تنموية تسعى لتحقيق التكامل بين مجموعة من الاقطار عن طريق خلق المصالح المشتركة وتبادل المنافع المتكافئة . فان المفهوم الثاني اى الشركات الدولية يمثل تجمعات عالمية لرؤوس اموال من جنسيات متعددة يضمها تنظيم عالمي واحد للسيطرة على احد فروع النشاط الاقتصادي في العالم ، ويكون لهذا التنظيم مركز رئيسي (الشركة الام) في احد الدول الصناعية المتقدمة مهمته وضع استراتيجية موحدة واتخاذ القرارات الرئيسية ومن فروع وشركات فرعية تنتشر في مختلف دول العالم . وتعتبر هذه الشركات من ظواهر تطور النظام الرأسمالي الدولي ودخوله مرحلة جديدة تميزت بدرجة كبيرة من تدويل الانتاج وتوزيع النشاط الاقتصادي على مستوى العالم وذلك عن طريق ادماج عمليتي تقسيم العمل القومي وتقسيم العمل الدولي وخلق اسباب التباين القيمي في المبادلات الدولية بهدف استمرار وتوسيع عملية استنزاف الفائض الاقتصادي في الدول الاقل تطورا نحو المراكز الصناعية الكبرى في العالم^(١) .

ثانيا : أهمية المشروعات المشتركة :

ان المشروعات المشتركة بوصفها الذي اوضحناه سابقا تعد من الوسائل الفعالة في التكامل العربي ، خاصة وانها تمس جانبا رئيسيا من التنمية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف القومية . فالمشروع المشترك يمكن له ان يمس جانب الانتاج وهو بذلك يؤدي الى خلق فرص عمل عديدة يمكن ان تؤدي الى امتصاص نسبة من البطالة الحالية المنتشرة في معظم الدول العربية ، ويساهم في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعتمد على بعضها البعض في توفير مستلزمات الانتاج أو المدخلات المختلفة . كما يمس جانب التسويق والذي يشمل الوظائف التسويقية من نقل وتخزين وتمويل وغيرها . ولكل من الوظائف المختلفة قيمة مضافة تؤدي الى تنمية ، ولا يغفل جانب التجارة الخارجية - اذا كان هناك فائض من انتاج المشروعات المشتركة عسـن احتياجات الدول الاطراف فيها . كذلك فان انتاج المشروعات المشتركة في القطاعات المختلفة يمكن ان يؤدي الى زيادة المعروض من السلع المختلفة وهذا من شأنه التأثير على الاسعار وتخفيض معدلات التضخم الحالية ، والذي ينعكس بالتالي على زيادة الدخل الحقيقية للمستهلكين . بيد ان المشروعات المشتركة تأخذ اهمية كبيرة في تأثيراتها الايجابية على المستوى القطري ، كما تكتسب اهمية كبيرة على المستوى القومي العربي على النحو التالي :

(أ) ان المشروعات المشتركة تؤدي الى خلق التشابكات والترابطات بين البنى الاقتصادية العربية ، وتسمح بتدفق عناصر الانتاج العربية والحد من ندرة أي من هذه العناصر لدى هذا القطر أو ذاك .

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية : المشروعات العربية المشتركة ، مرجع سابق .

(ب) ان المشروعات المشتركة لاسيما تلك التي تقام فى احدى الدول العربية محدودة
الامكانيات توفر صيغة مرنة تراعى مصالح جميع الاطراف المساهمة ، فعن طريق
المشروع المشترك تستطيع الدولة ذات الامكانيات المحدودة من تنمية مواردها
دون اللجوء الى عبء الاقراض الخارجى . والدول الغنية تصبح مشاركة فى الملكية
ومساهمة فى الاشراف والادارة وليست مقرضا للاموال ، هذا فضلا عن ان المشروع
المشترك يقدم عوائد مناسبة لعناصر الانتاج .

(ج) ان المشروع المشترك هو احد وسائل تحقيق التكامل الاقتصادى القطاعى والسدى
يعتبر خطوة مرحلية تؤدى مع خطوات اخرى الى تحقيق التكامل الاقتصادى بشكل
عام على المدى الطويل . ونظرا لكبر حجم المشروع المشترك وضخامة رأسماله فحان
ذلك يوفر له الاستفادة من مزايا وفورات السعة سواء كان ذلك فى المستوى
التكنولوجى او تعبئة الموارد وتخفيض تكاليف الاستثمار والمنافسة الخارجية فى
الاسواق العربية والدولية .

(د) تعد المشروعات المشتركة من المداخل الرئيسية للتكامل التى لاتثير الحاسيات
الاقليمية وتعد اكثر قبولا من قبل الحكومات والقطاع الخاص . والمشروعات تسمح
بايجاد نوع من التقسيم العربى للعمل وتبادل عناصر الانتاج بما يحقق الاستفادة
على المحورين القطرى والقومى تمكن الدول العربية من مواجهة الاثار السلبية
لنشاطات الشركات الاحتكارية والشركات متعددة الجنسية . واخيرا فان المشروعات
العربية المشتركة تعتبر من الوسائل القادرة على تحقيق توطين رؤوس الاموال
العربية فى الوطن العربى والحيلولة دون خروجها للاسواق الدولية لتبقى عرضة
للازمات المالية والنقدية العالمية .

هذا وقد اقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى فى فبراير عام ١٩٨٣ صيغة
المشروعات العربية المشتركة لتعزيز الجهود العربية فى الانماء والتعاون والتكامل نظرا
لما تتمتع به هذه الصيغة من مرونة ولانها لاتتعارض مع الجهود والاتجاهات القطرية
الاقتصادية والاجتماعية . كما انها يمكن ان تطبق فى كافة فروع الاقتصاد القومى وان
تنتشر باكبر عدد من الدول العربية ، وتؤدى الى تحقيق مصالح جميع الاطراف والتآلف
فيما بينها . كما اقر المجلس معايير المشروعات العربية المشتركة لتحقيق التكامل
الاقتصادى العربى فى مجال الامن الغذائى والتى نجد انها تنسحب على المجالات الاقتصادية
الاخرى وهذه المعايير هى :

- (أ) ان يكون المشروع قادرا على توفير حاجات الاقطار العربية
(ب) ان تكون المشروعات ذات جدوى اقتصادية وان تحقق المنافع المتبادلة والمتوازنة
لاطراف علاقه .
(ج) ان تعتمد المشروعات فى مستلزماتها على انتاج المشروعات العربية .
(د) ان تؤدى الى فتح آفاق واسعة لتصنيع المواد الاولى .

ثالثاً : توزيع المشروعات العربية المشتركة :

سبق لن ذكرنا ان عدد المشروعات المشتركة قد بلغ نحو ٨٣٠ مشروعا مشتركا وتبلغ رؤوس اموالها نحو ٣٥٧ مليار دولار . ومن الاهمية ايضا القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعمل بها تلك المشروعات ، والمناطق الجغرافية والاطراف المنشئة منها ، فذلك من شأنه اثراء البحث حول تلك المشروعات :

أ - التوزيع الجغرافي للمشروعات المشتركة : بداية فان المشروعات العربية المشتركة يبلغ عددها نحو ٣٩١ مشروعا تمثل نحو ٤٧١٪ من اجمالي اعداد المشروعات المشتركة ، اما المشروعات العربية - الدولية المشتركة فقد بلغ عددها نحو ٤٣٩ مشروعا وبالرغم من زيادة اعدادها الا ان رؤوس اموالها تبلغ نحو ١٤٣ مليار دولار وهي بذلك منخفضة كثيرا عن المشروعات العربية التي بلغ رأسمالها اجمالا نحو ٢١٤ مليار دولار . وبصفة عامة فان القائم من هذه المشروعات العربية - الدولية في الدول العربية يبلغ نحو ٢٥٠ مشروعا تبلغ رؤوس اموالها نحو ٩٣ مليار دولار اي نحو ٦٥٪ من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية الدولية المشتركة مما يدل على ان نسبة كبيرة منها اقيمت في الوطن العربي نفسه . ويتركز نسبة كبيرة من المشروعات العربية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تمثل اعداد المشروعات بها نحو ٣٨٦٪ من اجمالي اعداد المشروعات العربية ، وتمثل رؤوس اموالها نحو ٥٩٥٪ من اجمالي رؤوس الاموال . يليها مباشرة منطقة وادي النيل (مصر والسودان) حيث حظيت بنحو ٢٨١٪ من اجمالي عدد المشروعات ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٢) . وتلخيصا لما سبق يلاحظ ان نسبة كبيرة من المشروعات سواء كانت عربية او عربية دولية تتركز في الدول العربية سواء من حيث العدد أو رؤوس الاموال . وان منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بها العدد الاكبر من المشروعات العربية وذلك في مجال الصناعات الاستراتيجية ومشروعات التمويل .

ب) التوزيع القطاعي على المشروعات المشتركة : حظيت المشروعات العاملة في قطاع الاموال والخاصة بالمصارف والاستثمار والتمويل والتأمين بالنسبة الكبرى من اعداد المشروعات المشتركة (عربية ، عربية دولية) ، حيث تبلغ نسبتها نحو ٣٣٥٪ من اجمالي عدد هذه المشروعات ، ونحو ٤٠٧٪ من اجمالي رؤوس الاموال كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٣) ، يليها مباشرة قطاع الصناعات التحويلية حيث تبلغ نسبة المشروعات العاملة به نحو ٢٣٪ من اجمالي عدد المشروعات ، ونحو ٢٠٧٪ من اجمالي رؤوس الاموال اي ان المشروعات في قطاعين فقط تمثل رؤوس اموالها نحو ٧١٪ من اجمالي رؤوس اموال المشروعات المشتركة ، وان باقى القطاعات تراوحت نسبة رؤوس الاموال للمشروعات العاملة فيها بين ١٢٪ كما في قطاع الخدمات ، ونحو ١٠١٪ كما في قطاع النقل والسواحل . كما يلاحظ ان قطاع الزراعة وهو من القطاعات الاقتصادية الرائدة قد انخفضت فيه المشروعات حيث بلغ عددها نحو ٦٩ مشروعا تمثل بذلك نحو ٨٣٪ ، كما بلغت رؤوس اموال هذه المشروعات الزراعية نحو ٢٣ مليار دولار ممثلة نحو ٦٥٪ فقط من اجمالي

جدول رقم (٢-٣): التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية - الدولية المشتركة (%)

المشروعات العربية المشتركة			المشروعات العربية - الدولية المشتركة		
المنطقة	% من العدد الكلي	% من رأسي المال	المنطقة	% من العدد الكلي	% من رأسي المال
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٨,٦	٥٩,٥	الوطن العربي	٥٦,٩	٦٤,٨
المشرق العربي	٢٣,٣	٩,٥	آسيا	٥,٨	٨,٣
مصر والسودان	٢٨,١	١٥,٤	أفريقيا	١١,٩	٩,٠
المغرب العربي	٨,٨	١٣,٥	أمريكا اللاتينية	٢,٧	٣,٢
بقية دول العالم العربي	١,٢	٢,١	أمريكا الشمالية	٠,٩	٢,٣
			أوروبا الغربية	٢١,٤	١٢,٢
			أوروبا الشرقية	٠,٤	٠,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: حكم عبادي : بعض مؤثرات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الاردن ، عمان ، السنة الخامسة ، العدد التاسع ، أغسطس ١٩٩٠

جدول رقم (٣-٢): توزيع المشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية - الدولية المشتركة حسب القطاعات المختلفة
(بالمليون دولار)

القطاع / رأس المال	مشروعات عربية مشتركة		مشروعات عربية مشتركة		مشروعات عربية مشتركة		رأس المال / القطاع
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	
صناعة استراتيجة	٣٥	١٦١١	٤٧	٥٢٣	٨٢	٩,٨٨	٢١٣٤
صناعة تحويلية	٩٤	٤٧٥٨	٩٨	٦٢٠٦	١٩٢	٢٣,١٣	١٠,٩٦٤
زراعة	٣٥	٢٠٠١	٣٤	٣٢٦	٦٩	٨,٣١	٢٣٢٧
تمويل	١٢٣	٨٢٦٧	١٥٥	٦٢٧٥	٢٧٨	٣٣,٤٩	١٤,٥٤٢
فنادق وسياحه	٣١	٥٤٩	٢٩	٤٩٤	٦٠	٧,٢٣	١٠,٤٣
نقل ومواصلات	٢٨	٣٤١٩	١٨	١٨٦	٤٦	٥,٥٤	٣٦,٠٥
البناء والتشييد	٢٥	٥٥١	٣٢	١٢٨	٥٧	٦,٨٧	٦٨٩
الخدمات	٢٠	٢٢٣	٢٦	٢٠٠	٤٦	٥,٥٤	٤٢٣
الاجمالي	٣٩١	٢١٣٧٩	٤٣٩	١٤٣٤٨	٨٣٠	١٠٠	٣٥٧٢٧
التوزيع النسبي (%)	٤٧,١٠	٥٩,٨٤	٥٢,٩٠	٤٠,١٦	١٠٠	-	-

المصدر: سميح مسعود (دكتور) : المشروعات العربية المشتركة : واقعها ، اهميتها ومواقفها ومستقبلها ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان - العدد رقم ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

رؤوس الاموال للمشروعات المشتركة (العربية ، والعربية الدولية) . ويأتى ذلك على الرغم من تزايد حدة الفجوة الغذائية في الدول العربية وتزايد العجز في الميزان التجارى الغذائى . وهذا التوزيع المتباين للمشروعات المشتركة يعكس حقيقة هامة ذات دلالة واضحة وهو انه قد تم التركيز على القطاعات التى تتسم بالسهولة فى الاداء مثل قطاع التمويل . اما المشروعات التى يتطلب الاستثمار فيها فترة طويلة للحصول على العائد منها وتستلزم امكانيات مادية وفنية وبشرية كبيرة مثل المشروعات العاملة فى القطاع الزراعى ، كالمشروعات الخاصة باستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة والتى تضيف مساحات جديدة للاراضى المزروعة ، ومشروعات الانتاج النباتى والحيوانى والدواجن وغيرها . مثل هذه المشروعات قد انخفض اعدادها . كما تم التركيز على قطاع الصناعات التحويلية وهى التى يعتمد جزء كبير منها على البترول مثل البتروكيماويات والتى تدخل فى صناعات عديدة .

(ج) توزيع المشروعات المشتركة حسب المنشأ : وهذا التوزيع يوضح الاطراف المنشئة للمشروعات سواء كانوا دولتين أو أكثر، ويلاحظ من الجدول رقم (٣ - ٤) ان المشروعات المشتركة ثنائية الاطراف قد بلغ عددها ٤٤٨ مشروعا (عربية ، وعربية دولية) ممثلة بذلك نحو ٥٤% من اجمالى المشروعات ، وهى بذلك تحظى بالنصيب الاكبر عدديا . الا ان المشروعات الجماعية (او التى بها دول اطراف عديدة) وان كانت منخفضة اعدادها (عن المشروعات الثنائية) فان رؤوس اموالها ترتفع كثيرا . فقد بلغ رؤوس اموال المشروعات الجماعية نحو ٢٤٧ مليار دولار تمثل نحو ٦٩.٢% من اجمالى رؤوس الاموال لكافة المشروعات المشتركة . وهذا يوضح ان المشروعات ثنائية الاطراف (بين دوليتين) تكون فى الغالب مشروعات صغيرة رؤوس اموالها منخفضة عن تلك المشروعات التى تقام باشتراك دول عديدة . وهذه ليست قاعدة عامة حيث ان المحدد لذلك هو نوع المشروع والاستثمارات التى يتطلبها ، والدول المشاركة فيه . فيمكن ان يكون هناك مشروع ثنائى الاطراف وتصل الاستثمارات فيه اضعاف مشروع آخر بين عدد من الدول .

رابعاً : المشروعات المشتركة فى مجال تحقيق الامن الغذائى العربى : تعد قضية الغذاء ومدى توافره ومواجهة التضخم الحاد فى الفجوة الغذائية ، من اهم القضايا التى تسيطر على فكر متخذي القرارات السياسية والاقتصادية ، وهى من القضايا التى يمكن تسميتها بالقضايا الاقتصادية ذات التأثيرات السياسية والاجتماعية ، وبداية فان العالم قد تنبه لمشكلة الغذاء منذ ازمة الغذاء العالمى فى عام ١٩٧٢ ومنذ ذلك التاريخ كثرت الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بالغذاء ، وكان اول هذه المؤتمرات مؤتمر الغذاء العالمى المنعقد فى عام ١٩٧٤ ، وقد انتهى الى توصيات تم تنفيذ العديد منها مثل انشاء مجلس عالمى للغذاء ، واعداد الاتفاقية الدولية للامن الغذائى ، وانشاء الصندوق الدولى للتنمية الزراعية . واما على الصعيد العربى ونتيجة للاحساس بمدى خطورة هذه المشكلة ، فقد

جدول رقم (٢-٤): المشروعات العربية المشتركة والمشروعات المربية الدولية المشتركة حسب الاطراف
المنشئة لها . (بالمليون دولار)

مشروعات عربية مشتركة		مشروعات عربية مشتركة		مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية		مشروعات جماعية	
القطاع	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد
صناعة استراتيجة	١٦	١٣٨	١٩	١٤٧٣	٣١	٣٦٧	١٦	١٥٦	١٦
صناعة تحويلية	٥٨	٢٠٤٧	٣٦	٢٧١١	٥٣	٣٤٠٦	٤٥	٢٧٩٩	٤٥
زراعة	٢٣	٣٩٦	١٢	١٦٠٤	٢٥	٢٨٢	٩	٣٨	٩
تمويل	٥٤	٢٠٩٩	٦٩	٦١٦٨	٥١	٨٥٠	١٠٤	٥٤٢٤	١٠٤
فنادق وسباحة	٢١	٢٥٦	١٠	٢٩٤	١٧	٣٠٦	١٢	١٨٩	١٢
نقل ومواصلات	١٣	٢٨٩	١٥	٣١٣٠	١٥	١٢١	٣	٦٥	٣
بناء وتشبيد	١٤	٢٢١	١١	٣٣٠	٣١	١٣٦	١	٢	١
خدمات	١١	٥٤	٩	١٦٩	١٥	٢١	١١	١٧٩	١١
اجمالي	٢١٠	٥٥٠٠	١٨١	١٥٨٧٩	٢٣٨	٥٤٨٩	٢٠١	٨٨٥٢	٢٠١

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٣-٢)

اتجهت الدول العربية والمنظمات العربية المختصة والمفكرون الاقتصاديون الى اعسداد دراسات لتحديد ابعاد مشكلة الغذاء واسبابها والبحث عن حلول عملية لمواجهتها .

أ) دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

وكان في مقدمة المنظمات التي أولت هذا الموضوع اهتماما خاصا المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، بالإضافة للعديد من الاتحادات العربية النوعية المتخصصة والمؤسسات العربية الاخرى . وفي قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠ أكدت وثائقها على ضرورة تحقيق الامن الغذائي العربي وارتباطه بالامن القومي . وقد خلصت معظم هذه الدراسات الى نتائج محددة كان في مقدمتها انه لا بديل عن العمل العربي المشترك في مجال الامن الغذائي ، وان الامن الغذائي القطري لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الامن الغذائي القومي ، ولاسبيل لتحقيق ذلك الا عن طريق التكامل الزراعي بين الدول العربية وانه لابد من توجيه الجهود وتركيزها في مجالات التنسيق الاقتصادي بكل مكوناته من زراعة وصناعة ونقل ومال إضافة الى تنسيق الخطط والسياسات الزراعية للدول العربية .

وقد شهد العمل الاقتصادي المشترك في مجال الامن الغذائي مجهودات تمثلت في قيام معظم المنظمات العربية المتخصصة بالسعي لايجاد حلول لمشكلة الفجوة الغذائية انطلاقا مما نصت عليه موثائق واتفاقيات انشائها وقامت باعداد الدراسات المستفيضة في مجال الزراعة والغذاء ، حيث قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية باجراء العديد من الدراسات مثل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية (١٩٧٦) ، مستقبل اقتصاد الغذاء في الدول العربية (١٩٧٩) ودراسات حول تنسيق الخطط الزراعية ، والموارد الطبيعية والارضية والاستثمار الزراعي ، ايضا اعدت دراسات قطرية عديدة في هذا المجال لايتمسح المجال هنا لسردها . كما اعدت المنظمة برامج للامن الغذائي هي : برامج الحبوب محاصيل البذور الزيتية ، انتاج السكر ، الانتاج الحيواني والداخلي ، الانتاج السمكي المخزون الاستراتيجي القومي ، وقد تم تحديد عديد من المشروعات الزراعية منها ما له صفة التخصيص (وهي المشروعات التي يتم تنفيذها في مختلف الاقطار العربية) وعددها ١٤٥ مشروعا قدرت نفقاتها الاستثمارية (في وقت تحديدها وهو عام ١٩٨١ وعلى خمس مراحل كل مرحلة ٥ سنوات حتى عام ٢٠٠٠) بنحو ٢٦٦ مليار دولار . ومشروعات لها صفة المشروعات المشتركة بين الاقطار العربية (٤ مشروعات للانتاج السمكي ، ٣ مشروعات للانتاج الحيواني ، مشروع المخزون الغذائي الاستراتيجي القومي) وقد قدرت نفقاتها الاستثمارية بنحو ٦٧ مليار دولار . كما قدرت النفقات الجارية لجميع المشروعات المقترحة في اطار برامج الامن الغذائي بنحو ٤١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٥ تزيد الى نحو ٧٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ (١).

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية : المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة الى مشروعات الامن الغذائي ، مرجع سابق .

وعلى الرغم من اقرار مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية لبرامج الامن الغذائي في ديسمبر ١٩٨١ فلقد ظل تمويل هذه المشروعات بمثابة حجر عثرة في طريق تنفيذها ، حيث انه في دور انعقاد مجلس المنظمة الثاني عشر في نوفمبر ١٩٨٢ قد جاء فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات الامن الغذائي : " توجه حكومة كل قطر اهتماما خاصا فيما يتعلق بمشروعات الامن الغذائي وتباشر بنفسها الاتصال لصناديق التمويل العربية والدولية من اجل تمويل المشروعات ، واستمرت الاجتماعات (دون تنفيذ لأي من المشروعات سالف الذكر) . وفي ديسمبر ١٩٨٤ تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الدورة الرابعة عشر لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية تلخصت مهامها في بحث الاسباب والمعوقات التي حالت دون تنفيذ المشروعات والبرامج وتتقدم بمقترحاتها للمجلس الوزاري للمنظمة حول الوسائل والسبل الكفيلة بتخطي تلك العقبات ، ولجنة ان تتصل بالجهات ذات العلاقة .

وفي يناير ١٩٨٦ جاءت القرارات كلها تؤكد على أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والتأكيد على البعد القومي والقطري والمشروعات والبرامج القطرية لضمان التنسيق بين الجهود القطرية وتجنب تنافس مشروعاتها . واستمرت الاجتماعات والقرارات دون تنفيذ لبرامج أو مشروع حتى يناير ١٩٨٩ حيث تم تكليف الادارة العامة للمنظمة باختيار مجموعة من المشروعات الزراعية والدراسات القومية بقصد تحديثها ودراسة جدواها الاقتصادية واقتراح مواقع تنفيذها ، كما كلفت لجنة وزارية لنفس الموضوع . أما في يناير ١٩٩٠ ، فقد جاء في قرارات مجلس المنظمة تكليف الادارة العامة للمنظمة بزيادة جهودها للتنسيق مع مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال الامن الغذائي وخاصة التمويلية منها " .

وهكذا فان العمل العربي المشترك المتعلق بمشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه الدول العربية وهي ازدياد حجم الفجوة الغذائية ، يدور في حلقة مفرغة . فالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي بمثابة بيت الخبرة لكل ما يتعلق بجوانب التنمية الزراعية في الدول العربية قد قامت من جانبها باقتراح المشروعات واماكن تنفيذها واعدت لها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية - ولكن تمويل هذه المشروعات والبرامج يقف حائلا دون تنفيذها ، وبعد مرور فترة من الزمن تثار مشكلة ضرورة تحقيق الامن الغذائي في اطار العمل العربي المشترك وضرورة اختيار مشروعات واعداد دراسة جدوى لها (تحديث الدراسات) . على ان هناك قرارات للمجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الزراعية اتخذت في تلك الدورة (في عام ١٩٩٠) على جانب كبير من الاهمية، ومن اهم هذه القرارات (انشاء " الصندوق العربي للتنمية الزراعية " كوكالة متخصصة برأسمال قدره مليار دولار ، ويتولى تمويل مشروعات وبرامج زراعية تهدف الى تحقيق الامن الغذائي العربي وعلى الصعيدين المشترك والقومي ، اضافة الى امكانية دعوة الاقطار والجهات والهيئات العربية للمساهمة في هذا الصندوق ، وتكليف الادارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد مشروع انشاء الصندوق ونظام عملياته (١) .

(١) قامت المنظمة باعداد الدراسة الخاصة بانشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية في عام ١٩٩٠ .

بالإضافة الى دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال المشروعات المشتركة، فقد تم تكوين " فريق عمل للامن الغذائي " في عام ١٩٨٣ يتكون من ممثلى الامانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والمندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) وممثلى الشركات العربية المشتركة الرئيسية (الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية ، الشركة العربية للاستثمار) والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

(ب) المشروعات الزراعية المنبثقة عن الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى :

اشتملت الخطة الاستثمارية الاولى للهيئة (١٩٧٩-١٩٨٣) التى وافق عليها مجلس المساهمين فى ابريل ١٩٨٠ على أنشاء عدة مشروعات مثل :

- (١) الشركة العربية السودانية للالبان برأسمال قدره نحو ٤٠ مليون جنيه سودانى
- (٢) الشركة العربية السودانية للخضر والفاكهة برأسمال قدره ١٢ مليون جنيه سودانى
- (٣) الشركة العربية السودانية للدواجن ويبلغ رأس المال المصرح به نحو ٣٣ مليون جنيه سودانى .
- (٤) الشركة العربية السودانية للنشأ والجلوكوز وبرأسمال مصرح به نحو ٢٢ مليون جنيه سودانى .
- (٥) الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الازرق .
- (٦) الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية .

وهذه المشروعات تعمل بالفعل بالسودان ، وقد ساهمت الهيئة فى رؤوس اموال هذه الشركات بنسب تتراوح ما بين ٤٢.٥٪ الى ٥١٪ من رأسمال كل منها^(١). وهناك عدة مشروعات تحت الدراسة تزمع الهيئة تنفيذها .

(ج) المشروعات الزراعية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

أعتمدت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مدخل المشروعات العربية المشتركة كأحد المداخل الرئيسية للتكامل الاقتصادى العربى^(٢) ولتحقيق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . وقد اقيمت بقرارات من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - أربعة مشروعات عربية مشتركة تبلغ رؤوس اموالها نحو ١٥٠٠ مليون دولار منها ثلاثة مشروعات صناعية ، اما المشروع الرابع فهو الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية كمشروع زراعى .

- (١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الاستثمار الزراعى فى بعض الدول العربية ، المرحلة الاولى الخرطوم ديسمبر ١٩٨٢ .
- (٢) المدخل هي : السوق العربية المشتركة ، تنسيق برامج الانماء القطرية ، الاتحادات العربية النوعية المشتركة ، ومدخل تنسيق مواقف الاقطار العربية فى مواجهة الاقتصاد العالمى بالإضافة لمدخل المشروعات العربية المشتركة .

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية^(١)

يبلغ رأسمالها نحو ٥٠ مليون دينار كويتي (عدل فيما بعد الى ٦٠ مليون دينار) وقد بدأ نشاط الشركة بانعقاد جمعيتها التأسيسية في اغسطس ١٩٧٥ وسأهم في تمويل الشركة (١٠) دول عربية (٢)، بالإضافة الى الشركة العربية للاستثمار والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية واتخذت دمشق مقراً لها . وقد حددت الشركة اغراضها بممارسة مختلف الاعمال الزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بانتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والاعلاف ومتطلباتها . وقد تضمنت الخطة الاستثمارية للشركة في عام ١٩٨٣ دراسة وتمويل وتنفيذ وادارة ١٨ مشروعاً وشركة قابضة ومساهمة موزعة على ١٠ دول ومن اهم هذه المشروعات :-

- ١- مشروع تسمين الخراف والعجول وتربية الاغنام : القامشلي (سوريا) بتكلفة استثمارية قدرها ٤٤١ مليون دينار كويتي .
- ٢- مشروع تربية وتسمين الأغنام : دهوك (العراق) بتكلفة استثمارية قدرها ٢٥٢ مليون دينار كويتي .
- ٣- مشروع انتاج وتصنيع الاعلاف الخضراء : القصيم (السعودية) بتكلفة استثمارية قدرها مليون دينار كويتي .
- ٤- مشروع العلف الحيواني : الخرطوم (السودان) بتكلفة استثمارية قدرها ٤ مليون دينار كويتي .
- ٥- مشروع أمهات الدواجن وانتاج الفروج : القصيم (السعودية) بتكلفة استثمارية قدرها ١١٢٤ مليون دينار كويتي .
- ٦- مشروع جدات وامهات دجاج اللحم : الازرق (الاردن) بتكلفة استثمارية قدرها ٥٠٩ مليون دينار كويتي .
- ٧- الشركة العربية للانتاج الحيواني : رأس الخيمة (الامارات) ورأسمالها نحو ٧١ مليون دينار كويتي تساهم الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية فيه بنسبة ٩٠ % .
- ٨- شركة مآرب للدواجن : صنعاء (اليمن) ويبلغ رأسمالها نحو ٦٦١ مليون ريال يمنى تساهم الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية فيه بنحو ١٣٦ % .

وهناك مشروعات اخرى نفذ البعض منها والبعض الاخر قيد الدراسة والاعداد .

وبالإضافة للمشروعات السابقة ، فان هناك بعض المشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية الدولية المشتركة العاملة في مجال الامن الغذائي وعلى سبيل المثال مشروع (شركة سكر كنانة) بالسودان والذي يهدف الى انتاج سلع استراتيجية كبدايل للواردات وتحويل السودان من قطر مستورد الى مصدر للمكرو ، والمساعدة في تخفيض العجز بميزان المدفوعات، وادخال تقنية صناعة السكر الحديثة ، والاسهام في تشغيل العمالة

- (١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : المشروعات العربية المشتركة ، مرجع سابق .
- (٢) الامارات العربية المتحدة ، السعودية ، السودان ، سوريا ، مصر ، العراق ، الصومال ، قطر ، الجمهورية العربية اليمنية، الاردن .

الى شركات قابضة مالية تربح بايداع اموالها في المصارف أو تعمل في بعض مجالات الصناعة التحويلية^(١).

(٤) ان عدداً غير قليل من المشروعات العربية المشتركة قد تم انشاؤه في بعض الدول التي اتسمت بزيادة الموارد الارضية والمائية بها ، الا ان البنية الاساسية (الطرق ، وسائل المواصلات ، وسائل الاتصال ، الطاقة الكهربائية .. وغيرهما) ضعيفة ولا تساعد على زيادة الانتاج بل تثبطة ، كما ان هذه الدول (التي أنشئ بها عديد من المشروعات) تعد من الدول منخفضة الدخل وقد حدث في السنوات الاخيرة تعديلات متوالية على سعر الصرف لعملاتها المحلية مما ادى الى خسارة فادحة لعديد من الشركات والمشروعات .

(٥) لقد كان الهدف من انشاء بعض الشركات العربية المشتركة في المجال الزراعي الاعتماد على اسلوب الانتاج الضخم من سلع غذائية يمكن تبادلها مع الدول العربية ، لكن هذه الشركات صادفتها معوقات عديدة ادت الى عدم تحقيق اغراضها ولم تنتج الكميات المستهدفة منها وتوجه ذلك الانتاج الى الدولة التي يقع بها المشروع فقط دون ان يحقق اكتفاء ذاتيا .

(٦) ان بعض الدول العربية في الأونة الاخيرة قد اعتمدت على التنمية الذاتية المستقلة (وربما تكون قد اعتمدت على القروض الخارجية) لاقامة مشروعات زراعية بها يفوق انتاجها حجم انتاج العديد من المشروعات العربية المشتركة .

بيد ان مثل هذه المشروعات العربية المشتركة تحتاج الى تقييم مالي واقتصادي واداري ومدى تأثيرها في البيئة المحيطة في الدولة المضيفة . فحتى الآن لم يتم مثل هذا التقييم حتى يمكن الوقوف على ايجابياتها وسلبياتها ، ويمكن في هذا الامر ان تقوم الامانة الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمات المتخصصة ذات علاقه بتشكيل فرق بحثية للتقييم وان يراعى في التقييم مايلي:

- القيمة المضافة لهذه المشروعات العربية المشتركة .
- ما يمثل انتاج المشروع المشترك من الانتاج المحلي لنفس السلعة (أو السلع) في الدولة المضيفة .
- هيكل العمالة بالمشروعات المشتركة (فنية - ادارية - عمالة ماهرة - عمالة عادية) وهيكل الاجور .
- تقييم الاصول المالية منذ بداية انشائها وحتى الآن .
- التأثير الاجتماعي الذي احدثته المشروعات العربية المشتركة .
- مقارنة تكاليف الانتاج للسلع المنتجة بتكاليف الانتاج في الدولة المضيفة وفي دول اخرى .

- دراسة المعوقات التي واجهت هذه الشركات والمشروعات المشتركة .

(١) فؤاد مرسى (دكتور) : الانماء التكاملية العربي - الواقع والتصورات . مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان (الاردن) ، العدد التاسع - السنة الخامسة - أغسطس ١٩٩٠ .

ان مثل هذا التقييم يجيب عن تساؤلات كثيرة ، والجانب الاهم هو اعطاء براهين واقعية عن جدوى تلك المشروعات . فاذا كانت غير مجدية فيمكن تصفيتها وبيعها للقطاع الخاص ، وترك الدول العربية تعمل بامكانياتها الذاتية والمستقلة . اما اذا كانت هذه المشروعات تواجه بمعوقات فيمكن التغلب عليها فان ذلك امرا ميسور حيث يمكن تصحيح مسارها لتصبح اداة رئيسية في مجال العمل العربي المشترك .

خامسا: معوقات المشروعات العربية المشتركة(١):

اشارت عديد من الدراسات الى المعوقات التي تواجه المشروعات العربية المشتركة ، ويمكننا ان نلخص هذه المعوقات فيما يلي :

(١) عدم توفير حكومات الاقطار العربية للبيانات والمعلومات القطرية الخاصة بمجالات الاستثمار وفرصه وامكانياته ، وقد يكون ذلك راجعا في كثير من الحالات الى قصور الدراسات اللازمة لكشف هذه المجالات والفرص والامكانيات وتحديدها .

(٢) ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية التي يجب ان تتم - بناء على اساسها - اقامة هذه المشروعات .

(٣) عدم توافر الكفايات الفنية والادارية العربية بالقدر اللازم وبالتخصصات المطلوبة لتنفيذ تلك المشروعات وادارتها ، فضلا عن عدم توافر العمالة الماهرة قوية التدريب والخبرة للقيام بمهام التشغيل .

(٤) عدم توفير الامتيازات الحمائية الكافية لها سواء في الاقطار العربية التي يجري توطينها فيها ، ام في الاقطار العربية الاخرى بالنسبة لتصريف منتجاتها فيها ، مما يضعف عليها امكانيات توسيع السوق العربية امامها .

(٥) في كثير من الاحيان تؤثر السياسات الاقتصادية سلبا على اداء المشروعات خاصة ما يتصل بسياسات الاسعار والاجور والدعم وسعر الصرف اضافة الى سياسات الاستيراد والتصدير .

(٦) قصور عملية الترويج لهذه المشروعات عند تأسيسها ، مما يؤدي الى عدم استقطابها لكل القدر المتاح من المدخرات العربية المتاحة للاستثمار فسي المشروعات الاقتصادية العربية . وقد يفسر هذا العامل ما لوحظ من محدودية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في هذه المشروعات . حيث يلاحظ ان المشروعات المشتركة الحكومية والمشروعات المشتركة المختلطة والمشروعات المشتركة الخاصة تتوزع الاعداد فيما بينها بنحو ٣٢٦٪ ، ٣٣٪ ، ٣٣ر٤٪ على التوالي . اما توزيع رؤوس الاموال من هذه الانواع من المشروعات فانه ٤٩٪ ، ٣٠٪ ، ٢١٪ على التوالي . اي ان المشروعات الخاصة المشتركة تمثل جانبا ضئيلا من رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة وذلك راجع الى معوقات عديده تناولتها دراسات كثيرة عن مشاكل الاستثمار في العالم العربي(٢).

(١) راجع في هذا المجال: (١) محمد لبيب شقير (دكتور) و سميح مسعود (دكتور) مرجع سابق

(٢) راجع في هذا المجال: الاستثمار الزراعي في الدول العربية، المرحلتين الاولى والثانية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر ١٩٨٧ ، ديسمبر ١٩٨٩ .

(٧) ضعف هياكل البنى الأساسية العامة في العديد من الاقطار العربية والتي لا يمكن قيام أية مشروعات انمائية بدونها ، والتي يجب ان تقوم بها الحكومات بسبب ضخامة تكاليفها ولزومها لجميع المشروعات التي نقام في القطر وليس للمشروعات المشتركة وحدها .

(٨) التعقيدات الروتينية التي تصطدم بها المشروعات عند انشائها وبعد تشغيلها والتي يرجع بعضها الي رغبة الادارة في الاقطار العربية في الاحتفاظ بسيطرتهـا وسلطاتها التقليدية تجاه جوانب الحياة كلها في هذه الاقطار ، دون اهتمام بما تتطلبه التنمية والتكامل الاقتصادي من تبسيط الاجراءات وتقليص الروتين الاداري .

(٩) سرعة تغيير الكوادر العليا الممثلة للدول الاعضاء في مجالس الادارة والادارة العليا وظهور كوادر جديدة بين الحين والآخر لا دراية لها باعمال المشروعات المعنية مما يعرقل اعمالها ويحد من انجازاتها .

(١٠) نقص الاحصاءات والبيانات وقصور المتاح منها عن تحقيق اغراض الدراسات اللازمة لتقويم اداء المشروعات العربية المشتركة القائمة .

(١١) تاثير الظروف السياسية غير المواتية في المنطقة العربية علي اعاقه متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة او تعثر القائم منها او تصفيتـها ، حتـى ان كانت تمارس نشاطها وبنجاح .

(١٢) التأخير في دفع المساهمات وحمص المساهمة ، الامر الذي يؤدي الي تأخير انعقاد الجمعية العامة التأسيسية وبدء نشاط المشروعات .

هذا بالاضافة للعديد من المشاكل والمعوقات مثل القيود علي التحويلات المصرفية للخارج ، وتعدد اسعار الصرف لل عملات الاجنبية في بعض الدول ، ومشاكل خاصة بحساب سعر الطاقة والمرافق العامة وتسعير المنتجات . وعدم قيام المشروعات العربية المشتركة علي اسس استراتيجية محددة للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي .

ولابد من القول أن المشروعات المشتركة تعد مدخلا حيويا ورئيسيا من مداخل التكامل الاقتصادي العربي ، ويوضح الجزء التالي من الدراسة الجهود الانمائية العربية، حيث يتم ايضاح المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل والتنمية ، والمنظمات المتعلقة بها ، وهي التي تمويل المشروعات المشتركة .

منذ إنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٥٤ وحتى الان ، كانت هناك جهود كثيرة في مجال التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الشاملة . وقد تمخضت تلك الجهود عن اتفاقيات في مجالات عديدة تخدم اغراض العمل العربي المشترك ، فمنها ما جاء بشأن تحرير التجارة ، او بشأن تنسيق الخطط والسياسات ، واخرى جاءت من خلال مشروعات مشتركة ، وهناك اتفاقيات خاصة بانتقال رؤوس الاموال والاستثمار في الدول العربية . وعملية التنمية الاقتصادية تتطلب توفر التمويل اللازم سواء في مجال البنى الاساسية او في العمليات الانتاجية والتسويقية المختلفة . وعند تأمل التطورات الخاصة بانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية من اجل التنمية ، يبدو بشكل واضح ان عملية الانتقال قد تحكمت فيها عدة اعتبارات اقتصادية وسياسية وايدولوجية ، وقد تنامي دور هذه الاعتبارات حتي قبل انتقال مركز الثقل الاقتصادي للدول المصدرة لرأس المال حيث ان انتقال الاموال العربية من دول الوفرة الي دول العجز قد ساهم في تشكيل الخريطة السياسية العربية بعد النزاعات العسكرية التي خاضها العرب تصديا للعدوان الاسرائيلي في اعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٣ الشيء الذي اثر بشكل او باخر في مسار الوحدة العربية ، وان الاموال العربية التي قدمت علي شكل مساعدات او منح او قروض الي الاقطار العربية المستوردة لرأس المال - وعلي الرغم من اهمية احكامها - لم تدفع قصد تصور وحدوى او بغية احداث تكامل او اندماج اقتصادى عربي (١) .

ويكاد العمل الاقتصادي العربي المشترك يتركز في القطاع المالي ، اى يكاد أن يأخذ شكل معونات تمويلية اما عامة او متخصصة دون ان يرافق ذلك تصور او استهداف لتأثيرات محددة للمعونات المالية من شأنها ان توجد قاعدة او اطار لتعاون اقتصادى (٢). وبصفة عامة فقد تم انشاء عديد من المؤسسات العاملة في مجال المال والتمويل منها ما بدأ في نهاية الستينات مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو ، ومنها ما جاء في نهاية السبعينات مثل صندوق النقد العربي ، كما تم انشاء عديد من المؤسسات مثل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، وصناديق التمويل العربية . وفي اعقاب حرب اكتوبر (عام ١٩٧٣) والتي شهدت تضامنا عربيا وثيقا تزايدت الفوائض المالية للدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لزيادة اسعار البترول من حوالي ٣ دولار للبرميل الي نحو يفوق ٣٠ دولار ، وبزيادة هذه الفوائض تزايد حجم المبالغ المخصصة للعون المالي والانمائي العربي ، اما من خلال صناديق التمويل العربية او مباشرة عن طريق الحكومات . وفي هذا الجزء من الدراسة يتم ايضاح كافة المؤسسات العربية العاملة في مجال التمويل والتنمية العربية ، دون تحليل لها ، حيث ان الجزء الرابع من الدراسة سوف يتناول تحليل كافة الجوانب لها .

(١) مطيع المختار (دكتور) : مشروع الاندماج النقدي العربي في ظل ضعف مردودية تدفق رؤوس الاموال بين الاقطار العربية ، مجلة شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد رقم (٥٩) سبتمبر ١٩٨٩ .

(٢) برهان الدجاني : استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الاتحاد العام لفسرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية ، لبنان ، بيروت ١٩٨٢ .

أولاً: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي :

أنشئ بمقتضى اتفاقية وافق عليها المجلس الاقتصادي في ١٦/٥/١٩٦٨، وتم عقد أول اجتماع لمجلس محافظي الصندوق في فبراير ١٩٧٢. وقد اقيم الصندوق باعتباره مؤسسة مالية اقليمية تقوم على توجيه جزء من الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار الاعضاء. ويضم في عضويته جميع الدول العربية ويعتمد الصندوق في تحقيق الغرض الذي أنشئ من اجله على ثلاث وسائل هي :

(١) تمويل المشروعات الاقتصادية التي يشترط ان تكون " ذات طابع استثماري" بمعنى ان يكون من شأنها المساهمة في تنمية الاقتصاد ، ولايهم ان تكون الجهة التي يقدم بها الصندوق القروض حكومة أو هيئة أو مؤسسة عامة أو خاصة. على ان جميع عمليات الاقراض التي يقوم بها الصندوق لصالح هيئة أو مؤسسة عامة أو خاصة يجب ان تضمنها حكومة القطر الذي يقوم المشروع فيه ، فضلا عن انه يجوز للصندوق طلب بضمانات خاصة اضافة للضمان الحكومي في حالة اقراض مشروع غير حكومي. والقروض التي يمنحها الصندوق تكون بشروط ميسرة كمايمنح الصندوق الافضلية في التمويل للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي ، وللمشروعات العربية المشتركة.

(٢) تشجيع توظيف رؤوس الاموال العامة والخاصة بطريق مباشر او غير مباشر. فقد يقوم الصندوق بهذا التشجيع عن طريق تقريب اصحاب رؤوس الاموال والاقطار المضيفة وجمعهما لايجاد علاقه استثمارية مباشرة بينهما. وقد يقوم بذلك باعتباره وسيطا بين الطرفين.

(٣) توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية ، وذلك ان ندرة هذه الخبرات في مجموعها من اخطر العوامل التي تعرقل وتحد من جهودها الانمائية ، ولذلك فان توفير هذه الخبرات يدعم فاعلية استثمار رؤوس الاموال في تحقيق التنمية ويعتبر نشاطا مكملا لتشجيع هذا الاستثمار. ويضع الصندوق هذه الخبرات تحت تصرف الاقطار الاعضاء عن طريق المعونات الفنية التي يقدمها لها وبخاصة في مجال دعم القدرات الفنية للمؤسسات الانمائية القطرية والاقليمية ، وفي مجال دعم الدراسات والابحاث الانمائية وفي مجال دراسات الجدوى للمشروعات.

وقد حددت الاتفاقية رأس المال المصروح به للصندوق بمبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتي ، تقرر زيادتها عام ١٩٧٥ إلى ٤٠٠ مليون دينار كويتي ، ثم تقرر مضاعفته مرة اخرى في عام ١٩٨٢ ليصل الى ٨٠٠ مليون دينار كويتي (ما يعادل ٢٨٨٠ مليون دولار امريكي) وبلغ المكتب منه ٧٥٠ مليون دينار كويتي (اي ما يعادل نحو ٢٧٠٠ مليون دولار) كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٥).

جدول رقم (٢-٥): صناديق ومؤسسات التنمية العربية القطرية والاقليمية والقومية والمتعددة الاطراف

الصناديق والمؤسسات والمنوك والصناديق الخاصة	عدد الدول	تاريخ الانشاء بدء النشاط	رأس المال (مليون دولار امريكي)	المدفع والاحتياطيات
<u>القطرية :</u>				
المندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية		١٩٦٢	٧١٧٦	٤٨٢ر٣
صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي		١٩٧٤/٦٨	٥٤١	٥٦٥
المصرف العربي الليبي الخارجي		١٩٧٣	٤٣	١٠٠
المندوق العراقي للتنمية الخارجية		١٩٧٨/٧٤	٦٧٧	٦٧٧
المندوق السعودي للتنمية		١٩٧٥	٤٥٢٥	٤٠٣٠
<u>الاقليمية (الخليجية) :</u>				
بنك الخليج الدولي	٧	١٩٧٥	٤٠ د.ب	١٠٦
صندوق الخليج للامم المتحدة	٧	١٩٨١	٩١	٩
هيئة الخليج لتنمية جمهورية مصر العربية				
<u>القومية :</u>				
البنك العربي الافريقي الدولي	٥	١٩٦٤		
المندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٢٢	١٩٧٤/٦٨	٢٨٧٠	١٤٢٥
المعرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	١٧	١٩٧٥/٧٣	٧٣٨	٧٩٩
المعرف العربي الدولي	٣	١٩٧٣	١٠٠	١٠٠
الشركة العربية للاستثمار	١٥	١٩٧٤	٣٠٠	٣٠٠
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	٣	١٩٧٤	٦٠ د.م	١٦
المندوق العربي للمعونة الفنية الافريقية والعربية	٢١	١٩٧٦/٧٣	٢٥	١٥
صندوق النقد العربي	٢١	١٩٧٧/٧٥	٦٠٠ (١)	٢٤٨,٠٩

(١) مليون دينار عربي حسابي

تابع الجدول رقم (٢-٥):

عدد الدول	تاريخ الإنشاء / بدء النشاط	رأس المال (مليون دولار أمريكي) المصرح به	المدفوع والاحتياطيات
٧	١٩٧٦	٤٠٠٠	١٠٠٨
٢٢	١٩٧٥	٢٦٤٠	١٠٦٥

المتعددة الأطراف :

المندوق الجزائري للأنساء، النقطي العربي
الهيئة العامة الكويتية لجنوب الجزيرة العربية والخليج

المصدر: مجلة المستقبل العربي : احصاءات المعونة الفنية والمالية والعربية ، اعداد قسم الدراسات ، مركز دراسات الوحدة
العربية . العدد (١٩) ، نوفمبر ١٩٨٤

ثانياً : صندوق النقد العربي :

تمت الموافقة على انشائه في ديسمبر ١٩٧٥ ، وتم توقيع الدول العربية الاعضاء (جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي) في ابريل ١٩٧٦ ، ودخل حيز التنفيذ فـى فبراير ١٩٧٧ والصندوق يعتبر منظمة جماعية للتعاون النقدي العربي ، ويستهدف في المدى البعيد ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي . وفي سبيل تحقيق اهدافه يقوم بما يلي :

- (أ) تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الاجل للدول الاعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقى دول العالم .
 - (ب) اصدار الكفالات لصالح الدول الاعضاء تعزيزا لاقتراضها من المصادر المالية الاخرى من اجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها .
 - (ج) التوسط في اصدار القروض في الاسواق المالية العربية والدولية لحساب الاقطار الاعضاء وبضماناتها ،
 - (د) تشجيع انتقال رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء .
 - (هـ) تطوير الاسواق المالية العربية
 - (و) ادارة اى أموال يعهد بها اليه قطر عضو او اقطار اعضاء لصالح اطراف اخرى عربية او غير عربية بما يتفق مع اهداف الصندوق ، وذلك بناء على ترتيبات يضعها الصندوق بالاتفاق مع القطر أو الاقطار الاعضاء ومن خلال حسابات خاصة يفتتحها لهذا الغرض .
 - (ز) دراسة سبل التوسع في استعمال وحدة النقد الحسابية التي قررتها اتفاقية الصندوق وهي الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف الى انشاء عملية عربية موحدة ،
 - (ح) تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية بما يعزز حركة المبادلات التجارية .
 - (ط) تنسيق مواقف الدول العربية في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية .
- وتتكون موارد الصندوق التي يعتمد عليها في عملياته من رأس المال المدفوع ، والاحتياطيات والقروض التي يحصل عليها من الاقطار الاعضاء والمؤسسات والاسواق النقدية والمالية العربية والخارجية ، واية موارد اخرى يقررها مجلس المحافظين . وطبقاً لاتفاقية الصندوق يجب الا تتجاوز مديونيته بما في ذلك المبالغ المقرضة والكفالات - نحو ٢٠٠% من مجموع رأس المال المصرح به والاحتياطي العام . وقد حددت الاتفاقية

رأس مال الصندوق المصرح به بمقدار ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي^(١)، ثم تقرر زيادته بعد ذلك الى ٢٦٣ مليون دينار عربي حسابي . وفي ابريل ١٩٨٢ تقرر زيادته الى ٢٨٨ مليون دينار ، ثم الى ٦٠٠ مليون دينار عربي حسابي في ابريل ١٩٨٣ .

وتجدر الإشارة الى ان كلا من صندوق ائتمند العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي يقومان بتقديم رؤوس الاموال العربية على شكل قروض ، ولكنهما يختلفان فيما بينهما بالنسبة لهذا الدور الاقراضى . فالقروض التى يقدمها الصندوق العربي للانماء تعد قروض لتمويل مشروعات انمائية محددة يتفق عليها وهى لذلك قروض طويلة الاجل بطبيعة تمويلها لهذه المشروعات ، وهى تقدم للجهة التى تقوم بالمشروع الانمائى سواء كانت هذه الجهة حكومية ، او هيئة عامة او مؤسسة عامة او خاصة . اما القروض التى يقدمها صندوق النقد العربي فهى تسهيلات قصيرة او متوسطة الاجل (لاتزيد مدتها عن ٧ سنوات كحد اقصى) ، وهى لاتقدم لتمويل مشروعات انمائية ، وانما من اجل تغطية عجز موازين مدفوعات الدول الاعضاء فقط فى مواجهة العالم الخارجى ، كما انها لاتمنح الا للحكومات طبقا لشروط الصندوق . وضمن حدود نصت عليها اتفاقية انشاء الصندوق .

ثالثا : صناديق ومؤسسات التنمية العربية :

تتعدد هذه الصناديق فمنها قطرى وهى مؤسسات أنشأ كل منها احد الاقطار العربية النفطية ، ويتبع كل منها بالكامل للقطر الذى أنشأه ، ويدار وتمنح القروض منه للخارج بمقتضى قرارات منفردة من القطر الذى يتبعه ، ومعنى ذلك ان تدفقات رؤوس الاسوال من هذه الصناديق نحو البلاد العربية تكون تدفقات ثنائية . وقد ادى الى انشاء جميع هذه الصناديق تزايد الموارد المالية للدول العربية المصدرة للنفط بما يفيض عن احتياجاتها ورغبتها فى استخدام جزء من هذه الموارد الفائضة فى معاونة الدول النامية الاخرى فى تمويل جهودها الانمائية . والخاصية الاساسية التى تميز المعاونة المالية التى تقدمها هذه الصناديق هى انها تتم من دول نامية الى دول نامية اخرى وبشروط ميسرة فى الاقراض . وهذه الصناديق هى :

- (أ) الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية وقد تم انشاؤه فى عام ١٩٦١ .
- (ب) صندوق أبوظبى للتنمية الاقتصادية العربية وانشئ فى عام ١٩٧١ .
- (ج) صندوق التنمية السعودى وانشئ فى عام ١٩٧٤ .
- (د) الصندوق العراقى للتنمية الخارجية وقد أنشئ فى عام ١٩٧٤ .
- (هـ) المصرف العربى الليبى الخارجى وقد تم انشاؤه فى عام ١٩٧٣ .

(١) مازال الدينار العربى الحسابى مجرد عمله حسابية يجرى بها تقويم بعض أنواع الاصول والخموم والعمليات . وقد حددت اتفاقية صندوق النقد العربى سعر الدينار العربى الحسابى بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة طبقا لقيمتها التى يحددها صندوق النقد الدولى، ويجوز تعديل هذا السعر وطريقة تقويم الدينار العربى الحسابى بقرار من مجلس محافظى الصندوق - راجع : محمد لبيب شقير (دكتور) مرجع سابق .

وتشارك هذه الصناديق من حيث هدفها الرئيسي في مساعدة الدول النامية بصفة عامة على تنمية اقتصادياتها ، وذلك عن طريق امدادها بالقروض لتمويل بعض مشاريع التنمية فيها ، بشروط ميسرة من حيث الفائدة ومن حيث طول اجل السداد ، وقد يتخذ التمويل الذي تقدمه هذه الصناديق في بعض الحالات شكل المساهمة في المشروعات . ولا تقتصر هذه الصناديق فيما تقدمه من تمويل على الدول العربية ولكنها تشمل جميع الدول النامية . وتعتمد في نشاطها على رأسمالها وعلى ما يتكون لديها من احتياطات ، يضاف لذلك ما يمكن ان تقتضيه او صدره من سندات في حدود نسبة معينة من رأسمال والاحتياطات (٢٠٠٪ لكل من الصندوق الكويتي وصندوق ابوظبي) .

وهناك مؤسسات مالية اقليمية (خليجية) مثل بنك الخليج الدولي وقد انشئ في عام ١٩٧٥ وصندوق الخليج للامم المتحدة وانشئ في عام ١٩٨١ . ايضا هناك مؤسسات قومية احدهما انشئ في عام ١٩٦٤ وهو البنك العربي الافريقي الدولي . والآخرى تبم انشاؤها فيما بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٦ وهي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، المصرف العربي الدولي ، والمصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ، والصندوق العربي للمعونة الافريقية والعربية . كما ان هناك مؤسسات متعددة الاطراف مثل المصرف الاسلامي للتنمية وانشئ في عام ١٩٧٥ ، وصندوق الاوبك وتم انشاؤه في عام ١٩٧٦ . هذا بالاضافة الى المؤسسات الخاصة مثل الصندوق الجزائري للانماء النفطي العربي ، والهيئة العامة الكويتية لجنوب الجزيرة العربية والخليج . وهذه المؤسسات موضحة بالجدول رقم (٣-٥) . وسوف نلقى الضوء على بعض هذه المؤسسات مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوبك) .

(أ) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (١):

أنشئ بمقتضى قرار مؤتمر القمة العربي السادس في نوفمبر ١٩٧٣ وقرار المجلس الاقتصادي في ديسمبر ١٩٧٣ ، وجرى توقيع اتفاقية انشائه في فبراير ١٩٧٤ وبأشغال أعماله في مارس ١٩٧٥ ، والهدف من اقامة هذا المصرف هو توثيق الروابط بين الدول الافريقية والدول العربية ودعم النمو الاقتصادي في اطار التضامن والمصالح المشتركة وذلك عن طريق الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية والاسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في افريقيا ، وبلغ رأسماله المكتتب به نحو ٢٣١ مليون دينار . وقد اوضحت إحدى الدراسات ان موقع العون الفني في نشاطات المصرف بالغ التواضع حيث لم تتجاوز قيمة العون الفني المقدم منه ٢٣ مليون دولار خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٣) - كان نصيب الدراسات فيها اكثر من ٩٥٪ ، وقد مثلت تكاليف دراسات الجدوى نصف المبلغ المذكور ، بينما كان النصف الآخر من نصيب الدراسات الاقليمية . وبالرغم من ان دستور انشاء المصرف يتيح له فرص التحرك الاوسع في هذا المجال ، فان اسهامه في توفير العون الفني لم يتجاوز ٥٠٪ من مجموع عملياته التمويلية والبالغة ٤٧٢ مليون دولار خلال

(١) راجع (١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة : مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٥٣-١٩٨٠ (٢) محمد لبيب شقير (دكتور) مرجع سابق .

الفترة سالفة الذكر، علما بان العون المقدم كان كله مرتبطا بقروض تمويل المشروعات للدول المستفيدة نفسها اما لاستكشاف فرص انشائها أو لاعداد الدراسات الاولية والمكملة والدراسات الاقليمية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبرامجها ومشاريعها. ويلاحظ ان هذه المعونات تعتبر منحة لا تسترد الا في حالة اسهام المصرف في تمويل المشروع حيث تعتبر آنذاك جزءا من القرض وبالتالي تنفى عنها صفة العون الفني(١).

(ب) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الوابك) (٢):

وقد تم ادراجها ضمن المؤسسات التي تقوم بجهود انمائية نظرا لما لوحظ انها تساهم مساهمة فعالة في بعض المشروعات المشتركة وفي قطاع الزراعة. وقد تأسست المنظمة في عام ١٩٦٨ وتضم في عضويتها السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات وسوريا والعراق وتونس(٣)، وقد انضمت مصر الى المنظمة في الالونة الاخيرة. والهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الدول الاعضاء في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي المتمثل بالنفط. وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الدول الاعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردين أو مجتمعين، وتوجيه الجهود لتأمين وصول البترول الى اسواق الاستهلاك بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الدول الاعضاء، ومقر هذه المنظمة الكويت، وقد تأسس في اطار هذه المنظمة عدة شركات تمارس نشاطها في مجالات تتعلق بالنفط وهي الشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية لبناء واصلاح السفن، والشركة العربية لنقل البترول. وهناك صندوق الوابك للتنمية الدولية(٤)، وهو يهدف الى دعم التنمية في الدول النامية وذلك عن طريق تقديم القروض والمنح لتمويل مشاريعها التنموية. وقد بلغ اجمالي القروض والمنح المقدمة من صندوق الوابك خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨١) نحو ٥٦٣٢٥ مليون دولار. ومن حيث توزيع القروض والمنح حسب مجموعة الدول المستفيدة، كانت حصة الدول العربية ما نسبته ١٥.٨١% وحسب القطاعات الاقتصادية كانت حصة القطاع الزراعي والسمكي ما نسبة ٢.٢% من اجمالي هذه القروض.

وتجدر الاشارة الى ان الجزء السابق لم يتناول قيمة المساعدات التنموية والقروض التي تم تقديمها الى الدول العربية من المؤسسات المالية المختلفة، حيث أرجى ذلك الى الجزء الرابع من الدراسة والذي يتناول تقييم التجارب التكاملية في الدول العربية.

رابعا: الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي(٥):

أنشئت هذه الهيئة لرغبة الدول الموقعة على اتفاقية انشائها (١٢ دولة عربية)

- (١) عبدالحسن زلزله (دكتور): دور الجامعة العربية في التعاون الفني، مجلة المستقبل العربي العدد ٦٩ نوفمبر ١٩٨٤
- (٢) جامعة الدول العربية - الامانة العامة: دليل المنظمات العربية المتخصصة في نطاق الجامعة العربية
- (٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة اقتصادية لمحددات التجارة الزراعية البيئية، مرجع سابق
- (٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي، مرجع سابق.
- (٥) راجع (١) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي: الوثائق القانونية ومطبوعات تعريفية. (٢) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي: التقرير السنوي (١٩٨١)، (١٩٨٤).

فى دفع عجلة التنمية الزراعية فى الوطن العربى وتحقيق الامن الغذائى للامة العربىسة ، وادراكا منها للإمكانات الزراعية غيرالمستغلة فى الوطن العربى ولأهمية التعاون العربى فى مجال الأمن الغذائى . وقد أعلن الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى لعب دورا كبيرا فى قيام الهيئة نفاذ اتفاقية انشاء الهيئة ونظامها الأساسى ، والاتفاق الخاص بنشاطها فى السودان فى ٢٢ مارس ١٩٧٧ ، وقد نصت الاتفاقية على انها هيئةسة مالية عربية مستقلة لها شخصية قانونية دولية ، كما حدد رأسمال الهيئة بنحو ١٥٠ مليون دينار كويتى مقسمة الى خمسة عشر الف سهم اسمى^(١) وقد حددت أهداف الهيئة على النحو التالى :-

- أ) تنمية الموارد الزراعية فى الدول المتعاقدة
- ب) توفير أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية لتلك الدول
- ج) زياد تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى فيما بينها

ولتحقيق الأهداف السابقة ، فقد تم اعطاء الهيئة مجالا واسعا للحركة يشمل اعداد المشروعات وتنفيذها وتمويلها لكل نشاطات الانتاج الزراعى والتعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العالمية والاقليمية والوطنية . وتمارس الهيئة نشاطها وفقا للأساليب والاسس التجارية لتحقيق عائد مناسب لعملياتها . وقد اعطت الاتفاقية للهيئة ضمانات وتسهيلات شخصية تضمنت الآتى (المواد الثانية عشر - الخامسة عشر فى الاتفاقية) :

- أ) لاتخضع اموال الهيئة فى الدول المتعاقدة للتأميم .
- ب) لاترد على اموالها ايا من المصادرة او الاستيلاء اوالحراسة او الحجز وغيرهـا إلا تنفيذاً لحكم نهائى من جهة قضائية .
- ج) الاعفاءات من الضرائب والرسوم بما فى ذلك الرسوم الجمركية (المادة ١٢-٣) .
- د) الاعفاء من انظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها فى الدول المضيفة .
- هـ) الاعفاء من احكام الرقابة على النقد والتحويلات الخارجية .
- و) الاعفاء من الضرائب على المرتبات والمكافآت .
- ز) ويتمتع اعضاء مجلس المساهمين ومجلس الادارة والعاملين بالهيئة بالحمانة مسن الاجراءات التنفيذية القضائية والاعفاء من قيود الهجرة واجراءات الإقامة الخاصة بالاجانب وبالتسهيلات الخاصة بالسفر .

وقد حددت الاتفاقية ايضا دولة السودان كاول قطر عربى تمارس فيه الهيئة نشاطها وذلك فى اطار الخطة الاستثمارية الاولى التى اتفق عليها السودان والهيئة بمعاونة الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . وقد حدد الاتفاق الاساسى لشركات الهيئة بانها تلك التى تساهم فيها بنسبة ٢٥% من رأسمالها على الاقل ، ويعطى الاتفاق رأس المسال السودانى (عام وخاص) حق المساهمة بنصف رأس المال فى الشركات التى تؤسسها

(١) يساهم فى رأسمال الهيئة كل من : السعودية (٢٢٥٠ سهم) الكويت (١٩٥٠ سهم) السودان والعراق والامارات العربية (١٥٠ سهم لكل منهم) والمغرب (٦٠ سهم) وموريتانيا (١٠ سهم) وسوريا والصومال (٥ سهم لكل منهما) وجمهورية مصر العربية (٣٠٠ سهم) .

الهيئة ، كما يحق للهيئة اشراك راس المال الاجنبي (لاجتذاب الخبرات الفنية والادارية) وقد اعطى الاتفاق الاساسى الهيئة كل المميزات الوارد ذكرها فى اتفاقية الانشاء اضافة الى تلك التى يقررها التشريع السودانى ، وای مزايا اضافية يقررها السودان . كما يتم الاتفاق حول التسهيلات والاعفاءات الاخرى اللازمة عند اقرار تنفيذ مشاريع الهيئة . ويلتزم السودان بكل من :

- (أ) تمكين الهيئة من حيازة الاراضى ،
(ب) تقديم الدعم الادارى والمساعدة الضرورية اللازمة لتنفيذ الخطط الاستثمارية . هذا وقد اقامت الهيئة عدة مشاريع بالسودان (سبقت الاشارة اليها) ، كما تقوم بدراسات فى بعض الدول العربية لانشاء مشروعات زراعية بها .

٣-١-١-١٢ المنظمات العربية ذات الصلة بالقطاع الزراعى(١):

نشأ فى ظل جامعة الدول العربية عديد من المنظمات المتخصصة فى قطاعات معينة ، منها ما هو فى قطاعات التمويل ، ومنها ما هو فى قطاع النفط ، وقطاع الزراعة ، وقطاع العمل ، وقطاع الصناعة ، والمواصلات وغيرها . كما ان هناك اتحادات خدمية عديده مثل الاتحاد البريى العربى ، الاتحاد العربى للسياحه ، الاتحاد العربى للتأمين ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية ، اتحاد الموانئ العربية ، والاتحاد العربى للنقل البرى . وكما هو موضح فى الجدول رقم (٣-٦) هناك العديد من الاتحادات الانتاجية (مثل الاتحاد العربى للحديد والصلب ، والاتحاد العربى لمنتجات الاسمدة الكيماوية ، والاتحاد العربى لمنتجات الاسماك ، والاتحاد العربى للصناعات الغذائية ، الاتحاد العربى للسكر ، وغيرها) . واتحادات مهنية مثل اتحاد الاقتصاديين العرب واتحاد المهندسين الزراعيين العرب . الخ .

وفى هذا الجزء نحاول القاء الضوء على بعض المنظمات التى لها علاقة بالزراعة العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربى لدراسات المناطق الحافة والاراضى القاحلة ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

أولاً: المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

أنشئت المنظمة بقرار من مجلس الجامعة العربية فى نوفمبر ١٩٧٠ ، وبدأت فى مباشرة اعمالها فى عام ١٩٧٢ ، وتضم فى عضويتها كافة الدول العربية ، وتهدف المنظمة الى تنسيق التعاون بين الدول العربية فى كافة المجالات والنشاطات الزراعية ، بما يؤدى الى تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة فى القطاع الزراعى وتحسين وسائل وطرق استثمارها على اسس علمية ، ورفع الكفاية الانتاجية الزراعية النباتية والحيوانية،

(١) راجع جامعة الدول العربية : الامانة العامة : دليل المنظمات العربية المتخصصة مرجع سابق .
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الامانة العامة : الاتحادات العربية النوعية المتخصصة ، عمان ، ١٩٨٢

وتحقيق التكامل الزراعى بين البلاد العربية ، والعمل على زيادة الانتاج الزراعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين البلاد العربية ، ودعم اقامة المشاريع والصناعات الزراعية والنهوض بالمستويات المعيشية للعاملين فى القطاع الزراعى .

وقد تبنت المنظمة منذ نشأتها وحتى الان عديد من القضايا التى تتصل بالقطاع الزراعى بصفة عامة وبالنزء بصفة خاصة ، واخذت منهجية التوقع بمستقبل بعض المتغيرات كما فى عديد من الدراسات المتعلقة بالامن الغذائى ، وقد تمخضت جهود المنظمة عن دراسات كثيرة ذات اهمية كبيرة على المستوى القطرى والقومى ، كما انها أعدت مشروعات عديدة فى مجال تحقيق الامن الغذائى واعدت لبعض منها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ، وقامت بجهود حميدة فى مجال التنسيق الزراعى للسياسات والخطط الزراعية على المستوى العربى ، كذلك دراسات عن الاستثمار ومشاكله فى الدول العربية . وهى تعد بمثابة بيت الخبرة العربى فيما يتعلق بكافة الجوانب الفنية والاقتصادية للقطاع الزراعى فى الدول العربية .

ثانيا: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(١):

أنشئت المؤسسة بناء على اتفاقية جماعية عربية دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ١٩٧٤/٤/١ ، وتضم فى عضويتها جميع الدول العربية ، وتقوم المؤسسة على ادارة النظام العربى لضمان الذى يوفره تأمين المستثمر العربى من المخاطر غير التجارية . وبصفة عامة فان اغراض المؤسسة تتلخص فى تأمين المستثمر العربى بتعويضه تعويضا مناسباً عن المخاطر غير التجارية المحددة فى الاتفاقية ، وتشجيع الاستثمار بين الدول العربية ، عن طريق ممارسة اوجه النشاط المكمل لغرضها الاساسى ، وبخاصة فى تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات واطاها فى هذه البلدان .

ثالثا: المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة(٢):

أنشئ هذا المركز بقرار من مجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٦٨ ، وبدأ فى مباشرة اعماله فى سبتمبر ١٩٧١ ، ونظرا لان المناطق الجافة والاراضى القاحلة تشكل حوالى ٩٧٪ من مساحة الاراضى العربية ، فان المركز يكتسب اهمية خاصة ، من حيث ما يمكن ان يفيد به الاقتصاد العربى . والهدف من أنشائه هو القيام بالدراسات الاقليمية المتعلقة بالمناطق الجافة بالدول العربية وبخاصة الدراسات المتعلقة بالمصادر المائية ، وبالمياه السطحية والجوفية وحسن استخدامها ، وباقتصاديات استغلال الاراضى القاحلة وبالتربة وبانواعها واولوياتها بالنسبة للاستثمار الزراعى ، وبافضل الطرق للري والصرف ، وبالمشكلات الخاصة بتدهور الزراعة ، وبميانة المراعى وتطويرها .

(١) راجع المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الاستثمار الزراعى فى بعض الدول العربية ، مرجع سابق

(٢) محمد لبيب شقير (دكتور) ، مرجع سابق .

جدول رقم (٣-٦) : المنظمات العربية والاتحادات الفرعية العربية ذات العلاقة
بالقطاع الزراعي

أسم المنظمة أو الاتحاد	تاريخ الموافقة على الانشاء	تاريخ توقيع اتفاقية الانشاء	تاريخ بدء النشاط
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المنظمة العربية للتنمية الزراعية الاتحاد العربي لمنتجات الاسمدة الكيمياوية الاتحاد العربي لمنتجات الاسماك الاتحاد العربي للصناعات الغذائية الاتحاد العربي للسكر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة منظمة العمل العربية الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة نلبلاد العربية	١٩٧٠/١٢/١٦ ١٩٧٠/٣/٢٢ ١٩٧٥/٣/١ ١٩٧٦/١٠/٤ ١٩٧٦/١٠/٧ ١٩٧٧/٤/٣ ١٩٦٨ / ٩/٣ ١٩٦٥/٣/١١ مايو ١٩٥١	مايو ١٩٧١ ١٩٧١/٧٠	أبريل ١٩٧٤ ١٩٧٢ سبتمبر ١٩٧١ مارس ١٩٧١

المصدر: محمد لسبيب شقير (دكتور) : الوحدة الاقتصادية العربية (تجاربها وتوقعاتها)
مركز دراسات الوحدة العربية : الجزء الاول - بيروت ، مايو ١٩٨٦

لقد تناولت الاجزاء السابقة من الدراسة كافة المحاولات والتجارب التكاملية فى الوطن العربى منذ قرون طويلة ، ووضحت تفصيليا كل محاولة او تجربة على حده، سواء كان ذلك قبل أنشاء الجامعة العربية أو بعدها ، وتناولت الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة العربية البينية ، واتفاقيات انتقال رؤوس الاموال وتسوية المدفوعات بين الدول العربية والسوق العربية المشتركة ، والمشروعات المشتركة بين الدول العربية ، واخيرا تناولت المؤسسات التى تعمل فى مجال التمويل والتنمية العربية ، والمنظمات العاملة فى القطاع الزراعى العربى . وربما لم تأخذ هذه المحاولات والتجارب السابقة حظا من التحليل والتقييم ، حيث ان ذلك هو موضوع اجزاء تالية فى الدراسة . وقد حدثت اتفاقيات اقليمية فى الدول العربية ، منها ما هو ثنائى ، ومنها ما هو متعدد الاطراف وذلك خارج نطاق الجامعة العربية وهو ما سنحاول ايضاحه فى الجزء التالى :

٤-٣ الاتفاقيات الاقليمية العربية :

عديد من الاتفاقيات والمحاولات التى كانت تهدف الى تكامل اقتصادى قد جرت سواء قبل قيام الجامعة العربية أو بعدها . والاتحاد الجمركى بين سوريا ولبنان كان فى عام ١٩٤٣ (أي قبل أنشاء الجامعة) ، ثم كانت الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٧ ، والتكامل المصرى السودانى فى ١٩٨٢ . ورغم ان السوق العربية المشتركة كانت لها اهداف واضحة ومرحلية ، الا ان الخلافات السياسية كانت تقف دائما حائلا دون الوصول الى عمل عربى مشترك ، دون اعتبار للاهمية الاقتصادية والاجتماعية التى تمسح بالتكامل العربى من حيث استغلال الموارد المتاحة طبقا للميزة النسبية ، ورفع مستوى المعيشة للفرد فى الدول العربية بشكل عام ، والتنسيق بين الدول العربية فى السياسات والخطط الاقتصادية والتجارة الخارجية . كل ذلك لم يجد مكانا وسط الخلافات العربية فكان من نصيب الامة العربية العديد من المشاكل التى تراكمت فى فترة السبعينات والثمانينات . وربما كان من الممكن عدم ظهورها فى ظل الوحدة الاقتصادية - فجاءت مشكلة نقص الغذاء وتوسع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وتزايدت الواردات الغذائية حتى اصبح العالم العربى يعتمد اعتمادا شديدا على السوق العالمية فى توفير غذائه . وصاحب ذلك تراكم المديونية الخارجية على الدول العربية واصبحت بمثابة الاثقال والاوراق التى تكبل البنىات الاقتصادية (متوسطة ومنخفضة الدخل) عن السباق فى ميدان النشاط الاقتصادى . وقد شهدت المنطقة اتفاقيات ثنائية (اى بين دولتين) واخرى جماعية اى بين عدد من الدول العربية .

٤-٣-١ الاتفاقيات الثنائية :

تختلف المعالجة الاقتصادية او الاسلوب والاهداف فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية فيمكن ان يكون الاسلوب المستخدم هو زيادة التبادل التجارى فيما بين الدولتين ، أو تحرير التجارة وتخفيض القيود المفروضة عليها ، وقد يكون فى نص الاتفاقية السماح

بالتصدير والاستيراد للمنتجات المحلية فقط في البلدين ، او يمكن ان تشمل سلعاً اخرى مستوردة من قبل أحد البلدين ، اى ان ذلك يختلف حسب نص الاتفاق المعقود بين الدولتين . ويمكن ان تكون الاتفاقيات الثنائية تتم عن طريق اندماج لبيانات اقتصادية وذلك يعنى ازالة القيود المفروضة على التجارة بين البلدين وحرية انتقال عناصر الانتاج وغيرها . وقد تم عقد الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية فى فترة السبعينات ، ويرجع ذلك الى عدد من الاسباب من اهمها مما تميز به الاتفاقيات الثنائية من مرونة ومن امكانية مراعاة الظروف الخاصة بين طرفى الاتفاقية ، على خلاف الاتفاقيات الجماعية التى يصعب ان تراعى الاوضاع الخاصة لكل طرفين من اطرافها العديدين . يضاف الى ذلك ان البلاد العربية النفطية التى تزايدت فوائدها المالية بعد عام ١٩٧٣ اصبحت تفضل بشكل واضح الاتفاقيات الثنائية كوسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بين بعضها البعض بسبب تشابه ظروفها التى تجعل التعاون الاقتصادى بينها يتخذ شكلا خاصا ، وفيما بينها وبين الدول العربية غير النفطية بمناسبة ما تحصل عليه هذه الاخيرة منها من قسروض لما تتيحه الاتفاقيات الثنائية من امكان الاعتماد على علاقة الاقراض لتنظيم كل جوانب العلاقات الاقتصادية والسياسية معها^(١) . وبصفة عامة فانه يمكن تقسيم الاتفاقيات الثنائية التى عقدت بين الدول العربية الى مجموعات خمس بيانها كما يلى^(٢):

أولاً: اتفاقيات تنص على تشجيع التبادل التجارى بين الدولتين (طرفى الاتفاقية دون احداث اى تخفيض او تخفيف فى الرسوم الجمركية ورقابة النقد ونظام التراخيص المطبقه فى كل من البلدين بالنسبة للمعاملات مع البلد الآخر . وكانت هذه الاتفاقيات تتم بغرض المجاملات السياسية دون أن يكون لها أثر حقيقى فى تنشيط التبادل الاقتصادى فيما بينها ، اذ لا ترتبط بمقتضاها الدول الاطراف باتخاذ اى من الاجراءات التى تنشط التبادل

- (١) محمد لبيب شقير (دكتور) مرجع سابق
- (٢) مدحت محمد عبد المنعم (دكتور) : الجامعة العربية ودورها فى التعاون الاقتصادى العربى (١٩٤٥-١٩٧٣) مجلة اليقظة العربية ، القاهرة ، (جمهورية مصر العربية) ، السنة الخامسة العدد الثانى، فبراير ١٩٨٩
- (٣) من أمثلة هذه الاتفاقيات :

-	الاتفاقية الموقعة بين سوريا والسعودية فى ٢١ يناير ١٩٥٠	"	"	"	"	"
-	سوريا ومصر فى ديسمبر ١٩٥٠	"	"	"	"	"
-	مصر والاردن فى ١٥ أغسطس ١٩٥١	"	"	"	"	"
-	مصر وليبيا فى ٢٥ يونيو ١٩٥٣	"	"	"	"	"
-	مصر ولبنان فى ٢ سبتمبر ١٩٥١	"	"	"	"	"
-	مصر وسوريا فى عام ١٩٥٦ (والتي حلت محل اتفاقية ١٩٥٠)	"	"	"	"	"
-	مصر وليبيا فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ (والتي حلت محل اتفاقية ١٩٥٣)	"	"	"	"	"
-	سوريا والسعودية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥ (والتي حلت محل اتفاقية ١٩٥٠)	"	"	"	"	"
-	العراق والجمهورية العربية المتحدة فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٨	"	"	"	"	"
-	السعودية والجمهورية العربية المتحدة فى ٢١ فبراير ١٩٥٨	"	"	"	"	"
-	الاردن والجمهورية العربية المتحدة فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٧	"	"	"	"	"
-	الاردن والعراق فى ٧ أغسطس ١٩٦٧	"	"	"	"	"

مثل تخفيض الرسوم الجمركية على الاستيراد والغاء تراخيص الاستيراد والتمدير وتقرير حرية التحويل بين العملات • وكانت هذه الاتفاقيات تتميز باتفاق الطرفين على ما يلي:

(أ) بيان الرغبة في تشجيع التبادل التجاري حيث يتفق الطرفان على ان يبذل كل منهما ما في وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى اقصى حـد مستطاع •

(ب) النص في الاتفاقية على ان يكون تحقيق تلك الرغبة في ظل انظمة التجارة المطبقة في كل بلد، اى دون احداث اى تعديل او تغيير من شأنه منح الطرف الاخر مزايا معينة في مواجهة بلاد العالم الاخرى ، فينص على ان يكون تشجيع التـبـادل التجاري في حدود امكانات كل منهما وفي نطاق النظم الاقتصادية القائمة في كل بلد •

ونظرا لان مثل هذه الاتفاقيات لاتعالج الاسباب الحقيقية لصالّة المبادلات بين الدول العربية ، حيث انها لاتتعرض لتخفيف القيود على التجارة بين البلدين فانها لاتؤدى الى تشجيع وتنشيط التبادل التجاري • ولذلك فهي اما ان تبقى دون فاعلية تذكر، واما ان تحل محلها اتفاقيات أخرى •

ثانيا: الاتفاقيات التي ينص فيها على تخفيف او ازالة بعض او كافة انواع القيود المفروضة على المبادلات التجارية بين الدولتين طرفي الاتفاقية • اى انه تتميز عـن النوع السابق من الاتفاقيات ، حيث يتم اتخاذ خطوات ايجابية تساعد على تشجيع التبادل التجاري بين الدولتين الموقعتين على الاتفاقية(١) • وتنص الاتفاقيات الثنائية من هذا النوع على :

(أ) تقرير الرغبة في تشجيع التبادل بين الطرفين وتعهد كل منهما بالسماح بتصدير واستيراد السلع من الطرف الآخر •

- (١) من أمثلة هذه الاتفاقيات:
- الاتفاقية الاقتصادية السورية اللبنانية المعقودة في ٤ فبراير ١٩٥٢ ليعمل بها لمدة ستة أشهر ، والتي حل محلها اتفاقية جديدة عقدت في مارس ١٩٥٣ لتسرى ستة أشهر •
 - الاتفاقية السورية الاردنية لتنظيم التبادل الاقتصادي والنقل والترانزيت المعقودة عام ١٩٥٣ لمدة عام من تاريخ نفاذها على أن تتجدد سنة بعد أخرى من تلقاء نفسها •
 - الاتفاقية الاردنية اللبنانية لتنظيم التبادل والترانزيت والنقل بين البلدين في اغسطس ١٩٥٢
 - " " الاقتصادية العراقية اللبنانية الموقعة في عام ١٩٥٢
 - " " التجارية السعودية السورية الموقعة في نوفمبر ١٩٥٥
 - " " التجارية المصرية السورية الموقعة في يناير ١٩٥٩
 - " " التجارية المصرية اللبنانية الموقعة في يونيو ١٩٥٦
 - " " التجارية الموقعة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في نوفمبر ١٩٥٨ •
 - " " التجارية العراقية السورية الموقعة في نوفمبر ١٩٦١ ، أغسطس ١٩٦٧
 - " " التجارية الاردنية العراقية الموقعة في اغسطس ١٩٦٧
 - " " التجارية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة والموقعة في يوليو ١٩٦٧
 - " " التجارية الموقعة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة في سبتمبر ١٩٦٧

(ب) النص على ان يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر معاملة " الدولة الاكثر رعاية " ، خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وطريقة استيفائها والاحكام الادارية الجمركية . ومع التسليم بان هذا النوع من الاتفاقيات له مميزاته الخاصة الا ان اغلب المنتجات الصناعية تخضع لرسوم جمركية عند استيرادها بين الدول اطراف ، وهذه الرسوم وان كانت مخفضة في حدود نسب معينة من التعريفة العادية ، الا ان هذا التخفيض لا يكفي لجعل كثير من المنتجات الصناعية لكل بلد عربي قادر على المنافسة في سوق البلد العربي الاخر مع المنتجات الصناعية المتشابهة المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة . ايضا فان واضعي الاتفاقيات يبدو انهم ركزوا اهتمامهم على عقبة التبادل الناشئة من اختلاف الاسعار وتأثير الرسوم الجمركية ، ولم يتغلبوا على عقبة هامة اخرى وهي خاصة بتصديقات الاستيراد والتصدير ، فما زالت اغلب المنتجات الصناعية خاضعة (في الاتفاقيات) لهذه التصديقات ، و من المعروف ان الاجراءات الادارية المعقدة لهذه التصديقات من شأنها تعطيل وعرقلة التبادل ، ويزيد من درجة عرقلتها للتبادل انها ترتبط في بعض الحالات (كالاتفاقية المصرية السورية) بما يتفق عليه في اتفاقيات الدفع من حدود عليا للمديونية والدائنين بين البلدين .

ثالثا : الاتفاقيات الثنائية التي تتعلق باتفاقيات الدفع التي تنظم تسوية المدفوعات بين دولتين عربيتين ، وهذه الاتفاقيات مرتبطة بنظام الرقابة على الصرف المفروض في البلاد العربية . ولقد كان خروج مصر من منطقة الاسترليني عام ١٩٤٧ مع ما ترتب عليه من عدولها عن استعمال الاسترليني كعملة رئيسية لتسوية مبادلاتها الدولية هو العامل الاساسي في اتجاه مصر نحو عقد اتفاقيات الدفع مع اغلب بلاد العالم وخاصة العربية . وقد عملت مصر في اغلب هذه الاتفاقيات على ان يكون الجنيه المصري عمله تسوى بها المبادلات مع الدول اطراف ، وبذلك دخل الجنيه المصري الى الاسواق الدولية واستخدم في تسديد جانب من تجارة مصر الخارجية . ومن هذه الاتفاقيات :

- (أ) اتفاقيات الدفع بين مصر والبلاد العربية ، وقد كانت السعودية هي اولى الدول العربية التي عقدت معها مصر اتفاقية دفع في عام ١٩٤٩ ، ثم عقدت بعدئذ اتفاقيات اخرى مع كل من لبنان وليبيا وسوريا والسودان .
- (ب) اتفاقيات الدفع الثنائية بين الدول العربية .

وبصفة عامة فان هذه الاتفاقيات ايا كان اهميتها فانها لا تؤدي الى تشجيع التبادل التجاري بين بلدين عربيين ، الا اذا كانت طبيعة ظروفهما الاقتصادية تسمح بنمو المبادلات بينهما ، فالاتفاقيات الدفع لا يمكن ان تخلق او تقوى التبادل البيني حيث تبتعد عن الظروف الانتاحية واحتياجات السوق في كل من البلدين . الا انه على الجانب الاخر فان هذه الاتفاقية قد تخفف من العقبة التي قد تنشأ بسبب اختلاف العملات وتطبيق نظم الرقابة على الصرف .

رابعاً: الاتفاقيات التي تعقد بين دولتين بفرض تحقيق اندماج او تكامل اقتصادي بينهما حيث يتم انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وعناصر الانتاج بحرية بين الدولتين ، كما يتم تبادل المنتجات الوطنية والاجنبية ، وحرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي ، وحرية النقل والترانزيت والتملك والارث . وغالباً ما تكون صورة التكامل هنا هي "منطقة تجارة حرة " حيث ان كلا من الدولتين يحتفظ بتعريفته الجمركية مع الدول الاخرى ، ومن الامثلة على ذلك في العصر الحديث الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٧ ، والتكامل المصري السوداني في عام ١٩٨٢ . وقد يأخذ التكامل شكل " الاتحاد الجمركي بمعنى ان الدولتين لهما تعريف جمركية موحدة تجاه الدول الاخرى ، مثل الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان في عام ١٩٤٣ .

خامساً: الاتفاقيات الثنائية التي يمكن تسميتها " بالتكامل او الوحدة النقدية " وهي تتميز بانها تسعى لاحداث الاندماج او الوحدة سواء كان ذلك في كل نواحي الاقتصاد القومي او في بعض نواحيه مثل الجانب النقدي . واهم مثال لهذا النوع هو الاتفاق المالي المعقود بين مصر والسودان في ٨ أبريل ١٩٥٧ ، فقد كان السودان - نتيجة للظروف والعوامل التي حكمت تطوره السياسي - يعتمد على العملة المصرية في تداوله النقدي ولم تكن له نقود سودانية ، وقد ترتب على ذلك ان اصبحت مصر والسودان منطقة نقدية واحدة . ولما فرضت مصر الرقابة والقيود على الصرف لم يكن ذلك ينطبق على التحويل بين البلدين حيث كان الجنيه المصري يحول بحرية تامة فيما بينهما . وأياً كانت اهمية هذا الوضع بالنسبة للسودان ، فانه لم يعد وضعاً طبيعياً بعد ان حصل السودان على استقلاله ، إذ قرر السودان اصدار عمله خاصة به لتحل التداول النقدي بالعملية المصرية . ومن هنا كان لابد من سحب العملة المصرية من التداول النقدي في السودان والاتفاق مع مصر على كيفية تسوية القيمة التي تمثلها كمية العملة المصرية والتي كانت تتداول في السودان ، وهذا ما نظمه الاتفاق المذكور بينهما . وكانت نتائج الانفصال النقدي بين مصر والسودان ان فرضت الرقابة على الصرف على عمليات كل منهما مع الآخر ، الامر الذي من المرجح ان أدى - الى حد ما - الى اضعاف المبادلات بين البلدين .

وبعد ان تم تناول انواع المختلفة للاتفاقيات الثنائية ، فان هناك بعض التجارب الجديرة بتكثيف الضوء عليها ، نظراً لاهميتها تاريخياً ، ومدى ما يمكن الاستفادة بها كدروس من الماضي ، مثل الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان ، وتجربة الوحدة المصرية السورية ، وتجربة التكامل المصري السوداني . هذا بالإضافة الى التطرق لبعض الاتفاقيات الثنائية التي عقدت في عام ١٩٩٠ ، مثل اتحاد اليمن بشقيه الجنوبي والشمالي والاتفاقية الموقعة بين مصر وليبيا وبين مصر وسوريا .

أولاً: الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان (١٩٤٣-١٩٥٠) (١):

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حاولت دولتين عربيتين هما سوريا ولبنان كدولتين مستقلتين - حفاظا على الروابط الاقتصادية التي كانت موجودة أثناء الخلافة العثمانية وخلال فترة الانتداب الفرنسي - انشاء اتحاد جمركي بينهما . فقد كان هناك اتحاد اقتصادي بين البلدين (إبان الانتداب الفرنسي) في عام ١٩٢٠ الذي أشتمل على انتقال عوامل الانتاج والسلع بحرية تامة بين البلدين ، وكانت هناك تعريفات جمركية مشتركة للبلدين وضعها وقام على تنفيذها موظفون فرنسيون في كلا البلدين ، وكانت وحدة النقد في كلا البلدين مرتبطة بالفرنك الفرنسي ويصدرها بنك سوريا ولبنان وهو بنك يخضع لتوجيهات مركزه الرئيسي الموجود في باريس .

وقد وقعت اتفاقية الاتحاد الجمركي في اكتوبر ١٩٤٣ ، ونصت على ان سوريا ولبنان منطقة جمركية واحدة لها تعريفات جمركية موحدة تجاه الدول الاخرى ، وحريصة انتقال السلع بين البلدين دون فرض رسوم او ضرائب جمركية - وقد طرأت مشكلات عديدة عند التطبيق ، وكانت تلك المشكلات بمثابة اختبارا عمليا لادارة الدولتين في استمرارية الاتحاد الجمركي . فقد أدى عدم التنسيق والترابط وتغلب المصالح القطرية الى التآكل التدريجي لارادة الطرفين في دفع الاتحاد الجمركي وتخطيه للمشكلات الطارئة .

وتغلبت رغبة كل منهما في تفضيل التدابير الاقتصادية التي تتفق وطبيعتها اقتصادها لانتاج زراعي وصناعي في سوريا ، وتجارة وخدمات في لبنان . وقد بلغ هذا التآكل حدا حاسما في عام ١٩٥٠ حينما اعلنت سوريا في مارس من ذلك العام انسحابها من الاتحاد الجمركي وأتخذت عدة تدابير تحظر الاستيراد للبضائع او السفر بين البلدين الا في حالات استثنائية محدودة ووفقا لقواعد واجراءات مقيدة .

وكان رد الفعل اللبناني سريعا حيث اعلن في اليوم التالي انه لم يعد لهذا الاتحاد وجودا . واسدل الستار عن واحدة من التجارب التكاملية الفعالة وذات التأثير الايجابي في الوطن العربي والتي استمرت فترة سبع سنوات في نشاط اقتصادي مشترك .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

- صليب بطرس (دكتور): اقتصاديات الوطن العربي ، المركز العربي للمحافظة

الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٨٠ .

- محمد السيد رضوان (دكتور) : مجلس التعاون العربي - مرجع سابق

ثانياً: الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨-١٩٦١)(١):

ان تجربة التكامل والوحدة بين مصر وسوريا تعد من التجارب التي يجب الوقوف امامها وفهم مغزاها الحقيقي إذ كانت لمشاركة العراق عام ١٩٥٥ لحلف بغداد الذي تم انشاؤه في اطار الهيمنة الامريكية للمنطقة العربية ، ويضم في عضويته كل من تركيا وايران وباكستان ، اكبر الاثر الى دفع سوريا ومصر للسير على طريق الوحدة التكاملية بينهما . وبعد مفاوضات مكثفة بين البلدين ، اتفقا الى وضع ميثاق يسير بالدول العربية التي توقعه نحو تحقيق الوحدة في الشئون الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وقد نص مشروع الميثاق فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية " اعتبار الاسواق الداخلية للدول سوقاً واحدة ، ومنح مواطني الدول الحقوق نفسها للمواطنين الاصليين للدول الاعضاء ، واستثمار الموارد والثروات المعدنية والطبيعية وتنسيق التشريعات الاقتصادية والمالية فيها لتحقيق الوحدة ، وايجاد نقد عربي موحد الى جانب العملات المحلية ويحل بالتدريج محلها " . وفي اكتوبر ١٩٥٥ (بعد اقل من ثمانية أشهر من توقيع حلف بغداد) تم توقيع ميثاقاً عسكرياً دفاعياً بين مصر وسوريا . وفي فبراير من عام ١٩٥٨ تم توحيد البلدين في اطار الجمهورية العربية المتحدة .

ودون اسباب فيما يتعلق بالنواحي السياسية وتنسيقها بين البلدين ، فان هناك ايجابيات قد تحققت في البلدين في اطار الوحدة . فبالاضافة للامن القومي ومنجزاته في مواجهة العدو الرئيسي اسرائيل ، فان هناك انجازات اقتصادية حيث ان مرحلة الوحدة قد احدثت تغيرات مؤسسية اقتصادية جذرية تركت بصماتها على الحياة الاجتماعية في سوريا منذ ذلك الحين ، ومن اهم الاجراءات التي اتخذت بهذا المدد وضع خطة للتنمية مدتها خمسة سنوات (١٩٦١/٦٠-١٩٦٥/٦٤) لتحل محل الخطة السابقة التي لم يتم تنفيذها بجدية كاملة ، ولكي تتفق مع التخطيط المصري القائم على أساس خطة خمسية للتنمية مطابقة لنفس اعوام الخطة السورية الجديدة ، وقد استهدفت الخطتان هدفاً شاملاً هو مضاعفة اجمالي الناتج القومي في غضون عشرة اعوام وتحقيق نمو يبلغ ٤٠٪ خلال الاعوام الخمسة الاولى . وكان تنفيذ الخطة جيداً، حيث ظهرت عديد من المشروعات في ميادين كثيرة ، اهمها استصلاح الاراضي الزراعية ، والنقل والمواصلات ، والصناعات والكهرباء ، والتعدين والتنقيب عن النفط ، والزراعة والاسكان والتعليم . وحدث تغير اخر في سوريا (١) لقد اهتم كثير من المفكرين العرب بتقييم هذه التجربة ، وظهرت عديد من الدراسات فيها، راجع على سبيل المثال :

- أحمد يوسف أحمد (دكتور) : تجربة الجمهورية العربية المتحدة، مساهمة في قراءة جديدة لها، المستقبل العربي السنة الحادية عشر، العدد ١٢١ مارس ١٩٨٩ .
- عبد الله عبد الدائم : تجربة الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١، مجلة شئون عربية العدد ٤٣ سبتمبر ١٩٨٥ .
- أحمد طريب (دكتور) : المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر، المستقبل العربي العدد ١٢٥ يوليو ١٩٨٩ .
- حسن نافع (دكتور) : تجربة الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨-١٩٦١، شئون عربية العدد ٤٦ يونيو ١٩٨٦ .
- علي الدين هلال (دكتور) : تجربة الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨-١٩٦١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٠ .
- عبد المنعم المشاط : ثلاثون عاماً على الوحدة : أسس الوحدة المصرية - السورية، واعادة اختبار لمقدماتها ، المستقبل العربي، العدد ٩٦ فبراير ١٩٨٧ .

وهو قانون الإصلاح الزراعى السورى والذى صدر فى عام ١٩٥٨ بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما كان لتيسير انتقال السكان بين البلدين آثارا اقتصادية واجتماعية على درجة كبيرة من الاهمية . وبصفة عامة فان كثيرا من التشريعات المشتركة فى شتى المجالات قد تم فى القطرين أثناء الوحدة وانه مازال قائما فيهما ويعبر عن أثر بـاق من آثار الوحدة .

وبعد ثلاثة سنوات هى عمر التجربة الوليدة ، جاءت الحركة الانفصالية وانتهت الوحدة بين البلدين فى اكتوبر ١٩٦١ . وبعد هذا الغرض الملخص والمحدد لتجربة الوحدة بين مصر وسوريا يمكننا القول بانها اخذت فى بدايتها صفة مواجهة التحالفات العسكرية ، ثم صفة الكيان العسكرى الواحد فى مواجهة اسرائيل ، وبعد ذلك بدأت الوحدة السياسية والاقتصادية التى مالبثت تبدأ فى النمو حتى جاءتها رياح عاتية ، ربما تكون قد أثرت فى حينها ، الا ان جذورها لازالت ثابتة فى كيان الشعبين ، ويمكننا ان نستخلص بعض الدروس من هذه التجربة :

- (أ) ان الشعور القومى بالانتماء الى أمة واحدة لا يكفي فى حد ذاته لبناء الدولة العربية الواحدة ، بل انه من الضرورة صياغة تلك الركيزة فى اطار استراتيجية معينة بمساراتها من برامج ومشروعات وفق قيودات زمنية .
- (ب) ان التقليل من أثر الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بين الدول العربية او تجاهلها لا يخدم قضية الوحدة العربية بل يسيء اليها ،
- (ج) ان قرار الوحدة بين الدول العربية ليس قرارا يهم حكام هذه الدول فقط ولكنه يهم شعوبها فى الاساس لانه يشكل مصيرها ومستقبلها ، ومن ثم فلا بد من مشاركة أوسع للجماهير فى صنعه ، ولن يتسنى ذلك الا اذا سادت الديمقراطية الحقيقية فى الدول الراغبة فى ذلك .

ثالثا: التكامل المصرى السودانى (١٩٧٤-١٩٨٥) (١):

إذا كانت الوحدة المصرية السورية قد نالت اهتماما خاصا من جانب المفكرين والباحثين فيما يتعلق بالمد السياسى والامنى والاقتصادى ، فان تجربة التكامل المصرى السودانى قد اخذت نفس الاهتمام وخاصة ما يتمل بالتكامل الزراعى .

- (١) هناك عديد من المراجع تناولت تجربة التكامل المصرى السودانى ومنها على سبيل المثال:
- محمد السيد رضوان: دراسة اقتصادية للتكامل الاقتصادى الزراعى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية، رسالة الدكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ١٩٨٢ .
 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: آفاق التكامل الزراعى بين السودان ومصر، الخرطوم يونيو ١٩٧٩ .
 - أحمد أحمد جويلى (دكتور) وآخرين: التكامل الزراعى بين مصر والسودان، وزارة الزراعة المصرية ، القاهرة، ١٩٨٣ .
 - محسن عوض: محاولات التكامل الاقليمى فى الوطن العربى، المستقبل العربى ، العدد ١٢٠ مارس ١٩٨٩ .
- ١١٦ -

وفى اطار المنظور التاريخى للدولتين فان وحدة وادى النيل تعتبر من أقدم التجارب التكاملية العربية ، وقد تحددت الوحدة فى التاريخ الحديث بالفتح الانجليزى للسودان الذى انتهى بالحكم الثنائى (المصرى - الانجليزى) للسودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ والتي لم تكن تعد وفى حقيقة الامر ان تكون حكما انجليزيا لمصر والسودان معا .
وحينما الفت الحكومة المصرية من جانبها فى اكتوبر ١٩٥١ معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين انجلترا لعام ١٩٣٦ ، فقد الفت اتفاقية ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان واصدرت قانونا بتعديل الدستور المصرى وتقرير وضع جديد للسودان .

كما ساهمت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر بدفع السودان حتى نال استقلاله فى عام ١٩٥٦ ، ومنذ ذلك الحين فلقد مرت على البلدين العديد من التجارب التى اتسمت بالتقارب احيانا والفتور فى اوقات اخرى .

ونتيجة للتقارب بين البلدين منذ عام ١٩٧٠ (وعقد ميثاق طرابلس بمشاركة مصر وليبيا والسودان) ، فقد تم فى فبراير ١٩٧٤ اتفاق البلدين (مصر والسودان) على اطار للتعاون السياسى والاقتصادى ، وتم بالفعل توقيع اتفاقية للتكامل الاقتصادى وبموجب هذه الاتفاقية تكونت عدة لجان فنية ومجالس متخصصة فى مختلف شئون العمل المشترك وظهرت عدة مشروعات فى استراتيجية التكامل الزراعى بين البلدين من اهمها :

(أ) الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعى وتلخصت اهدافها فى القيام بدراسة وتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية بجمهورية السودان ، والقيام باستصلاح واستزراع وزراعة الاراضى بكافة انواع المحاصيل الزراعية خاصة الذره الرفيعة والحبوب الزيتية والقمح والخضر والفاكهة ، والقيام بتصنيع المنتجات الزراعية المختلفة ، وتربية وتصنيع الثروة الحيوانية والداجنية والسمكية ، وتسويق منتجاتها داخل مصر والسودان وتصدير الفائض ، كما استهدفت الشركة تعمير مليون فدان كزراعة آليه ومطرية يركز فيها على انتاج الحبوب الزيتية والذره الرفيعة بمديرية النيل الازرق فى منطقة الدمازين . وقد دخل فى حيز التنفيذ (فى نهاية السبعينات) زراعة ٥٠ ألف فدان من المساحة المستهدفة وهى ١٥٠ ألف فدان .

(ب) مشروع انتاج اللحوم والاعلاف المركزة واستهدفت انتاج الاعلاف المركزة بطاقسة انتاجية ١٥٠ - ٢١٠ ألف طن سنويا يصدر الفائض منها الى مصر ، ويعتمد المشروع على شراء ١٥٠ ألف رأس من الابقار سنويا وتسمينها وذبحها وتبريدها لحومها ثم تصديرها الى مصر ، وقدر انتاج المشروع بنحو ٢٧ ألف طن من اللحوم سنويا .

(ج) مشروع انتاج الزيوت النباتية ، ويختص بانتاج الزيوت الغذائية من محاصيل القطن وعباد الشمس والفول السودانى والسهم .

(د) مشروع الرش الزراعى بالطائرات لمقاومة الآفات والتسميد برأسمال مشترك وقدر للمشروع فى ذلك الوقت ١٢٠ طائرة •

وفيما يتعلق بمشروعات الري واستراتيجية التكامل فيها ، فمن المعلوم انه فى ٨ نوفمبر عام ١٩٥٩ تم توقيع الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان والذي تم بموجب الاتفاق على انشاء مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين البلدين وذلك على اساس ان تنشئ مصر السد العالي عند اسوان وان تنشئ السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق وأى اعمال اخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها، كما تم الاتفاق على ان يقسم ايراد النهر السنوى بين البلدين على اساس أخذ متوسط ايراد النهر الطبيعى عند اسوان فى سنوات القرن الحالى والبالغ ٨٤ مليار مترمكعب سنويا كأساس للتقسيم واتفق على ان يكون نصيب مصر ٥٥ر٥ مليارم والسودان ١٨ر٥ مليار مترمكعب وذلك بعد استبعاد فاقد التخزين المستمر فى السد العالي وقدر بنحو ١٠ مليار مترمكعب • وهناك مشروعات اخرى مثل :

- (أ) مشروع تقليل الفاقد من مستنقعات بحر الجبل والزراف وانشاء قناة جونقلي •
- (ب) مشروع تقليل الفاقد بمستنقعات مشار وحوض السوبات ،
- (ج) مشروع تقليل الفاقد من منطقة مستنقعات حوض بحر الزبال •

واستمر عمل اللجان والمجالس المتخصصة ، حتى جاء عام ١٩٨٢ فتم فى نهايته توقيع ميثاق التكامل المصرى السودانى والذي يقضى بوضع خطة لفترة عشرة سنوات لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة ، وانشئ امانة عامة للتكامل بين البلدين ، وصندوق للتكامل ، وبالفعل حدثت تطورات ايجابية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات انتاجية مشتركة تهم البلدين فى القطاع الزراعى • ومن اهم الانجازات فى منهاج العمل السياسى والاقتصادى هو توقيع اتفاق تبادل تشغيل العمال وازدواج الجنسية فى عام ١٩٧٧ ، واعفاء رعايا البلدين من التزاماتهم بتحويل مقررات النقد الاجنبى كشرط لدخول البلد الاخر، والسماح بدخول مواطنى البلدين بالبطاقه الشخصية (بطاقة التكامل) بدلا من جوازات السفر وبدون تأشيرة دخول ، وخفضت اسعار السفر بينهما بنسبة ٤٠% للنقل الجوى ، ٢٠% للنقل النهري • كما تم التركيز على هياكل البنية الاساسية والربط التكاملى بين البلدين وتم التوصل الى تحقيق بعض الانجازات مثل اقامة " المنطقة التكاملية " بين المحافظة الجنوبية فى مصر (اسوان) والمديرية الشمالية فى السودان • وبعد تغير حكومة السودان فى ابريل ١٩٨٥ ، جاءت انتقادات شديده للتكامل المصرى السودانى من جانب القيادة الجديده فى ذلك الحين • وقررت الحكومة السودانية الغاء اتفاقية التكامل والمؤسسات المترتبة عليها على أثر انتخابات الجمعية التأسيسية فى ابريل ١٩٨٦ وفى فبراير ١٩٨٧ جاء " ميثاق الاخاء " الذى اقترح من جانب حكومة السودان ، وقد عبر عن مفهوم التآخى والترابط ، والاهتمام بمشروعات الزراعة والصناعة واستثمار الطاقات المتاحة فى البلدين فى دعم اقتصادهما وخطتهما للتنمية الشاملة عن طريق التنسيق بين الخطط.

وبعد هذا السرد التلخيصي لتجربة التكامل المصري السوداني فإنه يمكن ملاحظة عدة نقاط :

- (أ) ان التكامل كان يسير على أساس جيد فيما يتعلق بالزراعة والنواحي الاقتصادية بوجه عام ،
- (ب) التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي مما فى ذلك التمرد فى جنوب السودان مما استنزف الكثير من الموارد القطرية ، وأوقف العمل فى العديد من المشاريع الانمائية .
- (ج) لانجاح امكانيات التكامل فان الامر يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة خاصة لتشجيع المشروعات المتمثلة بالبنيات الاساسية وهى ما يفتقدها السودان .
- (د) تأثر مسيرة استمرارية التكامل بالتقلبات السياسية واذا كانت مشروعات التكامل قد جمدت فى عام ١٩٨٥ ، فان كثيرا منها لازال يعمل تحت أسم المصرى السودانى ، وهذا يعد تماسكا شعبيا فى حد ذاته ، وخلفية راسخة لانجاح التكامل فى السنوات القادمة .

رابعاً: الاتفاقيات الثنائية المستجدة فى عام ١٩٩٠:

ظهرت عدة اتفاقيات ثنائية على درجة كبيرة من الاهمية خلال عام ١٩٩٠ ، فقد جاءت وحدة اليمن الشمالى واليمن الجنوبى ، واندماجمها فى دولة واحدة ، والاتفاقية الثنائية الخاصة بازالة العوائق الجمركية وحرية انتقال الاشخاص بين مصر وليبيا والاتفاقية الثنائية الخاصة بتشجيع التبادل التجارى وانتقال رؤوس الاموال والاشخاص بين مصر وسوريا والاتفاقية الثنائية بين ليبيا والسودان .

(أ) الوحدة بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى (١٩٩٠/٤/٢١) (١):

لقد كانت هناك محاولات عديدة سابقة لتوحيد شطرى اليمن ، فمنذ ان نشبت ثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ ، كانت تتطلع الى تحقيق الوحدة مع الجزء الجنوبى بعد تحريره من الاستعمار البريطانى وتمفية واقع التجزئة الذى فرضه الاستعمار .

وشكلت ثورة سبتمبر القاعدة الخلفية التى انطلقت منها ثورة اكتوبر ١٩٦٣ لانتزاع استقلال الشطر الجنوبى ، حتى تمكنت من تحرير ارضها واستقلالها فى نوفمبر ١٩٦٧ . وبذلك التقت ثورتا الشمال والجنوب على مطلب الوحدة وازالة الحدود القائمة ، ولكن التحولات النيابية التى جرت فى اليمن الشمالى بعد انقلاب نوفمبر ١٩٦٧ كان لها مفعول سلبي فيما يتعلق بالوحدة حيث بدأ كل نظام فى تثبيت سلطته ضمن الحدود السابقة (١) راجع (أ) احمد طريه :المشاريع الوجدوية فى النظام العربى المعاصر ، مرجع سابق (ب) وثائق توحيد شطرى اليمن ، مجلة شئون عربية ، العدد ٦٣ سبتمبر ١٩٩٠

والتمسك بصفة التعايش السلمى حتى سبتمبر ١٩٧٢ حين توترت العلاقات بينهما، نشب نزاع مسلح سارعت الجامعة العربية الى تطويقه ، فعاد السلام بينهما ، واعلن فى القاهرة عن اتفاقية للوحدة بينهما فى اكتوبر ١٩٧٢ . ونصت على دمج شطرى اليمن فى دولة واحدة ذات حكومة واحدة ومؤسسات موحدة فى ظل نظام جمهورى ديمقراطى .

وظهرت خلافات عديده بعد توقيع هذه الاتفاقية مباشرة ، حتى كانت المواجهة العسكرية بين البلدين فى فبراير ١٩٧٨ ، ثم عقدت الاجتماعات بين الطرفين وتم توقيع مشروع دستور دولة اليمن فى نهاية ١٩٨١ .

وفى مطلع عام ١٩٨٢ اعلن فى عدن عن اتفاق شطرى اليمن على مشروع دستور يرمى الى دمجهما فى دولة واحدة وأسمها " جمهورية اليمن المتحدة " ، كما تم فى أغسطس ١٩٨٢ الاتفاق على الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية لليمن الموحد تتولاها وزارة خارجية مشتركة (وكان قد قاما من قبل بتشكيل وزارة داخلية مشتركة) . واستمر الوضع حتى جاء الانقلاب الذى حدث فى اليمن الجنوبي فى يناير ١٩٨٦ ، أستؤنفت بعده الجهود الخاصة بالوحدة ، وانتهت هذه الجهود الى توقيع اتفاق فى مايو ١٩٨٨ بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية بين شطرى اليمن بعد فتح الحدود بين البلدين منذ سبتمبر ١٩٨٨ . واستمرت المحاولات لاتمام الوحدة الكاملة ، حتى جاء اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية فى ٢٢/٤/١٩٩٠ ، والذى يعهد بمثابة وحدة اندماجية كاملة ٥ يرأسها أثناء فترتها الانتقالية مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية ويتألف من خمسة اشخاص ينتخبون من بينهم فى أول اجتماع لهم رئيسا لمجلس الرئاسة ونائبا للرئيس لمدة المجلس الذى تقرر لها سنتان وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ ذلك الاتفاق .

وبهذه الاتفاقية يعتبر شطرى اليمن دولة واحدة ، وما يعنى ذلك من نشاط اقتصادى واستغلال الموارد المتاحة فى البلدين ، وزيادة الاستثمار ، وزيادة حجم النشاط التجارى ، هذا بالاضافة للقوة السياسية والعسكرية . وربما تكون هذه الاتفاقية بادرة أمل فى امكانية فتح الحدود بين عديد من الدول العربية تمهيدا لاقامة تكامل اقتصادى عربى .

(ب) الاتفاقية المصرية الليبية (نوفمبر ١٩٩٠):

منذ قيام الثورة الليبية فى سبتمبر ١٩٦٩ كانت هناك محاولات كثيرة للاندماج مع مصر ، وفى ابريل ١٩٧١ اتفق رؤساء مصر وليبيا وسوريا على اقامة اتحاد الجمهوريات العربية كنواة لوحدة عربية أشمل ، وفى اغسطس ١٩٧٢ صدر بيان الوحدة بين مصر وليبيا انطلاقا من الاهداف والمبادئ التى نص عليها قيام اتحاد الجمهوريات العربية ، وفى اطار احترام دستور دولة الاتحاد ومسئوليات وصلاحيات السلطات التى حددها الدستور ،

وبعد اقل من شهر من توقيع بيان الوحدة ، اعلنت دولة الوحدة بين مصر وليبيا ، ثم توترت العلاقة بين البلدين في نهاية السبعينات الى نهاية الثمانينات حيث تمت اعادة العلاقات بينهما .

وفي نوفمبر ١٩٩٠ تم توقيع اتفاقية ثنائية شاملة على طريق التكامل بين البلدين وقد اشتملت الاتفاقية على حرية نقل رؤوس الاموال بين البلدين ، وتخفيض الرسوم الجمركية تشجيعا للتبادل التجارى ، وحرية انتقال مواطني البلدين ، ووضع اولوية للشركات المصرية في انشاء البنية الاساسية في ليبيا (السكك الحديدية ، الاتصالات انشاء الطرق ، وغيرها) وتم الاتفاق على انشاء العديد من المشروعات الزراعية المشتركة بين البلدين . وهذه الاتفاقية من المتوقع ان تكون لها فاعلية مع استمرارها ، وان تؤتي ثمارها الايجابية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين .

(ج) الاتفاقية المصرية السورية (ديسمبر ١٩٩٠):

تم عقدهذه الاتفاقية في اعقاب اعادة العلاقات السياسية بين البلدين بعد مقاطعة دامت طيلة عقود الثمانينات وهي تقضى في نصوصها^(١) بتشجيع وتنشيط التجارة بين البلدين بازالة العديد من معوقات التبادل بينهما ، والسماح بانتقال رؤوس الاموال والاستثمار والاستعانة بخبرات البلدين في المجالات الاقتصادية المختلفة .

بعد العرض السابق للاتفاقيات الثنائية في مجملها وانواعها المختلفة وظروفها السياسية والاقتصادية فانه تبدو هناك عدة ملاحظات :

(أ) ان هذه الاتفاقيات ذات مميزات معينة ، حيث ان الدولتين الاطراف فيها تحاولا التغلب على مشاكل معينة من خلال الاتفاقيات الثنائية اى ان لكل طرف مصلحته في هذه الاتفاقيات .

(ب) بعض الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى وتنميته وتشجيعه لم تحدث اى أثر ايجابي لها لانها وقعت اصلا لاجراض سياسية فقط .

(ج) ان بعض الاتفاقيات قد نجحت في الفترة التي استمرت فيها في احداث تبسادل تجارى ملحوظ أو في احداث مشروعات مشتركة .

(د) واجهت بعض الاتفاقيات الثنائية عديد من المعوقات ، فبالاضافة للمعوقات السياسية ، فان هناك نوع آخر مثل القصور في الموارد المالية ، أو العوائق البيئية (مثل التصحر والجفاف) ، كما كانت هناك معوقات تنظيمية وتشريعية ومؤسسية والتي أثرت كثيرا على استمرار التكامل الثنائى في بعض الحالات . وخلاصة القول ان الاتفاقيات التكاملية الثنائية لها ما يميزها ولكن يؤخذ عليها عدم استمراريتها حتى تعطى ثمارها المرجوة.ولو كتب لاي من الاتفاقيات الثنائية النجاح والاستمرارية في المجال الاقتصادي لكان ذلك بمثابة نواة لتكامل اقتصادى عربى .

(١) لم تتوافر بيانات كافية عن هذه الاتفاقية وقت اعداد الدراسة

٢-٤-٣ الاتفاقيات متعددة الاطراف (التجمعات العربية):

هناك عدة متغيرات اقتصادية وسياسية وأمنية ترسخت في المنطقة العربية منذ منتصف السبعينيات ، حيث جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ لتكون بمثابة متغير لفت أنتباه العالم نحو هذه المنطقة ، حيث حدث ارتفاع لاسعار البترول ليعلن بداية عصر النفط والثروة في الدول المنتجة والمصدرة له ، وفي اثناء ذلك ظهرت بؤر الصراع المسلح في المنطقة العربية ، اضافة الى الصراع العربي الاسرائيلي الذي يأخذ بعدا متناميا بالاضافة للمتغيرات السابقة ظهر متغير آخر له خطورته على المنطقة العربية بأسرها وهو نقص الغذاء او الفجوة الغذائية وهي المشكلة التي بدأت تتسع ويظهر آثارها منذ عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ (أزمة الغذاء العالمي) . ثم جاءت مشكلة الديون الخارجية على الدول العربية والتي بدأت تلقى بظلالها منذ اوائل الثمانينات ، وصفت بعض الدول العربية ضمن الدول المثقلة بالديون في العالم . وفي وسط هذا الخضم من المشكلات والمتغيرات التي جاءت "بمثابة ناقوس الخطر" ظهرت اتجاهات تكتلية في الوطن العربي . ربما يكون هذا الاتجاه جاء نتيجة تشابه او تجانس في البنيان الاقتصادي واعتماده على موارد ومنتجات متشابهة ، ونتيجة لوجود بعض الدول متقاربة في منطقة واحدة كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي ، أو ان الاتجاه قد جاء نتيجة لتقارب جغرافي وثقافي ومواجهة متغيرات عالمية (مثل قيام السوق الاوربية الموحدة في عام ١٩٩٢) ، كما في حالة اتحاد المغرب العربي ، او انه اتجاه تكاملي جاء نتيجة لمحاكاة التجمعات العربية الاخرى او لمواجهة اقتصادية لبعض المشكلات مثل نقص الغذاء وزيادة الانتاج من المواد المتاحة ، او اتجاه نحو قوة القرار السياسي كما هو الحال في مجلس التعاون العربي . وهذه التجمعات العربية الثلاثة جاءت مطابقة لميثاق جامعة الدول العربية ، حيث ورد في مادته التاسعة انه يحق لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط اقوى مما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية ، ان تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض . وأيضا كانت الدوافع والمستهدفات نحو إقامة تجمعات اقتصادية عربية ، فان ذلك يعد فكريا اقتصاديا يجب ان تتناوله دراسات عديده . والجزء التالي يتناول مناقشة ثلاث تجمعات عربية هي مجلس التعاون الخليجي ، مجلس التعاون العربي ، اتحاد المغرب العربي .

أولا: مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١) (١):

يرجع التفكير في انشاء هذا المجلس الى سنوات طويلة ماضية ، فيوضح التاريخ ان فكرة هذا التجمع تعود الى منتصف الثلاثينيات ، حيث شجعت بريطانيا فكرة اقامة

- (١) لمزيد من التفاصيل حول مجلس التعاون الخليجي راجع :
محسن عوض: محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي ، مرجع سابق .
مجدى صبحي: مجلس التعاون الخليجي تجربة التكامل شبه الاقليمي ، مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية بالاهرام ، القاهرة ، العدد ٩٤ ، اكتوبر ١٩٨٨ .
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ، لعامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .
المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تنسيق السياسات والبرامج الزراعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلد الثاني ، الخرطوم ، يناير ، ١٩٨٨ .
حسن توفيق أبراهيم: التجمعات الاقليمية العربية والعمل العربي المشترك ، مجلة شئون عربية ، العدد ٦١ مارس ١٩٩٠ .
محمد السيد رضوان (دكتور) مجلس التعاون العربي ، مرجع سابق

اتحاد بين بعض الامارات ، لاعتبارات ادارية تجارية • كما تعددت المحاولات لتأسيس هذا التجمع ، احداها انبثقت عن مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤ ، يقدم اجتذاب امسارات الخليج الى حركة التجمع العربي الشامل ، واخرى جاءت في النصف الثاني من الستينات في اطار المتغيرات التي احاطت بالمنطقة العربية ، وانتهت المحاولات بقيام دولــــة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ •

اما مشاورات مجلس التعاون الخليجي في صيغته الحالية فقد بدأت في مؤتمر لوزراء خارجية هذه الاقطار في مسقط عام ١٩٧٦ ، حضرته الدول الستة (اعضاء المجلس الحالي) اضافة الى ايران والعراق وذلك كرد فعل لتطور الاحداث السياسية في المنطقة التي طرحت موضوع امن الخليج • بيد ان الاجتماع انفض دون اتخاذ اجراءات وطويست الفكرة مؤقتا الى ان طرحت في قمة عمان بالاردن عام ١٩٨٠ في ضوء التطورات التي افرزتها الحرب العراقية الايرانية ، والتدخل السوفيتي في افغانستان •

وقد تمت الموافقة على الفكرة في قمة عمان ، ثم تبلورت صيغتها عبر سلسلة من المؤتمرات الوزارية وأقرها مؤتمر القمة الخليجي في ابوظبي بدولة الامارات في مايو عام ١٩٨١ واعلن رسميا عن قيام مجلس التعاون الخليجي •

ويتكون المجلس من ستة اقطار عربية خليجية هي : السعودية والامارات العربية المتحدة ، ودولة الكويت ، وعمان وقطر ، والبحرين • وقد جاء في المادة الخامسة من نظامه الاساسي عدم السماح لاي دولة عربية اخرى بالانضمام اليه ، او بمعنى آخر قصر العضوية فيه على الدول الستة الخليجية فقط •

وفي اجتماع القمة الثانية للمجلس بالرياض في نوفمبر ١٩٨١ تم اقرار اتفاقية اقتصادية تستهدف توثيق الروابط الاقتصادية بين الاعضاء وذلك عن طريق تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية وكذلك تنسيق العلاقات التجارية مع الاطراف الاخرى ، وتطبيق تعريف جمركية موحدة مع غيرها من الاقطار بما يضمن حماية المنتجات الوطنية على ان يتم ذلك تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية وقد تضمنت الاتفاقية ايضا حرية انتقال الافراد ومزاولة النشاط الاقتصادي وانشاء المشروعات المشتركة •

وهناك عدة دوافع لاقامة هذا المجلس ، منها الدافع الامني الذي يتضح من متابعة التطورات التي سبقت ، ولايعد الدافع الأمني وراء انشاء المجلس مصدرا للانتقاد فهذا نفسه كان وراء تجارب عديدة للتكامل مثل المجموعة الاوربية • والدافع الثاني هو التقارب والتجانس في البنية الاقتصادية والاجتماعية وفي النظام القانوني والتشريعي ، وفي طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لدول الخليج العربية وذلك لتمييزة نسبة تهر التكامل بين

دول المجلس ، يضاف الى ذلك التماثل في الهياكل الانتاجية مثل الاعتماد على مصدر رئيسي للدخل هو النفط ويخضع هذا المورد حتما وسيادة لقوى السوق العالمية ، وتتميز دول المجلس بارتفاع دخل الفرد فيها فهي تصنف دوليا على انها دور ممدرة للنفط مرتفعة الدخل .

وقد وجهت عدة انتقادات للمجلس ، في انه يعتمد على العمالة الوافدة وتماثل الانتاج والصادرات ، والاعتماد على الواردات من السوق العالمي ، لكن هذه الانتقادات تتضاءل امام التكامل وتنسيق كافة السياسات الاقتصادية والزراعية ، والاتجاه نحو التصنيع والصناعات التحويلية او الزراعة كما في المملكة العربية السعودية . وقد مر على انشاء المجلس قرابة التسع سنوات ، ويلاحظ ان التجارة البينية لازالت قليلة (كما سيأتي في تفاصيل ذلك في الباب الرابع) ، كما ان بعض الدول مثل عمان طلبت تأجيل تنفيذ بعض المراحل التطبيقية بالنسبة اليها نظرا لوضعها الاقتصادية والظروف الخاصة بمنتجاتها الوطنية ، ايضا عدم تحقق توحيد التعريفات الجمركية الموحدة تجاه الخارج والتي كان من المفترض ان تتم في مارس ١٩٨٧ . وجاءت أزمة الخليج في عام ١٩٩٠ لتزيد من تماسك دول المجلس تشجيعها على التعجيل باتمام خطواته ليكون بمثابة اتحاد جمركي ثم سوقا مشتركة .

وفي مجال الزراعة ، فانه من المعلوم ان دول المجلس تعتمد اساسا في ري الحاصلات الزراعية على المياه الجوفية ، بالاضافة لمياه البحر المحلاة والامطار الموسمية وقد خطت بعض دول المجلس خطوات وثيقة في المجال الزراعي ، فالسعودية قد تحولت من مستورد رئيسي للقمح الى مصدر له ، وهي استراتيجية وضعت كمحاولة جادة للتخلص تدريجيا من تأثيرات الهيمنة الدولية في اسواق القمح العالمية . كما ان هناك خطوات جادة في مجال الثروة الحيوانية وزيادة كمية المنتجات الحيوانية ، وكذلك الامر بالنسبة للخضر والفاكهة . وفي هذا الاطار فان دول المجلس قد وافقت في نوفمبر عام ١٩٨٥ على وثيقة السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تضمنت المرتكزات والمحاور الاساسية للسياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس من خلال استراتيجية موحدة لهذه السياسة تعتمد على الاستخدام الامثل للموارد الزراعية المتاحة وتوفير الامن الغذائي من مصادر وطنية ، ودعم التنمية الذاتية وزيادة الانتاج وتشجيع المشروعات المشتركة بمساهمة فعالة من القطاع الخاص . وقد شملت السياسة الزراعية المشتركة ثلاث محاور اساسية ، يمثل المحور الاول التوجهات العامة اي السياسات التشريعية المعبرة عنها ، ويمثل المحور الثاني المدخلات التنموية الذاتية شاملة الخطط والمشروعات الوطنية الذاتية . أما المحور الثالث فيتمثل في برامج التنمية الزراعية المشتركة والبرامج التنسيقية . وفي نطاق المحور الثالث المتعلق ببرامج العمل المشترك اشارت السياسة الزراعية الى اربعة برامج رئيسية هي : البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية ، والبرنامج المشترك للانتاج الزراعي والغذائي

والبرنامج المشترك لمسوحات واستغلال الموارد الطبيعية ، والبرنامج المشترك للبحوث الزراعية والتطوير التكنولوجي .

وخلاصة القول ان مجلس التعاون الخليجي يعد من التجمعات العربية التي وطدت اقدامها على طريق التكامل الاقتصادي ، واخذت في استغلال مواردها المالية في مشروعات اقتصادية داخلية ، وتسير بخطوات جادة في كافة ميادين النشاط الاقتصادي . وهناك عدة انتقادات وجهت الى هذا المجلس مثل عدم قبول اعضاء جدد في المجلس ، والطبيعة الانغلاقية للمجلس ، والتفاوض المنفرد مع دول اوربا الغربية (التي بدأت في عام ١٩٨٥) لايجاد حلول لمشكلات تصدير المنتجات البتروكيمياوية الخليجية الى اسواق بلدان المجموعة الاوربية ، وانه من الافضل ان يكون هناك مفاوضات جماعية عربية . أيضا فان البعض يوجه النقد على اساس ان هناك نزوعا قوطريا (اقليميا) لدول الخليج انعكس في تناقص الحماس للمنظمات المتخصصة والمشروعات العربية المشتركة الامر الذي أدى الى استيراد الاستثمار من الخارج على شكل قروض ومساعدات ، مقرونة بشروط اقتصادية وسياسية ، وزاد من التبعية الاقتصادية لهذه البلدان . ويضيف الناقدون موقف دول مجلس التعاون الخليجي من العمالة العربية ، من حيث تقليص العمالة العربية واستبدالها بالعمالة الآسيوية في الوقت الذي تعاني فيه دول عربية من ارتفاع شـبه البطالة ويوجد اكثر من مليون مهاجر عربي في الدول الاوربية يعانون من التمييز ومهددون بالطرد وفقدان الهوية القومية ، في الوقت الذي تنبه فيه مصادر خليجية لمخاطر الهجرة الآسيوية على عروبة الخليج .

وعلى الرغم من اهمية تلك الملاحظات وتأثيراتها المستقبلية على مسار العمل العربي المشترك الا انه يمكن تلافيها في اطار التنسيق المتبادل بين المجلس والدول العربية أو التجمعات العربية الاخرى كما سيرد بحثه في الباب الرابع .

ثانيا : اتحاد المغرب العربي (١٩٨٩) (١) :

ترجع فكرة قيام وحدة بين الدول المغاربية الى عام ١٩٣٧ ، ففي فرنسا نادى بهذه الفكرة الزعيم الجزائري " مصالي الحاج " الذي أسس منظمة " نجم الشمال الافريقي " (١) راجع
سلوى محمد لبيب (دكتور) المغرب العربي ودول الجوار الافريقي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ١٤٦ ، ١٩٨٩
بركات احمد بركات الفراء : التكامل الاقتصادي بين السوق العربية المشتركة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٤ .
عمر عز الرجال : القمة الثانية للمغرب العربي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، العدد ٩٦ ابريل ١٩٨٩ .
احمد طربين : المشاريع الوحدوية في النظام المعاصر ، مرجع سابق .
محسن عوض : محاولات التكامل الاقليمية في الوطن العربي ، مرجع سابق .
محمد السيد رضوان (دكتور) مجلس التعاون العربي ، مرجع سابق

والتي ضمت الطلاب من تونس والمغرب والجزائر الدارسين في فرنسا ، وكان هذا الطرح
الوحدوي قد تبلور ابان فترة الاستعمار الفرنسي لتلك الاقطار الثلاثة . وقد تبع ذلك
انعقاد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة عام ١٩٤٧ وانبثق عنه مكتب المغرب العربي
في عام ١٩٥٢ ، وقد لعب هذا المكتب دورا طليعيا في التعريف ببلاد المغرب وبوحدتهم
المنشودة . وبعد استقلال تونس والمغرب في عام ١٩٥٦ بدأت فكرة الوحدة الاقتصادية
تتبلور في ذهن قادة المغرب العربي ، وبناءا على ذلك فقد انعقد مؤتمر في طنجة في
ابريل ١٩٥٨ وضم المؤتمر الحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس وحزب الاستقلال
المغربي الحاكم في المغرب وجبهة التحرير الجزائرية . وقد كان جدول اعمال المؤتمر
يتضمن قضايا حرب الاستقلال في الجزائر وتمفية قواعد الاستعمار الغربي في المغرب
العربي ووحدة دول المغرب . وكانت فكرة الوحدة تقوم على اساس مؤسسات مشتركة
تؤدي الى ايجاد وحدة فيدرالية بين دول المغرب العربي . وبالرغم من ان المؤتمر
لم يسفر عن نتائج عملية فيما يتعلق بوحدة المغرب العربي الا انه يعتبر خطوة لها
اعتبارها في تاريخ فكرة تجمع او وحدة بين دول المغرب العربي . وباستقلال الجزائر
عام ١٩٦١ بدأت هناك خطوات نحو تحقيق بعض التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة ،
وكان من اولها انشاء شركة مشتركة لبض المحاصيل الزراعية في عام ١٩٦٢ ، ولكن
في عام ١٩٦٣ بدأت المنازعات حول الحدود وخاصة بين الجزائر والمغرب مما جعل
الخلافات السياسية عقبة في سبيل تحقيق اي تجمع او تعاون حقيقي بين دول المنطقة .

وربما تكون اهم المحاولات هي التي جاءت في سبتمبر ١٩٦٤ ، حيث اجتمع وزراء
الاقتصاد في كل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب ، وناقشوا امكانيات التعاون الاقليمي
فيما بينهم وسبل توثيق هذا التعاون . وتقرر تشكيل لجنة استشارية دائمة تتكون من
رئيس وثلاثة مندوبين دائمين يمثلون الاقطار الاربعة ، وقد عملت اللجنة الاستشارية على
تدعيم العلاقات التجارية بين الدول وتبادل الخبرات ، وتوجيه الاهتمام الى قطاع الزراعة
وقد انضمت الى هذه اللجنة موريتانيا عام ١٩٧٥ .

وفي فبراير ١٩٨٩ ، عقدت القمة الثانية لدول المغرب العربي ، والتي تضم الدول
الخمس (الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، تونس) . واسفرت تلك القمة عن
قيام اتحاد المغرب العربي . وهناك ثلاثة وثائق رئيسية لهذا الاتحاد :

الوثيقة الاولى :

وهي خاصة بمعاملة قيام الاتحاد المغربي ، وجاءت هذه الوثيقة كحل وسط بين
اتجاهين ، الاول وتمثله ليبيا وتونس ويتضمن ضرورة الوحدة الفورية ، والاتجاه الثاني
وتمثله المغرب والجزائر ويعبر عن ضرورة التنسيق والتعاون الاقتصادي . وقد جاء في
هذه الوثيقة ايضا ان الاتحاد مفتوح لكل الدول العربية والافريقية بشرط موافقة دول
الاتحاد بالاجماع على ذلك ،

الوثيقة الثانية :

خاصة بهيكل الاتحاد ومو :

- (١) مجلس رئاسي يتكون من رؤساء دول الاتحاد وتكون رئاسته بالتناوب سنويا
- (٢) سكرتارية ملحقة بالرئيس وتتكون من مندوبين من الدول الخمس وذلك كبديل عن الامانة العامة الدائمة
- (٣) مجلس وزاري يتكون من وزراء الخارجية في الدول الخمس
- (٤) لجان وزارية متخصصة
- (٥) مجلس شوري استشاري يتكون من (١٠) أعضاء يتم تعيينهم من كل دولة .
- (٦) مجلس تحكيمي (محكمة) عليا يضم اثنان من القضاة من كل دولة .

الوثيقة الثالثة :

وهي تتعلق بالخطوات التنفيذية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين دول المنطقة وهي أمور سيتم بحثها بين الدول وتستهدف:

- (أ) إلغاء تأشيرات الدخول بين مواطني الدول الخمس وبدء العمل بنظام البطاقة الموحدة التي ستسمح لمواطني تلك الدول بالانتقال ما بين الحدود دون حاجة لاستخدام جوازات السفر ،
- (ب) السماح للمواطنين بنقل السلع ورؤوس الاموال ومنحهم حق التملك والبيع والشراء دون قيود محددة .
- (ج) معالجة المسائل الجمركية والضريبية والتجارية فيما بينها بالشكل الذي يهدف في النهاية الى قيام سوق مشتركة ، ولذلك قرر الاتحاد قيام بنك مشترك بين الدول الخمس يتولى الاسهام في تنشيط حركة التجارة ، كما سيتم انشاء مؤسسة استثمارية يكون مهامها تمويل المشروعات الاستثمارية المشتركة التي تقيمها كل دولة على حدة . هذا بالإضافة الى عدة مبادئ اساسية منها ان اي اعتداء تتعرض له دولة من دول الاتحاد يعتبر اعتداء على الدول الاخرى ، وعدم السماح باى نشاط أو تنظيم فوق تراب احد الدول يمس أمن الدولة الاخرى والامتناع عن الانضمام الى حلف أو تكتل عسكري يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة لاي من الدول .

وقد جاء اعلان قيام الاتحاد المغربي في توقيت مناسب ، حيث من الضروري اتخاذ موقف اقتصادي موحد بعد قيام السوق الاوربية الموحدة في عام ١٩٩٢ ، لتحقيق الاهداف الاقتصادية من خلال التعاون والتنسيق بين تلك الدول والاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبية سيساعد على حركة التجارة الخارجية ، وكذلك الاستفادة من المشروعات المشتركة التي ستقوم على مبدأ التخصص طبقا للموارد المتاحة . وتأتمنى

أهمية اعلان اتحاد المغرب العربي بغد فرض طلب المغرب بالانضمام للسوق الأوروبية المشتركة خاصة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق ، الامر الذى يؤثر على تجارة المغرب حيث بلغت نسبة واردات المغرب من السوق الأوروبية نحو ٦٠% من اجمالى وارداتها، ونسبة الصادرات نحو ٧٠% من اجمالى صادرات المغرب . كذلك يكتسب الامر اهمية لمواجهة البطالة فى المغرب وتونس والجزائر بعد قرار الاستغناء عن العملة العربية فى اوربا(خاصه فرنسا).

ثالثا: مجلس التعاون العربى(١):

لقد كانت هناك محاولات قديمة للتعاون الثنائى بين الدول الاربعة الاعضاء فى مجلس التعاون العربى ، وقد سبق التنوية عنها فى الاجزاء السابقة . وقد عقدت اتفاقيات خاصة بذلك بين مصر والعراق فى ١٩ يوليو عام ١٩٥٨ ونصت الاتفاقية حينذاك على تحقيق حرية تبادل المنتجات والتدرج فى ازالة العوائق الجمركية وغيرها . ايضا كان هناك تجربة جديرة بالاهتمام وهى تجربة ايفاد العمالة المصرية فى شكل أسر الى العراق، حيث أبرمت الحكومة العراقية مع مصر اتفاقية فى ٤ مارس ١٩٧٥ ، كوثيقة لبرنامج ايفاد تلك المجموعات الى العراق . وقد نص البرنامج على ايفاد ٥٠٠ أسرة على دفعات كتجربة أولى للمشاركة فى التنمية الزراعية بالعراق ، وقد انتقل بالفعل الى العراق ١٠٠ أسرة (٣٧١ فردا) على دفعتين الاولى فى مارس ١٩٧٦ والثانية فى ابريل ١٩٧٦ وتتم تسكين هذه الاسر فى قرية نموذجية اعدت خصيصا لاقامتهم وتسلمت كل اسرة مساحة من الارض تتراوح بين ١١ ، ١٩٥ دونم (٢) (أى حوالى ٦٦ ، ١١٢ فدان) تبعا لجودة الارض وعدد افراد الاسرة ، وتقرر ان يصرف لكل اسرة ثلاثون دينارا عراقيا شهريا حتى تعطى الارض دخلا صافيا يساوى هذا المبلغ على الاقل . ويقضى البرنامج بان يقوم الجانب العراقى بتوفير كل مقومات الاستقرار للاسر المصرية - فى المرحلة الاولى - من مستلزمات الانتاج والماشية وتقديم التيسيرات التى تشجعهم على تحقيق الانتاج المنشود . ولذلك فقد تم اقامة نموذج القرى المصرية العراقية وما يلزمها من مباني ، خدمات ثقافية وصحية واجتماعية ، ويقضى البرنامج بان يتم استغلال الوحدات الموزعة وادارتها وتنميتها زراعيًا بأسلوب متقدم يعتمد على الميكنة الزراعية على ان يمارس العمل الزراعى من خلال دورة زراعية وتركيب محصولى اقتصادى يتناسب مع خطة التنمية الزراعية العراقية، وان تتم ادارة هذه الوحدات ادارة تعاونية عن طريق جمعية تعاونية زراعية تضم الاسر المصرية .

- (١) راجع :- محمد السيد رضوان (دكتور): مجلس التعاون العربى ، مرجع سابق
- محمد السيد رضوان (دكتور): الامكانيات الاقتصادية لمجلس التعاون العربى ، مؤتمر التنمية فى مصر والدول العربية ، جامعة المنصورة ، مارس ١٩٩٠ .
 - قيس سعيد عبد الفتاح (دكتور): العمل الاقتصادى العربى المشترك (مراجعة نقدية) : مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان ، الاردن ، السنة الخامسة ، العدد التاسع اغسطس ١٩٩٠ .

(٢) الدونم = ٢٥١٥ متر مربع ، والفدان = ٤٢٠٠ متر مربع ، والفدان = ١٦٧ دونم ، أما الهكتار = ٢٩٦٩ دونم .

وقد استقرت الاسر المصرية في المنطقة المخمصة لمشروع الوحدة ، وتقع على مسافة ٣٠ كيلو متر من بغداد وتبلغ مساحة المشروع نحو ٨٨٩ ألف دونم (٢٢٤ ألف هكتار) والمساحة القابلة للزراعة نحو ٥٥٢ ألف دونم ، استنفذت الطرق والمباني بها مساحة قدرها ٦٠٠ دونم ، والمساحة الباقية ترتفع بها نسبة الملوحة^(١). وهذه التربة بكل ما تتضمنه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خير دليل يعبر عن الرغبة الشعبية في التكامل بين البلدين .

وبالنسبة للاردن فانها تعد من اولى الدول العربية التي اعادت علاقتها الاقتصادية والسياسية مع مصر (بعد المقاطعة العربية لها في نهاية السبعينات) ، وشهدت العلاقات المصرية الاردنية تطورا ملحوظا من سلسلة لقاءات بين المسؤولين في البلدين . وفي نوفمبر ١٩٨٦ تمت الموافقة بين مصر والاردن على مشروع تأسيس الشركة المصرية الاردنية للاستثمار والتنمية برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار وتعمل في مجالات تصنيع الاعلاف وتربية الاسماك والمقاولات والنقل البحري ، وفي ديسمبر ١٩٨٧ اجتمعت اللجنة المصرية الاردنية المشتركة في القاهرة وقد أسفرت الاجتماعات عن استكمال الاطار القانوني للشركة القابضة المشتركة واعتماد الجدول الزمني للشركات التي ستنبثق عنها . ومن أهم الشركات (شركة الاستثمارات السياحية) ، كما اتفق على استمرار السير في اخراج مشروع الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات الى حيز التنفيذ^(٢).

كذلك كانت العلاقات بين الاردن والعراق متميزة وقد تمخض عن اشتراكها اشكال كثيرة للتعاون والتكامل والسعي سبق الحديث عنها ، وتعد الاردن مصدرا أساسيا للخضر والفاكهة والبيض الى العراق . ايضا هناك العلاقات القديمة التي ربطت مصر باليمن (منذ اتحاد مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة وانضمام اليمن اليها) . هذه العوامل بالاضافة لعوامل اخرى ربما تكون ذات طابع أمني أو سياسى أو استراتيجى ، والطموح في اقامة كيان عربى وأرضية مشتركة للعمل العربى الموحد ومواجهة التيارات السياسية العالمية تجاه الامة العربية ، وازفاء القوة على القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، كل ذلك ربما يكون أساسا لقيام مجلس التعاون العربى . والذي تأسس فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ فى بغداد ووقع على وثائقه رؤساء الدول الاربعة (مصر العراق ، الاردن ، اليمن الشمالى^(٣)).

وقد جاء فى وثائق المجلس (المادة الثانية) تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانات والخبرات ، وتحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول الاعضاء مع الاخذ فى الاعتبار درجات النمو والاوزاع والظروف الاقتصادية التى تمر بها

- (١) صليب بطرس (دكتور): مرجع سابق -
(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام: التقرير الاستراتيجى العربى، لعامى ١٩٨٧/٨٦
(٣) جاء ذلك قبل وحدة اليمن الشمالى والجنوبى فى ابريل ١٩٩٠ .

الدول الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة وتحقيق ذلك التكامل في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والصحة والسياحية وتنظيم العمل والتنقل والاقامة ، وتشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية المختلطة ، والسعي الي اقامة سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الي السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية ، وتوثيق الروابط والاواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات ، وتعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية . وفي المادة الثالثة من الاتفاقية ، يعمل المجلس علي تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر فيما يمكن اصداره أو توقيده او تكييفه من التشريعات في مختلف المجالات . كما نصت المادة الرابعة على ان تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه وذلك بموافقة جميع الدول الاعضاء . هذا ويتكون المجلس من الهيئة العامة ، والهيئة الوزارية ، والامانة العامة .

وعلي الرغم من قصر الفترة الزمنية منذ البدء في اعمال المجلس مما يتيح الفرصة لتقييم منجزاته ، الا انه سيتم ايضاح امكانياته الاقتصادية في الجزء الرابع من هذه الدراسة .

٥-٣ انتقال العمالة العربية كمظهر من مظاهر التعاون والتكامل العربي (١):

من اهم الظواهر التي يجب التركيز عليها ودراستها بعناية هي انتقال وتفاعل القوى العاملة بين الدول العربية ، والتي يمكن ان تلعب دورا رئيسيا في مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي ، حيث ان لها تأثيراتها الواضحة والايجابية علي التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في الدولة المستقبلة للعمالة او في الدولة المرسلة ، فهذا التفاعل من شأنه ان يؤدي الي زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة ، ناهيك عن الآثار الايجابية التي تتمثل في امتصاص البطالة في الدول العربية ، وتأثيرات الميل الحدي للدخول لمضاعف الاستثمار وارتفاع مستوى الدخل والمعيشة للأفراد ، والتي من شأنها ان تؤدي الي زيادة معدلات التنمية واحداث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المنشودة .

(١) راجع في هذا المجال : ابراهيم سعد الدين (دكتور) ، محمد عبدالغزير (دكتور) انتقال العمالة العربية (المشاكل - الآثار - السياسات) . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان) الطبعة الاولى يونيو ١٩٨٣ .

(٢) محمد لبيب شقير (دكتور) : مرجع سابق .

(٣) منظمة العمل العربية المؤسسة العربية للتشغيل : التقرير السنوي حول القوى العاملة والتشغيل والهجرة في الاقطار العربية لعام ١٩٨٨ ، المغرب ١٩٨٨ .

(٤) احمد الظاهر (دكتور) : العمالة الوافدة في اقطار الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي عدد ٦٣ مايو ١٩٨٤ .

(٥) حكم عبادي : بعض مؤشرات العمل الاقتصادي العربي المشترك مرجع سابق .

(٦) هدي عزام : نتائج واحتمالات انتقال العمالة في الاقطار المستوردة ، والاقطار المصدرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣ ، يناير ١٩٨١ .

(٧) نادر فرجاني : تصدير قوة العمل والتنمية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٢ .

وكان انتقال الافراد بين اجزاء الوطن العربي من الطواهر المألوفة والعادية ، منذ القرن السابع الميلادى وحتى القرن التاسع عشر ، ومن العوامل المهمة التى كانت تيسر ذلك وحدة اللغة والدين وتقارب اساليب الحياة وعدم وجود قيود جامدة وعراقيل حكومية على هذا الانتقال . وقد اتخذ هذا الانتقال شكل هجرة بشرية واسعة ، اغلبها هجرة دائمة فى الفترة الاولى لانتشار الاسلام فى اجزاء الوطن العربى ، ولكن هذه الهجرة اصحت بعد ذلك محدودة المدى وان كانت لم تنقطع ابدا . ومن السمات المميزة لهذه الهجرة انها كانت تتوجه الى مناطق الانهار التى كانت تشكل قوة جاذبة لحركات التنقل البشرى . وبعد ان أخضع الاستعمار الاوربى الوطن العربى وفرض عليه التجزئة تدنت معدلات الهجرة البشرية بين الاقطار العربية تدنيا شديدا منذ نهاية القرن التاسع عشر، فقد كان من أسس السياسة الاستعمارية فرض العزلة بين الاقطار العربية وتقييد انتقال السكان فيما بينهما الى ابعد حد ممكن ، وكانت البعثات التعليمية التى كانت ترسلها وتمولها حكومات بعض الاقطار العربية التى احرزت تقدما نسبيا فى التعليم ، مصر وفلسطين والعراق تمثل اهم صور انتقال العمالة بين اجزاء الوطن العربى . ومنذ منتصف القرن العشرين أدى اكتشاف النفط واستغلاله فى اقطار الخليج العربية وليبيا الى بعث النشاط من جديد فى حركة انتقال القوى العاملة العربية نحو هذه الاقطار ، ابتداء من الخمسينات وحتى بداية السبعينات من هذا القرن ، واصبحت مناطق النفط هى مناطق الجذب للعمالة من اقطار الوطن العربى المختلفة . على ان حركة انتقال القوى العاملة بين الاقطار العربية قد اظهرت تزايدا واضحا ضخما منذ منتصف السبعينات واتخذت ابعادا جديدة ليس من حيث حجم العمالة المتنقلة فقط ، ولكن كذلك من حيث تركيبها ، ومن حيث اهميتها النسبية فى اقتصادات البلد المستقبل والمرسل لها .

والجدير بالملاحظة ان حركة انتقال الموارد البشرية على الرغم من ضخامتها واهمية ابعادها الى الحد الذى يمكن معه اعتبارها ظاهرة غير مسبوقة فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى العربى ، فانها لم تكن تطبيقا لسياسات وتنظيمات جماعية متفق عليها بين الدول العربية ، ولكنها على العكس من ذلك تمت فى غياب مثل تلك السياسات والتنظيمات فالتكامل الاقتصادى العربى فى تجارب سالفة الذكر قد اتفق على آليات محددة له مثل تحرير التجارة وتنسيق الخطط والمشروعات المشتركة ، ووضعت اتفاقيات عديدة فيما يتعلق بتحرير التجارة وانتقال رؤوس الاموال والاستثمار ، الا انه فيما يتعلق بالعمالة فقد انتقلت بشكل عشوائى دون وجود مثل هذه الاتفاقيات الجماعية .

ويقسم الدارسون مراحل تطور هذه الظاهرة الى ثلاث مراحل : الاولى التى امتدت منذ بداية الاكتشافات النفطية العربية وحتى مطلع السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بانها كانت تتم بسهولة ويسر ، وانها كانت خاضعة للاتفاقيات الثنائية اكثر منها لآلية السوق ، اما المرحلة الثانية فتمتد منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٢ ، وهى فترة الازدهار لهذه الظاهرة التى تزامنت مع فترة الحقبة النفطية حيث ادت حرب أكتوبر

(تشرين) ١٩٧٣ الى اغلاق قناة السويس و حظر النفط العربى من الوصول الى الدول المؤيدة للعدوان الاسرائيلى مما ادى الى نقص المعروض فى الاسواق العالمية والذى صاحب سرعة نمو طلب الدول المستهلكة ، ولجوء بعض الدول العربية الى تصحيح الاوضاع النفطية الخاطئة فى بلادها . هذه العوامل مجتمعة ادت الى تفجير ازمة نفط عالمية فارتفعت اسعاره وبالتالي ارتفعت العائدات النفطية من حوالى ١٧ر٨ مليار دولار فى عام ١٩٧٣ الى نحو ٥٩ر٧ مليار دولار فى عام ١٩٧٤ ، والى نحو ٢٠٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ . وقد مكنت هذه العائدات حكومات الدول النفطية من تبنى برامج وخطط اقتصادية طموحة وخصمت لها استثمارات كبيرة لاستكمال وتوسيع بنيتها الاساسية وتوزيع القاعدة الاقتصادية ، كما شهد نشاط القطاع الخاص فى هذه الدول (خاصة الخليجية) توسعا فى اعمال المقاولات وبرزت آلية السوق فى زيادة الطلب على العمالة بكافة مستوياتها وشهدت ظاهرة انتقال القوى العاملة العربية فى هذه الفترة تطورا نوعيا وكميا وظهرت دول عربية مصدرة للعمالة واخرى مستوردة لها . اما المرحلة الثالثة ، فانها جاءت مع بداية تراجع اسعار النفط فى اوائل الثمانينات ، وبدء مظاهر الانكماش الاقتصادى العالمى ، وظهور حالة من الركود الاقتصادى خيم على الاسواق العالمية للنفط ، حيث انخفضت العائدات النفطية الى نحو ٩٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ . وهذه الاوضاع قد انعكست بالتالى على العمالة العربية وبدأ منحى انتقال العمالة يتجه لاسفل .

وفيما يتعلق بحركة العمالة العربية فى المراحل الثلاثة السابقة ، فقد بلغ عدد العمال العرب فى دول الاستقبال الرئيسية نحو ٦٧٩ ألف شخص فى عام ١٩٧٣ ، يتوزعون على السعودية والكويت وليبيا ولبنان والامارات وقطر والبحرين . اما الدول المصدرة للايدى العاملة فقد كانت اليمن ، سوريا ، الاردن وفلسطين ، لبنان عمان ودول اخرى . وبعد عام ١٩٧٣ طرأ تحول كمى ونوعى على حركة انتقال القوى العاملة العربية ، وبلغ عدد العمال العرب فى عام ١٩٧٥ فى دول الاستقبال نحو ١ر٢٩٦ مليون عامل ، وشكلت نحو ٣٥ر٧٪ من حجم القوى العاملة الكلية فى دول الاستقبال اما فى عام ١٩٨٠ فقد ارتفع العدد الى نحو ٣ر٢١٦ مليون مشغل بزيادة قدرها نحو ١٨٦٪ عما كانت عليه قبل ٥ سنوات ، وشكلت نحو ٦٥٪ من مجموع العمالة الوافدة فى الدول المستقبله الرئيسية . ومع بدء انحسار الحقبة النفطية بدأت ارقام القوى العاملة تتقلص تدريجيا ، حيث بلغت نحو ٣ر١٤٠ مليون مشغل بانخفاض قدره ١٦٪ عن عام ١٩٨٠ .

وعلى الصعيد العربى ، فقد كان هناك عدة اتفاقيات مثل الاتفاقية العربية لتنقل الايدى العاملة (١٩٦٧) والاتفاقية العربية لتنقل الايدى العاملة (معدله) لعام ١٩٧٥ . وقامت فلسفة هذه الاتفاقية على النظر الى انتقال القوى العاملة العربية باعتبارها واحدة من الوسائل العديدة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، مما يضمن تحقيق الاستفادة القصوى من القوى البشرية فى الدول العربية وبما يضمن ايضا توفير احتياجات برامج التنمية فى هذه الدول . وتلزم الاتفاقية (لعام ١٩٧٥) الدول الاطراف بان تقوم كل منها بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة قصيرة الاجل ، وطويلة الاجل لتتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية

والاجتماعية ، ويكون من اهدافها الرئيسية تشجيع حركة تنقل الايدى العاملة بين الدول العربية عن طريق التوسع فى ابرام الاتفاقيات الجماعية والثنائية ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية فى مشروعات استثمارية يكون من بين معايير اختيارها ما توجده من فرص عمل لاستيعاب الفائض من العمالة واعطاء الاولوية فى تكوين وتشكيل القسوة العاملة لاحتياجات الدول العربية الاخرى منها ، والعمل تدريجيا على احلال القسوى العاملة العربية محل القوى العاملة الاجنبية فى الدول العربية ، والغاء اى تفرقات ضد العمال الوافدين العرب فى ظروف العمل وشروطه وعدم تشجيع هجرة الكفاءات والمهارات العربية الى الدول الاجنبية ، واجتذاب العرب المهاجرين الى دول اجنبية وتشجيع عودتهم للوطن العربى . هذا بالاضافة الى ما تضمنته الاتفاقية فيما يتعلق بحقوق ومزايا للعمال العرب . وفى هذا الاطار ايضا أنشئت منظمة العمل العربية واختيرت القاهرة مقرا لها وبدأت فى ممارسة نشاطها فى نوفمبر ١٩٧٢ . وانبثق عنها المؤسسة العربية للتشغيل ومقرها طنجة (المغرب) والتي انشئت بقرار من مؤتمر العمل العربى فى دورته الثامنة فى (بغداد) فى مارس ١٩٨٠ للمساهمة فى تنظيم سوق العمل العربية .

٦-٣ الاتفاقيات القطاعية (الهيئة العربية لانتاج الحبوب):

جاءت هذه الاتفاقية تلبية لتوجهات السادة رؤساء وقادة الدول الاربعة (مصر ليبيا ، سوريا ، السودان) ، وتم التوقيع عليها فى القاهرة فى اغسطس ١٩٩٠ . وقد اوضحت الاتفاقية ان مبررات التكامل والتعاون بين الدول الاربعة تأتى نتيجة للامكانيات الزراعية الكبيرة فى تلك الدول والتي يمكن ان تساهم فى الاسراع فى معدلات الاكتفاء الذاتى من مجموعة الحبوب ، فعلى سبيل المثال يمكن البدء بمحصول القمح حيث تتباين الميزة النسبية لكل دولة ، ففي السودان يمكن مضاعفة الانتاج والانتاجية فى فترة وجيزة اذا تم توفير مستلزمات الانتاج والموارد التمويلية وتطوير التقنيات . وفى سوريا هناك امكانية لزيادة المساحة بنحو ٢٥٠ الف هكتار مروي ، ٣٠٠ الف هكتار بعلى لزراعتها بالقمح والشعير .

أما الاجراءات التنفيذية وآليات العمل فلقد تم الاتفاق على ما يلى :

- (١) إنشاء مكتب تنسيق للتكامل الزراعى يكون مقره امانة الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضى بطرابلس وله منسقون بالدول الثلاث ومهام المكتب هى : تنسيق السياسات الزراعية الخاصة بالانتاج والتسويق والتصنيع الزراعى ، اضافة الى العمل على زيادة التبادل التجارى البينى الزراعى ، وتوسيع التعاون فى مجال البحوث

التطبيقية والتدريب ونقل التقنيات وتبادل المعلومات ، وتقديم المقترحات والتوصيات للتنسيق فى مجال استيراد الحبوب وغيرها للحصول على قوى تفاوضية افضل لصالح الدول الاربعة ، والقيام بمهمتنسيق عقد اللجان ، ومتابعة الاداء وتقديم تقارير دورية .

(٢) فيما يتمل بخطة العمل العاجلة ، فلقد اتفق على ان يقوم ممثلو الدول الاربعة بتقديم ورقة عمل لمكتب التنسيق تتضمن الإحتياجات فى مجالات البذور المحسنة والتخطيط ونقل المعلومات والتركيب المحمولى والسياسة الزراعية ، والتدريب والارشاد الزراعى ، وبرامج البحوث المشتركة .

(٣) إنشاء هيئة للانتاج الزراعى يكون مقرها القاهرة برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار على مستوى الدول الاربعة وتعمل من خلال شركات مختلفة . ويكون للهيئة شخصية اعتبارية واستقلالية مالية وادارية ، ولها برامج محددة تستهدف زيادة الانتاج الزراعى وتحقيق الاكتفاء الذاتى .

الفصل الرابع
تحليل الجوانب المختلفة لتجارب
التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

الفصل الرابع

تحليل الجوانب المختلفة لتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

٤-١ تمهيد:

تناول الفصل السابق سردا كاملا للتجارب التكاملية العربية في تطور تاريخي منذ زمن بعيد ، منها ما جاء في ظل الاستعمار الاجنبي واستنزاف موارد دول المنطقة العربية ومنها ما جاء في ظل الاستقلال وانشاء جامعة الدول العربية . ومن هذه التجارب ما كان في اطار اتفاقيات جماعية للدول العربية ، أو في اطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف ، ايضا جاء في اطار الاتفاقيات المختلفة انشاء عدة منظمات ومؤسسات لخدمة اهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي تنوعت بين مؤسسات خاصة بالتمويل والتنمية ، ومنظمات انمائية وخدمية لتنسيق القطاعات الاقتصادية المختلفة ، هذا بالإضافة للاتحادات النوعية . وقد اسفرت المجهودات العربية على مدى ٤٥ عاما عن عديد من الاتفاقيات الجماعية بلغت نحو تسع اتفاقيات خاصة بتسهيل وتحرير التجارة العربية البينية ، وانتقال رؤوس الاموال واستثمارها ، والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية ، ايضا تم انشاء عديد من صناديق التمويل القطرية والعربية والعربية الدولية وتعددت اغراضها اما للاقراض او لتمويل العجز في ميزان المدفوعات أو للمساهمة في المشروعات المشتركة . ولضمان التنسيق تم انشاء منظمات في المجالات الزراعية والصناعية والثقافية ، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة العمل العربية ، وعديد من الاتحادات النوعية والمهنية مثل اتحاد منتجي الاسماك ، واتحاد منتجي الاسمدة الكيماوية ، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، وغيرها من الاتحادات ويأتي التساؤل الذي ظل قائما عن نتائج تلك التجارب والمجهود؟ وهذا هو مجال البحث في هذا الجزء من الدراسة ، حيث يتم اعداد اطار تحليلي واضح لنتائج التجارب التكاملية المختلفة ، واظهار الموقف العام لها من حيث وجود تجارب قد حققت بعضا من اهدافها ويمكن لها ان تستمر بمقومات تساعد على النجاح في تحقيق معظم الاهداف ، وتجارب اخرى متعثرة ولم تحقق أيا من اهدافها ، واسباب التعثر أو المعوقات التي حالت دون التنفيذ وتحقيق المقاصد المختلفة لها . اي ان محور الدراسة هنا هو التقييم الشامل لكافة التجارب وما اسفرت عنه من نتائج . وسوف يتناول هذا الجزء ثلاثة جزئيات هي : الوضع أو المشهد العربي الراهن ، والآثار التي ترتبت على عدم التقدم في تحقيق أي من أشكال وصور التكامل الزراعي ، والمعوقات التي حالت دون تنفيذ أو تحقيق أهداف التجارب التكاملية . وفي الجزء الاخير من الدراسة سيتم القاء نظرة مستقبلية على قضية مستقبل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

٢-٤ الاطار العام لتحليل وتقييم التجارب التكاملية :

بعد تناول كافة الاتفاقيات والتجارب التكاملية في المنطقة العربية ، في الفصل السابق ، فإنه يمكن تقسيم تلك المجهودات الى مجهودات أو تجارب ذات آثار ايجابية واخرى ذات جوانب سلبية . وقد تم اعداد الجدول رقم (٤-١) الذي يوضح هذه المحاولات وقد تم بناؤه على افتراضات يمكن اختبارها ، حيث افترض ان جميع الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة تعد متعثرة ، اما الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال وانتقالها بين الدول العربية فربما يكون لها جانب ايجابي أثمر عن بعض الاستثمارات في الدول العربية ، وما يتعلق بذلك من انشاء المؤسسات المالية العربية . وكذلك المشروعات المشتركة ذات جانب ايجابي كما سبق توضيحه ، اما فيما يتصل بالاتفاقيات الاقليمية سواء الثنائية أو المتعددة الاطراف ، فإنه يمكن تقييم وتحليل تجربة مجلس التعاون الخليجي كمثال لها وباعتباره احد التكتلات العربية التي استمرت منذ عام ١٩٨١ حتى الآن ، اما التجمعات الاخرى فإنها لم تختبر أو ان العمر الزمني لها قصير بدرجة لا يمكن الحكم على الاداء الاقتصادي لها .

٣-٤ تحليل وتقييم التجارب ذات الجوانب الايجابية :

وسوف يتم تحليل التجارب التي يفترض انها قد اسهمت في مجال التنمية العربية ، سواء كان ذلك في صورة قروض او مساعدات انمائية عربية ، أو في مجال الاستثمارات المشتركة سواء ما كان منها في اطار جماعي (متعدد الاطراف) أو ثنائي (بين حكومتين دولتين) ، أو كان استثمارا خاصا مشتركا . كذلك يتم لقاء الضوء على جهود المنظمات العربية المتخصصة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المؤسسة العامة لضمان الاستثمار ، والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة) وذلك كمنظمات لها صلة بالقطاع الزراعي والاستثمار ، ثم تحليل العمالة العربية وتوقعاتها وحجمها وآثارها في الدول المرسله والدول المستقبلة .

١-٣-٤ تقييم الجهود العربية المالية والانمائية :

• بداية فان التدفقات المالية للدول النامية (ومنها الدول العربية) تأتي من عدة مصادر ، اما من الدول الصناعية المتقدمة ، او من الدول المصدرة للنفط ، او من المؤسسات المالية الدولية ، او من مصادر خاصة . وهذه التدفقات لها صور واشكال متعددة ، فقد يكون جزء منها في صورة منح لا ترد ، او تكون في صورة قروض (قصيرة أو متوسطة الاجل) وبشروط معينة في سعر الفائدة وفترة السماح . كذلك قد تكون في صورة تسهيلات في التعامل بالعملات المحلية مثل الاسلوب المستخدم في الولايات المتحدة الامريكية في اطار العمل بالقانون العام رقم (٤٨٠) والخاص بتمديد فائض الحاصلات الزراعية .

جدول رقم (1-6) : المحاولات والتجارب التكاملية العربية والفرصات مدى تحقيق اهدافها واسباب التمثير في تحقيق الاهداف

الاهداف	التاريخ	مقدار الدول المشاركة	أهداف الاتفاقية	غير واضحة المعالم	تعدت	تحققلت وتحتاج الى تشجيع	تحققلت وتحتاج الى تشجيع	الفرصات خاصة	عدم توافق امكانيات	اتفاقيات اقتصادية اجتماعية	عدم نفع الفكرة
1- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترويت	1953	7	تسهيل التبادل التجاري وحركة التجارة الممايره		x	x	-	x	-	x	-
2- اتفاقية تسوية مدفوعات المعاملات	1953	6 (13-5)	تسهيل تحويل المدفوعات ، التبادل رؤوس الاموال حرية التبادل الاتحاض والمضامع ، الاتفاقيات العمل ، النقل والتجارة الممايره أو توحيد التمريرية المبركية .		x	x	-	x	-	x	x
3- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية	1962	7 (7-3)	لغى اهداف الوحدة الاقتصادية، ولكن موحلية التخليصات الجمركية .		x	x	-	x	-	x	x
4- اتفاقية السوق العربية المشتركة	1964	8	تجميع الاستثمار العربي المبركي		x	x	-	x	-	x	x
5- اتفاقية استثمار رؤوس الاموال واتفاقيات بين الدول العربية	1972	8 (11-9)	ربط بين الاستثمار والتبادل الاموال والتنمية الاقتصادية		x	x	-	x	-	x	-
6- اتفاقية الوحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية	1980	10	تحقيق تكامل اقتصادي عربي		x	x	-	x	-	x	x
7- اتفاقية تسوية وتسوية التبادل التجاري بين الدول العربية	1981	10	زيادة معدلات التنمية العربية في القطاعات المختلفة الاخرى ، والتنمية		x	x	-	x	-	x	-
8- مقر ومات المفتركة	1982	-	التشجيع ، واهداف الدراسات		x	x	-	x	-	x	-
9- المؤسسات المالية	1979, 1981	-	تسهيل وتشجيع انتقال المعاملات المبركية وتفضيلها		x	x	-	x	-	x	-
10- المنظمات المتقدمة	1972	-	تسهيل التبادل التجاري، تحقيق التكامل		x	x	-	x	-	x	-
11- اتفاقيات خاصة بالتبادل المعالي	1975, 1977	-			x	x	-	x	-	x	-
12- اتفاقيات الشافية	1977	-			x	x	-	x	-	x	-
13- الاتفاقيات متعددة الاطراف	1981	-	الوصول الى سوق مشتركة		x	x	-	x	-	x	-

(1) المقصود هنا هو عدم توافق السلع التي تحتاجها الدول العربية في نطاق الوطن العربي ولابد من استيرادها من الدول الصناعية المتقدمة مثل السلع الزراعية والسيارات
(2) عدم النجح يعني ان الدول العربية تنبقي الى الوصول الى نموذج مثالي للتكامل (3) ساهين الاواس يعني عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية في البداية والدول التي انضمت اليها بعد ذلك
(4) بعض منها مشتر والمتمشي الاخر لم يستمر ، وهناك نوع من هذه الاتفاقيات مستمرة (5) باستثناء مجلس التعاون الخليجي ، فان الاتفاقيات الاخرى لايسمح غيرها بتقييدها
(6) المقصود : تم تجميع هذا الجدول من الاتفاقيات الخاصة بالدول العربية

ترجع هذه المساعدات الى ما قبل ازدهار اسعار النفط في السبعينيات والثمانيات ، حيث ان المندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي قد تأسسا قبل ارتفاع اسعار النفط وزيادة العوائد المالية للدول المصدرة له . وتأتى التدفقات المالية من الدول ذات الوفرة فى رأس المال وهى : دول من مجلس التعاون الخليجي ، (السعودية ، الامارات العربية ، الكويت ، قطر) وثلاث دول اخرى (الجزائر ليبيا ، العراق) . وقد مرت المساعدات العربية بعدة مراحل جاءت معاصرة لتقلبات اسعار النفط ، ففي فترة ما قبل ١٩٧٤ (حيث كان سعر البرميل من النفط نحو ٣ دولار) كانت هذه المساعدات منخفضة ، وبعد الارتفاع التدريجي فى الاسعار والذي بلغ ذروته فى عام ١٩٨٢ حيث ارتفع السعر الى نحو ٣٤ دولار للبرميل كانت المساعدات مرتفعة نسبياً ، واخذت فى الانخفاض التدريجي بانخفاض اسعار النفط الى نحو ١٤ دولار للبرميل .

ويوضح الجدول رقم (٤-٢) تطور المساعدات المالية العربية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٧ . وقد تم تقسيم هذه الفترة الى ثلاث فترات ، الاولى (١٩٧٠-١٩٧٣) وهى توضح الموقف قبل زيادة الفوائض المالية العربية ، والثانية (١٩٧٤-١٩٨٠) وهى الفترة التى تميزت بزيادة المساعدات بصورة ملحوظة ، أما الثالثة (١٩٨١-١٩٨٧) فهى الفترة التى صاحبت انخفاض اسعار النفط وانخفاض المساعدات المالية . ويلاحظ فى الفترة الاولى ان هناك ثلاث دول كانت تقوم بتقديم المساعدات المالية وهى : السعودية ، الكويت ، وليبيا كما يلاحظ ان بعض الدول التى كانت تمنح مساعدات مالية او مصدرا للتدفقات مثل العراق قد تحولت الى مستقبل للتدفقات وخاصة منذ عام ١٩٨٣ وذلك بسبب الحرب مع ايران . والصورة العامة للتدفقات المالية العربية توضح ان اجمالى هذه التدفقات قد بلغ نحو ٨٣ر٥ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٧) . وان دول مجلس التعاون الخليجي تساهم بمعظمها حيث بلغت نسبتها نحو ٩٢ر٢ % . وان السعودية هى المصدر الرئيسى للتدفقات حيث بلغت جملة مساهمتها نحو ٥٣ مليار دولار على طول الفترة السابقة (أى نحو ٦٣ر٦ % من اجمالى المساعدات المالية العربية ، ونحو ٦٩ % من اجمالى مساعدات مجلس التعاون الخليجي) . كما يلاحظ ان المساعدات خلال الفترة الثانية كان لها طابع الاستقرار ، حيث انخفض معامل التشتت النسبي كثيراً عن الفترة الاولى .

وقد اتسمت الفترة الثانية بالانخفاض الحاد فى مساعدات بعض الدول ، مثل الامارات وقطر فعلى حين كان المتوسط السنوى نحو ٩٢ر٤ ، ٢١٩ر٧ مليون دولار للدولتين فى الفترة الثانية ، فان متوسط المساعدات قد بلغ نحو ٢٢٠ر٢ ، ٦٣ر١ مليون دولار للدولتين على التوالى وذلك خلال الفترة اللاحقه ١٩٨١ - ١٩٨٧ . وبالنسبة للسعودية والكويت فان نسبة انخفاض المساعدات المالية منهما كانت قليلة مقارنة بباقي الدول . وبالنسبة للدول العربية الاخرى فان حجم مساهمتها يعتبر بصفة عامة ضئيلاً ، وقد بلغ فى متوسط الفترة الثانية (١٩٧٤-١٩٨٠) نحو ٦٦٨ر٣ مليون دولار تمثل ١٠ر٣ % من اجمالى

(مليون دولار امريكي)

جدول رقم (٤-٢) : تطور المساعدات الانمائية العربية (صافي السحب) خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦

السنة	دول مجلس التعاون الخليجي	الامارات	السعودية	قطر	الكويت	اجمالي	%	دول عربية اخرى				الاجمالي	%
								الجزائر	المرق	ليبيا	الاجمالي		
١٩٧٠	-	١٧٢	-	-	١٤٨	٣٢٠	٨٣,١	١	-	٦٤	٦٥	١٦,٩	٣٨٥
١٩٧١	٥٠	٢١٤	-	-	١٠٨	٣٧٢	٨٣,٨	-	٨	٦٤	٧٢	١٦,٣	٤٤٤
١٩٧٢	٧٤	٣٦٦	-	-	١٥٣	٥٩٣	٨٨,١	-	١١	٦٩	٨٠	١١,٩	٦٧٣
١٩٧٣	٢٨٩	١١١٨	٣٤	-	٢٥٦	١٨٥٧	٨٨,١	٢٥	١١	٢١٥	٢٥١	١١,٩	٢١٠٨
المتوسط	١٣٧,٧	٤٦٧,٥	٩٤	-	٢٥	٧٨٥,٥	٨٧,٥	-	١٠,٥	١٠٣,٥	١١٧	١٣,٥	٩٠٣,٥
معاثل	٧٨,٥	٨١,٨	-	-	٥٠,٥٦	٥٠,٥٦	٧٩,٨	-	١٤,١	٦٣,٨	٦٣,٣	-	٧٨,٥
التنقيت (١)	٥١٠	٢١٤٣	١٨٥	٣٠٧	١٩٥	٤٧٧٥	٨٩,٩	٤٧	٤٣٣	١٤٧	٦١٧	١٥,١	٤٠٨٦
١٩٧٤	٩٢٩	٢٦٩٩	٣٠٧	١٩٥	١٩٥	٤٨٤٥	٨٩,٩	٣١	٢١٥	٢٧٥	٥٧١	١٠,٦	٥٣١٦
١٩٧٥	١٠٢١	٣٠٢٨	١٨٩	١٩٥	١٩٥	٤٧٧٥	٨٩,٩	٥٤	٢٣١	٩٤	٢٧٩	٧,٤	٥١٥٤
١٩٧٦	١٠٥٢	٣٠٨٦	١٨٩	١٩٥	١٩٥	٤٧٧٥	٨٩,٩	٤٣	٢٣١	١٠١	٢٠٥	٣,٥	٥٨٢٤
١٩٧٧	٨٨٥	٤٤٦٤	٩٨	١٩٥	١٩٥	٤٧٧٥	٨٩,٩	٤١	١٧٢	١٣٩	٢٥٢	٤,٥	٧٧٧٧
١٩٧٨	٩٧٠	٤٢٣٨	٢٨٧	١٩٥	١٩٥	٤٧٧٥	٨٩,٩	٢٨١	٨٤٧	١٠٥	١٢٣٣	١٦,٥	٧٦٩٩
١٩٧٩	١١١٨	٥١٨٢	٢٧٧	١٩٥	١٩٥	٤٧٧٥	٨٩,٩	٨١	٨٦٤	٢٧٦	١٣٢١	١٣,٨	٩٥٣٨
المتوسط	٩٢٦,٤	٣٧٦٢,٨	٢١٩,٧	٢١٩,٧	٢١٩,٧	٥٨٣,٨	٨٩,٧	٨٢,٤	٤٠٩,١	١٧٦,٧	٦٦٨,٣	١٠,٣	٦٤٩٩,١
التنقيت	١٩,٩	٢٤,١	٣١,٢	٣١,٢	٣١,٢	٢٦,٢	-	١٠٠	٧٣,٢	٥٦,٣	١٠,٨	-	٢٧,٥
١٩٨١	٣٠٥	٥٥١٤	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٧٢٢٨	٩٣,٧	٥٥	٢٠٧	٢٥٧	٥١٩	٦,٣	٨٢٤٧
١٩٨٢	٦٠٤	٣٨٥٤	١٣٩	١٣٩	١٣٩	٥٧٥٨	٩٦,١	١٢٩	٥٢	٤٤	٢٢٥	٣,٩	٥٧٨٥
١٩٨٣	٣٥١	٢٢٥٩	٢٠	٢٠	٢٠	٤٦٢٧	٩٨,٥	٢٧	١٠٠	١٤٤	١٧١	١,٥	٤٦٩٨
١٩٨٤	٨٨	٢١٩٤	١٠	١٠	١٠	٤٢١٢	٩٨,٨	٥٢	٢٢	٢٤	٥٤	١,٢	٤٣٦٦
١٩٨٥	٧١	٢٦٣٠	١	١	١	٣٤٨١	٩٥,٢	٥٢	٢٧	١٤٩	١٧٤	٤,٨	٣٦٥٥
١٩٨٦	١٠٤	٢٥١٧	١٩	١٩	١٩	٤٣٥٥	٩٦,٤	١١٤	١٦	٦٥,٧	١٦٣,٧	٣,٦	٤٥١٨,٧
١٩٨٧	١٨٥	٣٩٠٦,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣٢٤٤,٧	٩٨,٨	٢٠,٨	٢١,٩	٤٠,٨	٢٩,٧	١,٢	٣٢٨٤,٧
المتوسط	٢٢٠,٣	٣٥٥٣,٥	٦٣,٨	٦٣,٨	٦٣,٨	٤٧١٥,١	٩١,١	٦٥,٧	-	١٠٣,٥	١٩٢,٣	٢,١	٤٢٦٣,٣
التنقيت	٨٨,٤	٢٤,٨	١٣٥,٥	١٣٥,٥	١٣٥,٥	٢٧,١	-	٥٦,٦	-	٧٥,٣	٧٦,٦	-	٣١,٥
الاجمالي	٨٤٣٩,٥	٥٣٠٨٤,٤	٢٠٧٨,٦	٢٠٧٨,٦	٢٠٧٨,٦	١٣٦١,١	٧٦٩٦٣,٦	٩٣,٢	١٠٦٢,٨	٢٣٧٣,٥	٦٥١٨,٤	٧,٨	٨٣٤٨٢

(١) معامل التنقيت النسبي : الانحراف المعياري + متوسط الحساب ١٠٠٪ ١٩٨٧-١٩٨٢
المصدر : حسبت من الامانة العامة لحماية الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد متفرقة

المساعدات العربية • اما في الفترة الثالثة ، فقد انخفض حجم مساهمتها الي نحو ١٩٢٣ مليون دولار في المتوسط ، وتمثل نحو ٢٩٪ فقط من اجمالي التدفقات او المساعدات المالية •

والتدفقات المالية السابقة تمثل جزءا ضئيلا من الناتج القومي الاجمالي للسدول المانحة ، حيث بلغت نحو ٢٤٪ في عام ١٩٨١ بمصفة اجمالية ثم اخذت في الانخفاض التدريجي حتي بلغت نسبتها نحو ١٣٪ من اجمالي الناتج القومي للدول العربية المقدمة للمساعدات في عام ١٩٨٧ - وتمثل مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٢٦٪ من اجمالي ناتجها القومي ، اما الدول العربية الاخرى فتمثل نحو ٠٣٪ فقط في عام ١٩٨٧ • وهناك دولتين هما الامارات وقطر قد خفضت نسبة المساعدات من ٢٦٪ ، ٣٥٪ من حجم ناتجها القومي في عام ١٩٨١ الي نحو ٠١٪ لكل منهما في عام ١٩٨٧ • اما السعودية فان نسبة مساعداتها تنسم بالاستقرار ، حيث بلغت نحو ٢٤٪ من حجم ناتجها القومي في عام ١٩٨١ ، ونحو ٢٩٪ في عام ١٩٨٧ ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣) •

ومع ان هذه المساعدات لاتمثل سوى جزءا ضئيلا من الناتج القومي للدول المانحة فان هذه المساعدات سالفة الذكر (والتي قدرت بنحو ٨٣٥ مليار دولار خلال السبعينات والثمانينات) لم تخصص كلها للدول العربية ، حيث يتم توزيعها جغرافيا الي السدول العربية ، والدول الاسيوية والدول الافريقية ، ودول اوربية وامريكية ، ودول اخرى ، وكان نصيب الدول العربية (متوسطة ومنخفضة الدخل) نحو ٥٥٣٪ من اجمالي المساعدات العربية (اي نحو ٨٧٥ مليار دولار) كمتوسط للفترة (١٩٨٤-١٩٨٧) • وقد استقطبت الدول الاسيوية والدول الافريقية نحو ٢٦١٪ ، ١٤٧٪ من المساعدات المالية العربية علي التوالي في الفترة نفسها كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٤) •

وهناك عدد قليل من الدول العربية قد حمل علي معظم المساعدات المالية العربية ، وهي الاردن وتونس والسودان وسوريا والمغرب واليمن الشمالي ، التي تقدر نسبتها بنحو ٨٣٪ من اجمالي المساعدات المالية العربية في الفترة (٨٤-١٩٨٧) أي نحو ٧٣ مليار دولار •

جدول رقم (٤-٣): نسبة المساعدات الانمائية العربية الى الناتج القومي الاجمالي
خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٧)

الدول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
مجموعة الدول العربية	٢ر٤	١ر٩	١ر٦	١ر٥	١ر٣	١ر٨	١ر٣
دول مجلس التعاون الخليجي	٣ر٣	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٥	٣ر٦	٢ر٦
الامارات	٢ر٦	١ر٤	١ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٦	٠ر١
السعودية	٣ر٤	٢ر٨	٢ر٨	٣ر٠	٣ر١	٤ر٦	٣ر٩
قطر	٣ر٥	٢ر٢	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٤	٠ر١
الكويت	٣ر٦	٤ر٢	٣ر٨	٣ر٨	٣ر٢	٣ر٠	١ر٣
الدول العربية الاخرى	٠ر٥	٠ر٢	٠ر١	٠ر٠	٠ر١	٠ر١	٠ر٠٣
الجزائر	٠ر١	٠ر٣	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر٠٣
العراق	٠ر٦	٠ر١	٠ر٠	٠ر١	-٠ر١	٠ر٠	-٠ر١
ليبيا	٠ر٩	٠ر١	٠ر٥	٠ر١	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي
الموحد ، ١٩٨٩

جدول رقم (٤-٤) : التوزيع الجغرافي للمساعدات الانمائية العربية
خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٨٧)

(%)	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	الدولة
١٩٨٧/٨٤					
٥٥ر٣	٥٣ر٨	٤٧ر٦	٦٦ر١	٥٤ر٥	مجموع الدول العربية :
١٢ر٦	١٢ر٢	١٠ر٢	١٢ر١	١٦ر٠	الأردن
٢ر٤	٠ر٠	٢ر٣	١ر٩	٥ر٣	البحرين
٠ر٦	١ر٦	٠ر٧	٠ر٢	٠ر٠	الجزائر
٠ر٦	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٣	٠ر٩	جيبوتي
٥ر٥	٥ر٣	٤ر٩	١٠ر٥	١ر٥	تونس
٤ر٩	٦ر٤	٤ر٥	٥ر٧	٣ر٠	السودان
١٥ر٩	١٨ر١	١٤ر٩	١٤ر٩	١٦ر٠	سوريا
٠ر٢	٠ر٠	٠ر٢-	١ر٠	٠ر٢	الصومال
٠ر١	٠ر٣	٠ر٠	٠ر٠	٠ر١-	العراق
١ر١	٠ر٠	١ر٢	١ر٦	١ر٤	عمان
٠ر٢	٠ر٦	٠ر١	٠ر٣	٠ر٠	لبنان
٠ر٥	٢ر٣	١ر٣	٠ر٧-	٠ر٧-	مصر
٣ر٩	٠ر٥	٢ر٠	١٠ر٨	٢ر٠	المغرب
١ر١	٠ر١	١ر٤	١ر٥	١ر٣	موريتانيا
٣ر٧	٤ر٤	٢ر١	٣ر٧	٥ر٠	اليمن الشمالي
٠ر٩	٠ر٥	٠ر٥	١ر٢	١ر٢	اليمن الجنوبي
١ر٢	١ر٢	١ر٠	١ر١	١ر٣	غير موزع
٢٦ر١	٣٥ر٢	٤١ر٩	٤ر٧	٢١ر٨	الدول الآسيوية
١٤ر٧	٩ر٩	٩ر٢	١٧ر٩	٢٢ر٠	الدول الأفريقية
١ر٠	٠ر٧	٠ر٩	١ر٤	١ر٥	دول أوروبا وأمريكا
٢ر٩	٠ر٥	٠ر٥	٩ر٩	٠ر٧	غير موزع
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

وللتأكد على مدلول النتائج السابقة ، فإن الجدول رقم (٤-٥) يوضح الأهمية النسبية لمصادر التدفقات المالية للدول العربية النامية ، وفيه يلاحظ أن بعض الدول العربية قد استفادت كثيرا من المساعدات المالية العربية . مثل الأردن والبحرين وسوريا حيث تمثل التدفقات المالية العربية اليها نحو ٦٩-٨٠% من اجمالي التدفقات المالية الواردة اليها في متوسط الفترة (١٩٨٤-١٩٨٧) . وهناك دول عربية استفادت بنسبة متوسطة مثل جيبوتي والسودان ، وعمان وموريتانيا والمغرب واليمن الشمالي واليمن الجنوبي حيث تراوحت نسبة التدفقات المالية العربية من اجمالي التدفقات المالية الواردة الى تلك الدول بين ١٣% ، ٤٦% . اما باقي الدول العربية وهي مصر والمومال وتونس ولبنان ، فكانت النسبة للتدفقات العربية منخفضة حيث تراوحت بين ١% في مصر ، ٩% في لبنان . وإن الدول الأخيرة تعتمد على مجموعة الدول الصناعية المتقدمة في العالم (المعروفة باسم دول الـ داك) وعلى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، في الحصول على القروض اللازمة لتمويل مشاريع التنمية بها . وهذه القروض لها شروطها التي تختلف كثيرا عن شروط القروض العربية . حيث تميز القروض من المصادر العربية بانخفاض اسعار فائدتها مقارنة بالمصادر العالمية (تتراوح بين ١٣٥ر١% في صندوق الاوبك الى نحو ٤% في صندوق أبوظبي) ، وطول فترة السماح (التي تصل الى نحو يتجاوز خمس سنوات كما في الصندوق السعودي) ، وفترة سداد طويلة نسبيا (تصل الى نحو ٢٤ عاما) ، كما أن القروض العربية تتميز بأن بها عنصر المنح التي لاترد والتي تصل نسبتها ما بين ٤٠ر٣% الى نحو ٥٨ر٣% من اجمالي القروض . أي أن القروض من المصادر العربية لها مميزات عديدة تفوق القروض من المصادر الأخرى في معظم الشروط . مما يعني أن اعباء الديون الخارجية على الدول العربية منخفضة حينما تزداد نسبة التدفقات المالية من المصادر العربية ، نظرا لارتفاع عنصر المنح بها ، وشروط القروض الميسرة والموضحة بالجدول رقم (٤-٦) .

هذا وتقسم المساعدات المالية العربية الى :

- (١) مساعدات حكومية (ثنائية الاطراف)
- (٢) مساعدات من خلال مناديق التمويل القطرية
- (٣) مساعدات للمؤسسات العاملة في مجال التنمية العربية (متعددة الاطراف) .
- (٤) المساعدات من المصادر الخاصة ، وهي التي تأتي في صورة مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص في الدول المانحة والقطاع الخاص (أو المشترك) في الدول المضيفة

وفيما يتعلق بالمساعدات الحكومية الثنائية الاطراف ، فإن عدم توافر البيانات عنها يحول دون تقييمها او تحليلها لكل دولة على حدة من الدول المستقبلية . وبصفة عامة ، فقد بلغت نحو ٢٩ مليار دولار في عام ١٩٨٧ ، وإن المساعدات متعددة الاطراف د بلغت نحو ٢٥٨١ مليون دولار . أي أن المساعدات ثنائية الاطراف تقل نحو ٨٩ر١%

جدول رقم (٤-٥): الأهمية النسبية لمساهمة مصادر التمويل في التدفقات المالية
الصافية للدول العربية في متوسط الفترة (١٩٨٤-١٩٨٧)

الدول العربية	دول الداك (١)	المؤسسات متعددة الاطراف	الدول العربية	الاجمالي (%)
الأردن	١٨	١١	٧١	١٠٠
البحرين	٣٠	١	٦٩	١٠٠
جيبوتي	٥٧	٢٢	٢١	١٠٠
تونس	٤٨	٤٦	٦	١٠٠
السودان	٥١	٢٨	٢١	١٠٠
سوريا	١٠	١٠	٨٠	١٠٠
الصومال	٦٦	٣٢	٢	١٠٠
عمان	٧٦	١١	١٣	١٠٠
لبنان	٧١	٢٠	٩	١٠٠
مصر	٨٩	١٠	١	١٠٠
المغرب	٥٥	٣٢	١٣	١٠٠
موريتانيا	٤٧	٣٠	٢٣	١٠٠
اليمن الشمالي	٣٣	٢١	٤٦	١٠٠
اليمن الجنوبي	٨	٥٨	٣٤	١٠٠
الاجمالي	٥٨٧	١٩٧	٢١٦	١٠٠

تشمل : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدنمارك ، فرنسا ، ألمانيا الغربية
ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، سويسرا
المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، ولجنة المجموعة الأوروبية

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق

ول رقم (٤-٦) : متوسط شروط الاقراض وعنصر المنح في القروض الممنوحة من بعض مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية في الفترة (١٩٧٩-١٩٨٥)

المؤسسة المانحة	سعر الفائدة %	فترة الامهال (السماح / سنه)	فترة السداد (سنه)	عنصر المنح %
صندوق ابوظبى	٣,٩٧	٤,٧٢	١٩,٤٤	٤٠,٢٧
الصندوق الكويتى	٣,٢٣	٤,٥٤	٢٣,٦٨	٤٨,٣٢
الصندوق السعودى	٢,٧٩	٥,٢٧	٢١,١٥	٤٩,٩٧
البنك الاسلامى	٢,٥٥	٥,١٨	٢٢,٢٦	٥٨,٢٨
صندوق الاوبك	١,٣٥	٣,٩٨	١٦,٣٦	٥٢,٣٣

المصدر: نغنى مصدر الجدول السابق .

من اجمالي المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف(١). وقد اوضحت احدي الدراسات ان جزءا غير قليل من المساعدات الرسمية الثنائية المقدمة من حكومات الاقطار العربية النفطية يوجه للدعم العسكري لدول المواجهة مع اسرائيل ، وان الجزء القليل يتجه الى التنمية في باقي الدول العربية(٢). ونظرا لعدم توافر البيانات التفصيلية حول المساعدات المالية من المصادر الرسمية او الحكومية (ثنائية الاطراف) ، فان التحليل سوف يتناول صناديق التمويل العربية القطرية والمساعدات المقدمة لمؤسسات التنمية العربية . اما فيما يتعلق بالمساعدات او التدفقات المالية من المصادر الخاصة فسوف يتم مناقشتها في الجزء التالي والخاص بالمشروعات العربية المشتركة على اعتبار انها تدفقات مالية خاصة بالاستثمار المشترك بين القطاع الخاص في الدول العربية .

٤-٣-٢ المساعدات المالية المييرة للمؤسسات متعددة الاطراف :

كما سبق التنويه ، فانه قد تم انشاء العديد من المؤسسات والمنظمات العربية المتخصصة في اطار الاتفاقيات الجماعية . وهذه المنظمات الهدف منها هو التنسيق في مجال العمل العربي المشترك ، في القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المختلفة ، ويتم تمويل هذه المؤسسات والمنظمات من المساعدات المالية العربية—سوف متعددة الاطراف . ولا يقتصر العون العربي على المؤسسات والمنظمات العربية فقط ، بل تتعداه الى مؤسسات ومنظمات دولية اخرى .

ويوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٤-٧) ، ان اجمالي المساعدات العربية لكافة المنظمات الدولية والعربية ، قد بلغ نحو ٦٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥ ، انخفض الى نحو ٣٥٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، أي ان نسبة الانخفاض قد بلغت نحو ٤٣.٥٪. وقد حصلت المؤسسات العربية على ٣١٨٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥ ، ونحو ٢٣٨ مليون دولار فقط في عام ١٩٨٧ ، تمثل نسبتها نحو ٥٠.٢٪ ، ٦.٧٪ من اجمالي المساعدات العربية متعددة الاطراف في عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ على التوالي . وعلى حين تنخفض نسبة المساعدات الواردة الى المؤسسات والمنظمات العربية فان هذه النسبة ترتفع الى المنظمات الدولية ، حتى في ظل انخفاض قيمة المساعدات العربية الاجمالية بين عامي ١٩٨٥، ١٩٨٧ . حيث حصلت وكالات الامم المتحدة على نحو ٦.٩٪ من اجمالي المساعدات في عام ١٩٨٥ ، ارتفعت هذه النسبة الى ١١٪ في عام ١٩٨٧ . كما حصلت المؤسسات الدولية على نحو ٤٢٪ في عام ١٩٨٥ ، ارتفعت الى نحو ٨٠.٧٪ في عام ١٩٨٧ . هذا وتساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة كبرى من المساعدات المالية المخصصة للمؤسسات متعددة الاطراف حيث بلغت نسبة مساهمتها نحو ٨٩٪ من اجمالي المساعدات في عام ١٩٨٧ ، وتساهم السعودية وحدها بنحو ٦٢.٤٪.

- (١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩
- (٢) محمد لبيب شقير (دكتور) : الوحدة الاقتصادية العربية (تجاربها وتوقعاتها) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجزء الاول ، بيروت ، مايو ١٩٨٦ .

جدول رقم (٧-٤) : توزيع المساعدات الانمائية الميسرة للمؤسسات متعددة الاطراف (صافي السحب) حسب المؤسسات المستفيدة والساحة
في عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ (مليون دولار اميركي)

الدول	١ ٩ ٨ ٥					١ ٩ ٨ ٧					الدول
	وكالات الاسم المتحدة	مؤسسات دولية	مؤسسات عربية	مؤسسات اخرى	المجموع	وكالات الاسم المتحدة	مؤسسات دولية	مؤسسات عربية	مؤسسات اخرى	المجموع	
مجموع الدول العربية	٤٣٠	٢٦٥٢	٣١٨٤	٧٠	٦٣٤٠	٣٩٤	٢٨٩١	٢٣٨٨	٥٨	٣٥٨١	١٠٠
دول مجلس التعاون الخليجي	٤٢٠	٢٤٩٨	٢٨٢٤	٧٠	٥٨١٢	٣٨٢	٢٥٠٣	٢٣٨	٥٨	٣١٨١	٨٨٫٨
الامارات	١٦	٣٠	٢٩	٠	٧٧	٠٫٧	١٥	٠٫٧	٠	٢٫٩	٠٫٨
السعودية	٣٧٥	١٦١٣	١٦٠٦	٧٠	٣٦٦٤	٣٤٠	١٧٤٠	١١٥	٤٠	٢٢٣٥	٦٢٫٤
قطر	٥٠	٣٢	١٥	٠	٥٢	٠	١٦	٠٫٥	٠	٢٫١	٠٫٦
الكويت	٢٢	٨٢٣	١١٧٤	٠	٢٠١٩	٣٥	٧٣٢	١١١	١٨	٨٩٦	٢٥٫٠
الدول العربية الاخرى	٤١	١٥٤	٣٦٠	٠	٥٢٨	١٢	٢٩٨	٠	٠	٤١٠	١١٫٢
الجزائر	١٢	١٨	٣٤٧	٠	٣٧٧	٠٫٦	١٢٫٧	٠	٠	١٣٫٢	٣٫٧
المراق	٢	٠	٠	٠	٢	٠٫١	٠	٠	٠	٠٫١	٠٫٠
ليبيا	٠	١٣٦	١٣	٠	١٤٩	٠٫٥	٢٦١	٠	٠	٢٦١	٧٫٤
التوزيع النسبي المستفيدين (%)	٦٫٩	٤١٫٨	٥٠٫٢	١٫١	١٠٠	١١٫٠	٨٠٫٧	٦٫٧	١٫٦	١٠٠	-

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

والنتائج السابقة والتي اوضحت انخفاض نسبة المساعدات المالية للمنظمات العربية المتخصصة تدعو الى تساؤلات عديدة خاصة فيما يتعلق بمدى الثقة في التعامل مع المؤسسات والمنظمات العربية قياسا مع المنظمات الدولية والى مدى ما تقوم به تلك المنظمات او بعض منها بما يدفع بغايات العمل العربي المشترك . كلها تساؤلات تبحث عن اجابة ، لكن من المعروف ان بعضا من المنظمات العربية قد قدم الكثير من المساعدات الفنية والمالية التي تساهم في رفع كفاءة القطاع الذي تعمل به . وهذا التخفيض يوحي بان بعض المنظمات يمكن ان تتوقف عن عملها نظرا لانخفاض وارداتها المالية التي تؤهلها للقيام بمهامها على الوجه الأكمل . وهذا هو المؤشر الخطير الذي يجب التنبيه له ، فالمنظمات العربية بمثابة بيوت خبرة على مستوى متقدم يؤهلها لتقديم العون الفني ونتائج البحوث التطبيقية ، هذا بالإضافة الى ان الكوادر العربية المتخصصة في المجالات المختلفة هي اقدر فهما على ظروف المنطقة العربية ، بيد ان المعونات المخصصة للمؤسسات والمنظمات يجب العمل على زيادتها أو على الأقل استقرارها عند حد معين بحيث يمكن لتلك المنظمات القيام بمهامها في التنمية العربية .

٤-٣-١ دور مؤسسات وصناديق التنمية في الدول العربية :

كما سبقت الإشارة ، فان بعضا من هذه الصناديق تعد صناديق قطرية وهي مؤسسات انشأ كل منها احد الدول العربية النفطية ، وهي ثلاثة صناديق (السعودي ، الكويتي ، أبوظبي) . كما ان هناك صندوق لكل من العراق وليبيا . اما الصناديق الجماعية فمنها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي ، وصندوق النقد العربي ، هذا بالإضافة الى البنك الاسلامي ، وصندوق الاوبك . والتدفقات المالية او القروض من هذه الصناديق والمؤسسات المالية لاترصد الى الدول العربية فقط ، فهناك الدول الافريقية والآسيوية ، وأمريكا اللاتينية ، ودول اخرى . وقد قدمت هذه المؤسسات قروضا تقدر بنحو ٢٦٩ مليار دولار منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ . كان نصيب الدول العربية بصفة عامة نحو ٥٣% (أي نحو ١٤٣ مليار دولار) . يأتي في المرتبة الثانية الدول الآسيوية حيث بلغت نسبتها نحو ٢٧٣% ، اما الدول الافريقية فقد حصلت على نحو ١٨١% من اجمالي قروض المؤسسات العربية ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٨) .

ومع ان المتوسط السنوي للقروض المقدمة من هذه المؤسسات الى الدول العربية قد بلغ نحو ٨٤٩٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٠) ، ونحو ١٠٠٨٤ مليون دولار في خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٧) ، الا ان معدل الزيادة في الفترة الاولى تفوق الثانية ، حيث بلغ مجموع الزيادة السنوية في الفترة الاولى نحو ١١٢٩ مليون دولار ، ومعدل نموه قدره ١٣,٢% وفي الفترة الثانية انخفضت القروض المقدمة الى الدول العربية بمعدل ١٨٢٥ مليون دولار سنويا ، وبلغ معدل هذا الانخفاض نحو ١٨١% (١) . ويرتبط هذا الانخفاض باسعار النفط وانخفاض الفوائض المالية لدى الدول العربية النفطية . الا انه

(١) تم تقدير معدل النمو كالاتي : $\frac{ب}{ا} \times ١٠٠$ ، حيث ب هي معامل الانحدار، س = متوسط القروض

(مليون دولار)

جدول رقم (٨-٤) عمليات التمويل لمؤسسات التنمية العربية^(١) خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٧

السنة	الدول العربية	الدول الافريقية	الدول الآسيوية	دول أمريكا اللاتينية	دول اخرى	الاجمالي	% للدول العربية
١٩٧٤	٣١٨,٠٤	-	٣٠,٠٠	-	-	٣٤٨,٠٤	٩١,٣٨
١٩٧٥	٦٣٠,٥٥	٦٨,٦٥	١٥٨,٢٨	-	-	٨٤٧,٤٨	٧٣,٢٢
١٩٧٦	٧١٢,٠١	١٨١,٦٣	٤٤٠,٠٦	-	-	١٣٨٣,٧٠	٥٥,٠٧
١٩٧٧	١٢٣٧,٤١	٢٥٢,٧٨	٤٨٧,٩٨	٧٦,٠٣	٣,٩٤	٢١٤٨,١٤	٥٧,١٤
١٩٧٨	٨٤٧,٨٦	٣٤٠,٩٠	٢٥٤,٣١	١٤,٣٠	٣٢,٣٦	١٤٨٩,٦٣	٥٦,٩٢
١٩٧٩	١٢٤٥,٦١	٢٠٥,٥٧	٦١٦,٠١	٨١,٩٠	٥,٠٠	٢١٥٤,٠٩	٥٧,٨٢
١٩٨٠	٩٢٦,٤٧	٨٠٤,٨٣	٥٥٩,٢٩	٦٣,٥٠	٩,٢٥	٢٣٦٣,٣٤	٣٩,٢٠
متوسط الفترة	٨٤٩,٧	٣٢٥,٧	٣٦٣,٧	٥٨,٩	١٢,٦	١٥٣٣,٥	٥٥,٤١
معامل التعتيت النسبي	٣٥,٨١	٧٢,٢	٥٥,٨	٤٥,٢	٩١,٧	٤٥,١٢	-
١٩٨١	١١١٤,٢٢	٥٨٩,٢٦	١٠٣٣,٢٢	٦٤,٤٠	-	٢٨٠١,٢٠	٣٩,٧٧
١٩٨٢	١٠٦٢,٩٩	٧٨٦,٧١	٧٥٧,٤٩	١٥٠,٠٠	١١,٨٩	٢٦٣٤,٠٨	٤٠,٣٥
١٩٨٣	٩٥٨,٦٧	٢٩٩,٦٤	٦٤٩,٣٠	٣٣,١٥	٨,١٦	١٩٤٨,٩٢	٤٩,١٩
١٩٨٤	١٠٠٩,٧٤	٢٦٣,٨٥	٥٢١,٢٣	١١,٠٣	٩,٥٨	١٩١٥,٤٢	٥٢,٧٢
١٩٨٥	٨١٨,٣٦	٢١٠,١٥	٥٢٨,٢٩	٦,٠٠	١٠,٨٢	١٥٧٣,٦٢	٥٢,٠٠
١٩٨٦	١١٨٧,٠٢	١٨٥,٨٣	٤٤١,٨٨	٤,٠٠	١٣,٦٤	١٨٣٢,٣٧	٦٤,٧٨
١٩٨٧	٩٠٧,٩١	١٩٣,٦٦	٤٣٣,٥٥	٩,٠٠	١١,١٢	١٥٥٠,٣٣	٥٨,٣٧
متوسط الفترة	١٠٠٨,٤	٣٧٥,٦	١٢٣,٦	٢٠,٤	١٠,٩	٢٠٢٧,٢	٤٩,٤٩
معامل التعتيت النسبي	١١,٥٣	٥٦,٧	٣١,٨	٩٨,٤	١٥,٨	٢٢,٣	-
الاجمالي لعام ١٩٨٩	١٣٢٤٩,٧٦	٤٥٨٣,٤٦	٦٩١٠,٨٩	٣٧٨,٣١	١١٥,٨٥	٢٥٣٣٨,٢٧	٥٢,٧
التوزيع النسبي	٥٢,٦٩	١٨,٠٩	٢٧,٢٧	١,٤٩	٠,٤٦	١٠٠	-

(١) تشمل : صناديق : السودانية ، ابوظبي ، الكويت ، الصندوق العربي ، البنك الاسلامي ، وصندوق الاربك المصدر : حسبت من : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٨

يلاحظ أيضا ان الفترة الثانية قد اتسمت بالاستقرار في اقراض الدول العربية ، حيث انخفض معامل التثنت النسبي عن الفترة السابقة . وسوف يتم في هذا الجزء مناقشة التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات التنمية ، ودور هذه المؤسسات في مجال التنمية الزراعية .

أولاً: التوزيع الجغرافي لقروض مؤسسات التنمية العربية :

يأتى التوزيع الجغرافي للدول المستفيدة بقروض مؤسسات التنمية ليوضح ان عددا قليلا منها قد استأثر بالجزء الاكبر من القروض . فهناك ستة دول وهي (الاردن وتونس، الجزائر، السودان ، المغرب ، اليمن الشمالى) قد حصلت على نحو ٦١,٤% (أو حوالى ٨,٨ مليار دولار) من اجمالى القروض الممنوحة خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٨) وان ثلاث دول فقط هي الاردن وتونس والمغرب قد استأثرت بنحو ٤,٨ مليار دولار (أى نحو ٣٣,٩%) .

ويعتبر البنك الاسلامى من اكبر المؤسسات المالية امدادا بالقروض ، حيث قدم نحو ٣,٦ مليار دولار تمثل ربع القروض المقدمة من جميع المؤسسات (٢٥,٣%)، وقد حصلت ثلاث دول فقط هي الاردن والجزائر والمغرب على اكثر من نصف القروض من البنك الاسلامى (٥٣,٦%) ، يأتى فى المرتبة الثانية الصندوق العربى ، حيث قدم نحو ٣,٣ مليار دولار ، تمثل نحو ٢٣,٤% من اجمالى قروض المؤسسات المالية خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٨) . ويلاحظ فى هذا الصندوق توخى العدالة فى توزيع القروض نوعا ما ، حيث انه باستثناء جيبوتى ، البحرين ، عمان ، لبنان ، فلسطين ، فان باقى الدول العربية قد حصلت على قروض نسبة التفاوت بينها قليلة . اما الصندوق الكويتى فقد قدم نحو ٢,٨ مليار دولار ، تمثل نحو ١٩,٥% ، واستأثرت ثلاث دول فقط هي الاردن ، تونس والسودان بنحو ٤,٠٢% من القروض المقدمة منه . ويأتى بعد ذلك الصندوق السعودى ، وتمثل القروض المقدمة منه نحو ١٥,٦% من اجمالى قروض المؤسسات المالية العربية ، وكان توزيع قروضه مثل الصندوق الكويتى ، حيث استأثر بنسبة كبيرة منها دول قليلة .

ثانياً: التوزيع القطاعي لقروض مؤسسات التنمية العربية :

لقد استفاد بقروض المؤسسات المالية العربية حتى نهاية عام ١٩٨٨ نحو ١٠,٤ دولة بما فى ذلك الدول العربية اذ بلغت نسبة استفادة الدول العربية نحو ٥٣% من اجمالى قيمة القروض . وبدراسة التوزيع القطاعي لاجمالى القروض ولجميع الدول المستفيدة يتضح ان قطاعين فقط هما قطاع الطاقة (غاز ، كهرباء، نفط) ، وقطاع النفط والمواصلات قد حملا على نصف القروض (٥٠,٢% من اجمالى قروض المؤسسات المالية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٨) ، وبإضافة قطاع المياه والمجارى تصبح القروض المقدمة لاعمال البنية الاساسية نحو ٥٥,٦% من اجمالى القروض المقدمة لكافة الدول (عربية وغير عربية) أما القطاعات الانتاجية ، هى قطاعى الزراعة والصناعة فقد حملا على نحو ١٧,٨% ، ١٧% على التوالى ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤-١٠) .

(مليون دولار امريكي)

جدول رقم (١-٤) : قيمة الطلبيات التي قامت بها مؤسسات ومضاديق التنمية في الدول العربية حتى نهاية ١٩٨٨

الدول / المؤسسات	البنسك الاسلامي	مصدق ابوظبي	مصدق الاولم	المصدق السعودي	المصدق المراقى	المصدق العربي	المصدق الكويتي	المجموع	النسبة النسبية (%)
الاردن	٥٣٠٩٤	٣٧٤٢	٢٣١٥	٢٤٤٣٧	٣٢٥١٥	٢٣٥٢٧	٢٨٤٣٠٠	١٧٨١١٦	١٢٤٦
الامارات	٣٠١٣	٨١٦	٨١٦	-	-	-	-	٣٨٣٩	٠٢٧
البحرين	٢٤١١	٥٥٧٠	-	٤٢٣٥٥	-	٥٧٥٣	١٠٥٣٦	٢٨٥٧٥	٢٣٠
تونس	٣١٨١٨	١٥٤٣٦	١٧٣٠	٣٣٨٩٦	٢٥٣٠	٢٦٣٤٩	٤٠٣٣٩	١٥٢٠٣٨	١٠٦٤
الجزائر	٨٨٠١٣	-	-	١٠٨٣٠٨	-	٢٦٣١٥	٢٨٣٠٠	١٢٧٩٨١	٨٩٥
جيبوتي	٣٣٣	٥٣٣	١٣٠	٣١٩٤	٢٦٥٠	٣٩٣٢٨	٥٣١٩	١٦٥٣٢٧	١١٥
السودان	١٥٤٥٦	٢٥١٨	٧٢٣٠	٢٤٨٩٤	-	٣٧٨٣٠٦	٣٣٢٣٠٦	١٢٢١١٠	٨٥٥
سوريا	١٣٠٠١	٢٧٣٥	١٢٣٠	٢٢٣١٥	-	٢٩٣٨٠	١٤٠٨٢	٨٢٧١٣	٥٧٩
الموالم	٧٢٧٩	-	٣٩٢١	١٠٠٣٦٧	٢٤٣٣	١٣٧١٥	١٠٧٣٢	٤٩١٤٧	٣٤٤
المراق	٢٨٣٠٥	-	-	-	-	١٤١٧٤	١٧٩٠	٤٤٢١٩	٣١٠
عمان	٥٦١٨	٢٢٠٧٨	-	٦٣٩٢	-	٩٥٣٤	١٦٥١٩	٦٠١٤١	٤٢١
للسطين	-	-	-	-	-	٩٨٤	-	٩٨٤	٠٠٧
لبنان	٩٧٥	١٧٣٧	-	-	-	٣٨٣٩	٣٥٩٨	١٠١٤٩	٠٠٧١
لبنان	٦٨٤٢	-	-	-	-	-	-	٦٨٤٢	٠٤٨
مصر	٣٢٠٠	٦٧٤٨	٢٣١٥	٢١٢٣٦	-	٢٣٣٧٠	٢٧٥٥٩	٨٤٤٣٣	٥٩١
المغرب	٥٢٥٠٢	٦٥٣١	٣١٤٠	٢٠٠٣٢	١٩٠٧٠	٣٥٥٣٠	٢٦٨١٨	١٦٣٥٩٣	١١٤٥
موريتانيا	٦٤٠٣	٤٢٣٠٢	٣٥٩٠	١٨٣٣٩	١٢٩٢٠	١٧٦٨٨	١٦٣٠١	٨٠٤٣٢	٥٦٣
اليمن الشمالي	٢١٢٧٧	٤٧١٢	٥٢١٥	١٧٢٣٤	٣٥٢١٦	٣٢٦٣٣	١٧٢٣٦	١٣٢١٣	٩٣٥
اليمن الجنوبي	٢١٣٧٢	٦٥١٥	٤٥١٥	١٣١٣	١٥٣٠	٢٩٥٢٤	١٣٤٩٩	٨٣٣١٣	٥٨٣
الاجمالي	٢١٠٩١٢	٨٤٩٤٤	٣٦٨٧١	٢٢٣٤٨٢	١٠٩٨٩٩	٣٣٤٠٦٣	٢٧٨٧٢٤	١٤٢٨٩٤٥	١٠٠
التوزيع النسبي (%)	٢٥٣٦	٥٩٤	٢٥٨	١٥١٤	٧١٩	٢٣٣٨	١٩٥٠	١٠٠	-

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩

جدول رقم (٤-١٠) التوزيع القطاعي لعمليات التمويل حسب المؤسسات العالية المائدة حتى نهاية عام ١٩٨٨

(مليون دولار امريكي)

المؤسسات	القطاعات	عدد الدول المستفيدة	النقل والمستغلات	الطاقة (غاز كهرباء، بنفط)	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى	المجموع النسبي (%)	التوزيع النسبي (%)
البنك الاسلامي	٣٨	٣٣٠,٥١	٣٠٩٤,٣٤	٩٣,٦٣	٦١٥,٤٨	٢٢٤٧,٤٦	٢٠٧,٩٨	٦٥٨٩,٤٠	٢٤,٥	٢٤,٥
صندوق ابوظبي	٤٢	١٨٢,٣٧	٣٩٥,١٥	٤٠,٣٣	١٢٨,١٤	٣٣٣,٥٠	٣٣,٣٥	١١١٢,٧٤	٤,١	٤,١
صندوق الاربك	٨٥	٢٨٧,٠٧	٥٨٧,٦٢	٦٩,٠٤	٢٤٣,٨٠	١٧٥,٤٧	٩١٨,٢٥	٢٢٨١,٢٥	٨,٥	٨,٥
الصندوق السعودي	٥٩	٢١٠,٥٤٦	١٠٠٣,٥٨	٣٨٥,٧٠	١١٢٣,٣٥	٢٥٣,١٧	٤٠٨,٧٨	٥٣٨٠,٠٤	٢٠,٠	٢٠,٠
الصندوق العراقي	٣١	٢٢٠,٧٥	١٢٤,١٦	٥٠,٠٠	٣٢٠,٧٠	١٨٦,٣٠	٨٧٦,١١	١٧٣٣,٠٢	٦,٥	٦,٥
الصندوق العربي	١٧	٨٩٣,٧٨	٦٠٤,٩٧	٤٥٥,٣٦	١٠٠٥,١٢	٢٩٨,٩٣	٨٢,٤٧	٣٣٤٠,٦٣	١٢,٤	١٢,٤
الصندوق الكويتي	٦٥	١٧٤٤,١٦	١٤٥٥,٥٦	٣٥٨,٢٠	١١٤٥,٧٩	٨٧٨,٣٧	٣٨,٢٠	٥٦٢٠,٢٨	٢٠,٩	٢٠,٩
المصرف العربي	٣٨	٣٧٥,٨٢	٨٦,٥٢	٤١,٢٢	١٩٢,٨٩	١٠١,٦٤	٢٦,٠٠	٨٢٤,٠٩	٣,١	٣,١
الاجمالي	١٠٤	٦١٣٩,٩٢	٧٣٥١,٩٠	١٤٤٨,٣٨	٤٧٧٥,٢٧	٤٥٧٤,٨٤	٢٥٩١,١٤	٢٦٨٨١,٤٥	١٠٠	١٠٠
-	-	٢٢,٨	٢٧,٤	٥,٤	١٧,٨	١٧,٠	٩,٦	١٠٠	-	-
التوزيع النسبي (%)										

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩

وبالنسبة للتوزيع حسب المؤسسات ، فإن نسبة كبيرة من قروض البنك الاسلامي تتجه الى كل من قطاعي الطاقة والصناعة ، حيث حصل على نحو ٤٧٪ ، ٣٤٪ من اجمالي القروض المقدمة منه على التوالي . وينطبق ذلك ايضا على كل من الصندوق السعودي والصندوق الكويتي ، اما الصندوق العربي فقد راعى كافة القطاعات في قروضه . وهذا وتأتى القروض المخصصة للقطاع الزراعي والثروة الحيوانية من ثلاث مؤسسات هي الصندوق السعودي والصندوق العربي والصندوق الكويتي ، حيث ساهمت تلك المؤسسات بنحو ٦٨٪ من اجمالي القروض المقدمة للقطاع الزراعي في كافة الدول المستفيدة .

وبعد ايضاح التوزيع القطاعي لقروض المؤسسات المالية العربية ، يمكن استنتاج ان قطاعات البنية الاساسية (النقل والمواصلات ، الطاقة ، والمياه والمجاري) تستأثر بالنصيب الاكبر من هذه القروض ، كما ان قطاعات الانتاج قد حصلت على نسبة أفضل ولكن ربما يكون ذلك التوزيع قد جاء نتيجة احتياج الدول المستفيدة الى الاستثمار في قطاعات البنية الاساسية ، وبالتالي اعطتها اولوية عن قطاعات الانتاج .

ثالثا: دور مؤسسات التنمية العربية في مجال الامن الغذائي :

تبين فيما سبق ان قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الدول العربية قد حصل على نحو ٤٦ مليار دولار كقروض من مؤسسات التنمية العربية خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٨) . وقبل ايضاح المجالات المختلفة التي حصلت على قروض في القطاع الزراعي ، تجدر الإشارة الى انه بالنسبة لشروط تمويل المشروعات الزراعية بصفة خاصة والمشروعات الانمائية بصفة عامة ، فان الصناديق العربية توفر لها قدرا كبيرا من حرية الاختيار في أوجه استخدام الموارد المالية ، حيث تتبع هذه الصناديق مبدأ المنافسة الدولية عند التعاقد مع المقاولين والموردين والاستشاريين المحليين عند استعمال القرض بهدف تشجيع الصناعات المحلية والعمالة المحلية والعربية لتساهم في تنفيذ المشاريع الانمائية، وتتوقف شروط القرض ودرجة التيسير على درجات النمو في البلد المضيف للمشروع ، وتقدم الصناديق العربية بوجه عام قروضا ميسرة للدول العربية الاقل نموا . وتضع معظم الصناديق قيودا على الحجم النسبي للقرض الذي يقدم لحساب مشروع واحد (الصندوق الكويتي ، صندوق ابوظبي) في حين تضع صناديق اخرى (الصندوق السعودي) حدا أقصى على قيمة القروض الكلية ، اما المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا فان الحد الاقصى لتدخله في مشروع ما لا يتجاوز عشرة ملايين دولار . ويشترط صندوق الوبك في القروض التي يقدمها لتغطية عجز موازين المدفوعات بان يقدم البلد المقترض مبلغا مماثلا بالعملات المحلية لتمويل برنامج او مشروع انمائي محلي ، وبالنسبة للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لا توجد شروط محددة فيما يخص نسبة لتكاليف مشروع معين ، غير انه يفضل الا تتعدى هذه النسبة ٥٠٪ من تكاليف المشروع (١) .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي .
(انجازات مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية في مجال التمويل الزراعي في الوطن العربي) عمان . الاردن ، ٣-٧ مايو ١٩٨٦ .

وبالنسبة لنصيب القطاع الزراعي والثروة الحيوانية من اجمالي القروض المقدمة من مؤسسات التنمية المختلفة ، فان نسبته تتباين بين الدول العربية وذلك طبقا للاولويات التي تضعها كل دولة لقطاعاتها المختلفة ، ففلسطين وجهت كافة القروض الى قطاع الزراعة ، والعراق والمغرب وجهتا نحو ٤٨,٨% ، ٤٢,٤% على التوالي من اجمالي قروضها من المؤسسات المالية خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٧) ، الى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية . كما ان السودان ، تونس ، الصومال قد وجهت ما بين ٢٢% الى ٣٦% من اجمالي القروض الى قطاع الزراعة . وهناك دول مثل مصر وجيبوتي ، عمان قد وجهت نسبة قليلة من قروضها الى قطاع الزراعة بها ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤-١١) وهذا التباين بين الدول العربية يرجع في المقام الاول الى اهمية قطاع الزراعة بالنسبة للقطاعات الاخرى .

وفيما يتعلق بتوزيع القروض على المجالات المختلفة للامن الغذائي في الدول العربية ، فقد وجه لاستصلاح الاراضي نحو ٧٨٨,٦ مليون دولار ، تمثل نحو ٣٠,٢% من اجمالي القروض الموجهة للقطاع الزراعي في الدول العربية ، ووجهت ثلاث دول هي تونس والسودان والمغرب نسبة كبيرة من القروض الى استصلاح الاراضي فيها ، كما وجه لقطاع مستلزمات الانتاج نحو ٤٨٤,٦ مليون دولار تمثل نحو ١٨,٦% من اجمالي قروض الزراعة واهتمت دولتان هي تونس والاردن بتوجيه نسبة كبيرة من القروض الى مستلزمات الانتاج . اما قطاعي الري والسدود ، فقد خصص لهما نحو ٣٢,٤% من القروض .

وفي مجال الصناعات الغذائية تم توجيه نحو ٢٨٩,٢ مليون دولار ، وجهت السودان وحدها نحو ١٤٦,١ مليون دولار الى هذا المجال ، ووجهت الصومال نحو ٨٢ مليون دولار ، وذلك في مجال صناعة منتجات الالبان والاسماك واللحوم . اما في مجال الصيد البحري فيلاحظ ان اليمن الجنوبي قد خصصت نحو ٨٠,٥ مليون دولار لهذا المجال تمثل نحو ٥٥% من اجمالي المخصص للصيد البحري على مستوى الدول العربية . واخيرا في مجال الثروة الحيوانية ظهر الاهتمام كثيرا في كل من موريتانيا واليمن الشمالي ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤-١١) .

وتجدر الاشارة الى ان المشروعات الزراعية التي اسهمت الصناديق في تمويلها في الدول العربية المستفيدة تنسم بعدد من الخصائص الهامة ومنها ان هذه المشروعات قد اهتمت بصورة عامة بزيادة الانتاج الزراعي وازافة موارد جديده الى الاستغلال الزراعي والحيواني . حيث سعت المشروعات الممولة من قبل هذه المؤسسات الى استغلال وتحول الاراضي التي تعتمد على نظام الزراعة المطرية والموسمية الى نظام الري الدائم ، كما عملت هذه المشاريع على زيادة دخول المزارعين وتحسين ظروف معيشتهم من خلال توزيع منافع المشروعات الممولة من قبل الصناديق على المزارعين بطريقة اكثر عدالة ، ويتضح ان معظم المشروعات الزراعية التي ساهمت هذه الصناديق في تمويلها قد استهدفت تحقيق زيادة دخل المزارعين بنسبة ٥٠% أو أكثر بعد تنفيذها .

جدول رقم (٤-١١) المجالات الزراعية التي حصلت على قروض من مؤسسات التنمية العربية (بالمليون دولار)

الدولة	الصناعات الغذائية	السيى	السدود	استصلاح الاراضى	مستلزمات الانتاج	المصيد البحرى	الثروة الحيوانية	اجمالى القروض	التوزيع النسبى للقروض فى الزراعة فى الفترة ١٩٨٧-٧٤
الاردن	-	٩١,٧٩	٣٩,٦٣	٨,٥٠	١٤٦,٢٦	-	-	٢٨٦,١٨	٩,٩
البحرين	١,٤	-	-	-	-	-	-	١,٤٠	-
تونس	-	٦٣,٤٠	١٣٤,٥٥	١٤١,٠٧	١٠٦,٨٢	٤٠,١٦	-	٤٨٦,٠٠	٢٩,٣
الجزائر	-	٢٢,٣٥	٥٧,٠٨	١٩,٩٠	-	-	-	٩٩,٣٣	١٢,١
جيبوتى	٥,٥٥	-	-	-	-	-	٦,٤٥	١٢,٠٠	٥,٨
السودان	١٤٦,١٣	١٠٣,٨٢	-	١١٣,٩٣	١٢,٢٠	-	٥,٠٠	٣٨١,٠٨	٢٢,٢
العراق	-	-	-	-	٦٤,٦٠	-	-	٦٤,٦٠	٤٨,٨
سوريا	-	-	-	-	٢,٦١	-	٦,٧٩	٣٢,٨٩	١١,٦
الصومال	٨٢,٠٦	١٧,٦٢	-	٦٤,٢٩	-	٥,١٥	٥,٩٢	١٧٥,٠٤	٣,٦٠
عمان	-	-	-	-	-	١٠,٣٢	-	١٠,٣٢	١,٨
لبنان	-	-	-	-	٢,٢٤	-	-	٢,٢٤	-
فلسطين	-	١٠,٣٢	-	-	-	-	-	١٠,٣٢	١٠٠,٠٠
مصر	٢٥,٣٨	-	-	-	٦٩,٢٥	-	-	٩٤,٦٣	٦,٢
المغرب	٢٠,٢٩	٢٣,٩٤	١٦٠,١٣	٣١٦,٦٥	-	-	-	٥٢١,٠١	٤٢,٤
موريتانيا	-	٥١,٣٦	-	٤٤,٣٧	-	١٠,٢٠	١٧,٠٠	١٢٢,٩٣	١٤,٦
اليمن الجنوبي	-	٣٠,٩٢	-	٣٣,٤٢	-	٨٠,٤٧	-	١٤٤,٨١	١٢,٢
اليمن الشمالى	٨,٣٤	٣٦,٥٨	-	٤٦,٤٤	٥٧,١٢	-	١٤,٤٠	١٦٢,٨٨	١٢,٩
الاجمالى	٢٨٩,١٥	٤٥٢,١٠	٣٩١,٣٩	٧٨٨,٥٧	٤٨٤,٥٩	١٤٦,٣٠	٥٥,٥٦	٢٦٠٧,٦٦	١٨,٧
التوزيع النسبى (%)	١١,٠٩	١٧,٣٤	١٥,٠١	٣٠,٢٤	١٨,٥٨	٥,٦١	٢,١٣	١٠٠	-

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعى (انجازات مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية فى مجال التمويل الزراعى فى الوطن العربى ، عمان (الاردن) ٣-٧ مايو ١٩٨٦

(٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٨

كما تضمنت مشروعات الصناديق الممولة في هذا القطاع بعدا آخر وهو الخدمات الاجتماعية التي تقدم الى سكان منطقة المشروع ومن امثلة ذلك مشروع التنمية الريفيه المندمجة في تونس الذي يتكون من مجموعة مشاريع يبلغ عددها ٣١٥ مشروعا يشتمل كل واحد منها على مكونات انتاجية واخرى تساهم في تحسين الخدمات الاجتماعية والظروف المعيشية للسكان ، كذلك مشروع المستوطنات المروية في الصومال الذي يهدف الى توطيد ٧٥٠٠ عائلة زراعية تضررت بسبب الجفاف ، كما تضمنت المشروعات الخدمات الصحية اللازمة مثل توفير مياه الشرب وانشاء المستشفيات وشراء المعدات والمواد اللازمة لمكافحة الامراض المتفشية كالمalaria والبلهارسيا . وعملت هذه القروض على توفير المسكن الملائم لسكان منطقة المشروع ، واولت الارشاد الزراعي اهتماما خاصا لدوره المتميز في تحسين الانتاج في مناطق المشروعات .

وبعد هذا الاستطراد التحليلي للجهود العربية المالية والانماثية ، فانه يمكن اعطاء تلخيص دقيق لها واعطاء بعض المؤشرات عنها ، فقد تزامنت زيادة المساعدات المالية العربية مع ارتفاع اسعار النفط . وقد بلغ اجمالي المساعدات العربية نحو ٨٣.٥ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٧) وتمثل نحو ١٣٪ - ٢٤٪ من اجمالي الناتج القومي للدول النفطية المانحة . وتحصل الدول العربية على نحو ٥٥٪ من اجمالي المساعدات العربية . وقد أستأثرت دول قليلة مثل الاردن ، تونس ، الجزائر ، سوريا السودان ، اليمن الشمالي بالنصيب الاكبر من هذه المساعدات ، سواء تمثل ذلك في مساهمة المساعدات المالية العربية في اجمالي التدفقات الواردة الى هذه الدول ، أو تمثل في القروض الميسرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة . وتنوع المساعدات المالية العربية بين مساعدات رسمية حكومية ثنائية الاطراف ، ومساعدات للمؤسسات والمنظمات العربية وقروض من مؤسسات التمويل القطرية والاقليمية ومساعدات خاصة تتمثل في مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص في الدول العربية .

وبصفة عامة فقد ساهمت مساعدات التمويل العربية بنسبة ٣٨٪ من اجمالي الاستثمارات الكلية في الدول العربية النامية خلال الفترة (٨١-١٩٨٥) ، كما تمثل نحو ١٢.٩٪ من اجمالي الاستثمار الزراعي في الدول المستفيدة في الفترة السابقة . هذا وتمثل نحو ١٤.٣٪ من اجمالي الديون العربية في عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك فانه برغم انخفاض مساهمة هذه المساعدات المالية العربية ، وبرغم ان البعض يطلق عليها انها تدخل في اطار تعاون بين الدول العربية وليس لها دور تكاملي ، برغم هذا كله فان لها دورها الايجابي في مجال التنمية العربية لايمكن تجاهله . خاصة وانه يمكن التغلب مستقبلا على الكثير من تلك السلبيات كما ان الوضع الاقتصادي للدول الاكثر استفادة من تلك المساعدات المالية سيكون أشد سوءا في حالة غيابها .

٤-٣-٢ تقييم الاستثمارات العربية المشتركة :

لقد تناول الفصل الثالث من الدراسة ايضاحا للمشروعات المشتركة من حيث مفهومها وتوزيعها وقيمة وعدد المشروعات العربية والدولية المشتركة ، وفي هذا الجزء نحاول تحليل الجوانب المختلفة لها من حيث القاء الضوء على الاستثمارات الخاصة المشتركة في الدول العربية ، والتعرف على ماهية المشروعات الزراعية وازهار المعوقات التي تحول دون تسويق منتجاتها بين الدول العربية .

والمشروعات المشتركة ترتبط كثيرا بالجهود العربية المالية والانمائية (والتي سبق الحديث عنها) ، حيث انها مصدر التمويل الرئيسي لتلك المشروعات . وقد تم انشاء نحو ٨٣٠ مشروعا مشتركا بلغت رؤوس أموالها نحو ٣٥٧ مليار دولار ، وقد بلغت المشروعات العربية منها نحو ٣٩١ مشروعا تمثل نحو ٤٧١٪ من اجمالي المشروعات ، أما المشروعات العربية - الدولية فقد بلغ عددها نحو ٤٣٩ مشروعا . وبالرغم من زيادة اعداد الاخيرة الا ان رؤوس أموالها تقدر بنحو ١٤٣ مليار دولار على حين تبلغ رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة نحو ٢١٤ مليار دولار . وبصفة عامة فان عدد المشروعات العربية - الدولية المقامة في الدول العربية قد بلغ ٢٥٠ مشروعا وبلغت رؤوس أموالها نحو ٩٣ مليار دولار ، أي أن نحو ٦٥٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات المشتركة موجودة بالمنطقة العربية . هذا وتعمل عديد من المشروعات في مجالي التمويل والبنوك ، حيث تمثل رؤوس الأموال لهذين القطاعين نحو ٤٠٧٪ ، ٣٠٧٪ على التوالي من اجمالي رؤوس الأموال المتاحة بالمشروعات المشتركة (عربية ودولية) .

اما القطاع الزراعي ، فقد بلغ عدد المشروعات المشتركة به نحو ٣٥ مشروعا عربيا ، ٢٤ مشروعا عربيا ودوليا ، وان قيمة رؤوس الأموال لهذه المشروعات بلغت نحو ٢٣ مليار دولار تمثل نحو ٦٥٪ من اجمالي رؤوس أموال المشروعات المشتركة (منها نحو ٢ مليار دولار رؤوس أموال لمشروعات عربية ، ونحو ٣٢٦ مليون دولار لمشروعات عربية دولية مشتركة) . وفيما يتعلق بالاطراف المنشئة للمشروعات الزراعية ، يلاحظ ان المشروعات ثنائية الاطراف قد بلغت نحو ٢٣ مشروعا برؤوس أموال بلغت نحو ٣٩٦ مليون دولار ، وان المشروعات العربية الجماعية قد بلغت نحو ١٢ مشروعا زراعي برؤوس أموال بلغت نحو ١٦ مليار دولار . أما المشروعات الزراعية العربية - الدولية ، فقد بلغ عدد المشروعات ثنائية الاطراف نحو ٢٥ مشروعا برؤوس أموال بلغت نحو ٢٨٢ مليون دولار ، ٩ مشروعات جماعية بلغت رؤوس أموالها نحو ٣٨ مليون دولار (١) . هذا هو الوضع العام للمشروعات العربية المشتركة ، وسنوضح في الجزء التالي اطار المشروعات الزراعية العربية المشتركة .

٤-٣-٢-١ تقييم المشروعات الزراعية المشتركة :

اذا كنا قد أشرنا الى ان عدد المشروعات العربية المشتركة العاملة في المجال (١) راجع الجزء الخاص بالمشروعات العربية المشتركة في الفصل الثالث من الدراسة

الزراعي يبلغ عددها نحو ٣٥ مشروعا فان هذه المشروعات لا تتضمن المشروعات الخاصة بالصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية ، او التي تأتي كمشروعات خدمات مثل صناعة الاسمدة الكيماوية . والجدول رقم (٤-١٢) يوضح تفاصيل تلك المشروعات ، حيث يلاحظ ان عدد المشروعات العربية بلغ نحو ٥٤ مشروعا تعمل في أنشطة عديدة ، وأن الأنشطة الخاصة بالصناعات الغذائية وصناعة الاسمدة الكيماوية (الصناعات التحويلية) قد بلغ عدد المشروعات بها نحو ٢٢ مشروعا تمثل نحو ٢٠٪ من اجمالي المشروعات العربية والدولية المشتركة - كما ان المشروعات الخاصة بالانتاج الحيواني (انتاج لحوم البان ، ودواجن ، اعلاف) بلغ عددها ٢١ مشروعا تمثل نحو ٣٨٫٤٪ واذا ما اضيف اليها المشروعات الخاصة بصيد وانتاج الاسماك لبلغ عددها ٢٧ مشروعا . وهناك مشروعات تعمل في مجال الاستثمار الزراعي العام (اي تعمل في الاقتراض والتمويل والتصنيع والتسويق والتجارة الخارجية وغيرها) وقد بلغ عددها ٧ مشروعات (تمثل نحو ٩٫٥٪ من اجمالي المشروعات العربية والدولية المشتركة) . كما ان هناك مشروعات تعمل في نشاط آخر بجانب الزراعة ، مثل التعدين (التنقيب عن المعادن) ، وعددها مشروعات . اما المشروعات العاملة في مجال الانتاج النباتي ، فان عددها ضئيل وهي خمسة مشروعات فقط .

والتوزيع السابق لمجالات الأنشطة المختلفة ، يوضح انها تركزت في مجالين رئيسيين ، مجال التصنيع ، ومجال الانتاج الحيواني . وبذلك فانها تركزت في الأنشطة التي تنتم بضمان العائد وتدنية المخاطر ولم تنطرق الى مجالات زراعية انتاجية كانت الحبوب على نطاق واسع حيث ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب منخفضة وتصل الى أقل من ٥٠٪ في السنوات الاخيرة .

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي ، فان العدد الاجمالي للمشروعات بلغ ٧٤ مشروعا وبلغ عدد المشروعات المقامة في دول عربية ٥٤ مشروعا (تمثل نحو ٧٣٪) وان المشروعات العربية المشتركة (مساهمات عربية ثنائية أو متعددة الاطراف) قد بلغ عددها ٣٦ مشروعا ، اما المشروعات العربية الدولية (ثنائية ومتعددة الاطراف) فقد بلغ عددها ٢٨ مشروعا . والمشروعات العربية الجماعية هي ٩ مشروعات يقع معظمها في السودان . اما المشروعات العربية ثنائية الاطراف فتبلغ ٢٧ مشروعا تمثل مصر والامارات منها نحو ١٥ مشروعا . وفيما يتعلق بالمشروعات الدولية ، فان الثنائية منها ٢٠ مشروعا (طرف عربي وطرف اجنبي والمشروعات مقامة في دول اجنبية) ، فان منها ثلاث دول في آسيا (باكستان ، وسيرلانكا وتركيا) ، والباقي في افريقيا وان من بين هذه المشروعات ثلاثه مشروعات ساهت فيها السعودية في باكستان ، والباقي ساهمت فيه ليبيا وحدها - والمشروعات الثنائية الدولية المقامة في الدول العربية كان اغلبها في السعودية (السعودية وطرف أوروبي أو امريكي) ، والمتعددة الاطراف الدولية تمثل مصر منها ٣٣٪ (ثلاث مشروعات) واجمالا لما سبق فان دول مجلس التعاون الخليجي بها ١٦ مشروعا

جدول رقم (٤-١٢) : التوزيع الجغرافي وحسب النشاط للمشروعات العربية، والعربية الدولية المشتركة في القطاع الزراعي في الدول العربية

التوزيع النسبي									
التوزيع النسبي	العدد	مجال النشاط	التوزيع النسبي	الاجمالي العام	الاجمالي متعدد الاطراف	الاجمالي الثنائي	العربية الدولية	المشروعات العربية	العربية متعددة الاطراف
١٧,٥٧	١٣	خدمات (صناعة سماد كيميائي)	٨,١١	٦	٢	٤	١	٤	١
١٢,١٦	٩	صناعات غذائية	٩,٤٦	٧	-	٧	-	١	-
٢٩,٩٣	٢٢	اجمالي الصناعات التحويلية	١,٣٥	١	١	-	١	-	-
١,٣٥	١	تبريد وتجميد	٢,٧٠	٢	-	٢	-	١	-
١٢,١٦	٩	انتاج حيواني (لحوم البنية، اعلاف)	٢١,٦٢	١٦	٦	١٠	٢	١	٤
١٦,٢٢	١٢	انتاج دواجن وعلاف	١٢,١٦	٩	٤	٥	٣	١	١
٢٨,٣٨	٢١	اجمالي الحيواني والدواجن والاعلاف	١,٣٥	١	١	-	-	-	١
٨,١١	٦	اسماك	١,٣٥	١	-	١	-	-	-
٩,٤٦	٧	استشمل زراعي عام	١,٣٥	١	١	-	-	-	١
١٣,٥١	١٠	انتاج نباتي وحيواني وداجني	١,٣٥	١	-	١	-	١	-
٦,٧٦	٥	انتاج نباتي وتسويق	١,٣٥	١	١	-	-	-	١
٢,٧٠	٢	زراعة وتعددين	١,٣٥	١	-	١	-	-	-
٤٨,٦٥	٣٦	اجمالي النباتي والحيواني والتسويق	٤,٠٥	٣	٢	١	٢	-	-
١٠٠	٧٤	الاجمالي العام	٥,٤٠	٤	-	٤	-	-	٤
الاجمالي العام									
٧٢,٩٧									
٥٤									
١٨									
٣٦									
٩									
٩									
٩									
٢٧									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									
١٠٠									

ر ر ن بها ١٦ مشروعا (يمثلان معا نحو ٥٩٣٪ من اجمالي المشروعات العربية ، ونحو ٤٣٢٪ من اجمالي المشروعات العربية والدولية - والتوزيع السابق يوضح ان دولا قليلة قد استفادت بهذه المشروعات وان معظم المشروعات ثنائية - اما المشروعات الجماعية فهي ضئيلة (٩ مشروعات فقط) ويعنى ذلك ان التقارب بين دولتين عربيتين كان له أثره فى انشاء مثل تلك المشروعات الثنائية ، وان المشروعات الجماعية الثنائية قد جاءت فى انشطة لا تصب بصفة رئيسية فى قضية الامن الغذائى ، وان اقامتها لم تأت بناء على الميزة النسبية ، وانما كان على اساس توافر الخوارد والعلاقات العربية والتقارب فى فترة من الفترات . وفى الجزء التالى سوف يتم دراسة أهم المشروعات العربية التى تعمل فى المجال الزراعى والتعرف على معوقاتنا ، وهى الشركة العربية للاستثمار ، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

أولا: الشركة العربية للاستثمار :

وهذه الشركة أسست فى يوليو ١٩٧٤ وهى شركة عربية مساهمة مملوكة من قبل ١٥ دولة عربية (١) . والغرض الاساسى للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو " استثمار الاموال العربية لتنمية الموارد العربية بالقيام بالمروعات الانتاجية فى قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربى (٢)". وقد قامت الشركة بالمساهمة المباشرة فى عدد من المشاريع الزراعية وتقديم التسهيلات الائتمانية لها . وفى هذا المجال فقد أسهمت الشركة منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٨٨ فى ستة مشروعات زراعية تقوم بانتاج السكر والحبوب والخضر والفاكهة واللحوم والحليب ومشتقاته بمختلف الدول العربية . وقد بلغ اسهام الشركة فى رؤوس اموال هذه المشروعات نحو ٦٩٥ مليون دولار تمثل نحو ٤٥٪ من اجمالى اسهامات الشركة فى جميع القطاعات شاملة الزراعة ، ويمثل اسهام الشركة فى رأسمال المشروعات الزراعية الستة بنحو ٥٣٪ من رأسمال هذه المشروعات وذلك حتى نهاية ١٩٨٨ ، وكما هو موضح بالجدول رقم (٤-١٣) . والمشروعات السابقة تقع فى السودان (سكر كنانه) ، واليمن (شركة مأرب للدواجن) ، وثلاث مشروعات (للتنمية وتربية الماشية وانتاج الالبان) بتونس . وتجدر الاشارة الى ان بعض المشروعات الواردة بالجدول مثل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية لديها مشروعات سوف يتم ذكرها تفصيلا فيما بعد . كما يجب التنويه عن ان بعض المشروعات الواردة بالجدول سيوف نلاحظ انها تتكرر فى مجال نشاط هيئات ومؤسسات اخرى ، مثل مشروعات الالبان بتونس، حيث ساهمت فيها أيضا الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى .

(١) الدول ومساهماتها بالمليون دولار امريكى هي : السعودية (٤٥) ، الكويت (٤٥) ، السودان (٢٠) ، مصر (٢٠) ، قطر (٢٣٥) ، الامارات العربية (٤٥) ، البحرين (٥) ، سوريا (٢٠) ، العراق (٣٠) ، الاردن (مليون دولار) ، تونس (٥) ، المغرب (٥) ، ليبيا (٢٠) ، عمان (٥) ، اليمن الشمالى (مليون دولار) . وبذلك تبلغ جملة مساهمات الاعضاء نحو ٢٩٠٥ مليون دولار .

(٢) المصدر : الشركة العربية للاستثمار (ش.م.ع) : التقرير السنوى ، ١٩٨٩

جدول رقم (٤-١٢) : المشروعات الزراعية التي ساهمت الشركة العربية للاستثمار في رؤوس أموالها حتى ١٩٨٨/١٢/٣١

المتروّع	قيمة مساهمة الشركة مليون دولار	إجمالي رأسمال المشروع مليون دولار	منتجات المشروع	الطاقة الانتاجية القموى السنة
- شركة سكر كنانه (السودان)	٦٢ر٤	٨٩٦ر٥	زراعة قصب وصناعة السكر	٣١٥ الف طن سكر
- شركة حارب للدواجن (الجمهورية العربية اليمنية)	١ر٥٥	١٤ر٦	انتاج بيض المائدة	٥٥ مليون بيضة
- شركة التنمية للإستغلال الزراعي للمحاصيل (تونس)	٠ر٢١	١ر٨	انتاج وتمنيع الخضر والحبوب	زراعة ٨٨٠ هكتار خضر وفواكه و انتاج ٨٩٠ طن حليب
- شركة المرجى لتربية الماشية وتنمية الزراعة (تونس)	٠ر٥٢	٤ر٢	انتاج الحليب ومحاصيل زراعية	١٢ر٤ طن حليب وزراعة ٢٨١٢ هكتار محاصيل زراعية
- شركة البان الشمال (تونس)	١ر٣٣	٣ر٧٥	انتاج الحليب ومشتقاته	انتاج ٢٢ر٦ طن حليب ، ٢٣ مليون علبة زبادى ، ٨٠٠ طن زبد
- الشركة العربية لتنمية الثروة (شركة عربية مساهمة)	٣ر٥٦	٢١٣ر٠٠	اقامة مشاريع زراعية وحيوانية	
الإجمالي	٦٩ر٥٧	١١٣٣ر٨٥	-	-

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العادية السابعة والاربعون ، تونس ١٧-٢٠/٩/١٩٨٩

ثانيا : الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية :

وهي احدى المشروعات الزراعية المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وقد وقع مندوبو احدى عشرة دولة عربية على عقد تأسيسها في فبراير ١٩٧٥ وتستهدف الشركة القيام بجميع الاعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بـانتـاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والاعلاف والمواد والمعدات ، والآلات اللازمة لذلك ، واجراء الدراسات واعداد المواصفات وتقديم الخدمات الاستشارية(١) . هذا وقد ساهمت الشركة العربية للاستثمار بنحو ٦٩,٥٧ مليون دولار في رأسمال الشركة العربية للتنمية الثروة الحيوانية .

قامت الشركة بانشاء عديد من المشروعات ذات الصلة بالانتاج الحيواني وانتاج الدواجن ، والاعلاف ، وقد ساهمت في انشاء الشركة العربية للانتاج الحيواني في رأس الخيمة بالامارات العربية ، حيث تأسست عام ١٩٧٩ برأسمال قدره ٢,٤ مليون دينار كويتي ، وساهمت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بنحو ٧٥% من رأس المال . كما ساهمت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في انشاء الشركة العربية العراقية لتنمية الثروة الحيوانية والتي تأسست في عام ١٩٨٣ برأسمال قدره ٨,٦ مليون دينار عراقي مناصفة بين الشركة العربية والحكومة العراقية ، وتشمل الشركة ثلاث مشروعات هي : محطة ابقار الحليب في ٧ نيسان ، مشروع الانتصار لتربية وتسمين الاغنام في دهوك اراضي الطليقة في بابل (لزراعة الشعير) . وفي قطر تم انشاء مشروع انتاج الالبان (على بعد ٥٠ كيلو متر من الدوحة) ويهدف الى انتاج حوالي ٥٠٠٠ طن من الحليب الطازج وانتاج نحو ١٨٦ طن من اللحوم ، وانتاج الاعلاف الخضراء ، اضافة الى الشركة العربية القطرية لانتاج الدواجن لانتاج البيض واللحوم وصناعة الاعلاف ، ومذبح للطيور .

وفي سوريا تم انشاء مشروع تربية الاغنام وتسمين الحملان والعجول (في القامشلي) ويهدف المشروع الى انتاج نحو ٦٠ ألف رأس من حملان التسمين ، ١٠ آلاف رأس من اغنام التربية ، ٤ آلاف رأس من عجول التسمين ، كما تم انشاء مشروع الانتاج المتكامل بدير الزور في الزود ايضا لانتاج الحليب والاعلاف .

وفي السودان تم انشاء مشروعين احدهما مصنع للاعلاف بتكلفة استثمارية قدرها ٦ مليون دينار كويتي ، طاقته الانتاجية ١٥٠ الف طن في السنة ، ويستخدم ٩٥% من احتياجاته من المواد الخام من الانتاج المحلي ، والمشروع الاخر لانتاج الدواجن .

وفي السعودية تم انشاء مشروع انتاج وتصنيع الاعلاف الخضراء بالقصيم . ويهدف المشروع اساسا الى استصلاح نحو ٥٠٠٠ هكتار وزراعتها بالاعلاف الخضراء ، ثم تصنيعها ، وقد بلغت تكاليفه الاستثمارية نحو ١٠٠ مليون دينار كويتي كما هو موضح بالجدول (٤-١٤) اضافة الى انشاء الشركة العربية السعودية لانتاج الدواجن (بالقصيم) .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي ، عمان الاردن ، ٣-٥ مايو ١٩٨٦ ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٨٧

جدول رقم (٤-١٤): اجمالي استثمارات المشروعات والشركات التابعة للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، وكذلك المساهمات وفقا لارقام الخطة الاستثمارية لعام ١٩٨٦/٨٤

المشروعات	الموقع	اجمالي التكاليف الاستثمارية الف دينار كويتي
مشروعات تابعة :		
١- تسمين الخراف والعجول وتربية الاغنام	القامشلي - سوريا	٤٦٢٣
٢- انتاج وتصنيع الاعلاف الخضراء وانتاج الحليب	القصيم - السعودية	١٠١٩٨
٣- مصنع علف الحيوان والدواجن	الخرطوم - السودان	٤٧٠٠
٤- جدات امهات دجاج اللحم	الازرق - الاردن	١٠٠٣٥
٥- انتاج الدواجن	الخرطوم - السودان	٨٤٤٠
٦- الانتاج الحيواني المتكامل	دير الزور - سوريا	١٨٠٠
٧- تصنيع معدات الدواجن وحيوانات المزرعة	...	٢٠٠٠
شركات تابعة ومساهمات :		
٨- الشركة العربية للانتاج الحيواني	رأس الخيمة - الامارات	١٤٥٩
٩- شركة مأرب للدواجن	صنعاء - اليمن الشمالي	٥٤٠
١٠- الشركة العربية لانتاج الدواجن	الفجيرة - الامارات	٥٢٦١
١١- الشركة العربية السعودية لانتاج الدواجن	القصيم - السعودية	٩٢١٨
١٢- الشركة العربية العراقية لتنمية الثروة الحيوانية	العراق	٤١٠٣
١٣- الشركة العربية لانتاج الالبان	الفجيرة - الامارات	٥١٨
١٤- الشركة العربية لانتاج الدواجن	قطر	٥٤٤٦
١٥- الشركة العربية لانتاج الحليب	قطر	١٩٣١
اجمالي المشروعات	-	٧٠٢٧٢
الاحتياطي الاستثماري	-	٣٦٣٧
الاجمالي	-	٧٣٩٠٩

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي ، عمان (الاردن) ، ٣-٥ مايو ١٩٨٦ ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٨٧

هذا بالإضافة لمشروعين بالامارات (الفجيرة) هما الشركة العربية لانتاج الالبان ، والشركة العربية لانتاج الدواجن . وفي الاردن تم انشاء مشروع جدات وامهات الدواجن في منطقة الازرق ، بتكلفة استثمارية قدرها نحو ١٠ مليون دينار كويتي ويستهدف انتاج جدات وامهات دجاج اللحم . اضافة الى مما سبق يلاحظ ان عدد المشروعات بنف ١٥ مشروعاً تركزت في ثمانى دول عربية ، وان هناك دول فيها اكثر من مشروع واحد مثل السعودية سوريا ، الامارات ، قطر ، السودان .

ثالثاً: الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي :

انشئت في عام ١٩٧٧ ، وقد قامت بانشاء عديد من المشروعات الزراعية سواء في دولة المقر (السودان) أو خارجها . ففي دولة المقر تم انشاء ستة مشروعات هي: الشركة العربية السودانية للالبان ، الشركة العربية السودانية للنشأ والجلوكوز، الشركة العربية السودانية للخضر والفاكهة ، الشركة العربية السودانية للدواجن . وقد ضمت هذه الشركات الاربعة في شركة واحدة تحت أسم " الشركة العربية للانتاج والتصنيع الزراعي (السودان) ، هذا بالإضافة الى الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيسسل الازرق ، الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية ، أما خارج دولة المقر ، فقد ساهمت الشركة منذ عام ١٩٨٥ في سبعة مشروعات هي : الشركة العربية العراقية للالبان، مشروعين للالبان بتونس احدهما مشروع المرحى لتربية الماشية والالبان ، والثاني مشروع البان، الشمال الغربى، والاول قائم ومنتج، بينما الثاني في مرحلة التنفيذ اضافة الى الشركة العربية لمصائد الاسماك بجده ، مشروع انتاج الخضر فى البيوت المحمية بدولة قطر ، ومشروع انتاج الالبان بدولة الامارات ، ومشروع المبيدات الحشرية بسوريا .

ومما سبق يتضح انه قد تم انشاء نحو ٢٨ مشروعاً في اطار الشركات القابضة سالفة الذكر كمشروعات عربية مشتركة ، ويأتى انتاج الالبان كهدف رئيسى لنحو ٩ مشروعات تمثل نحو ٣٢٪ من اجمالى المشروعات ، اما مشروعات الدواجن (بيض ولحم) فقد بلغت ٨ مشروعات ، تمثل نحو ٢٨٪ ، ومشروعات الخضر والفاكهة والحبوب بلغت ثلاث مشروعات . وهناك مشروعين لانتاج الاعلاف الحيوانية ، ومشروع واحد لانتاج كل من السكر ، الزيوت النباتية ، الاسماك ، المبيدات الحشرية ، وانتاج النشأ والجلوكوز ، ومشروع لتسمين الخراف والعجول .

وبالنسبة لتوزيعهم على الشركات المساهمة ، يلاحظ ان الشركة العربية للاستثمار قد ساهمت فى نحو ٥ مشروعات ، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية فى نحو ١٣ مشروعاً ، والهيئة العربية فى نحو ١٠ مشروعات . وهناك مشروعات متداخلة بين الشركات الثلاث ، اما بالنسبة لتوزيعهم الجغرافى ، فقد بلغ عدد المشروعات بالسودان نحو ٩ مشروعات تمثل ٣٢٪ من اجمالى المشروعات ، وبالامارات العربية ٤ مشروعات ، وفى كل من السعودية وقطر وسوريا وتونس ٣ مشروعات . وفى كل العراق والاردن واليمن

جدول رقم (٤-١٥): المشروعات التي قامت الشركات العربية القابضة بانشائها في الدول العربية المختلفة

الشركات	المنتجات	مواطن المشروعات	عدد المشروعات بالدولة
الشركة العربية للاستثمار	انتاج السكر	السودان	١
	انتاج البيض	اليمن الشمالي	١
	تنمية (خضر، فاكهه، حبوب، البان)	تونس	٢
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	تسمن خراف وعجول واغنام انتاج حيواني .	سوريا	٢
	انتاج اعلافه حليب ، دواجن	السعودية	٢
	انتاج اعلاف ، انتاج دواجن	السودان	٢
	جدات وأمهات دجاج اللحم	الاردن	١
	انتاج حيواني ، انتاج دواجن ، انتاج البان ،	الامارات	٣
	انتاج البان	العراق	١
	انتاج دواجن ، انتاج حليب	قطر	٢
	انتاج البان ، دواجن ، نشا وجلوكوز ، خضر وفاكهة	السودان	٤
	انتاج زيوت نباتية ، استغلال اراضي	السودان	٢
	مصائد اسماك	السعودية	١
الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	انتاج خضر في بيوت محمية	قطر	١
	انتاج البان	الامارات	١
	انتاج المبيدات الحشرية	سوريا	١
اجمالي المشروعات			٢٨

المصدر: من الجدولين رقم (٣-١٢) ، (٣-١٣) ، ومشروعات الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (١٢٤) ، (١٣٤).

الشمالي مشروع واحد . بمعنى آخر بان دول مجلس التعاون الخليجي بها ١٠ مشروعات تمثل نحو ٣٥٪ من عدد المشروعات الزراعية المشتركة . وهنا نلاحظ مدى تركيز المشروعات في دول معينة دون باقى الدول العربية ، مع تركيز خاص لدولة واحد وهى السودان(بها ٩ مشروعات) ، نتيجة لتوافر الموارد الزراعية بها .

٤-٣-٢ المعوقات التى واجهت المشروعات الزراعية المشتركة :

واجهت المشروعات الزراعية المشتركة فى الدول العربية معوقات عديدة أثرت على كل من الانتاج والتسويق والتجارة البينية العربية لمنتجات المشروعات . وقد أوردت هذه المعوقات كل من الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية . حيث اوضحت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ان هناك معوقات واجهت مشروعاتها الزراعية منذ بدء انتاجها التجارى فى عام ١٩٨٦ ، وتتلخص فيما يلى (١):

- (١) اتباع حكومة المقر (السودان) سياسة تسعير منتجات شركات الهيئة ، دون مراعاة للتكلفة الفعلية التى تتحملها الشركات فى الانتاج .
 - (٢) ندرة النقد الاجنبى المتاح لشركات الهيئة لمقابلة تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة .
 - (٣) اعتماد بعض الشركات فى الطاقة على محطات التوليد ، بدلا من الشبكة القومية للكهرباء ، وما يتبع ذلك من ضرورة توفير الوقود باستمرار .
 - (٤) الاثر السلبي للتخفيضات المتكررة لسعر صرف الجنية السودانى ، وارتفاع معدلات التضخم على القيمة الفعلية لرؤوس اموال الشركة ، بالاضافة للارتفاع النسبى فى تكلفة تنفيذ المشروعات .
 - (٥) المشاكل العمالية الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم وتكلفة المعيشة
 - (٦) بالنسبة للشركة العربية السودانية للزيوت النباتية ، فما زالت الشركة منذ انشائها فى عام ١٩٨٢ تعاني من قدم الآلات والمعدات ، وندرة فى مدخلات الانتاج المستوردة .
 - (٧) بالنسبة للشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الازرق ، فمنذ عام ١٩٨٨ لم تتمكن ادارة الشركة من استغلال الارض الصالحة للزراعة بالمشروع لمدة عامين متتاليين ، ويعزى ذلك الى عدة اسباب اهمها سوء الادارة ، وانتشار بعض الامراض ، وتكاثر الحشائش ،
- هذا وتحاول الهيئة بالتعاون مع دولة المقر الوصول الى حلول للمشاكل السابقة.

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية : المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة العادية السابعة والاربعون ، تونس ١٧-٢٠ سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ١١٠-١١١

وبالنسبة للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، فقد أوضحت الوحدة الاستشارية للدراسات الفنية والاقتصادية بالشركة ان اهم المشكلات التى تواجه تبادل وانسياب السلع التى تنتجها المشروعات العربية المشتركة بين الدول العربية هى على النحو التالى(١):

أولاً: صعوبات تؤثر على قدرة منتجات المشاريع العربية المشتركة على منافسة نظيرتها الاجنبية وتشمل :

- (أ) عدم وجود برامج متكاملة لدعم منتجات هذه المشروعات سواء من ناحية الاراضى اللازمة أو توفير بعض مستلزمات الانتاج محليا (وما يتعلق بالبنية الاساسية مثل المياه ، الكهرباء ، وسائل النقل والاتصال والتخزين) ، أو تيسير استيراد البعض الاخر غير المتوافر محليا ، أو تدبير النقد الاجنبى المطلوب لتمويل هذه الواردات .
- (ب) نقص الحماية المطلوبة لمنتجات المشروعات خاصة فى بداية انتاجها ، ممثلة فى عدم وجود محددات مالية او كمية او نوعية على الواردات المنافسة لمنتجات تلك المشروعات .
- (ج) ارتفاع اسعار منتجات هذه المشروعات نتيجة لتزايد متوسط تكلفة انتاجها ، وبالتالي عدم قدرتها على منافسة نظيرتها الاجنبية .
- (د) عدم دعم او حماية السلع والمنتجة من المشروعات والمتاحة للتبادل التجارى .
- (هـ) وجود وتنوع بعض صور الضرائب على الانشطة التجارية للمشروعات
- (و) عدم التنسيق والتكامل بين المشروعات المشتركة فى مجال التبادل التجارى
- (ز) عدم كفاية المرافق العامة المؤثرة على التبادل التجارى مثل الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه .
- (ح) قصور الخدمات التسويقية مثل التجهيز والتعبئة والنقل والتخزين
- (ط) عدم ملائمة المناخ الاستثمارى للنشاط التجارى لمنتجات هذه المشروعات فى بعض الدول العربية .

ثانياً: معوقات خاصة بسياسات التصدير والاستيراد وتشمل :

- (أ) تحمل منتجات المشروعات للعديد من صور الرسوم غير الجمركية (احصاء ، مدارس ، دمنه ، طابع) والتى تفوق احيانا الرسوم الجمركية الاصلية .
- (ب) صعوبة وتعقيد معاملات التخليص الجمركى على واردات المشروعات
- (ج) منع او تحديد استيراد بعض السلع والمواد اللازمة لهذه المشروعات ، أو حصر التعامل بها من خلال مؤسسة عامة .
- (د) منع تصدير بعض منتجات هذه المشروعات الى الدول العربية الاخرى
- (هـ) اشتراط اعادة قيمة صادرات هذه الشركات الى مصارف دولة المقر لهذه الشركات
- (١) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (الوحدة الاستشارية للدراسات الفنية والاقتصادية) معوقات تبادل وانسياب السلع التى تنتجها المشاريع العربية المشتركة بين الدول العربية يناير ١٩٨٧ ، ص ٣-٨

(ب) عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات والاحكام التأسيسية ، فبالرغم من موافقة دولـة المقر للمشروعات المشتركة على كثير من المزايا والاعفاءات التي تمنح لهذه المشروعات فى مجال تيسير وانسياب منتجاتها بين الدول العربية ، فلا يوجد التزام بالحصول على تلك المزايا والاعفاءات حيث يوجد تباين واضح فى تفسيرها وتأويلها وفرض كثير من المحددات التي تحد منها او قد تلغيها .

(ج) تعقيد اجراءات تنفيذ بنود الاتفاقيات فى مجال التبادل التجارى حيث يصاحبها كثير من الصعوبات الاجرائية والروتين والبيروقراطية المعوقة والتي قد تمنع استيراد بعض مستلزمات الانتاج أو تصدير بعض منتجات المشروعات .

(د) تباين النظرة لهوية وطبيعة المشروعات العربية المشتركة من حيث ممارسة النشاط التجارى حيث يرى البعض ان يقتصر دور هذه المشروعات على الجانب التنموى الانتاجى فقط دون التجارى ولاشك ان هذا يؤدى الى حصر نشاطها التجارى ويحدد مبادلاتها التجارية بشكل واضح سواء من حيث التصدير أو الاستيراد .

(هـ) عدم تصديق بعض الدول العربية على الاتفاقيات المرتبطة بالمشروعات العربية المشتركة فى مجال التبادل التجارى ومنها الخاصة بتيسير وتنمية التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وتعديلاتها وكذا المتعلقة بتسديد مدفوعات المعاملات الخارجية واتخاذ جدول موحد للتعريف الجمركية .

(و) عدم تركيز اتفاقيات المشروعات العربية المشتركة على التبادل التجارى وحريـة انتقال السلع ، ويبدو انه تم ترك هذا الموضوع لتطبيق عليه الاتفاقيات العامة بعد المصادقة عليها مثل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى أو الاتفاقيات الثنائية التي تتم بين حكومات الدول والشركات العربية .

هذه هي المعوقات الخاصة بالمشروعات الزراعية ، والتي جاءت نتيجة التطبيق الفعلى لبعض المشروعات . وهى كما أوردناها فانها تساهم فى تغيير هوية المشروع المشترك الى مشروع محلى فى الدولة يخضع لكل المشكلات الاقتصادية فى دولة المقرر . وقد تلاحظ ان البنية الاساسية الضعيفة تحد كثيرا من تحقيق اهداف المشروعات المشتركة وان الانظمة السعرية واللوائح والاجراءات الخاصة بالنقد الاجنبى لها تأثيرات متباينة .

والمعوقات سالفة الذكر تدعونا جميعا الى ضرورة مراجعة هذه المشروعات وتقييمها بغية التغلب على المعوقات الرئيسية التي تواجهها ، وفى اطار زمنى محدد حتى يمكن استمرارها ، اما اذا لم تجد هذه المعوقات طريقا الى تذليلها فيجب ان يعاد النظر فى تلك المشروعات والبحث عن اسلوب او صيغة اخرى يمكن من خلالها الوصول الى نتائج ايجابية فى هذا المجال . وقد يكون القطاع الخاص العربى مؤهلا فى الوقت الحاضر فى معظم الدول العربية للمساهمة بفعالية فى التنمية العربية الشاملة ، مع

الآخذ في الاعتبار تحريره من القيود والاجراءات الروتينية • والجزء التالي يوضح جزئية هامة وهي الاستثمار الخاص العربي البيني في الدول العربية •

٤-٣-٢-٣ الاستثمار الخاص المشترك بين الدول العربية :

وهو ما يطلق عليها الاستثمارات العربية الخاصة البينية ، وهي تتعلق بأنتقال رؤوس الاموال من قبل القطاع الخاص في دولة عربية واستثمارها (اما منفردا او مشتركا مع القطاع الخاص في الدولة المضيفة) في دولة عربية اخرى • وهي ظاهرة تعتمد فـى الاساس على المناخ الاستثمارى الملائم في الدول العربية ، وما يعنى ذلك من الاستقرار السياسى والاقتصادى ، واستقرار القوانين والقرارات والسياسات المالية والنقدية ، وانحسار الروتين والاجراءات الادارية المعقدة ، وتوافر مستلزمات الانتاج ، وحرية تحويل جزء من رأى المال او الارباح الى الخارج • وحرية التملك للعقارات ، وتوافر بنية اساسية قوية (طرق ، وسائل نقل ، وسائل اتصال ، كهرباء ، مياه ، وغيرها) ، وهي التى تعد بمثابة عوامل جذب للاستثمارات العربية التى انتقلت الى الدول الصناعية المتقدمة واستقرت فى صورة استثمارات غير مباشرة واستثمارات عقارية •

وقد بدأت معظم الدول العربية فى تهيئة المناخ امام القطاع الخاص للقيام بالاستثمار فى كافة المجالات الاقتصادية ، وذلك مواكبة مع الاتجاه العالمى فى الوقت الحاضر وهو الاتجاه الى النظام الاقتصادى الحر ، وما يسمى بالتخصص أو الليبرالية (Privatisation) . وقد بدأت بعض الدول العربية بالفعل فى التخلص من بعض المشروعات الحكومية المتعثرة ، وتقليص دور القطاع العام الذى تميز بانخفاض معدلات أدائه •

وسوف يتناول هذا الجزء تطور الاستثمارات العربية الخاصة البينية منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٨٩ (وهى الفترة التى توافر عنها بيانات) • كما يتناول التحليل صافى التدفقات الرأسمالية الخاصة بين الدول العربية والقى تعنى الفرق بين الاستثمارات الصادرة والواردة • هذا بالإضافة الى ايضاح التوزيع القطاعى للاستثمارات الخاصة العربية •

أولاً: تطور الاستثمارات الخاصة البينية :

بلغت جملة الاستثمارات العربية الخاصة البينية نحو ١٤ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) • وقد مرت بتقلبات بين الارتفاع والانخفاض ، الا انها فى عام ١٩٨٥ بلغت نحو ٢٦٦٧ مليون دولار • ثم ارتفعت الى نحو ٣٦١٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٦ وهى اقصى قيمة لها فى الفترة موضع الدراسة • وتذبذبت بين ارتفاع وانخفاض حتى بلغت نحو ٢٥٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ • وبصفة عامة ، فقد انخفضت بمعدل ٩٤٣٪ سنوياً

خلال الفترة سالفة الذكر . وقد لوحظ ان هناك تباينا كبيرا بين السنوات المختلفة في داخل كل دولة .

ففي عام ١٩٨٥ بلغت قيمة الاستثمارات الواردة الي السودان نحو ١٦٩ر٤ مليون دولار ثم اخذت في الانخفاض حتى بلغت نحو ٧٠٩ ألف دولار فقط في عام ١٩٨٩ كما موضح بالجدول رقم (٤-١٦) . وفي الامارات يلاحظ نمطا مغايرا حيث بلغت نحو ١٠ر٥ ألف دولار فقط في عام ١٩٨٥ ، ثم ارتفعت الى نحو ٥٧ر٩ مليون دولار في العام التالي . وفي مصر بلغت ذروتها في عام ١٩٨٦ وانخفضت في العام التالي ثم أخذت في التزايد بشكل منتظم ، اما في السعودية فان تقلباتها حادة ، حيث كانت في العامين ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ نحو ٢ر٢ مليون دولار ، ثم ارتفعت مباشرة الى نحو ٩٢ر٦ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . وهناك دول عربية وردت اليها استثمارات خاصة لعام واحد فقط في السنوات موضع الدراسة مثل الجزائر والصومال واليمن الجنوبي وليبيا . وترجع التقلبات التي تسببها الى الزيادة الى تحسن مناخ الاستثمار في الدولة بشكل عام مما يؤدي الى جذب المستثمرين ، اما التقلبات التي تميل الى الانخفاض فهذا يعنى العكس في تشوه مناخ الاستثمار في تلك الدول وزيادة العراقيل التي تواجه المستثمرين .

وقد وضحت النتائج الواردة بالجدول ايضا ان هذه الاستثمارات العربية الخاصة تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الاستثمارات في الدول العربية . وقد تم تقديرها في عام ١٩٨٨ ، واتضح انها تتراوح بين ٠٤ و ١٩ر١٪ ، وانها تجاوزت ١٪ في ثلاثة دول فقط هي مصر ، البحرين ، وجيبوتي .

كما انخفضت النسبة كثيرا في بعض الدول العربية مثل العراق وعمان والمغرب وبصفة عامة في الدول العربية ، فقد بلغت نسبة الاستثمارات الخاصة العربية نحو ٢٩ر٠٪ من اجمالي الاستثمارات في الدول العربية مجتمعة في عام ١٩٨٨ . وهذه الاستثمارات الخاصة رغم ضآلتها ورغم انخفاض مساهمتها في الاستثمارات الاجمالية في الدول العربية الا انها تعد بمثابة بادرة أمل في التعاون العربي المشترك في مجال الاستثمار . وهذه الاستثمارات يمكن ان ترتفع كثيرا ، بل يمكن القول دون مغالاة ، انها يمكن ان تجذب رؤوس الاموال المودعة في مصارف الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا ، وذلك في حالة التحسن المستمر لمناخ الاستثمار في الدول العربية ، وتوفير اكبر قدر من المشروعات المعدة للاستثمار ، واعطاء صورة مبسطة عن العائد من تلك المشروعات واماكنها ، وتوفير البنية الاساسية القوية . ووضع خريطة للاستثمار في كل دولة . والقضاء على الروتين والبيروقراطية المعقدة . هذه الشروط ، وغيرها يمكن ان تؤدي الى زيادة معدلات التنمية في المنطقة العربية بزيادة الاستثمارات البينية الخاصة .

ثانيا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية الخاصة :

والغرض من دراسة التوزيع الجغرافي هنا هو التعرف على الدول التي تمثل جذبا

للاستثمارات العربية الخاصة ، كذلك التعرف على الدول المرسله لهذه الاستثمارات .
وفيما يتعلق بالدول المضيفة ، اوضحت النتائج ان جمهورية مصر العربية تأخذ الاتجاه
الرئيسي لجذب الاستثمارات الخاصة العربية في خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) . الا انه في
عام ١٩٨٩ جاءت السعودية في المرتبة الاولى يليها مصر ، حيث استقبلت السعودية نحو
٩٢٦ مليون دولار تمثل نحو ٣٥٨٪ من اجمالي الاستثمارات الخاصة البينية في ذلك
العام ، كما استقبلت مصر نحو ٧٧٨ مليون دولار تمثل نحو ٣٠١٪ . وهذا يعني ان
دولتين فقط قد اجتذبتا نحو ثلثي الاستثمارات العربية الخاصة . مما يدل دلالة واضحة
على ان المناخ الاستثماري في هاتين الدولتين مهيأ لمزيد من الاستثمارات . وتأتي الامارات
العربية في المرتبة الثالثة حيث وفد اليها نحو ٨٤٪ من اجمالي الاستثمارات وبمقدار
عامة فان دول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى مصر قد وفد اليهم نسبة كبيرة مسن
الاستثمارات العربية البينية ، وتمثل نحو ٨٧٪ من اجمالي هذه الاستثمارات .

اما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للدول المرسله ، فان السعودية تأتي في
المرتبة الاولى ، حيث وفد منها او ارسلت ثلث الاستثمارات الخاصة العربية (نحو
٣٣٣٪) . يليها مباشرة الاردن ، والتي تمثل الاستثمارات الوافدة منها الربع (نحو
٢٥٢٪) وبإضافة الى الامارات العربية ، تصبح الدول الثلاث مصدرة لنحو ٧٥٪ من
الاستثمارات العربية الخاصة ، اي ان السعودية تعد اكبر دولة مصدرة ومسـتقبلة
للاستثمارات العربية الخاصة ، كما ان الامارات تصدر وتستقبل بنفس النسبة وهي نحو
٨٤٪ . هذا وقد تم تقدير صافي التدفقات من الاستثمارات الخاصة ، واتضح ان معظم
الدول العربية ذات ميزان سالب بمعنى ان ما يخرج منها من استثمارات اكبر مما يـفـد
اليها في عام ١٩٨٩ ، وان دول مجلس التعاون الخليجي (خاصة البحرين والامارات العربية
والسعودية والكويت) اضافة الى مصر والعراق هي التي تميزت بالميزان الموجب .

مما سبق يتضح ان الاستثمارات الخاصة العربية تعد مؤشرا دقيقا لوضع الاستثمار
في الدول العربية ، حيث لاتخضع لقوانين ملزمة او لعوامل سياسية ، وأن الهدف
الرئيسي للمستثمرين هو تحقيق عائد مرتفع والشعور بالامان والاستقرار في السـدول
المضيفة . وعلى الرغم من ان عامل التشجيع والاعلام الاستثماري يلعبان دورا رئيسيا
في جذب الاستثمارات الخاصة ، الا ان الامر الرئيسي يرتبط بتحسين المناخ الاستثماري
وتوفير عوامل التشجيع والجذب وتقليص عوامل الطرد حتى يمكن لهذه الاستثمارات ان
تزدهر في المنطقة العربية .

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية الخاصة :

يتجه المستثمر العربي (القطاع الخاص) للاستثمار في الدول العربية فـي
القطاعات التي يرى فيها تحقيقا لاهدافه المختلفة ، دون الزام رسمي من الدولة المضيفة
(احيانا يكون هناك نوعا من التوجيه للمستثمرين في بعض الدول) . ويمكن للمستثمر

ان يوجه استثماراته فى قطاع معين اذا تبين ان الدولة تولى رعاية واهتماما خاصا لذلك القطاع فى خططها الاقتصادية . وباستقراء النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٧) ، يلاحظ ان القطاع الزراعى كان محورا رئيسيا للاستثمارات العربية الخاصة فى الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧) حيث تراوحت نسبة استثماراته بين ٣٠.٥% الى نحو ٥٢% ، ثم انخفض الى نحو ٢٩.٧% ، ١٤.٣% فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على التوالي من اجمالى الاستثمارات العربية الخاصة فى العامين السابقين . وعلى العكس من ذلك يلاحظ ان قطاع المال والمصارف كان يستأثر بنسبة ضئيلة من الاستثمارات الخاصة وهى نحو ٠.٩% فى عام ١٩٨٦ ، ثم اخذت النسبة ترتفع بشكل ملحوظ حتى بلغت نحو ٣٩.٦% ، ٢٨.٧% فى العامين الاخيرين على التوالي . والامر كذلك بالنسبة للقطاع السياحى والعقارات . أما القطاع الصناعى فان نسبة استثماراته من اجمالى الاستثمارات العربية الخاصة فى الدول المضيفة تكاد تكون متقاربة بين عام وآخر ، وتراوح بين نحو ٢١.٣% ، ٣٢.٨% .

ان التوزيع السابق يعطى مؤشرا عن القطاعات وما يعترىها من صعوبات أو تيسيرات فى الاستثمار، فقطاع الزراعة كان يجذب نسبة كبيرة من رؤوس الاموال العربية للاستثمار فيه ولكن بعد فترة انخفضت النسبة بشكل كبير (من ٥٢% الى ٢٩.٧%) مما يثير عدة تساؤلات هامة ، وفى هذا الصدد يجب الاشارة الى انه ليس بالضرورة ان يكون الروتين او الاجراءات الادارية المعقدة هما وراء ذلك التخفيض ولكن يعتقد ان يكون صافى العائد وراء تخفيض نسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعى . فمن المعروف ان هناك مجالات عديدة فى الاستثمار الزراعى وتختلف فيما بينها فى العائد الصافى المحقق منها ، فالاستثمار فى تربية الدواجن يختلف كثيرا عن الاستثمار فى استصلاح الاراضى ، فالاول يمكن الحصول على عائد منه فى نفس عام بداية الاستثمار . اما الاخر فان الحصول على العائد يأتى بعد فترة زمنية تختلف باختلاف نوع المحصولات المزروعة . وهذا بالإضافة الى ارتفاع التكاليف الخاصة باستصلاح الاراضى مما يؤدي الى تدنى العائد الصافى . وهذا يؤكد ان المستثمر يتجه الى الاستثمار فى القطاعات التى تتميز بالاجراءات الميسرة وسرعة انجازها وتحقيق عائد مرتفع منها ، حيث يلاحظ ان الاتجاه الى الاستثمار فى قطاع المال والمصارف قد تزايدت نسبته مما يعنى ان هذا القطاع يدر عائدا كبيرا عند الاستثمار فيه . وهذا ينطبق ايضا على قطاعات التجارة والمقاولات والخدمات ، والقطاع السياحى والعقارى . فمنها قطاعان يدران عائدا مرتفعا ومن السهولة انشاء شركات للمقاولات والتجارة ، او بناء مشروع سياحى فى زمن قصير نسبيا وتحقيق عائد منها .

وببقى التساؤل قائما عن مساهمة تلك القطاعات فى مجالات الزراعة والصناعة وبلا شك فان قطاعات السياحة والخدمات والمصارف تعتبر ذات اهمية . لايمكن اغفالها . لكن قطاعات الانتاج هى التى يمكن من خلالها احداث تنمية بصورة مؤثرة ، حيث يمكن تخفيض نسبة من البطالة الاجبارية فى الدول العربية بالعمل فى تلك القطاعات ، ومن ثم فانه لزيادة الاستثمارات فى القطاعين الزراعى والصناعى ، يجب ان يجد المستثمر فيهما

جدول رقم (٤ - ١٧) التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية الخاصة في الدول المضيفة خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩)

القطاع	مليون دولار أمريكي (				
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
	% الاجمالي	% الاجمالي	% الاجمالي	% الاجمالي	% الاجمالي
الزراعة والثروة الحيوانية	١٦٩,٥٤	١٤٥,٥٤	٤٠,٣	٣٠,٥١	٣٦,٩٤
والصيد البحري	٩٩,٨٠	٩٦,٢٧	٢٦,٧	٢١,٢٨	٨٤,٧١
المصافي	٢٥,٣٤	٣,٣٤	٠,٩	٤٣,١٤	٧٤,٠٣
المالي والمصرفي	١١,٥٨	٤٦,٩٧	١٣,٠	١٨,٩٥	٢١,٣١
السياحي والمقارن	٢٠,٤٦	٩٦,٠٨	١٩,١٠	٢٨,٧٤	٢١,٣١
التجارة والمقاولات والخدمات	٢٠,٤٦	٩٦,٠٨	١٩,١٠	٢٨,٧٤	٢١,٣١
الاجمالي	٣٢٦,٧٢	٣٦١,٢٠	١٠٠	٢٣٢,٧	٢٥٨,٤٥

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تقرير منافع الاستثمار في الدول المضيفة ٨٥-١٩٨٩

عناصر مشجعة مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية لآجال طويلة • وحماية منتجاتها في بداية انتاجها من السلع الاجنبية المنافسة ، وازالة المعوقات التي تواجه تصدير منتجاتها • وفي الآونة الاخيرة ، شهدت بعض دول المنطقة العربية زيادة ملحوظة في التصنيع احلالا للواردات ، كما في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والمغرب والاردن • واقيمت عديد من المراكز والمدن الصناعية ، وهو اتجاه ايجابي في الوقت الحاضر ، ولكن اذا لم يكن هناك تنسيق فيما بين المراكز والمدن الصناعية في الدول العربية المختلفة ، فان هذه السلع المنتجة حاليا يمكن ان تدخل في اطار تنافسي في المنطقة العربية في المستقبل •

وهناك مشروعات عربية مشتركة ثنائية على المستوى الرسمي او الحكومي (بين دولتين) ولكن قصور البيانات عن تلك المشروعات الزراعية الثنائية قد حال دون تحليلها • لكن تجدر الاشارة الى ان المشروعات الجماعية العربية قد واجهت معوقات عديدة سبق التنويه عنها ، وانها قد تغيرت هويتها من مشروعات عربية مشتركة الى مشروعات محلية في دولة المقر ، حيث يتم التحكم في تسعير منتجاتها ووضع قيود على النواحي المالية والمصرفية لها ، وعراقيل في تصدير منتجاتها الى الدول العربية او في استيراد مستلزمات انتاج لها ، مما يدعم الرأي ان فكرة اقامة مثل هذه المشروعات المشتركة قد جاءت دون النضج الكافي في تحديد اهدافها ، وتم انشاؤها دون دراسة متأنية لنوع المنتجات او توزيعها الجغرافي في الدول العربية • ففي قطاع الزراعة ، كان التركيز على انتاج وتصنيع الالبان وصناعة الدواجن دون الالتفات الى المشروعات الخاصة بمجالات التنمية الريفية والتي من خلالها يتم زراعة الحبوب التي تمثل المحور الرئيسي في تحقيق الامن الغذائي ، ثم ان التوزيع الجغرافي لتلك المشروعات جاء معتمدا على مدى توافر الموارد الارضية والمائية ، دون اعتبار لوضع البنية الاساسية ومدى تحملها لمثل هذه المشروعات ، ومدى امكانية تسويق منتجاتها • واذا كانت الموارد الارضية والمائية هي المحدد لاقامة المشروعات ، فقد تم انشاء العديد من المشروعات في دول لا تتوفر بها تلك الموارد وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي وتونس ، وعليه فان انشاء مثل هذه المشروعات المشتركة في الدول العربية لم يتناول جوانب عديدة لاقامتها ، واذا كانت احدى الدول العربية قد حظيت بعدد من المشروعات الزراعية ، فان المنطق هو ان يكون لديها اكتفاء ذاتيا اوزيادة في المعروض السلعي الغذائي ، الا ان النتيجة مغايرة تماما ، فلم يحدث تحسنا ملموسا لانتاج الغذاء • وان بعض الدول العربية التي لم تحظ بمثل هذه المشروعات قد حققت تقدما ملحوظا في انتاج الغذاء بل وحققت اكتفاء ذاتيا من عديد من المنتجات الزراعية ، مما يثير العديد من التساؤلات عن دور تلك المشروعات المشتركة خاصة ان ما انفق على استثماراتها قد بلغ نحو ٣٥٧ مليار دولار ، وان ما انفق على استثمارات المشروعات الزراعية قد بلغ نحو ٢٣ مليار دولار • ان ذلك يحتاج الى تقييم شامل وموضوعي لتلك المشروعات المشتركة ، فليست العبرة بتحقيق ارباح لبعض المشروعات نتيجة ايداع رؤوس اموالها في المصارف الاجنبية ، ولكن العبرة هي بزيادة الانتاج وامتصاص جزء من البطالة المتفشية في الدول العربية ، وتحسين مستوى دخل الفرد ومعيشته •

لقد تناولت الدراسة في اجزاء سابقة ايضا حول دور هذه المنظمات ، خاصة ما يتعلق منها بالقطاع الزراعي . وفي هذا الجزء تحاول الدراسة تحليل الأداء لهذه المنظمات . ففي القطاع الزراعي هناك المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، باعتبار انها تعمل في مجال ترويج الاستثمارات الزراعية العربية ، يضاف الى ذلك بعض المنظمات والاتحادات مثل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . وربما يكون هناك نوعا من التداخل بين الانشطة لهذه المنظمات والاتحادات ، وافتقاد التنسيق الملائم بينهما . الا انه في السنوات الاخيرة قد حدث نوع من التنسيق فيما يتعلق بقضية الامن الغذائي وانبثق ذلك عن تشكيل " فريق عمل الامن الغذائي العربي " تحت مظلة الامانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة للشئون الاقتصادية) حيث اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٨٣ على تشكيل هذا الفريق ، والذي يتكون من ممثلي الامانة العامة للمنظمات العربية المتخصصة ، وممثلي الشركات العربية المشتركة والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وبعض الخبراء العرب المختصين وتلخصت مهام الفريق فيما يلي (١):

(أ) يكلف فريق العمل بالتعاون مع المنظمات العربية ذات العلاقة بوضع التفاصيل اللازمة لتحديد المزيد من فرص الاستثمار ، وبلورة المشروعات واتخاذ الاجراءات اللازمة لاعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاولية لبرامج متكاملة .

(ب) يتولى فريق العمل التأكد من توفر المعايير المطلوبة في المشروعات العربية المشتركة المقترحة وموقعها في البرامج القطاعية ، ويتخذ ما يلزم لاستكمال دراستها وتحديد تمويلها من المصادر العربية وغيرها والقيام بمهمة الترويج لتلك المشروعات واقتراح توطيئها واسلوب تنفيذها ومصادر تمويلها بالاستعانة بالمؤسسات العربية القائمة ، وتعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي الامانة الفنية لهذا الفريق .

وفيما يتعلق بأداء الفريق ، فانه لم يتمكن - بطبيعة تكوينه ونقص سلطاته - من اجراء مهمات البرمجة المتكاملة للمشروعات العربية المشتركة. في إطار قومي شمولي ، حيث نظر الفريق الى المشروعات المقدمة اليه فرادى ، وقد اشارت ورقة العمل التي اعدتها اللجنة الفرعية للفريق الى ان " هذه المشروعات يصعب اعتبارها برنامجا تنمويا قوميا للامن الغذائي " . وفيما يتعلق بنتائج اعمال لجنة الترويج بالفريق ، فان المشروعات التي تم الارتباط عليها هي مشروعات تابعة اساسا لبعض اعضاء لجنة الترويج (فسي المؤسسات العربية ذات العلاقة) ، وان معظمها قد تم تقديمه الى الفريق في مراحل (١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الامانة الفنية لفريق عمل الامن الغذائي العربي) : الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الامن الغذائي العربي ، عمان (الاردن) ، ٢٤ ، ٢٥ / ٧ / ١٩٩٠ .

متقدمة للمشروع ، كما ان ما تم الارتباط عليه هو عدد محدود من مشروعات الاستثمار التجاري معظمها في مجال الانتاج الداجني اساسا ثم الانتاج الحيواني ودونما تأثير فعال قابل للقياس على تحقيق الامن الغذائي العربي . هذا وقد قدمت لجنة الترويج للمشروعات المعوقات الخاصة بالمشروعات الزراعية المشتركة ، منها معوقات خاصة بالمناخ الاستثماري ، ومعوقات في طبيعة المشروعات ذاتها ، ومعوقات في الاجراءات (خاصة في التمويل) ، اذ ان الفريق قد اكتفى بتوجيه ودعوة اعضاء لتمويل مشروعات الامن الغذائي واعطائها الاولوية في الاستثمارات والقروض والمساهمات والمعونات الممنوحة .

نخلص من ذلك ان هناك تنسيقا بين المنظمات العربية والاتحادات في مجال الامن الغذائي وفريق عمل الامن الغذائي العربي ، وان توزيع الادوار هو : قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوصفها الامانة الفنية باقتراح المشروعات ودراساتها وتقديمها للفريق ، ويتم الترويج لها والبحث عن مصادر لتمويلها عن طريق اعضاء الفريق مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية . هذا بالإضافة الى العمل الرئيسي لتلك المنظمات في اعداد الدراسات الخاصة بمشكلة الفجوة الغذائية والقضايا المتعلقة بها .

ويمكن القول بأن هذه المنظمات العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي العربي ، قد احدثت آثارا ايجابية اهمها : التنبيه لمشكلة الغذاء في الوطن العربي وازهار جذور المشكلة ووسائل التغلب عليها ، واقتراح المشروعات الزراعية الملائمة والترويج لتلك المشروعات والبحث عن مصادر تمويل لها . الا انه يبقى جانبا رئيسيا يجب التنبيه له وهو : القيام بعمل مسح شامل للمشروعات الزراعية المشتركة في الدول العربية ، واعداد تقييما شاملا لها ، والتعرف على جوانبها السلبية واليجابية ، حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنها فيما اذا كانت صيغتها او اسلوبها يحتاجان الى تعديلات ، أو الى البحث عن اسلوب آخر يلائم الأوضاع الحالية .

٤-٣-٤ تقييم أنتقال العمالة بين الدول العربية :

لقد تناولت دراسات عديدة موضوع انتقال العمالة بين الدول العربية كظاهرة تزامنت مع زيادة اسعار النفط وارتفاع العوائد النفطية في الدول العربية المصدرة . وهذه الدراسات منها ما هو قومي (على مستوى الدول العربية) ، ومنها ما هو قطري سواء في دول الارسل او دول الاستقبال^(١) . ومع تعدد الدراسات عن العمالة بشكل عام فان الدراسات الخاصة بانتقال العمالة الزراعية على المستوى القومي بها قصور شديد ، وقد تناولتها دراسات قطرية مكثفة في بعض الاقطار مثل جمهورية مصر العربية ، والسودان . وموضوع انتقال العمالة العربية سيتم تناوله في هذه الدراسة بايجاز شديد ، لان تحليله بعمق يحتاج الى دراسة موسعة يتوافر لها بيانات دقيقة عن متغيرات عديدة ، وهذه الدراسة ليست محالا لذلك .

(١) راجع : ابراهيم سعد الدين (دكتور) ، محمود عبد الغضيل (دكتور) : انتقال العمالة العربية المشاكل

الاثار ، السياسات) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيو ١٩٨٣
- نادر فرجاني : البشر والتنمية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٨٨ .
- هجرة العمالة العربية : دراسة حالات (لبنان ، الكويت ، السودان) المستقبل العربي ، العدد ٨٧ مايو ١٩٨٦
- تنمية الموارد البشرية : المستقبل العربي ، العدد ١٠٩ ، مارس ١٩٨٨

وتجدر الإشارة الى انه على الرغم من وجود اتفاقيات عربية بشأن انتقال العمالة العربية منذ عام ١٩٥٣ في اطار جامعة الدول العربية ، الا ان انتقالها جاء تلقائياً ، وقسمت الدول العربية الى دول مرسله للعمالة (مصر ، السودان ، الاردن ، اليمن ، سوريا) ودول مستقبله للعمالة (دول مجلس التعاون الخليجي ، العراق ، ليبيا) ، ودول مرسله ومستقبله مثل الاردن واليمن الشمالي ، هذا بالنسبة للمنطقة العربية ، أما بالنسبة لاوروبا فان هناك هجرة وانتقال للعمالة من دول شمال افريقيا (تونس ، الجزائر ، المغرب) الى دول اوروبا وخاصة فرنسا . وهناك هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية الى الدول المتقدمة صناعيا في العالم . وهذا الجزء سوف يتناول ثلاثه موضوعات هي : حجم القوى العاملة والسكان والتوقع لها في عام ٢٠٠٠ ، وحجم القوى العاملة في الدول المرسله ، والدول المستقبله ، وتحويلات العاملين بالخارج الى الدول المرسله وتأثيرات انتقال العمالة على الدول المرسله والدول المستقبله .

٤-٣-٤-١ الاطار العام للسكان والعمالة الاجمالية والزراعية :

والمقصود بهذا الاطار هو ايضاح توزيع السكان بين الدول العربية ، ومدى تغير شبه سكان الريف ، وحجم القوى العاملة الاجمالية ، وشبه القوى العاملة الزراعية . وتوضح تلك البيانات الواردة بالجدول رقم (٤-١٨) ان هناك دولا ذات كثافة سكانية مثل مصر ، حيث تمثل وتحتها نحو ٢٥٪ من اجمالي السكان العرب في عام ١٩٨٧ ، وان اجمالي سكان المغرب والجزائر والسودان نحو ٦٩ مليون نسمة يمثلون نحو ٣٣٫٧٪ من اجمالي عدد السكان في الوطن العربي ، اي ان مصر والدول الثلاث السابقة . يكونوا نحو ٥٨٫٧٪ من اجمالي عدد السكان . وهناك دول ذات كثافة سكانية منخفضة ، مثل بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الامارات ، قطر ، عمان ، الكويت ، البحرين) . وفيما يتعلق بسكان الريف بالنسبة لاجمالي السكان ، فقد تم مقارنة عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٧ . واتضح ان هناك دولا عربية قد انخفضت فيها نسبة سكان الريف خلال تلك الفترة مثل الاردن ، الجزائر ، والسعودية والسودان ، وليبيا . وهناك دول لم تتغير فيها نسبة سكان الريف كثيرا مثل البحرين وجيبوتي والكويت واليمن الشمالي . وقد تباينت نسبة السكان الريفيين تباينا كبيرا بين الدول العربية ، ففي حين تبلغ نحو ١٦٫١٪ في الكويت ، ٣٪ في الامارات ، فانها تصل الى نحو ٦٤٪ في السودان ، ٨٨٫٦٪ في اليمن الشمالي ، وبصفة عامة فقد بلغت نسبة سكان الريف في الوطن العربي نحو ٥٠٫٧٨٪ في عام ١٩٨٧ .

وتقدر القوة العاملة الاجمالية في الوطن العربي بنحو ٥٥٫٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٧ ، تمثل نحو ٢٦٫٩٪ من اجمالي عدد السكان العرب ، ويتفاوت حجم القوى العاملة بين الدول العربية ، فعلى حين تقدر بالآلاف في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل الامارات وقطر والكويت وعمان فانها تصل الى نحو ٦ مليون بالمغرب ، ٧ مليون بالسودان ، ونحو ١٣٫٥ مليون نسمة في مصر . كما تتفاوت نسبة القوى العاملة النشطة (العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية) ، فهي تمثل نحو ١٧٫٦٪ من اجمالي السكان في

جدول رقم (٤-١٨) إجمالي عدد السكان والسكان الزراعيين والقوى العاملة الزراعية في الدول المبرتبة في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٧

(الف لسمه)									
الدولة	إجمالي عدد السكان		إجمالي السكان الريفيين		% لسكان الريفيين		القوى العاملة الزراعية		القوى العاملة الزراعية
	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٨٧
الاردن	١٨١٨٥	٢٨٩٦٨	٢٨٩٦٨	٢٨٩٦٨	١٠٠	١٠٠	٨٧٨٠	٨٧٨٠	٨٧٨٠
الامارات	٥٥٧٩	١٤٢٢٠	١٤٢٢٠	١٤٢٢٠	١٠٠	١٠٠	٤٦٠	٤٦٠	٤٦٠
البحرين	٢٨١٦	٤١٦٣	٤١٦٣	٤١٦٣	١٠٠	١٠٠	٧٩٦	٧٩٦	٧٩٦
تونس	٥٥٨٨٢	٧٧٢٢٠	٧٧٢٢٠	٧٧٢٢٠	١٠٠	١٠٠	٢٧٨٧٥	٢٧٨٧٥	٢٧٨٧٥
الجزائر	١٠٠١٨٠	٢٣٠٥٠	٢٣٠٥٠	٢٣٠٥٠	١٠٠	١٠٠	٨٧٨٤٠	٨٧٨٤٠	٨٧٨٤٠
جيبوتي	٢١٤٠	٣٨٩٠	٣٨٩٠	٣٨٩٠	١٠٠	١٠٠	١٧٥٠	١٧٥٠	١٧٥٠
السعودية	١١٧٠١٢	١٢٤٦٤٠	١٢٤٦٤٠	١٢٤٦٤٠	١٠٠	١٠٠	٤٣٣٧٠	٤٣٣٧٠	٤٣٣٧٠
السودان	١٤٨١٩٠	٢٢٩٦٦٠	٢٢٩٦٦٠	٢٢٩٦٦٠	١٠٠	١٠٠	١٢٣٧٠	١٢٣٧٠	١٢٣٧٠
سوريا	٧٤٣٨٠	١٠٩٦٩٠	١٠٩٦٩٠	١٠٩٦٩٠	١٠٠	١٠٠	٣٩٥٨٠	٣٩٥٨٠	٣٩٥٨٠
البحرين	٤٤١٧٠	٨٥٠٠	٨٥٠٠	٨٥٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٦٢٢٠	٣٦٢٢٠	٣٦٢٢٠
البحرين	١١١٢٤٣	١٦٦٥٩٠	١٦٦٥٩٠	١٦٦٥٩٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٤٠٤	٤٠٤٠٤	٤٠٤٠٤
عمان	٧٦٦٠	١٣٢٤٠	١٣٢٤٠	١٣٢٤٠	١٠٠	١٠٠	٥٧٠٠	٥٧٠٠	٥٧٠٠
قطر	٢٠٢٠	٣٥١٠	٣٥١٠	٣٥١٠	١٠٠	١٠٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠
الكويت	٩٩٤٨	١٩٦٨٠	١٩٦٨٠	١٩٦٨٠	١٠٠	١٠٠	٣١٣٣	٣١٣٣	٣١٣٣
لبنان	٣٧٦٧٠	٣٧٨٤٠	٣٧٨٤٠	٣٧٨٤٠	١٠٠	١٠٠	٢٩٧٠	٢٩٧٠	٢٩٧٠
ليبيا	٣٨٨٠	٣٨٨٠	٣٨٨٠	٣٨٨٠	١٠٠	١٠٠	٩٠٤٩	٩٠٤٩	٩٠٤٩
مصر	٥١٢٩٧٠	٥١٢٩٧٠	٥١٢٩٧٠	٥١٢٩٧٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٥٩٠	٢٠٥٩٠	٢٠٥٩٠
السعودية	١٧٣٠٥٠	٢٣٣٧٦٠	٢٣٣٧٦٠	٢٣٣٧٦٠	١٠٠	١٠٠	١٠٦٨٢٠	١٠٦٨٢٠	١٠٦٨٢٠
موريتانيا	٢٠٠٨٠	٢٠٠٨٠	٢٠٠٨٠	٢٠٠٨٠	١٠٠	١٠٠	١١٣٨٢	١١٣٨٢	١١٣٨٢
اليمن الجنوبي	٢٢٧٧٩	٢٢٧٧٩	٢٢٧٧٩	٢٢٧٧٩	١٠٠	١٠٠	١٢٩٦٠	١٢٩٦٠	١٢٩٦٠
اليمن الشمالي	٦٤٩٣٠	٩٤٢٠	٩٤٢٠	٩٤٢٠	١٠٠	١٠٠	٨٢٤٥٠	٨٢٤٥٠	٨٢٤٥٠
جمهورية مصر العربية	٤٠٩٥٨	٢٢٥٠٨٠	٢٢٥٠٨٠	٢٢٥٠٨٠	١٠٠	١٠٠	٥٥٤٦٥٨	٥٥٤٦٥٨	٥٥٤٦٥٨

(١) لعام ١٩٧٤ (٢) لعام ١٩٧٣ (٣) لعام ١٩٧٦ (٤) لعام ١٩٧٧ (٥) لا يتضمن سكان فلسطين المحتلة
المصدر: حسب من : المنظمة العربية للتربية والتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (٩) ، الخرطوم ديسمبر ١٩٨٩

الأردن ، وترتفع كثيرا في دول مجلس التعاون الخليجي لتصل الى نحو ٤٩٪ في عمان ، ٥٠٪ في الامارات ، اما في مصر فانها تصل الى نحو ٢٦٪ من اجمالي عدد السكان في عام ١٩٨٧ .

أما القوى العاملة الزراعية ، فقد بلغت نحو ٢٢ر٥ مليون نسمة في الوطن العربي في عام ١٩٨٧ ممثلة بذلك نحو ٤٠ر٦٪ من اجمالي القوى العاملة ، وتنخفض نسبة العمالة الزراعية في بعض الدول مثل دول مجلس التعاون الخليجي ، وترتفع كثيرا في دول اخرى مثل السودان ، موريتانيا ، اليمن الشمالي ، حيث يتراوح نسبتها في هذه الدول من ٦٣ر٦٪ الى نحو ٦٦٪ من اجمالي القوة العاملة . وفي مصر بلغت هذه النسبة نحو ٤٢٪ . اما من حيث حجم القوة العاملة الزراعية ، فانها ترتفع كثيرا في مصر والمغرب والسودان حيث ان حجم القوة العاملة الزراعية في الدول الثلاث نحو ٨ر٥ مليون نسمة تمثل نحو ٦٠٪ من اجمالي القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي عام ١٩٨٧ ، وفي مصر وحدها نحو ٧ر٥ مليون نسمة يعملون في القطاع الزراعي . ويشكل العمال الزراعيون نسبة كبيرة من حجم العمالة المهاجرة للدول العربية .

ومن المتوقع ان يرتفع حجم القوى العاملة في الدول العربية الى نحو ٨٤ر٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ . وهذا يدعو الى جهد كبير في العمل على خلق فرص عمل سنوية ومستمرة لاستيعاب هذه الزيادة ، فاذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فيما يتعلق بالاستثمارات البطيئة ، والمعدلات المتدنية للتنمية ، فان ذلك من شأنه أن يؤدي الى مشاكل مستقبلية خاصة في الدول العربية التي تتمتع بموارد بشرية كبيرة ، وذلك يستلزم مزيدا من التعاون والتكامل بين الدول العربية ، وتيسير انتقال العمالة العربية . وفتح اسواق العمل امامها والتخلص او تقليص العمالة الاجنبية في دول النفط العربية . وهناك مجالات عديدة في كافة الدول العربية يمكن من خلالها استيعاب نسبة كبيرة من العمالة خاصة في المجال الزراعي .

هذا ولا زالت المشاركة الحيوية في النشاط الاقتصادي من جانب الذكور ، حيث ان نسبتهم تفوق كثيرا نسبة الاناث في النشاط الاقتصادي ، فهي ترتفع كثيرا في مصر والمغرب والسعودية والسودان والجزائر ، ولكن في بعض الدول ترتفع نسبة الاناث في النشاط الاقتصادي مثل الصومال ، حيث تبلغ نسبة الذكور نحو ٥٣٪ ، ونسبة الاناث نحو ٣٤٪ كما هو موضح بالجدول رقم (٤-١٩) . ومع زيادة حجم القوى العاملة ، فان معدل البطالة السافرة سوف يتزايد ، حيث ان بعض الدول العربية تشهد في الوقت الراهن نسبة كبيرة من البطالة تتراوح بين ١٥٪ ، ١٨٪ .

٤-٣-٤ حجم انتقال القوى العاملة :

مع زيادة اسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، وازدياد توظيف العائدات النفطية في الدول العربية المصدرة ، ادى ذلك الى زيادة الطلب على الايدي العاملة ، من كافة

جدول رقم (٤-١٩) : مؤشرات العمالة في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠

الدول	حجم القوى العاملة (بالالف)			معدلات المشاركة الاجمالية في النشاط الاقتصادي ٨٠-٨٦			هيكل القوى العاملة ١٩٨٥ - ١٩٨٦	
	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	الاجمالي	ذكور	اناث	نسبة الاناث	نسبة العمالة في الزراعة
الاردن	٧٩٩	٩٩٢	١٤٨٩	٢٣	٤٠	-	٩	١٠
الامارات	٦٨٣	٧٨٤	٩٣٩	٥٢	٧١	٤	٦	٥
البحرين	١٨١	٢٢٠	٢٩٧	٣٧	٥٦	٩	-	٣
تونس	٢٢٢٤	٢٥٩٤	٣٣٧٨	٣١	٤٨	١٥	٢٣	٣٥
الجزائر	٤٨٣٤	٥٨١٩	٨٣٧٨	٢٢	٤١	٤	٩	٣١
السعودية	٣٤٠٥	٤٠٨١	٥٦٨٣	٥٠	٥١	٤	٧	٤٨
السودان	٦٩٩١	٨٠٧٨	١١٠١٦	٣٢	٥١	١٤	٢١	٧١
سوريا	٢٥٩٦	٣١٠١	٤٦٤٩	٢٥	٤١	٨	١٦	٣٢
الصومال	١٩٩٩	٢١٤٥	٢٥٩٣	٤٣	٥٣	٣٤	٣٩	٧٦
العراق	٤٢٥٩	٥١١٩	٧٦٣٣	٢٧	٤٢	١١	٢٠	٣٠
عمان	٣٦١	٤٠٥	٥٣٨	٢٩	٥١	٥	٨	٥٠
قطر	١٤٦	١٨٦	٢٤٠	٤٦	٦٨	٩	٧	٣
الكويت	٦٧٧	٨٣٥	١١٤٠	٣٧	٥٦	١٢	١٤	٢
لبنان	٧٦٩	٩١٤	١١٧٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
ليبيا	٩٠٤	١٠٧٦	١٥١٤	٢٥	٤٤	٤	٨	١٨
مصر	١٢٨٣٧	١٤٥٧٤	١٩١١٤	٢٧	٤٩	٥	٩	٤٦
المغرب	٦٦٧٦	٧٨٢٤	١٠٥٠٣	٣٠	٤٩	١٢	٢٠	٤٦
موريتانيا	٥٩٠	٦٧٩	٩٢٩	٣١	٥٠	٣١	٢١	٦٩
اليمن ش	١٦٧٦	١٩٥٤	٢٧٧٢	٢٥	٤٥	٦	١٣	٦٩
اليمن ج	٥٥٨	٦٤٨	٨٨٢	٢٦	٤٧	٦	١٢	٤١

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩

المهين والمهارات ، وتم استقدام العمالة من دول عربية واخرى اجنبية ، فاضافة الي التيارين التقليديين من العمالة الاجنبية ، اسيوية غير مهرة من شبه القارة الهندية في الاساس وفئة قليلة من الكفاءات العالية الغربية ، ظهر وتعاضم تيار اسيوي محدث من شرق اسيا . وقد بلغت العمالة الوافدة الي البلدان الغربية النفطية حدودا ضخمة باعدادها المطلقة ووزنها النسبي نظرا الي قلة السكان في دول الاستقبال بوجه عام . ولذلك افرزت ظاهرة العمالة الوافدة اثارا بالغة المدى للدول النفطية قليلة السكان ، وبسررت مشكلة العمالة الاجنبية كعنصر اكثر حساسية في تركيب العمالة الوافدة الي هذه الدول ، كذلك وصلت الهجرة الي مستويات جعلت منها ظاهرة اجتماعية - اقتصادية بالغة الاهمية في بعض دول الارسال ، وعلي الرغم من اقفال دول اوربا الغربية باب الهجرة للعمل فيها في نفس ثوقيت الهجرة الي الدول العربية تقريبا ، فلم ينشأ تفاعل يذكر بين مشرق الوطن العربي ومغربه عبر ظاهرة الهجرة للعمل (١) .

والدول المرسلّة الرئيسية للعمالة هي مصر ، السودان ، الاردن وفلسطين ، اليمن العربية ، وقد اختلفت تقديرات العمالة الوافدة من الدول المرسلّة ، ولم تتوافر احصائيات دقيقة لهذه الظاهرة الجديرة بالدراسة دائما . وبصفة عامة فهناك تقديرين احدهما قامت به منظمة العمل العربية وقدرت حجم القوى العاملة الاجمالية الوافدة نحو ٣٢٥ مليون نسمة . والتقدير الثاني جاء من تقارير قطرية وقدرت حجم القوى العاملة الوافدة بنحو ٥٦ مليون نسمة . وربما يكون تقدير منظمة العمل العربية اقرب للواقع ، حيث ان التقارير القطرية تشمل كل من شملتهم ظاهرة الهجرة منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٤ ، ومن المعروف ان هناك عودة للمهاجرين الي دول الارسال ثانية . وبذلك ربما يكون التقدير الاول واقعيّا لانه يوضح صافي العمالة المهاجرة . وتأتي مصر علي رأس القائمة للدول المرسلّة حيث يقدر عدد المهاجرين منها بنحو ٢ مليون عامل (من المهن المختلفة) ، يمثلون نحو ٥٣,٣% من اجمالي القوة العاملة العربية المهاجرة يليها اليمن العربية ، وتمثل نسبة العمالة المهاجرة منها نحو ٢٦,٧% من حجم العمالة العربية ، اما باقي الدول ، فان النسبة تتراوح بين ١,٣% في المغرب ونحو ٦,٧% في الاردن وفلسطين كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢٠) .

اما الدول المرسلّة الي اوربا وخاصة فرنسا ، فهي تونس والجزائر والمغرب . حيث توضح احدى الدراسات (٢) ان نحو ٨٥ الف من العمال التونسيين ، ٤٤٥ الف من العمال الجزائريين ، ١٩١ من العمال المغربيين قد هاجروا الي فرنسا في عام ١٩٧٥ . وبالنسبة لدول الاستقبال فانها اساسا الدول النفطية وهي الامارات العربية ، ليبيا ، السعودية ، العراق والكويت وهناك دول استقبال وارسال في نفس الوقت مثل الاردن واليمن والجزائر . وقد اوضحت النتائج الوارده بالجدول رقم (٤-٢٠) ان مجموع العمالة المنتقلة الي الدول العربية النفطية نحو ٥٤ مليون نسمة ، تمثل العمالة العربية منهم نحو ٥٨,٣% ،

(١) نادري فرجاني : البشر والتنمية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد رقم (١١٣) يوليو ١٩٨٨ .

(٢) غاده عوامات : مشكلات وقضايا تعليم ابناء المهاجرين العرب في اوربا ، مجلة شئون عربية جامعة الدول العربية ، العدد (٥١) سبتمبر ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤-٢٠) تقديرات حجم العمالة الخارجية من بلدان الارسال والعمالة الوافدة
للدول المستقبلية في مطلع الثمانينات (١٩٨٣ ، ١٩٨٤)

الدول المرسل		الدول المستقبلة	
الدولة	تقديرات منظمة العمل العربية (١) بالالف %	تقديرات التقارير القطرية (٢) بالالف %	الدولة
الاردن وفلسطين	٢٥٠	٤٤٩	الامارات
تونس	١٠٠	١٨٠	ليبيا
السودان	١٠٠	٥٣٩	السعودية
سوريا	٧٥	١٣٥	العراق
الصومال	-	٢٢٣	الكويت
لبنان	٧٥	١٣٥	أقطار أخرى
مصر	٢٠٠	٦١٧١	مجموع العمالة العربية
المغرب	٥٠	٩٠	المنتقلة
اليمن ج	١٠٠	١٨٠	مجموع العمالة الأجنبية
اليمن ش	١٠٠٠	١٧٩٧	المنتقلة
المجموع	٣٧٥٠	٥٥٦٣	مجموع العمالة الكلية

(١) منظمة العمل العربية ، ١٩٨٦ ،

(٢) التقارير القطرية : المؤسسة العربية للتشغيل ، ١٩٨٦

(٣) يشمل كل من شملتهم الهجرة في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤

المصدر : - بالنسبة للدول المرسل :

سمير رضوان (دكتور) : القوى العاملة العربية (الواقع وآفاق المستقبل)
المستقبل العربي ، العدد رقم (١٠٩) ، مارس ١٩٨٨

- بالنسبة للدول المستقبلية :

محمود الحمصي : دراسة القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التكامل
الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي ، العدد (١٤٢) ، ديسمبر ١٩٩٠

اما العمالة الاسيوية فتبلغ نحو ٢٢٥ مليون نسمة ممثلة نحو ٤١٧٪ من اجمالي العمالة بهذه الدول . وتأتي السعودية علي راس القائمة بالنسبة للدول المستقبلية حيث بلغ عدد العمالة الوافدة اليها نحو ١٥ مليون عامل في بداية الثمانينات ، يمثلون نحو ٢٧٨٪ من اجمالي القوى العاملة في الدول العربية .

وبعد ايضاح حجم القوى العاملة سواء في دول الارسال او في دول الاستقبال ، فان الواضح ان هناك ثروة بشرية هائلة في الوطن العربي ، يجب رعايتها والعناية بها وحسن استغلالها ، فهي تعد مدخلا رئيسيا او محورا هاما للتنمية الاقتصادية العربية ، وذلك يعتمد اساسا علي الدول المرسله التي يجب ان تراعي نوعية العمالة المهاجرة ودرجات تفاعلها مع المتغيرات المستقبلية ، وان يكون هناك جهازا احصائيا دقيقا لهجرة العمالة من القطاعات المختلفة ومدى تأثير ذلك علي الاداء الاقتصادي في اي من القطاعات ، كما ان من اوجه الرعاية مراعاة المهنة التي يعمل بها العامل وما اذا كانت تلائم المؤهلات العلمية ام دون المستوى . وعلي الجانب الاخر ، فان دول الاستقبال عليها دور رئيسي في رعاية العمال العرب صحيا واجتماعيا .

٣-٤-٣-٤ الآثار الناتجة عن انتقال الايدي العاملة العربية :

أولا: آثار انتقال العمالة في الدول المرسله :

لقد احدث انتقال العمالة العربية من دول الارسال آثارا اقتصادية ايجابية لايمكن تجاهلها ، فاذا تناولنا الظاهرة بنظرة شمولية نلاحظ ان الدول المرسله تعد اما من الدول متوسطة الدخل (مثل مصر والاردن وتونس والجزائر والمغرب) ، اما دول منخفضة الدخل (مثل السودان والصومال واليمن) . وهذه الدول تواجه في معظمها بمشكلات اقتصادية تتنوع بين دولة واخرى ، الا ان ظاهرها العام هو الاقتتار الي العملات الحرة الاجنبية والتي يزداد الطلب عليها . ايضا فان تلك الدول تعد من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، وتعاني من بطالة متعددة الصور ، يزداد الجزء الاكبر منها في صورة بطالة سافرة ، او اجبارية (عمال لايجدون فرصة للعمل) ، كذلك هناك البطالة المقنعة التي تبدو واضحة في معظم هذه الدول . فعند مازادت العوائد النفطية في الدول ذات الفائض او ذات الوفرة في راس المال وهي دول الخليج وبعض الدول الاخرى واخذت في استثمار عوائدها النفطية في البنية الاساسية وانشاء الهياكل الانتاجية في الزراعة والصناعة ، ازداد الطلب علي العمالة الخارجية ، وبدأت في امتصاص جزء من البطالة في دول الارسال ، واذا كانت الهجرة تمثل نحو ١٥٪ من مجموع القوى العاملة فسي دول الارسال ، فان ذلك يدل دلالة قاطعة علي ان انتقال العمالة العربية قد ساهم في تخفيض نسبة البطالة فسي الدول المرسله .

على الجانب الآخر فان تحويلات العاملين كان لها اثر ايجابي اخر على السدول المرسله ، والبيانات المعروضة بالجدول رقم (٤-٢١) توضح ان هذه التحويلات الرأسمالية تمثل نسبة كبيرة من الواردات خاصة في اليمن والاردن ، حيث تمثل نحو ٥٣% ، ٤٨% على التوالي من اجمالي الواردات في هاتين الدولتين في عام ١٩٨٦ . كما ان هذه التحويلات كانت تفوق حجم الصادرات في بعض الدول . كما تمثل نسبة لا يستهان بها من الناتج القومي الاجمالي ، حيث تمثل نحو ٢٦٦% في الاردن ، ٢٨% في اليمن العربية(١). واذا كانت جملة التحويلات الرأسمالية للعاملين بالخارج في الدول المرسله قد بلغت نحو ٨٤ مليار دولار في عام ١٩٨٦ فان ذلك يعد مؤشرا على التأثير الايجابي لهذه التحويلات في تمويل الواردات المختلفة ، و تنمية النشاط الاقتصادي بوجه عام .

وهناك تأثيرات اخرى في الدول المرسله ، ربما تكون سلبية ، وتتمثل في تغيير النمط الاستهلاكي لعائلات العمال المهاجرين ، وأتجاهه الى نمط الاستهلاك المترقي وذلك في اسلوب للمحاكاة ، مما ادى الى زيادة الواردات الاستهلاكية وزيادة معدلات التضخم كما ان هناك قطاعات قد تأثرت نتيجة هجرة الكفاءات منها ، وادى ذلك الى انخفاض الاداء الاقتصادي لتلك القطاعات ، وارتفاع الاجور . ايضا ، لا يمكن تجاهل الاثر الاجتماعي السلبى في حالة غياب الزوج عن الاسرة ، وما يؤدي ذلك الى انحرافات اجتماعية عديده . كذلك فان الانفاق الاستثمارى لرؤوس الاموال للعاملين بالخارج تتركز في العقارات والاراضى والتجارة ، وقليل منها يتجه الى المشروعات الانتاجية .

ثانيا: آثار انتقال العمالة في الدول المستقبلية :

لا يمكن اغفال الآثار الاقتصادية في الدول المستقبلية التى تمخضت عن استقدام العمالة العربية ، فقد ساهم الوافدون فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية المستقبلية بشكل ملحوظ ، كما ظهر ذلك واضحا ايضا فى قطاعى المحبة والتعليم كما ساهمت العمالة العربية فى اقامة الطرق وانشاء محطات الكهرباء والمزارع والمصانع ، وهى استثمارات ضخمة كانت قيمتها المضافة فى معظم تلك القطاعات الانتاجية . الجدير بالذكر ان ذلك الامر قد يأتى بأجور منخفضة فى غالب الاحيان للعاملين نظرا للمنافسة الشديدة التى تأتى من العمالة الاسيوية ذات الاجور الزهيدة نسبيا .

على الجانب الآخر ، فقد حدثت آثار فى الدول المستقبلية ، نتيجة للتفاعلات الاجتماعية بين العمالة الوافدة والمواطنين فى الدول المستقبلية ، كما ظهر ذلك جليا فى العديد من السلوكيات الاجتماعية والتغييرات الثقافية فى بعض من تلك المجتمعات .

(١) سمير رضوان (دكتور) مرجع سابق

٤-٤ تقييم التجارب المتعثرة :

في مسيرة العمل العربي المشترك أبرمت عديد من الاتفاقيات الجماعية التي تستهدف تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية ، وتسهيل انتقال عناصر الانتاج والمواطنين ، ومحاولة تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل بين الدول العربية. وبعض من هذه الاتفاقيات قد حققت بعضا من اهدافها ، وهي التي اوردها في الجزء السابق . وهناك اتفاقيات تعثرت ولم تحدث تأثيرات منذ التوقيع عليها ، ومن هذه الاتفاقيات : الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة البينية وإزالة القيود الكمية والنوعية عليها ، والاتفاقيات الخاصة بالاندماج الكامل التي تتضمن تنسيق السياسات والخطط والوصول الى التكامل الاقتصادي مثل اتفاقية السوق العربية المشتركة . وهذه الاتفاقيات المتعثرة هي محور الدراسة في هذا الجزء .

٤-٤-١ تحليل آثار الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة بين الدول العربية :

منذ عام ١٩٥٣ وهناك عديد من الاتفاقيات تم صياغتها في هذا المجال ، مثل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ، واتفاقية تسوية المعاملات الجارية ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية ، والسوق العربية المشتركة، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام ١٩٨١ .

وسيتم في هذا الجزء من الدراسة التعرف على مدى ما حققته تلك الاتفاقيات ومدى مساهمتها في زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية . وسوف يتناول هذا الجزء ثلاثة موضوعات هي : الوضع العام للتجارة العربية ، والتجارة العربية البينية ، والتجارة بين دول السوق العربية المشتركة .

٤-٤-١-١ الاطار العام للتجارة العربية :

بداية فان الدول العربية تصنف ضمن الدول النامية، منها دول مصدرة للنفط وذات دخل مرتفع ، ومنها دول مصدرة (أو غير مصدرة) للنفط وذات دخل متوسط ، واخرى ذات دخل منخفض ، وتتسم تجارة الدول العربية بانها تحتل جزءا قليلا من التجارة العالمية ، ومعدل نموها لا يوازى النمو في تجارة الدول المتقدمة صناعيا ، وان شروط التبادل الدولي تتدهور ضدها ولصالح الدول المتقدمة^(١). كما انها تعتمد تصديرا على المواد الخام والنفط ، واستيرادا للغذاء والسلع الرأسمالية والاستهلاكية . هذا ويتميز الميزان التجاري العربي بتحقيق فائض نظرا لارتفاع صادرات البترول .

وعلى مدى الفترة الزمنية (١٩٧٦-١٩٨٧) يلاحظ ان نسبة الصادرات العربية ضئيلة، ولم ترتفع نسبتها سوى في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وهي الفترة التي شهدت ازدهار اسعار النفط حيث بلغت قيمتها نحو ٢٣٦ مليار دولار ممثلة نحو ١٢,٦% من اجمالي الصادرات (١) راجع جدول رقم (٤) بالملحق

العالمية ، وفى عام ١٩٨٧ بلغت نحو ٩٦ مليار دولار (وهى ترتفع قليلا عن قيمتها فى عام ١٩٧٦) وان نسبتها انخفضت الى نحو ٤٪ من اجمالى الصادرات العالمية . وعلى جانب الواردات ، فاتها ايضا قد ارتفعت بشكل ملحوظ من حوالى ٤٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٦ الى نحو ١٤٢ مليار دولار فى عام ١٩٨١ وارتفعت نسبتها الى نحو ٧ر٥٪ من اجمالى الواردات العالمية . وفى عام ١٩٨٧ بلغت قيمتها نحو ٩٣ مليار دولار محتلة بذلك نحو ٤٪ فقط من الواردات العالمية . وبتقدير معدل النمو فى الصادرات تبين ان الصادرات العالمية تنمو بمعدل ٦ر٢٪ سنويا فى خلال الفترة سالفة الذكر ، وان الصادرات العربية تنخفض بمعدل ١ر٢٪ سنويا . أما الواردات العالمية فانها ترتفع بمعدل ٦ر٣٪ والواردات العربية بمعدل ٤ر٣٪ سنويا (١).

واذا استمر هذا الوضع من انخفاض لمعدل نمو الصادرات وزيادة الواردات ، فان ميزان التجارة العربية سوف يحقق عجزا فى السنوات القادمة . وذلك نظرا لتأثر الصادرات العربية الاجمالية بتقلبات اسعار النفط عالميا .

وتنجه معظم صادرات الدول العربية الى الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تراوحت نسبة الصادرات اليها من اجمالى الصادرات العربية الى العالم ، بين حوالى ٦٠٪ ، ٦٨ر٨٠٪ خلال الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٧) وبمتوسط عام قدره نحو ٦١ر٥٠٪ . ويتجه الى السوق الاوربية المشتركة معظم الصادرات الى الدول الصناعية ، فدول السوق تستورد نحو ٣٤٪ من اجمالى الصادرات العربية ، كما ان اليابان والولايات المتحدة الامريكية تحملا على ١٨٪ ، ٩٪ على التوالي فى عام ١٩٨٧ . وتأتى الدول النامية وباقي دول العالم لتمثل الصادرات العربية اليها نحو ٣٠٪ من اجمالى الصادرات العربية . اما الدول العربية فان نسبتها من الصادرات العربية الكلية ضئيلة . ولايتجاوز ٧٪ (٢) .

وبالنسبة للواردات العربية الاجمالية ، فان معظمها يأتى من الدول الصناعية ايضا ، وتمثل وارداتها الى الدول العربية نحو ٧٠٪ من اجمالى الواردات العربية ، وان الواردات من السوق الاوربية المشتركة تأتى فى المقدمة ، حيث تصدر الى الدول العربية ما قيمته نحو ٤٠ مليار دولار تمثل نحو ٤٣٪ من اجمالى الواردات العربية . اما اليابان والولايات المتحدة الامريكية ، فان صادراتها الى الدول العربية تمثل نحو ٩٪ ، ١١٪ على التوالي . او ان الدول النامية وباقي دول العالم تمثل صادراتها الى العالم العربى نحو ٢٢٪ من اجمالى الواردات العربية . اما بالنسبة للدول العربية فان نسبتها من الواردات العربية الاجمالية لاتتجاوز ٧ر٥ - ٨٪

(١) راجع الجداول ارقام (٥)، (٦) بالملحق

(٢) راجع الجدول ارقام (٧) ، (٨) بالملحق الاحصائى

مما سبق يتضح ان التجارة العربية تتجه نحو الدول الصناعية المتقدمة تمديرا واستيرادا وان السوق الاوروبية المشتركة هي الشريك او الطرف الرئيسي للتجارة العربية ، حيث تصدر الى الدول العربية ما نسبته نحو ٤٣٪ من اجمالي واردات الوطن العربي وتستورد من الدول العربية ما نسبته نحو ٦٢٪ من اجمالي الصادرات العربية . أما الدول العربية (التجارة العربية البينية) فانها تتسم بفضالة نسبتها تمديرا أو استيرادا وهي نحو ٧٪ ولكن لماذا هذا الوضع بالنسبة للتجارة العربية واتجاهها جغرافيا الى الدول الصناعية المتقدمة ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تتضح من خلال التعرف على هيكل الصادرات والواردات العربية .

فبالنسبة لهيكل الصادرات العربية الاجمالية ، يلاحظ ان النفط هو المكون الرئيسي للصادرات حيث يحتل نحو ٩٠٪ في المتوسط ، واما باقي مكونات الصادرات وهي الاغذية والمواد الخام والمواد الكيماوية والآلات والسلع المصنعة لاتتعدى ١٠٪ ، الا انه تجدر الاشارة ان الصادرات الغذائية ربما لاقت تشجيعا في الدول المصدرة العربية المصدرة (مثل مصر ، المغرب ، السودان) ، حيث ارتفعت نسبتها من حوالي ٩٪ من اجمالي الصادرات العربية في عام ١٩٨٠ الى نحو ٣٣٪ في عام ١٩٨٦ ، كذلك السلع المصنعة قد ارتفعت نسبتها من ١٤٪ في عام ١٩٨٠ الى نحو ٥٥٪ في عام ١٩٨٦ (١) .

وعلى جانب الواردات ، فان الآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة ، تمثل نحو ٦٥٪ من اجمالي الواردات ، وواردات الغذاء تمثل نحو ١٧٪ ، والمواد الخام والوقود نحو ١١٪ (٢) . وقد جاء ارتفاع قيمة ونسبة الواردات من السلع الرأسمالية في الدول العربية متزامنا مع ارتفاع العوائد المالية من تصدير النفط ، والذي أدى ايضا الى زيادة الواردات من السلع الكيماوية ، أي اننا يمكن ان نلخص هيكل الصادرات والواردات في ان البترول يمثل غالبية الصادرات العربية ، وان الآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة والغذائية تمثل غالبية الواردات . وهذا التركيب التجاري يجيب عن مدى تحول التجارة العربية الى الدول الصناعية المتقدمة ، فالمنطقة العربية لاتتوافر بها السلع الصناعية اللازمة للدول العربية والتي تقوم باستيرادها من الدول الصناعية . كما ان الدول العربية لاتكتفي ذاتيا من الغذاء بل ان هناك فجوة غذائية كبيرة . وهذا يعني ان الدول العربية تخلفت هياكلها الانتاجية ولم تواكب التقدم الذي حدث في الشمال ، فكانت النتيجة هو الاعتماد الرئيسي على السوق العالمي وهذا ما يعمق التبعية للعالم الخارجي وما يحدثه ذلك من آثار سياسية واقتصادية سلبية .

٤-٤-١-١-١ التجارة العربية البينية :

رغم الاتفاقيات العديدة التي سبقت الاشارة اليها فان التجارة العربية البينية

لا زالت تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي التجارة العربية ، فالصادرات العربية البينية قد

(١) راجع الملاحق ارقام (٩)، (١٠)

(٢) نفس المصدر .

بلغت نحو ١١,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، ونحو ١٤ مليار دولار في العام الذي يليه ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا حتى بلغت نحو ٦,٦ مليار دولار فقط في عام ١٩٨٧ . وتمثل المصادرات العربية البينية نحو ٥% في عام ١٩٨٠ الى نحو ٧,٦% في عام ١٩٨٦ ، ٧% في عام ١٩٨٧ من اجمالي المصادرات العربية ، وبمتوسط عام للفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) فان حجم المصادرات العربية البينية قد بلغ نحو ٩,٥ مليار دولار ، تمثل نحو ٦,٤% من اجمالي المصادرات ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢٢) .

اما الواردات العربية البينية ، فقد انخفضت قيمتها من حوالي ١٤ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، الى نحو ٧ مليار دولار في عام ١٩٨٧ . وان نسبتها قد انخفضت ايضا من ١٠,٤% الى نحو ٧,٤% (في نفس الفترة) من اجمالي الواردات العربية . وبمتوسط عام فقد بلغت قيمة الواردات العربية البينية نحو ١١,٣٦ مليار دولار في خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٠) تمثل نحو ٨,٣% من اجمالي الواردات العربية . ايان التجارة العربية البينية تأخذ مكانة متدنية من اجمالي التجارة العربية ، وهي نحو ٦% مصادرات ، ٨% واردات . وهذا الانخفاض قد يعزى كما تم تبيانه سابقا الى الارتباط الوثيق بين القاعدة الانتاجية والتجارة العربية ، فالانتاج يتركز في الصناعات الاستخراجية والمواد الخام وقد كان بإمكان الدول العربية بناء قاعدة انتاجية ضخمة ومتنوعة في الصناعة والزراعة ، الا ان هناك عوامل عديدة حالت دون ذلك مثل النزعة القطرية والخلافات السياسية وغيرها والتي سيتم ايضاها تفصيلا فيما بعد .

٤-٤-١-٢-١ هيكـل التجارة العربية البينية :

يمثل البترول 'ومستخرجاته الجزء الاكبر من التجارة العربية البينية، حيث يمثل نحو ٥٥% من المصادرات ، ونحو ٤٩% من الواردات في متوسط الفترة (١٩٨٢-١٩٨٥) يأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية ، والتي تساهم بنحو ١١% في المصادرات ، ونحو ١٦% في الواردات ، اما السلع المصنعة وآلات ومعدات النقل فانها تمثل نحو ٢٤% في كل من المصادرات والواردات . وهذا التكوين للتجارة العربية البينية ، يوضح ان السياسات التجارية العربية والاتفاقيات العديدة لم تحدث أثارا ايجابية ، فهناك سلعا غذائية تدخل في منافسة دولية شديدة مثل الموالح المنتجة في المغرب ومصر والتي كان من الاجدر ان تتجه الى الاسواق العربية بدلا من اعتماد تلك الاسواق على السلع الاجنبية .

٤-٤-٢-١-٢ التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية :

هناك خمس دول عربية (هي السعودية والامارات والبحرين والعراق والكويت) تمثل المصادرات منها الى الدول العربية نحو ٧٠% من اجمالي المصادرات العربية البينية وان السعودية وحدها تساهم باكثر من الربع في المصادرات البينية (نحو ٢٦,٥%) وذلك في متوسط عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ . وهناك دول تساهم بنسب ضئيلة في المصادرات العربية البينية مثل موريتانيا واليمن والصومال وعمان والجزائر وسوريا ، فقد تراوحت نسبة

جدول رقم (٤-٢٢) تطور التجارة العربية البينية ونسبتها من الصادرات والواردات العربية الاجمالية خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٨٧)

السنة	الصادرات (مليار دولار)			الواردات (مليار دولار)		
	اجمالي الصادرات العربية	الصادرات البينية %	للصادرات البينية	اجمالي الواردات العربية	الواردات البينية %	للواردات البينية
١٩٨٠	٢٣٥,٨	١١,٧	٤,٩٦	١١٢,١	١١,٢	٩,٩٩
١٩٨١	٢٢٤,٥	١٤,٢	٦,٣٣	١٣٥,١	١٤,٠	١٠,٣٦
١٩٨٢	١٦٣,٠	١١,٣٧	٦,٩٧	١٤٠,٠	١٠,٧٤	٧,٦٧
١٩٨٣	١٣٤,١	٨,٣٦	٦,٢٣	١٢٣,٥	٨,٤٠	٦,٨٠
١٩٨٤	١٢٨,١	٩,٠٦	٧,٠٧	١١٤,٧	٩,١٥	٧,٩٨
١٩٨٥	١١١,٦	٨,٠٩	٧,٢٥	١٠٠,٢	٨,٤٧	٨,٤٥
١٩٨٦	٨٤,٨	٦,٤٣	٧,٥٨	٨٩,٩	٦,٧٣	٧,٤٩
١٩٨٧	٩٥,٩	٦,٦٣	٦,٩١	٩٣,٤	٦,٩٦	٧,٤٥
المتوسط العام	١٤٧,٢	٩,٤٨	٦,٤	١١٣,٦	٩,٤	٨,٣

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩

مساهمة هذه الدول بين ٠.٢٪ ، ١.٦٪ من اجمالي الصادرات العربية البينية . كما هو بالجدول رقم (٤-٢٣) . ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول ان هناك تباينا كبيرا بين عام وآخر لصادرات بعض الدول . مثل موريتانيا ، والجزائر والصومال انعكس في زيادة معدل التشتت النسبي وهذا يرجع في المقام الاول الى نوعية الصادرات من هذه الدول ، وهي في غالبها حيوانات حية ومواد خام ، والتي يمكن ان تتفاوت الصادرات بين عام وآخر بناء على الظروف الطبيعية ومدى انتشار الامراض والاوبئة في الحيوانات كما يرجع جزء كبير من هذا التباين الى العلاقات السياسية والاقتصادية والتي تشهد مدا أو انحسارا في فترات معينة . ايضا هناك دول تميزت باستقرار صادراتها السنوية مما ادى الى انخفاض معامل التشتت ، مثل مصر ، قطر ، والسودان .

وبالنسبة لتوزيع الواردات العربية البينية ، فان هناك خمسة دول عربية (البحرين السعودية ، الاردن ، عمان ، المغرب) تمثل وارداتهم نحو ٥٤٪ من اجمالي الواردات العربية البينية ، وان البحرين وحدها تحصل على نحو ١.٦٪ من اجمالي الواردات ، كما يلاحظ ان نفس الدول التي تنخفض فيها الصادرات العربية البينية ، هي نفسها تنخفض ايضا وارداتها البينية . وبصفة عامة فان التوزيع الجغرافي للواردات يختلف عن الصادرات في عدم وجود دولة تمثل نسبة كبيرة من جملة الواردات مثل السعودية التي تمثل اكثر من ربع الصادرات العربية . وفي الواردات تمثل وارداتها نحو ١١٪ فقط . كذلك الكويت تمثل نحو ١.٣٪ في الصادرات ، على حين تحتل وارداتها نحو ٣٪ فقط . أي ان الدول التي تميزت بارتفاع نسبة صادراتها العربية البينية ، انخفضت نسبة وارداتها البينية ، وهنا يمكن ملاحظة ان هذه الدول وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي تقصد السوق العالمي في كثير من وارداتها الغذائية وغيرها . وان صادراتها المتمثلة في البترول تمثل النسبة الكبرى من اجمالي الصادرات العربية البينية . ويلاحظ من الجدول رقم (٤-٢٣) ايضا مدى ارتفاع معامل التشتت النسبي (الذي يعكس التفاوت والتباين بين عام وآخر) في عدة دول مثل موريتانيا ، سوريا ، العراق ، الصومال وينخفض هذه المعامل في عدة دول مثل الاردن ، قطر ، الجزائر ليوضح مدى استقرار الواردات السنوية العربية لتلك الدول وان التفاوت من عام وآخر يعتبر ضئيلا .

واذا كان الميزان التجاري العربي موجبا (يحقق فائضا) خصوصا بعد زيادة اسعار النفط ، فان الميزان التجاري العربي البيني سالب (أو به عجز) . وهذا العجز في جانب الدول المتوسطة ومنخفضة الدخل . فعلى حين كان الفائض في الميزان التجاري العربي بشكل عام نحو ٢.٥ مليار دولار في عام ١٩٨٧ ، فان الميزان التجاري العربي البيني قد حقق عجزا قدره نحو ٢٣٢ مليون دولار . وان دول مجلس التعاون الخليجي حققت فائضا في ميزانها التجاري بنحو ١.٤ مليار دولار ، وفائضا في ميزان التجارة العربية البينية قدره نحو ٩٨٨ مليون دولار . وقد حقق مجلس التعاون العربي عجزا كليا في تجارته الخارجية بلغت نحو ٩.٢ مليار دولار ، وعجزا في الميزان التجاري مع الدول العربية قدره نحو ٦٥٩ مليون دولار . اما اتحاد المغرب العربي فانه يشهده

(٢٠)

جدول رقم (٢٢-٤) هيكل الصادرات والواردات المربية البيئية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥

البيانات	الصادرات						الواردات	متوسط الفترة	متوسط الفترة	البيانات
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٨٣				
السود	٧٢٢	١٢٢٢	١١٣٢	١٢٥٥	١٠٨٨	١٧٢٢	١٩٦٦	١٣٢٩	١٥٩٥	السود
الحية	٨٠	٨٠	٧٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٧٠	٧٠	الحية
المشروبات والسجائر	١٥	٢٠	٤٠	٢٢	٣٢	٢٥	٥٣	٤٧	٨٥	المشروبات والسجائر
المواد الخام (أعدا الوقود)	٦٨,٧	٥٨,٠	٤٥,٥	٤٩,٤	٥٥,٤	٥٠,٨	٤١,٧	٥٣,٨	٤٩,٢	المواد الخام (أعدا الوقود)
وقود معدني ومواد تشحيم										وقود معدني ومواد تشحيم
والمواد المشابهة										والمواد المشابهة
شحوم وزيوت نباتية وحيوانية	٢٦	٤٨	٥٥	٦٩	٧٣	٣٠	٣٨	٣٩	٣٨٥	شحوم وزيوت نباتية وحيوانية
كيمياويات	٩	٢	٨	١	٧٣	١	٢	١	١٧٥	كيمياويات
سلع مصنعة حسب المادة	١	٤٦	٨١	١١٦	٧٨	١٠١	١١٠	٧٤	٩٦٣	سلع مصنعة حسب المادة
المصنوعة منها										المصنوعة منها
آلات ومعدات نقل	١٠١	٤١	١١٢	٩١	١١٢	٥٠	١٢٣	٩٢	٨٣٩	آلات ومعدات نقل
سلع مصنعة أخرى	٣٥	٣٨	٦٥	٦٣	٤٩	١٠٣	٥٢	٤٦	٦٤٥	سلع مصنعة أخرى
سلع أخرى غير مصنعة	١	٤	١	٢	٢	٣	٣	٣	٣٥	سلع أخرى غير مصنعة
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٨

جدول رقم (٢٤-٤) : تطور صادرات الدول العربية البينية وتوزيعها النسبي في الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٧)...

الدول	السنوات (قيمة الصادرات بليون دولار امريكي)						المتوسط العام			١٩٨٧ ، ٨٦ ، ١٩٨٧	
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط	معامل التشتت النسبي (%)	المتوسط	التوزيع النسبي (%)	(١)
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦
الاردن	٣٢٨,٦	٢٢٤,٤	٢٢٤,٨	٣٣٤,٨	٣٢٦,٧	٢٦٦,١	٣٣٣,١	٢٠٢,٣	٢٩٩,١	٤,٥٦	
الامارات	٣٧٩,٠	٨١٠,٠	٩٠٥,٠	١٠٧٦,٠	٩٦٩,٠	٩٦٧,٠	٩١٧,٠	٨٥١,٠	٩٦٨,٠	١٤,٧٥	
البحرين	١١٤١,١	٩٣٨,٩	٩٠٣,٧	٧٨٦,٤	٦٤٢,٨	٥٩٨,٨	٨٣٥,٣	٢٣٠,٩	٦٢٠,٨	٩,٤٦	
تونس	١١٢,٥	٨٧,٥	١٢٧,١	١٠٨,٠	١٦٥,٤	١٣٩,٢	١٣٩,٣	١٢٣,٣	١٥٢,٣	٢,٣٢	
الجزائر	٤٣,٠	٣٦,٠	٧٨,٠	٩١,٠	١١١,٠	١٠٦,٠	١٠٦,٠	٧٧,٥	١٠٨,٥	١,٦٥	
السعودية	٤٤٠,٨	٣٢٠,٨	٣٢٩,٧	٢٨٠,١	١٦٦,١	١٨٢,١	٢٨٦,٦	٢٨٦,٦	١٧٤,١	٢,٦٥	
السودان	٢٢٢,٦	١٧٢,٦	٢١٤,٣	٢٢٩,٢	٢٠٠,٨	٢١٢,٠	٢١٢,٠	٢٠٨,٦	٢٠٦,٤	٣,١٤	
سوريا	١٩٦,٤	١٥٠,٧	١٨٩,٩	٩٠,٣	١٣٩,٨	٧٢,٠	١٣٩,٨	٩٢,٤	١٠٥,٩	١,١١	
الصومال	١٨٧,٦	٧٦,٦	٥٢,٦	٩٤,٧	٧٤,٣	٦٨,٨	٦٨,٨	٩٢,٤	٧١,٥	١,٠٩	
المراق	٦٤١,٠	٣٧٩,٠	٥٤١,٠	٥١٠,٠	٤٧٤,٠	٦٥١,٠	٦٥١,٠	٥٣٢,٧	٥٦٢,٥	٨,٥٧	
عمان	٢٦,٦	١٦,٧	١٦,٦	١٧,٠	١٥,١	١٥,٤	١٥,٤	١٧,٩	١٥,٣	٠,٢٣	
قطر	١٥٥,٩	١٥٦,٦	١٧٣,٥	١٦٤,٧	١٥٦,٤	١٦٤,٦	١٦٤,٦	١٦١,٩	١٦٠,٥	٢,٤٤	
الكويت	٢٠٢٤,٠	١٢٥١,٠	١١٦٠,٠	٧٧٢,٠	٧٢١,٠	٧٦٦,٠	١١١٥,٧	٤٠٧,٧	٧٤٣,٥	١١,٣٣	
لبنان	٦٠٣,٥	٤٧٨,٩	٣٤٣,٩	٢٦٥,١	٢٤٥,٤	٢٠٨,٤	٣٥٧,٥	٢٩٣,٥	٢٢٦,١	٣,٤٦	
ليبيا	٢٦,٠	٣٧,٠	٣١٦,٠	٣٠٨,٠	١٦١,٠	٥٠,٠	١٤٩,٧	٨٢,١٧	١٠٥,٥	١,١١	
مصر	٢٢٣,٩	١٥٠,٢	١٧٥,٠	١٩٧,٩	١٧٩,٣	١٧٨,٥	١٨٤,١	١٢٢,٧	١٧٨,٩	٢,٧٢	
المغرب	٨٣,٤	١٠٢,١	١٢٤,٥	١٣٦,٠	١٢٥,٦	١٥٢,٢	١٢٠,٦	١٨,٥٥	١٣٨,٩	٢,١٢	
موريتانيا	٣,٧	٤,٦	٥,٩	٢٣,٣	١٧,٣	٩,١	١٠,٦	٦٧,٩٤	١٣,٢	٠,٢٠	
اليمن ش	٢٧,٦	١٨,٦	٢١,٥	٢٩,٠	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٨,٩	١٨,٨٩	٢٤,٨	٠,٥٣	
اليمن ج	٣٦,٩	٦٣,٩	٦٩,٢	٦٨,٦	٧٣,١	٨٥,٤	٦٦,٢	٢٢,١١	٧٩,٢	١,٢١	
اجمالي الدول العربية	١١٣٧١,٣	٨٣٦٣,٣	٩٠٥٦,٥	٨٠٩٤,٩	٦٤٣٣,٣	٦٦٣٣,٣	٨٣٢٥,٤	١٩,٨٠	٦٥٦٣,٢	١٠٠	

(١) معامل التمنتت النسبي = الانحراف المعياري + المتوسط الحسابي x ١٠٠
المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩

جدول رقم (٤-٢٤) : صطور واردات الدول العربية النفطية وتوزيعها النسبي في الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٧)

الدول	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط العام		متوسط عامي ١٩٨٧ ، ٨٦	النسبة المئوية (%)
							المتوسط	معامل التشتت (١) النسبي (%)		
الأردن	٧٨٨,٩	٧٢٠,٤	٦٦٥,٦	٦٩٩,٥	٥٧٣,٩	٦٨١,٢	٦٨٩,٩	٩,٧٣	٦٢٧,٥٥	٩,١٦
الإمارات	٧٥٧,٠	٦٥١,٠	٦٣٧,٠	٥٢٧,٠	٤٥٢,٠	٤٠١,٠	٥٧٠,٨	٢١,٥٠	٤٢٦,٥٠	٦,٢٣
البحرين	١٨٠١,١	١٤٩٦,١	١٧٢٥,١	١٤٧٥,٤	١٠٤٢,٦	١١٩٧,٥	١٤٥٦,٣	١٨,٤١	١١٢٠,٠٥	١٦,٣٥
قوى	١٩٣,١	٩٣,٨	١٧٠,٣	١٧٦,٥	٢٠٠,٣	٢٠١,٠	١٧٢,٥	٢١,٤٦	٢٠٠,٦٥	٢,٩٣
الجزائر	٩٦,٠	١٠٥,٠	١١٦,٠	١٣٣,٠	١٤٢,٠	١١٢,٠	١١٧,٣	٣٣,٤٤	١٢٧,٨٠	١,٨٥
السعودية	١٥٢٣,٠	١٣٣٠,٠	١٠٤٥,٠	٩٧٧,٠	٧١٠,٠	٧٤٩,٠	١٠٦٩,٠	٢٦,٠٠	٧٦٩,٥	١١,٢٣
السودان	٤٠٨,٠	٣٥١,٩	٣٤٢,٤	٢٩٢,٥	٢٣١,٠	٢١٠,٠	٣١٤,٣	١٨,٩٨	٢٤٥,٥	٣,٥٨
سوريا	٦٥٣,٩	٨٤,٨	٤٣٥,٨	٤٣٨,١	٢١٥,٤	٢٣,٦	٢١٤,٩	٢٧,٤٢	١٥٩,٥	٢,٣٣
الكويت	٦٩,٤	٢٤,٥	٣٩,٢	٥٤,١	٣٨,٢	٤٣,٩	٤٤,٩	٣١,٣٣	٤١,٠٥	٠,٦
عمان	١٣٧,٠	٦٣,٠	٧١٠,٠	٦٤٢,٠	٥٦٦,٠	٥٥٨,٠	٧٤٧,٥	٣٨,٢١	٥٦٢,٠٠	٨,٢٠
قطر	٥٨٣,٨	٤٥٠,٩	٥١٦,٧	٧٢٢,٨	٦٨٣,٥	٦٨٢,٤	٦٠٦,٧	١٦,٢١	٦٨٢,٩٥	٩,٩٧
البحرين	٩٥,٤	٧١,٩	٨٦,٣	٨٣,٤	٩١,٥	٩٤,٤	٨٧,٢	٩,٢١	٩٢,٩٥	١,٣٦
البحرين	٢٦٨,٠	٣٣٤,٠	٣٥٧,٠	٣٣٩,٠	٢٢٦,٠	٢٢٠,٠	٢٧٤,٠	١٩,٤١	٢٣٣,٠٠	٣,٢٥
لبنان	٣٢٨,٢	٣٢٣,٢	٣٣٠,٥	٢٩٢,٥	٢٣٩,١	٢٥٦,٠	٢٩٤,٩	١٢,٢٣	٢٤٧,٥٥	٣,٦١
ليبيا	١٤٣,٠	٧٨,٠	١٢٢,٠	٧١,٠	٦٨,٠	١٠١,٠	٩٧,٢	٢٨,٥٩	٨٤,٥٠	١,٢٣
مصر	١٤٥,٢	٣٧٢,٤	٤٦٥,٨	٣٨١,٥	٣٣٧,٣	٤٠٦,٣	٣٥١,٦	٢٨,٤٨	٣٧١,٨٠	٥,٤٢
البحرين	٨٨٦,٧	٧٢٨,٨	٩٠٩,٩	٨٣٧,١	٤١٤,٦	٥٢٩,٠	٧١٧,٧	٢٥,٩٠	٤٧١,٨٠	٦,٨٩
موريتانيا	٢٨,٣	٢٥,٦	٠,٦	٠,٨	٢,٢	٥٦,٩	٢٠,٧	١٠٤,١١	٢٩,٥٥	٠,٤٢
البحرين	٣١٦,٩	٢٥٩,١	٢٥٤,٠	٢٣٣,٧	١٨٤,٧	٢١١,١	٢٤٢,٩	١٧,٢٩	١٩٦,٩٠	٢,٨٧
البحرين	٢٥٤,٩	٢٦٥,٦	٢٢٠,١	١٩٧,٨	١٥٧,٩	١٨٠,٧	٢١٢,٨	١٨,٠٨	١٦٩,٣	٢,٤٧
إجمالي الدول العربية	١٠٧٣٦,٨	٨٤٠١,٠	٩١٤٩,٣	٨٤٧٤,٧	٦٧٣٤,٢	٦٩٦٥,٠	٨٤١٠,٢	١٦,٠٠	٦٨٤٩,٦	١٠,٠

المصدر : حسب من : الإحصاء العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩

جدول رقم (٤-٢٥) : الصادرات والواردات الاجالية والمربية والميزان التجاري في الدول العربية (والتجمعات المربية) في عام ١٩٨٧
(مليون دولار امريكي)

الدول	الواردات		الميزانية		الميزان التجاري	
	%	المربية	الاجالية	%	المربية	الاجالية
اجمالي الدول العربية:	٦,٩٢	٦١٣,٣	٩٥٨٩٧,١	٧,٤٦	٦٩٦٥,٠	٢٥٤١,٢
مجلس التعاون الخليجي:	٧,٤٩	٤٣٣,٨	٥٧٨٢١,٠	٧,٦٣	٣٣٤٩,٣	١٤٠٢١,١
الامارات	٧,٣٦	٩٦٧,٠	١٣١٣٥,٥	٥,٠٨	٤٠١,٠	٥٢٤١,٥
البحرين	٢١,٤٨	٥٩٨,٨	٢٧٨٧,٤	١١,٩٧,٥	١١٩٧,٥	٩٤,٣
السعودية	٦,٧٩	١٨٢١,٠	٢٦٨٢٧,٠	٣,٠٦	٧٤٩,٠	٢٣٤٥,٠
عمان	٠,٤٩	١٥,٤	٣١٦,٠٩	٢٨,٤٩	٦٨٢,٤	٧٦٥,٩
قطر	٧,٨٣	١٦٤,٦	٢١٠١,٧	٨,٣٠	٩٤,٤	٩٦٣,٩
الكويت	٧,٨١	٧٦,٠	٩٨٠,٩,٠	٤,٢٣	٢٠,٠	٤٦١١,٠
مجلس التعاون العربي :	٨,٢٢	١١٩٧,٤	١٤٥٥٧,٧	٧,٨٣	١٨٥٦,٦	٩١٦١,١
الاردن	٣٣,٣	٢٣٣,١	٨٦٦,١	٢٢,٧٥	٦٨١,٢	٢١٢٧,٥
المراق	٦٥١,٠	٧٠١٥,٠	٧٠١٥,٠	٦,١٨	٥٥٨,٠	٢٠٠٦,٠
مصر	١٧٨,٥	٤٦١٠,٧	٤٦١٠,٧	٣,٢٧	٤٠٦,٣	٧٨٠٥,٤
البحر الشمال	٣٤,٨	٥٩,٩	٥٩,٩	١٦,٣١	٢١١,١	١٢٣٤,١
اتحاد المغرب العربي :	٢,٢٠	٤٥٦,٥	٢٠٧٣٦,٤	٥,٠١	٩٩٩,٩	٧٧٧,٧
تونس	٨,٠٥	١٣٩,٣	١٧٢٩,٩	٦,٠١	٢٠١,٠	١١٤٠٥,١
الجزائر	١٠,٦٠	٨٧٧٩,٠	٨٧٧٩,٠	١١,٣٠	١١٣,٠	١٥٣,٠
المغرب	١٥٢,٣	٢٨٤٠,٦	٢٨٤٠,٦	١٢,١٧	٥٢٩,٠	١٥٠٤,٣
ليبيا	٥٠,٠	٦٦١٢,٠	٦٦١٢,٠	٢,٠٣	١٠١,٠	١٦٤٣
موريتانيا	٩,١	٣١٩,٨	٣١٩,٨	١٥,٦٥	٥٦,٩	٦,٣
دول عربية أخرى :	٦٤,٦	٢٧٨٢,٠	٢٧٨٢,٠	١٣,٠	٧٦٤,٢	٣٠٩٧,٦
السودان	٢١٢,٠	٧١٢,٩	٧١٢,٩	١٨,٧٥	٢٦٠,٠	٦٧٤
سوريا	١٥١٠,٢	١٥١٠,٢	١٥١٠,٢	١,٩٦	٢٣,٦	٣٠٥,٦
الصومال	١١٥,٠	٦٨,٨	١١٥,٠	٩,٧١	٤٣,٩	٣٣٧,١
لبنان	٦٠٠,٦	٢٠٨,٤	٦٠٠,٦	١٣,٢٧	٢٥٦,٠	١٣٢٩,١
اليمن الجنوبي	١٤٨,٩	٨٥,٤	١٤٨,٩	٢٠,٠٨	١٨٠,٧	٤٥١,٨

المصدر : حسب من : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩

مجلس التعاون الخليجي في انه قد حقق فائضا في تجارته الخارجية بشكل عام قدر بنحو ٧٧٨ مليون دولار (ويرجع ذلك الى ارتفاع الصادرات البترولية في كل من ليبيا والجزائر على حين حقق عجزا في التجارة العربية البينية قدره نحو ٥٤٣ مليون دولار . وبالنسبة لباقي الدول العربية فانها قد حققت عجزا في ميزانها التجاري الخارجى بنحو ٣ مليار دولار ، وعجزا في الميزان التجارى العربى بنحو ١١٧ مليون دولار . اى ان المحصلة العامة هي ان هناك تجمعات عربية تحقق فائضا في ميزان التجارة العربى البينى واخرى تحقق عجزا وذلك راجع الى تركيب الصادرات والواردات البينية والتي سبق التنويه عنها . واجمالا لما سبق فان مجلس التعاون الخليجي تمثل صادراته الى الدول العربية نحو ٢٦٥٪ من اجمالي الصادرات العربية البينية ، وان وارداته من الدول العربية تمثل نحو ٤٨٪ من اجمالي الواردات العربية البينية . وان مجلس التعاون العربى يمثل نحو ١٨٪ تصديرا ، ونحو ١٩٪ استيرادا من الدول العربية ويساهم اتحاد المغرب العربى بنحو ٦٩٪ تصديرا ، ١٤٤٪ استيرادا من الدول العربية فى عام ١٩٨٧ كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢٥) .

٤-١-٤-٣ التجارة البينية فى دول السوق العربية المشتركة :

كما سبقت الاشارة ، فان اتفاقية السوق المشتركة قد ابرمت فى عام ١٩٦٤ ، وصادق عليها (على فترات) سبع دول عربية (هي الاردن ، مصر ، سوريا ، موريتانيا العراق ، اليمن الجنوبي ، ليبيا) . وقد استهدفت اتفاقية السوق تحقيق الحرية فى انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وتبادل البضائع والمنتجات ، والاقامة والعمل والنشاط الاقتصادي ، والنقل والتجارة ، ووضحت ان يكون تحرير التجارة على مراحل .

وباستقراء البيانات بالجدول رقم (٤-٢٦) ، يلاحظ ان الصادرات والواردات البينية فى دول السوق العربية المشتركة ، قد تزايدت فى خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٦) وان كان هناك تذبذبات حادة فى تلك الفترة ، فقد بلغت الصادرات نحو ١١٦٦ مليون دولار عام ١٩٧١ ، وشهدت تقلبات حتى عام ١٩٨٠ حيث بلغت نحو ١٣٣٠ مليون دولار ثم بلغت نحو ٥٧٧ مليون دولار فى عام ١٩٨٦ . الا انه بصفة عامة فقد شهدت الصادرات البينية لدول السوق نموا سنويا بلغ نحو ١٠٣٪ خلال الفترة سابقة الذكر . اما الواردات البينية فى دول السوق ، فقد بدأت فى عام ١٩٧١ بنحو ١٢٣ مليون دولار ثم وصلت الى ذروتها فى عام ١٩٨٠ ، وبلغت نحو ١٥٠٥ مليون دولار . اما فى عام ١٩٨٦ فقد بلغت نحو ٦٣٧ مليون دولار . وقد شهدت نموا هي الاخرى بلغ نحو ١٠٪ سنويا خلال تلك الفترة . على الجانب الاخر ، فان صادرات وواردات السوق العربية المشتركة مع العالم الخارجى قد تزايدت هي الاخرى ، فالصادرات مع دول العالم قد بلغت ٥٧ مليار دولار فى عام ١٩٧١ ، واخذت فى التزايد عاما بعد اخر حتى بلغت نحو ٥٧٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ ، وبدأ الانخفاض التدريجى حتى بلغت نحو ٢٠٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ ، الا انها بصفة عامة قد تزايدت بمعدل ٦٥٥٪ سنويا خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٦) . كذلك

جدول رقم (٤-٢٦) الأهمية النسبية للمصادر والواردات البينية لدول السوق العربية المشتركة (١) خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٦

المصادر (مليون دولار)			الواردات (مليون دولار)		
السنوات	الى دول السوق العربية المشتركة	الى العالم	%	من دول السوق العربية المشتركة	من العالم
			%		%
١٩٧١	١١٦,٦	٥٧٣٠,٣	٢,٠	١٢٢,٨	٣٢٨٨,٦
١٩٧٢	٩٩,٤	٤٩٤٢,٤	٢,٠	١١٨,١	٣٨١٤,٣
١٩٧٣	١٥٦,٩	٧٨٣٥,٢	٢,٠	١٣٦,٠	٤٩٩٥,٣
١٩٧٤	١٦٦,٨	١٧٢٤٧,٥	١,٠	١٨٢,٠	١٠٢١٨,٦
١٩٧٥	١٤٩,١	١٦٥٢٠,٠	١,٠	٢١٠,٣	١٥٣٢٣,٦
١٩٧٦	١٨٨,٠	٢٠٣١٧,٩	١,٠	٢٣٣,١	١٥٦٤٤,٤
١٩٧٧	١٨٤,٩	٢٣٩٥٢,٥	٠,٨	٢٢٢,٥	١٩١٩٦,٢
١٩٧٨	٣٧٠,٨	٢٥٦٩٤,٣	١,٤	٤٣٦,٢	٢١٨٩١,٨
١٩٧٩	٦٦٥,٤	٤١٦٥١,٦	١,٦	٧٧١,٩	٢٥٩٦٦,٥
١٩٨٠	١٣٣٠,٤	٥٧٥٩١,٦	٢,٣	١٥٠٤,٨	٣٤٦٤٠,٦
١٩٨١	١٢٢٣,٥	٣٢٧٠٠,٠	٣,٧	١٣٢٣,٥	٤٧٨٠٠,٠
١٩٨٢	٥٩١,٢	٢٩٨٠٠	٢,٠	٦٦٦,٣	٤٧٧٠٠
١٩٨٣	١٥٠,٢	٢٦٥٠٠	٠,٦	١٨٠,٤	٣٧٠٠٠
١٩٨٤	٥٥٥,٤	٢٦١٠٠	٢,١	٦٤٢,٢	٣٥٦٠٠
١٩٨٥	٦٨١,٦	٢٧٨٠٠	٢,٤	٧٦٨,٠	٣٢٧٠٠
١٩٨٦	٥٧٧,٠	٢٠٢٠٠	٢,٨	٦٣٧,٥	٣٢٨٠٠

(١) دول السوق هي : الاردن ، مصر ، سوريا ، موريتانيا ، العراق ، اليمن الجنوبي ، ليبيا .

المصدر : حسب من - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة اقتصادية لمحددات
واساليب تنمية التجارة البينية الزراعية العربية ، مرجع سابق .
- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير
الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد متفرقة
- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا ، المجموعة الاحصائية الموحدة ، (١٩٨٠)
١٩٨٨ ، ابريل ١٩٩٠

فان واردات السوق العربية المشتركة من دول العالم الخارجى ، قد تزايدت من حوالى ٣ر٣ مليار دولار فى عام ١٩٧١ الى نحو ٤٧٨ مليار دولار فى عام ١٩٨١ ، ثم انخفضت الى نحو ٣٢٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ . وحقت معدل نمو سنوى قدره ١١١٪ خلال الفترة سالفة الذكر .

أى انه يمكن تلخيص ما سبق فى ان دول السوق العربية المشتركة قد حققت زيادة فى كل من الصادرات والواردات البينية ، وحقت صادراتها وواراداتها مع العالم الخارجى ايضا زيادة، ولكن هذه الزيادة التى اوردناها لاتعنى ان حجم المصادرات أو الواردات البينية قد شهدت نموا فى هذه الفترة ، ولكن نرجع الزيادة لارتفاع اسعار الصادرات والواردات مما يوحى بان التجارة البينية فى دول السوق قد نشطت وتزايدت والدليل على ذلك ان نسبة الصادرات بين دول السوق لم تتغير نسبتها كثيرا من اجمالى صادراتها مع دول العالم ، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٢٪ فى عام ١٩٧١ . وارتفعت (بارتفاع المستوى العام للاسعار) الى نحو ٣٧٪ فى عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى نحو ٢٨٪ فى عام ١٩٨٦ . ايضا فان الواردات البينية فى السوق قد انخفضت نسبتها من ٣٧٪ فى عام ١٩٧١ الى نحو ١٩٪ فى عام ١٩٨٦ . هذا مع الاشارة بان بعض دول السوق محدرة للبترول وهى العراق ، ليبيا ، مصر . وهذا مما يؤدى الى تأثير الصادرات بالاسعار العالمية للبترول . كذلك فان دول السوق العربية من الدول النامية التى يستلزمها سلعاً رأسمالية واستهلاكية وغذائية تستوردها من السوق العالمى وهى الاخرى خاضعة للاسعار العالمية ، والتأثر بالموجات التضخمية فى العالم . نخلص مما سبق ان التجارة البينية فى دول السوق العربية المشتركة لم تشهد تطورا اوزيادة تدل على نشاط التبادل التجارى بينها ، وانما الزيادة التى شهدتها هذه التجارة ترجع اساسا الى ارتفاع الاسعار العالمية . كما ان التجارة البينية فى دول السوق لاتتعدى ٣٪ تصديرا ، ٢٪ استيرادا فى السنوات الاخيرة .

وفيما يتعلق بتجارة دول السوق العربية المشتركة مع الدول العربية الاخرى ، فان مساهمتها محدودة ، فقد بلغت قيمة صادراتها الى الدول العربية نحو ٥٧٧ مليون دولار تمثل نحو ٨٤٪ من اجمالى الصادرات العربية البينية فى عام ١٩٨٦ ، اما الواردات فقد بلغت نحو ٦٣٧ مليون دولار تمثل نحو ١٠٪ من اجمالى الواردات العربية البينية .

فيتضح مما سبق ان تجربة السوق العربية المشتركة لم تحقق اهدافها الرئيسية فى تحرير التجارة بين اعضائها ، او مع الدول العربية بشكل عام . ولكن تزايدت صادراتها وواراداتها مع دول العالم الخارجى ، اما لان نسبة كبيرة من صادراتها تعد منتجات بترولية ، او لانها ارتبطت بالسوق العالمى للحصول على سلع لا تتوفر فى المنطقة العربية أو فى الدول الاعضاء فى السوق . وتعكس تجارة دول السوق الوضع

جدول رقم (٢٧-٤) الأهمية النسبية لمواردات وواردات السوق العربية المشتركة من المواردات والواردات العربية البينية في الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٦)

الواردات			المواردات			السنوات
٪ لمساهمة السوق في الواردات العربية البينية	اجمالي الواردات السوق من الدول العربية (مليون دولار)	اجمالي الواردات العربية البينية (مليون دولار)	٪ لمساهمة السوق في المواردات العربية البينية	اجمالي المواردات السوق الى الدول العربية (مليون دولار)	اجمالي المواردات العربية البينية (مليون دولار)	
١٣,٤٤	١٥٠٤,٣٨	١١١٨٩,٧٥	١١,٢٤	١٣٣١,٣٠	١١٨٤١,٠٦	١٩٨٠
٩,٤٥	١٣٢٣,٥٦	١٤٠١٠,٣٤	٨,٢٩	١٢٢٣,٥٠	١٤٥٨٣,٨١	١٩٨١
٦,١٦	٦٦٦,٣٤	١٠٨١٦,٦٤	٥,٠٨	٥٩١,٢٠	١١٦٣٠,٣٩	١٩٨٢
٢,١٥	١٨٣,٥٧	٨٥٤٣,٣٤	١,٦٩	١٥٠,٢٠	٨٩١٠,٤٤	١٩٨٣
٦,٩٦	٦٤٢,١٦	٩٢٢٦,٣٨	٦,١٣	٥٥٥,٤١	٩٠٦٥,٠٠	١٩٨٤
٩,١١	٧٦٨,٣٧	٨٤٣٠,٧٥	٨,٣٥	٦٨١,٥٦	٨١٦٥,٦٨	١٩٨٥
١٠,٠٨	٦٣٧,٥٠	٦٣٢٢,٧٥	٨,٣٥	٥٧٦,٩٩	٦٩١٣,٣٢	١٩٨٦

١ -

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩

الانتاجي في الدول العربية الاعضاء بها ، حيث ان اتفاقية السوق تنص على حرية انتقال رؤوس الاموال والاقامة والعمل ومزاولة النشاط الاستثماري والاقتصادي ، وهذا كله لـم يتحقق بدليل تدنى نسبة التجارة البينية في السوق . فالسوق المشتركة بمفهومها الاقتصادي والتكاملي تعنى حرية انتقال مستلزمات الانتاج والسلع والاشخاص بين الدول وازالة التعريفات الجمركية وكافة المعوقات الكمية بين الدول الاعضاء ، ووضع تعريفات جمركية موحدة للسوق مع العالم الخارجي . وهذه الصورة من صور التكامل تسمح أوتشجع على اقامة قاعدة انتاجية قوية تعتمد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، والميزة النسبية للدول الاعضاء ومن ثم فان حرية التبادل التجاري بين الدول تزكى روح المنافسة بين المنتجين مما يؤدي الى زيادة الانتاج في ظل وفورات السعة . وهذا ما اتبع في السوق الاوربية المشتركة . وجاء مصطلح " السوق العربية المشتركة " في محاكاة للسوق الاوربية المشتركة ، دون دراسة متأنية للهيكل الانتاجية بالدول الاعضاء ، أو كيف يمكن اتباع مبدأ التخصص ، وانتاج سلع معينة في الدولة التي تتمتع فيها بميزة نسبية تفوق الدول الاخرى . كما جاءت دون ادراك للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المتباينة بين الدول ، وكيف يتم تسوية مدفوعات المعاملات الجارية بين الدول الاعضاء . واذا كانت السوق الاوربية المشتركة قد بدأت في تخفيض التعريفات الجمركية على مراحل ولفترة زمنية طويلة ولسلع محددة ، فان السوق العربية المشتركة قد بدأت بكافة المنتجات ولفترة خمس سنوات للتخفيض ، ايضا لم تصل الى وضع تعريفات جمركية موحدة للدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي ، مما ينفي عنها صفة السوق المشتركة ويحولها الى منطقة تجارة حرة . وحتى في هذه الصورة فان انتقال العمالة ومستلزمات الانتاج ورؤوس الاموال لم تجد تيسيرا بين الدول الاعضاء . ويبدو ان اتفاقية السوق العربية المشتركة قد اخذت " فلنبداً من حيث انتهى الآخرون " فالتكامل الاقتصادي له اسسه ومراحل ولا يتم في مرحلة واحدة .

واذا كانت السوق الاوربية قد اخذت بمبدأ التدرج البطيء ولسلع محددة، مع ان بنياناتها الاقتصادية ، ونظمها الاقتصادية والسياسية متقاربة ، حتى يتم النضج الكامل لفكرة التكامل ، اذ بدأت في الخمسينات ونضجت في الثمانينات ، وتطلع الى السوق الواحدة والموحدة في اوائل التسعينات . اما بالنسبة للدول العربية فهناك العديد من الصعوبات في محاولة دمج سبع دول عربية في بنية اقتصادية واحد في فترة زمنية قصيرة مما يؤدي في كثير من الحالات الى حالة من اللايقين في معظم السياسات والقرارات الاقتصادية في ظل التباين بين النظم السياسية والاقتصادية في الدول العربية ولذلك اصطدمت اتفاقية السوق بالواقع فكان ذلك وضعها الحالي وآخر تلك المحاولات اتفاقية جديدة لتسيير وتنميتها

التبادل التجاري بين الدول العربية في عام ١٩٨١ ، والتي مضى عليها ١٠ سنوات ، ولا زالت بعض الدول العربية تبحث عن السلع التي يمكن ان تضعها في خانة خاصة بازالة التعريفات الجمركية عليها مما سبق وبدوانه يجب الاتفاق على صيغة تلائم جميع التطلعات والتي يجب ان تراعي الوضع الاقتصادي الراهن ، وان نبعد بفدر الامكان عن النصوص التي تمس الحساسية القطرية أو السياسية حتى يمكن ان يكون ذلك بداية مشجعة لتكامل اقتصادي

تأتى أهمية دراسة التجارة الزراعية العربية ضمن هذا الجزء من الدراسة، لأنها تعد محورا رئيسيا للتكامل الزراعى العربى ، كما ان دراسة الوضع الراهن للتجارة الزراعية العربية يفيد كثيرا فى الجزء الاخير من الدراسة وهو استشراف المستقبل ، وكما سبق ان ذكرنا فان هيكل التجارة الخارجية بوجه عام يتلخص فى ان معظم الصادرات العربية تتمثل فى البترول والمواد الخام ، وان معظم الواردات آلات ومعدات نقل وبلغ صناعية وغذائية . اما بالنسبة للتجارة الزراعية - وهى تضم صادرات وواردات الغذاء ومستلزمات الانتاج الزراعى ، فان الصادرات الزراعية العربية تمثل جزءا ضئيلا من الصادرات العربية الاجمالية ، على حين تمثل الواردات نسبة كبيرة .

وبملاحظة البيانات الواردة بالجدول رقم (٤-٢٨) ، والذي يتناول التجارة الزراعية العربية خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٨) ، يتضح انه خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٣) كانت الصادرات الزراعية تمثل جزءا يسيرا تراوح بين ١.٥٪ الى ٣٪ من اجمالى الصادرات العربية . اما فى الفترة (١٩٨٤-١٩٨٨) فان نسبة الصادرات الزراعية قد تزايدت من حوالى ٤.١٪ الى ٦.٣٪ وان الارتفاع فى قيمة الصادرات الزراعية قد بدأ فى عام ١٩٨٤ حيث بلغت نحو ٥.٢ مليار دولار بعد ان كانت حولى ٣.٨ مليار دولار فى العام السابق . واستمرت الزيادة السنوية بمعدل بطىء حتى بلغت نحو ٦.٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ . ويقدر معدل النمو فى الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٨) بنحو ٥.٧٧٪ سنويا (١) وبالنسبة للواردات الزراعية ، فانه فى خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٣) كانت نسبة الواردات الزراعية من الواردات العربية الاجمالية تتراوح بين ٥.١٥٪ الى نحو ٦.١٨٪ ، وابتداء من عام ١٩٨٤ اخذت فى الارتفاع من ٦.٢١٪ الى نحو ٧.٢٥٪ فى عام ١٩٨٦ ثم أخذت فى الانخفاض حتى بلغت ٢.٢٣٪ من اجمالى الواردات العربية فى عامى ١٩٨٧-١٩٨٨ . هذا وقد ارتفعت قيمة الواردات الزراعية بمعدلات كبيرة خلال فترة الدراسة ، من حوالى ٩.٧ مليار دولار فى عام ١٩٧٧ الى نحو ٢٥.٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ ، علما بانها شهدت انخفاضا فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ حيث بلغت نحو ٢٣.١ ، ٢١.١ مليار دولار على التوالي ، الا انها عاودت الارتفاع مرة اخرى . ويتقدير معدل النمو فى الواردات الزراعية ، لوحظ انه يوازي تقريبا معدل النمو فى الصادرات ، حيث بلغ نحو ٥.٩١٪ . وفيما يتعلق بالميزان التجارى الزراعى العربى ، فان به عجزا مضطربا خلال فترة الدراسة . وارتفعت قيمة هذا العجز من حوالى ٦.٧ مليار دولار فى عام ١٩٧٧ الى نحو ٢٠.٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٢ ، ثم بدأ فى الانخفاض الى نحو ١٩ مليار دولار ، وان كان قد حقق انخفاضا فى هذا العجز فى عام ١٩٨٧ حيث بلغ نحو ١٦ مليار دولار ، ثم بدأ فى الارتفاع ثانية فى العام التالى .

(١) تم تقدير معدل النمو كالآتى : (أ) تقدير معامل الانحدار فى معادلة الاتجاه العام للفترة الزمنية .

(ب) معدل النمو = معامل الانحدار (ب) ÷ متوسط الصادرات × ١٠٠

جدول رقم (٤-٢٨) الصادرات والواردات المربية الاجمالية والوراعية والميزان التجارى خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨

الميزان التجارى الزراعى (-)	الواردات			المصادر			السنوات
	%	الواردات المربية الزراعية	الواردات المربية الاجمالية	%	المصادر المربية الزراعية	المصادر المربية الاجمالية	
٦,٧٣	١٥,٥٣	٩,٧٤	٦٢,٧٠	٢,٩٥	٣,٠١	١٠١,٩٣	١٩٧٧
٩,٤٣	١٥,٧٦	١٢,٥١	٧٩,٣٥	٣,٠٤	٣,٠٨	١٠١,٣٨	١٩٧٨
١١,١٤	١٧,١٢	١٤,٦٢	٨٥,٣٧	٢,٣٢	٣,٤٨	١٥٠,٠٥	١٩٧٩
١٥,٤٨	١٦,٤٣	١٩,٢٤	١١٧,١١	١,٦٧	٣,٧٦	٢٢٤,٥٠	١٩٨٠
١٧,٩٦	١٤,٩٤	٢١,٢٥	١٤٢,٢٢	١,٥٢	٣,٢٩	٢١٥,٩٥	١٩٨١
٢٠,٢٨	١٦,٩٤	٢٣,٧٣	١٤٠,٠٦	٢,١٢	٣,٤٥	١٦٢,٩٨	١٩٨٢
١٩,١١	١٨,٥٦	٢٢,٩١	١٢٣,٤٦	٢,٨٣	٣,٨٠	١٣٤,١٢	١٩٨٣
١٩,٧٠	٢١,٧٢	٢٤,٩١	١١٤,٦٩	٤,٠٧	٥,٢١	١٢٨,١٣	١٩٨٤
١٩,٧٦	٢٤,٣٧	٢٤,٤١	١٠٠,١٦	٤,١٧	٤,٦٥	١١١,٥٨	١٩٨٥
١٨,٣٩	٢٥,٦٦	٢٣,٠٧	٨٩,٨٩	٥,٥٢	٤,٦٨	٨٤,٨٢	١٩٨٦
١٦,٠٣	٢٢,٥٦	٢١,٠٦	٩٣,٣٦	٥,٢٤	٥,٠٣	٩٥,٩٠	١٩٨٧
١٩,٢٩	٢٣,٠٢	٢٥,١٥	١٠٩,٢٤	٦,٢٩	٥,٨٦	٩٣,١٧	١٩٨٨

١
٢
٣

المصدر : الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ :

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة اقتصادية لمحددات واساليب تنمية التجارة البينية الزراعية ، ١٩٨٥

(٢) الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ اعتمدت على كل من :

أ) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، المجلد ٥، ٧، ٩

ب) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : مسوداتالكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (١٠)

ج) الامانة العامة لجامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٨٩

(٣) عام ١٩٨٨ :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية : مسودات الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (١٠)

٤-٤-١-٤-١ التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الزراعية :

قدرت الصادرات الزراعية العربية بنحو ٤ر٥ مليار دولار كمتوسط لعامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ ، وهناك اربعة دول رئيسية في الصادرات الزراعية هي المغرب و مصر والسعودية وتونس . وتمثل صادرات تلك الدول نحو ٦٠٪ من اجمالي الصادرات الزراعية العربية في متوسط العامين السابقين ، وان المغرب وحدها تمثل صادراتها نحو ٢٨ر٧٥٪ وهناك دول تنخفض نسبة مساهمتها في الصادرات الزراعية كثيرا وهي دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء السعودية) ، واليمن والجزائر ، والعراق ، جيبوتي ، والصومال وليبيا . اما توزيع الواردات ، فان هناك اربعة دول هي مصر ، السعودية ، الجزائر والعراق ، تعد اكبر دول مستوردة ، وتحتل وارداتها نحو ٥٩٪ من اجمالي الواردات الزراعية في متوسط عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . وان الدول العربية التي تساهم وارداتها بنسبة ضئيلة هي موريتانيا واليمن، جيبوتي والصومال ، البحرين . حيث تقل نسبة وارداتها عن ٢٪ من اجمالي الواردات الزراعية العربية ، وعلى ذلك فان هناك دولتين ترتفع نسبة مساهمتها في الصادرات والواردات وهما مصر والسعودية ، ودول ترتفع نسبة مساهمتها في الواردات وتنخفض في الصادرات مثل الجزائر والعراق ، ودول ترتفع مساهمتها في الصادرات وتنخفض في الواردات مثل المغرب وتونس .

وباستقراء الميزان التجاري الزراعي وتطوره في الدول العربية بالجدول رقم (٤-٢٩) والذي يعكس الاداء الاقتصادي لقطاع الزراعة في الدول العربية ، فانه يلاحظ ان حقبة الثمانينات قد شهدت اهتماما بالزراعة مقارنة بالسبعينات . فهناك دول تحول ميزانها التجاري من عجز الى فائض ، مثل المغرب ، حيث كان هناك عجزا فسي السبعينات واول الثمانينات ، تحول الى فائض قدره نحو ٦٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ . وفي السعودية ومع استمرار العجز في ميزانها التجاري الزراعي ، الا ان هذا العجز تنخفض قيمته ، فعلى حين بلغ نحو ٤ر٦ مليار دولار في اوائل الثمانينات الا انه قد انخفض الى نحو ٣ر٥ مليار دولار في عام ١٩٨٨ . وذلك يرجع الى اهتمام هاتين الدولتين بالقطاع الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية ، ففي المغرب جاء الاهتمام بالفواكه خاصة الموالح وفي السعودية فلقد تحقق تخفيضا في ميزانها التجاري الزراعي نتيجة لانخفاض الواردات من عديد من السلع الزراعية وليس نتيجة لزيادة صادراتها وهناك بعض الدول كانت تحقق فائضا مستمرا في الميزان التجاري الزراعي مثل السودان ، الا انها حققت عجزا في منتصف السبعينات قدر بنحو ١٣١ مليون دولار ، ثم تحقق فائضا ضئيلا (نحو ٢ مليون دولار فقط) في عام ١٩٨٨ ، وربما يعكس ذلك ما يعانيه السودان من مشكلات اقتصادية وسياسية بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والامن في جنوبه . كما ان هناك دول تحقق عجزا مستمرا في ميزانها التجاري الزراعي مثل مصر والعراق والجزائر وليبيا ، وهذا يعزى الى زيادة معدلات النمو السكاني وتزايد الطلب المحلي على السلع الزراعية (خاصة الغذائية) مثل مصر ، او يعزى الى تدني الانتاجية كما في الدول الثلاث الاخرى ، واجمالا لما سبق فان الميزان التجاري الزراعي العربي قد انخفضت قيمة العجز به في عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٥ كما يعني ان هناك تحسنا في القطاع الزراعي سواء بزيادة الصادرات او بانخفاض الواردات .

جدول رقم (٤-٢٩): الممارات والبرومات الزراعية والميزان التجاري الزراعي في الدول العربية في الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨)

الدولة	الميزان التجاري		الممارات الزراعية (مليون دولار)		البرومات الزراعية (مليون دولار)		(مليون دولار)		المصدر
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	
الأردن	(٥٢,٢٤)	(١٤١,٠١)	(٢٨١,٣٣)	(٢٨١,٣٣)	٣٦٤,٠٠	٤٧٤,٠٠	٤١٩,٢	٧,٢٧	١٠٠
الإمارات	غ	غ	(٩٧٦,٧٥)	(٧٨٥,٣١)	٢١٣,٨١	٢١٦,٠٩	٢١٤,٩٥	٣,٩١	١٠٠
البحرين	غ	(٦١,٤٠)	(٣٧٧,٩٨)	(٣١٦,٦٦)	٣,٩٥	٤,٢٥	٤,٢٥	٤,٢٥	١٠٠
تونس	(٤٣,٠٩)	(١٥٣,١٦)	(٤١٦,٤٤)	(٢٠١,٨٧)	٤٧٢,٢٥	٤٩٢,٧٨	٤٨٢,٥	٨,٨٦	١٠٠
الجزائر	(٥٧٤,٧٧)	(٣٠٧٥,٤٦)	(٢٨١٤,٦٦)	(٢٨٥٠,٣٤)	٤٥,١٣	٤٥,٨٢	٤٥,٤٧	٢٣٢,٩٠	١٠٠
جيبوتي	غ	(٣٣,٠٤)	(١١,١٣)	(٧٨,٦٠)	٥,٠٠	٥,٢٥	٥,٢٥	٩,٣٠	١٠٠
السعودية	(٢٥٦,٩٧)	(١٥٤٤,٣٣)	(١٥٤٤,٣٣)	(٤١٠٠,٦٠)	٣٥٧,٠٠	٥٠١,٤٠	٤٩٢,٢	٩,٠٤	١٠٠
السودان	٢٢١,١٧	١٧٤,٨٧	١٢٤,٨٤	(١٣٠,٧٢)	٣٨٩,٧٨	٣٩٢,٧١	٤٩٢,٢	٧,١٦	١٠٠
سوريا	غ	(١٤٣,٨٨)	(٢٨٦,٤٧)	(٧٣٧,١١)	٢٢٦,٦٨	٢٢٦,٣٦	٢٢٦,٤٧	٥٩٩,١	١٠٠
الموالم	غ	(٦١٠,٢٠)	(٢٤١,٣٠)	(٦٤,٥٢)	٩٥,٩٦	٩٥,٩٩	٨٧,٩٧	١,٦٢	١٠٠
عمان	غ	غ	(٢٣,٥٢)	(٢٣,٥٢)	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٠٠
قطر	غ	غ	(٢٣,٥٢)	(٢٣,٥٢)	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٠٠
الكويت	غ	غ	(٢٣,٥٢)	(٢٣,٥٢)	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٠٠
لبنان	غ	غ	(٢٣,٥٢)	(٢٣,٥٢)	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٠٠
مصر	غ	غ	(٢٣,٥٢)	(٢٣,٥٢)	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٠٠
اليمن ش	غ	غ	(٢٣,٥٢)	(٢٣,٥٢)	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٢٤,٤٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات ١٩٧٥،٣، وسجلات المجلد رقم (١٠).

٤-٤-١-٢ التجارة العربية الزراعية البينية :

لقد جاء قصور البيانات الخاصة بالتجارة الزراعية البينية حائلا دون تحليل لتطورها ووضعها في الوقت الراهن ، وان ما توافر من بيانات كان لعامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ فقط ، وقد بلغ اجمالي الصادرات البينية الزراعية في عام ١٩٨٠ نحو ٩٥٤ مليون دولار ، تمثل نحو ثلث الصادرات الزراعية العربية الاجمالي (٣٢٥٪) . وقد تزايدت نسبة التجارة الزراعية البينية في عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٧٥ ، حيث بلغت في الاخير نحو ٢٤٣٪ من اجمالي الصادرات الزراعية العربية ، ورغم ان مختلف الدول العربية تساهم في الصادرات الزراعية البينية بنسب متفاوتة ، الا ان النصيب الاوفى من هذه الصادرات ينحصر في عدد محدود من الدول مثل السودان ، والاردن ، والصومال ومصر والمغرب . وفي الوقت الراهن ، وبعد النهضة الزراعية التي شهدتها دول عديدة بالمنطقة فان بعض الدول قد انضمت الى قائمة الدول المصدرة للسلع الزراعية مثل السعودية .

وتأتي المستحضرات الغذائية (للحوم والاسماك والحبوب والالبان) والفواكه والخضر والمشروبات ، لتمثل نسبة كبيرة من الصادرات الزراعية البينية ، حيث تمثل نحو ٤٤٪ من اجمالي الصادرات البينية . فالمشروبات وحدها تمثل نحو ١٤٥٪ والمستحضرات الغذائية تمثل نحو ١٧١٪ . يأتي في المرتبة التالية صادرات الحيوانات الحية ، وقد بلغت نسبة مساهمتها نحو ١٧٤٪ ، ثم التبغ ومصنوعاته ، ويمثل نحو ١٤٥٪ ، اي ان هذه المجموعات الثلاثة تمثل اكثر من ٧٥٪ من اجمالي الصادرات الزراعية البينية .

وفيما يتعلق بالاهمية النسبية للمجموعات السلعية في الصادرات البينية ، يلاحظ من الجدول رقم (٤-٣١) ان الصادرات البينية من الحيوانات الحية تمثل نحو ٩٩١٪ من الصادرات الكلية العربية ، كذلك بلغت نسبة الصادرات البينية من المستحضرات الغذائية المتنوعة نحو ٩٥٪ من اجمالي الصادرات العربية منها - وكذلك الوضع لمنتجات الالبان والبيض (٧٩٥٪) . اما بالنسبة لعلف الحيوان ، فان نسبة الصادرات البينية منه كانت ضئيلة ، حيث بلغت نحو ١٠٤٪ فقط من اجمالي الصادرات العربية منه . ورغم ان حجم الصادرات البينية من المشروبات مرتفعا نسبيا ، الا ان نسبة مساهمتها تصل الى نحو ٥٣٪ من اجمالي الصادرات الزراعية العربية منها .

وبالنسبة للواردات الزراعية البينية ، فقد بلغت جملتها نحو ١٩٥٦ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، تمثل نحو ١٢٧٪ من اجمالي الواردات الزراعية العربية ، وقد ارتفعت كثيرا عن قيمتها في عام ١٩٧٥ والتي بلغت فيها نحو ٩٣٢ مليون دولار ، ويأتي التبغ ومصنوعاته في مقدمة الواردات الزراعية البينية ، حيث يحتل نحو ٣٢,٧٪ من اجمالي الواردات الزراعية البينية ، تليه الخضر والفاكهة ، حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٨٠

تابع جدول رقم (٤-٢٠) الصادرات الزراعية الاجمالية والبيئية فى عامى ١٩٧٥، ١٩٨٠
(القيمة بالمليون دولار)

المجموعات السلعية (١)	١٩٧٥		١٩٨٠		% الصادرات البيئية
	جمسلة الصادرات الزراعية	الصادرات البيئية	% للصادرات البيئية	جمسلة الصادرات الزراعية	الصادرات البيئية
حيوانات حية	٧٣ر٩	٧١ر٥	٩٦ر٨	١٦٨ر٢	١٦٦ر٦
لحوم ومستحضراتها	١٢ر٥	٢ر٤	١٩ر٢	٢٠ر٢	٩ر٧
منتجات البان وبيض	٣ر٠	٢ر٦	٨٥ر٠	١٧ر٠	١٣ر٥
اسماك ومستحضراتها	٧٨ر٠	٦ر٠	٧ر٧	١٦١ر٢	١٨ر٢
حبوب ومستحضراتها	١٠١ر١	٣٣ر٩	٣٣ر٥	١٦٩ر٧	١٢١ر٦
الفواكه والخضر	٥٤٠ر٧	٩٣ر٧	١٧ر٣	٨٠٠ر١	٨١ر٠
السكر ومنتجاته والعسل	٦٩ر٤	٦٤ر٨	٩٣ر٤	٥٦ر٩	٣٠ر٨
البن والشاي والكافا والتوابل	٢٨ر٥	١١ر٥	٤٠ر٥	٣١ر٣	١٦ر٨
علف الحيوان (عدا الحبوب)	٣٧ر٣	٤ر٧	١٢ر٦	٥٥ر٥	٥ر٨
مستحضرات غذائية متنوعة	٢ر٩	٢ر٥	٨٦ر٩	١٧ر٧	١٦ر٧
المشروبات	٣٥٦ر٩	١٧٩ر٩	٥٠ر٤	٢٦١ر٨	١٣٨ر٩
التبغ ومصنوعاته	٨٥ر٦	٦١ر٢	٧١ر٦	١٨٠ر٠	١٥٥ر٧
الجلود والفراء الخام	٢٩ر٨	١١ر٠	٣٦ر٨	٢٥ر٤	٥ر٣
بذور ومثمريات ونوى	١٥١ر٠	٢٤ر٢	١٦ر١	٩٩ر٣	٤٤ر٥
مطاط	٠ر٢	٠ر٠٩	٤٢ر٩	٠ر١	٠ر١
خشب وفلين	١٥ر٠	٦ر١	٤١ر٠	٢٢ر٤	١٥ر٤
عجائن الورق ونفاياته	١٥ر٤	٠ر٣	١ر٩	٣٩ر٧	٠ر٢
الياف نسيج	٨٦٧ر٦	٢٧ر٧	٣ر٢	٧١٦ر٧	٥ر٦
مواد نباتية أو حيوانية	٦٥ر٤	١٢ر٥	١٩ر٢	٩٤ر٦	٧ر٩
الجمسلة	٢٥٣٤ر٢	٦١٦ر٦	٢٤ر٣	٢٩٣٧ر٨	٩٥٤ر٤
					٣٢ر٥

(١) على مستوى فصول التصفيف الدولى الموحد لاحصاءات التجارة الخارجية ، SITC
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة اقتصادية لمحددات واساليب تنمية التجارة
البيئية الزراعية العربية ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٨٥

جدول رقم (٤-٣٠): الواردات الزراعية الاجمالية والبيئية في عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعات السـلمـية	١ ٩ ٧ ٥			١ ٩ ٨ ٠		
	جملة الواردات	الواردات البيئية	% للواردات البيئية	جملة الواردات	الواردات البيئية	% للواردات البيئية
حيوانات حية	٢٠٢٢	٨٠٠	٣٩٥	٨٧٦٦	٢٧٤٣	٣١٣
لحوم ومستحضراتها	٢٠٢٥	٣٠٧	١٥٢	١٠٠٦٥	١٠٦	١٠
منتجات البان وبيض	٤٩٧٩	٣٩٧	٨٠	١٣٥٤٩	٥٤٢	٤٠
أسماك ومستحضراتها	٤٤٩	٧٢	١٦٠	١٨٧١	٧٧	٤١
حبوب ومستحضراتها	٣٣٤٩٨	٥٤٧	٢٣	٣٩٤٦٠	١٦٣٩	٤٢
الفواكه والخضر	٥٢٩٦	٢٠٥٥	٣٨٨	١٥٥٩٢	٢٥٢٠	٢٢٦
السكر ومنتجاته والعسل	١٦٠١٨	٥٢١	٣٣	١٤٥٣٥	٥٤١	٣٧
اللبن والشاي والكاكاو والتوابل	٣٨٠٤	١٩٦	٥١	٩٩١٦	١٨٥	١٩
علف الحيوان (عدا الحبوب)	١٢٠٩	١٨٤	١٥٣	٣١٢٠	٢٠٩	٦٧
مستحضرات غذائية متنوعة	٦٣٩	٣٩	٦١	١٨٩٣	١٢٣	٦٥
المشروبات	٦٩٤	٤١٠	٥٩٠	٤٥٤٥	٢٥٦٨	٥٦٥
التبغ وممنوعاته	٥٢٦٢	٢٨٧٥	٥٤٦	١٢٤٤٨	٦٣٩٦	٥١٤
الجلود والفراء الخام	١٨٣	٥٨	٣١٦	١٢٨	١١	٨٦
بذور ومبـمرات ونوى	٩٥٢	٦٢	٦٥	٨٠٤	٢٣٠	٠٣
مطاط	٣٥٩	٠٥	١٤	٤٥١	٠٠٩	٠٢
خشب وفلين	٤٩٠٧	٣٥٥	٧٢	١١٨٨٢	١٧٨	١٥
عجائن البورق ونفاياته	٦٨٠	٠٢	٠٣	٦٧٢	٠١	٠٢
الهاف نسيج	٢٠١٠	٣٥٣	١٧٦	٢٦٥٧	٣٣٥	١٢٦
مواد خام نباتية وحيوانية	٦٣٧	٨٢	١٢٩	١٢٩٧	١٥٥	١٢٠
الـجـمـلـة	٧٥٦٢٣	٩٣٢٠	١٢٣	١٥٣٦٥١	١٩٥٥٩٩	١٢٧

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق (٤-٢٧)

نحو ٣٥٢ مليون دولار ، ممثلة بذلك نحو ١٨٪ من الواردات البينية ، كما تمثل الحيات الحية نحو ١٤٪ . اما المشروبات فتمثل نحو ١٣٪ وهذه المجموعات الاربعة تمثل نحو ٢٧٪ من اجمالي الواردات البينية الزراعية .

اما بالنسبة لاهمية واردات كل مجموعة من الواردات العربية الاجمالي ، فانها تتفاوت وتقل نسبتها مقارنة بالصادرات ، حيث ان الحيوانات الحية تساهم بنحو ٣١٪ من الواردات البينية من اجمالي الواردات العربية ، بينما ان كانت تمثل نحو ٩٩٪ من الصادرات . كذلك تمثل المشروبات والتبغ نحو ٥٦٪ ، ٥١٪ على التوالي . ايضا يلاحظ ان الواردات البينية من الخضر والفاكهة تمثل نسبتها في الواردات العربية البينية من تلك السلع بنحو ٢٢٪ وهذه النسب تعني ان معظم الدول تعتمد على السوق الخارجي في توفير احتياجاتها من معظم تلك السلع الزراعية .

مما سبق يتضح ان التجارة الزراعية البينية ، وان كانت تمثل نسبة كبيرة في الصادرات أي ما يقارب الثلث ، الا انها تنخفض في الواردات وتصل الى نحو ١٢٪ ، وان التجارة الزراعية البينية تتركز في مجموعة من السلع اهمها المستحضرات الغذائية، الخضر والفاكهة ، والحيوانات الحية ، والمشروبات ، والتبغ وممنوعاته ، مما يعني ان التجارة الزراعية البينية تستلزم جهودا مكثفة لتنميتها وتيسير التبادل فيها ، واذا كانت الجهود العربية المشتركة قد اوضحت صراحة في نصوص اتفاقيات التبادل التجاري المختلفة على الغاء التعريفات الجمركية على السلع الزراعية في التبادل بين الدول العربية ، فان هذه الاتفاقيات لم تؤت ثمارها حتى الآن ، بدليل اعتماد دول عديدة على الواردات الزراعية من خارج المنطقة العربية .

نخلص مما سبق ان التجارة العربية البينية لا تتعدى نحو ٨٪ تصديرا واستيرادا وان اتجاه التجارة العربية يكون نحو الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك نتيجة لان مكونات التجارة العربية هي البترول في الصادرات ، والسلع الرأسمالية والغذائية والاستهلاكية في الواردات .

كما ان التجارة البينية في دول السوق العربية المشتركة لا تتعدى ٣٪ تصديرا واستيرادا . اما التجارة الزراعية البينية فان قيمتها ترتفع في جانب الصادرات (نحو ٣٢٪) وتنخفض في الواردات (نحو ١٢٪) وتتركز في عدة سلع هي الخضر والفاكهة والحيوانات الحية والمستحضرات الغذائية والمشروبات والتبغ وممنوعاته .

٤-٤-٢ تقييم آثار تنسيق الخطط العربية :

كما سبق الاشارة اليه فان تجربة السوق العربية المشتركة لم تحقق اهدافها المرجوة سواء فيما يتعلق بتحرير التجارة البينية ، او في انتقال رؤوس الاموال والعمالة

والحرية فى ممارسة النشاط الاقتصادى وغيره بين دول السوق ، وبعد ان تبين مسدى التعثر والاختلاف الذى واجه تحرير التجارة البينية من خلال الاتفاقيات العربية ، فلقد اتجه مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية للبحث عن اسلوب آخر متمثلا فى النموذج الذى اتبعته دول المنظومة الاشتراكية فى تعاونها التنموى عبر مجلس المعونه المتبادلة للدول الاشتراكية ، وهو المنهج القائم على اساس مبدأ التنسيق الشامل لخطط التنمية فى هذه الدول ، وتنسيق عمليات توطيد الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيما بينها ، وبصورة تؤدى الى دعم فرص النمو فى الدول الاقل نموا بين مجموعة الدول المنضمة للمجلس وقد تبنى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الرأى القائل " ان التجربة العالمية توضح ان التعاون فى ميدان التخطيط ، والذى يبدأ بتنسيق خطط الدول يمثل افضل نموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول النامية "(١).

وقد جاءت قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٧٥ متضمنة التأكيد على ضرورة التنسيق الفعلى بين خطط التنمية العربية بما يتفق مع متطلبات توحيد الابعاد الزمنية لتلك الخطط اعتبارا من عام ١٩٨١. وقد اعتمد المجلس فى محاولاته للتنسيق بين خطط ومشروعات التنمية فى الدول العربية على اقرار عدة مبادئ اساسية يسترشد بها فى هذا المجال وهى:

- (١) تنسيق الخطط الاقتصادية ، وتوحيد مفاهيم التخطيط والحسابات القومية ،
- (٢) الاسراع بالنمو مع اخذ مصالح الاقطار الاقل نموا فى الاعتبار ،
- (٣) التوسع فى الاخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل(٢)

ومن المعروف ان الخطة فى اى دولة ، يجرى اعدادها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة تلائم الاوضاع والامكانيات الاقتصادية فى الدولة ، ولذلك فان الخطة لها وسائل وادوات ومقومات ولها اهداف وفترة زمنية محددة لتحقيقها . ونظرا لاختلاف وتباين الموارد والامكانيات الاقتصادية فى الدول العربية ، فان صعوبة التنسيق للمواءمة بين خطط التنمية العربية تتضح نتيجة لاختلاف الاهداف والامكانيات اللازمة للتحقيق . وكمثال لذلك فى اهداف الخطة ومقوماتها ووسائلها فى دولة نفطية تختلف بالطبع عن دولة ذات موارد زراعية . ولذلك فـ ان التنسيق الشامل لخطط التنمية فى كافة الدول العربية ربما يصطدم بهذه التباينات فى المقومات والامكانيات ، وفى المستهدفات .

وفى هذا الاطار ، يجب التفرقة بين اصطلاح " تنسيق الخطط " والذى يعنى ان تكون كل دولة عربية مستقلة تماما فى وضع خططها الانمائية ولكن يجرى نوع من التنسيق بين هذه الخطط عند وضعها بالتفاوض والاتفاق بين البلدان العربية ، واصطلاح " تنسيق التخطيط " والذى يتطلب سلطة فوق وطنية تقوم بوضع خطة انمائية مشتركة للدول (١) فاروق محمود الحمد : تطور محاولات الاندماج الاقتصادى العربى مع الاشارة الى اهم مشكلاته ، مجلة شئون عربية ، العدد رقم ٤٩١ ، مارس ١٩٨٧ .

(٢) نفس المرجع السابق .

العربية في مجموعها ، وان تكون لهذه السلطة القدرة على اتخاذ القرارات والالزام بها، وان تتوافر في الدول الاعضاء الرغبة والالتزام . هذا وقد اخذ مجلس الوحدة الاقتصادية بالمنهج الاول والخاص بتنسيق الخطط وامدر قراره رقم (٢٠٠) لعام ١٩٧٥م إلا ان التخطيط الانمائى العربى قد اكتسب اهمية جديدة من خلال وثيقة " استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك " التى أقرها مؤتمر القمة العربى فى نوفمبر ١٩٨٠م فقد تضمنت هذه الاستراتيجية ضمن الاهداف التى يجب العمل على تحقيقها هدف " التكامل الاقتصادى" الذى يقوم على الارتباط العضوى الانتاجى بين الاقتصادات العربية والذى يتحقق معه التنمية الاقتصادية الشاملة على اساس نوع من تقسيم العمل داخل الوطن العربى بما يحقق التطور والتحرر للاقطار العربية . ثم تضمنت هذه الاستراتيجية فى القسم الخاص بالاولويات النص على " تخطيط التنمية قوميا" ولقد اعتمدت وثيقة العمل الاقتصادى المشار إليها المدخل التخطيطى الانمائى كاساس تنظيمى لتحقيق التكامل الاقتصادى ، خاصة انه لم يتم تطبيق هذا المدخل فعلا فى ظل قرار مجلس الوحدة الاقتصادية المشار اليه سابقا (١).

كما جاءت محاولات لتنسيق السياسات الاقتصادية فى بعض المجالات وتنسيق العمل العربى المشترك فى بعض القطاعات ، والتى اعتبرت كمدخل للتعاون والتكامل على المستوى القطاعى . فقد تضمنت اتفاقية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول المبرمة فى يناير ١٩٦٨ على ان تتوخى المنظمة لتحقيق اهدافها " اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لاعضاءها" . ونمت اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية على تنسيق التعاون بين الدول الاعضاء فى شتى المجالات والنشاطات الزراعية ، وعلى دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية فى المجال الزراعى ، وبخاصة فى مجال البحوث العلمية والتكنولوجية الزراعية وصيانة الموارد الطبيعية واتباع الطرق المحسنة فى الانتاج الزراعى . كما ان اتفاقية صندوق النقد العربى قد نصت على " تنسيق السياسات النقدية للدول الاعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية فى هذه الدول " . هذا فيما يتصل بالقطاعات ، ايضا كانت هناك فكرة لتنسيق مواقف الدول العربية فى مواجهة بعض المشكلات الاقتصادية الدولية أو فى بعض المؤتمرات الدولية التى تبحث هذه المشكلات . اى ان جانب التنسيق الانمائى العربى قد اتخذ عدة اشكال : تنسيق بين الخطط العربية ، وتنسيق على مستوى قطاعات وتنسيق خارجى لمواجهة الاقتصادى الدولى .

وفىما يتعلق بالقطاع الزراعى ، فان المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قد قامت باجراء دراسة شاملة " للسياسات الزراعية " تناولت فيها السياسات الاقتصادية العامة وآثارها على الزراعة خاصة فى مجال تخميص الاستثمار، وخطط التنمية ، والسياسات السعرية والتسويقية العامة والسياسات التمويلية والسكان ، والعمالة (٢) . كما قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ببذل عدة محاولات للتنسيق فى القطاع الزراعى .

(١) محمد لبيب شقير (دكتور): مرجع سابق
(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية العربية، التقرير الشامل ، الخرطوم ، نوفمبر ١٩٨٢ .

ولكن الوضع الحالي المائل يشير الى انه لم يتحقق شيئا من هذه الطموحات، وربما يكون هناك محاولات جادة في مجال التنسيق الانمائى في دول مجلس التعاون الخليجى، إلا انه بالنسبة للمستوى القومى ، فان الامل مازال قائما في مدى امكانية تطبيق بعض نصوص استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك . فالنصوص جيدة ولكن تظهر صعوبات ومعوقات كثيرة في تطبيقها ، وهذا ما يتطلب الدقة والتأنى في دراسة الاوضاع الاقتصادية والتدرج في تنفيذ أية اتفاقية أو استراتيجية.

٥-٤ تقييم الاتفاقيات الاقليمية :

أبرمت عديد من الاتفاقيات الاقليمية سواء كانت ثنائية (اى بين دولتين) أو كانت عديده الاطراف (اكثر من دولتين) . وفي هذا الجزء سوف نتطرق الدراسة الى الايجابيات والسلبيات لهذه الاتفاقيات .

١-٥-٤ الاتفاقيات الثنائية :

وإذا أخذنا مثالا لذلك الاتحاد الجمركى بين سوريا ولبنان خلال الفترة ١٩٤٣ - ١٩٥٠ والذي كان مثالا جيدا للتكامل بين دولتين عربيتين ، الا ان عدم التنسيق والترابط بين الدولتين ، وتغلب المصلحة القطرية قد ادى الى انهيار ذلك الاتحاد الجمركى .

كما انه قد حدث قدر كبير من التكامل والوحدة بين مصر وسوريا خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦١ والتي كان ينظر اليها على انها تجربة تعد بمثابة نواة لوحدة عربية حيث ظهر واضحا مدى الارادة السياسية في نجاح اى من صور التكامل ، ولوحظ مدى الالتزام بتنفيذ اتفاقية الوحدة بين البلدين ، والتي احدثت تغييرات ملحوظة في النواحي الاقتصادية ، من حيث تنسيق الخطط الاقتصادية بين البلدين (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) والتي استهدفت تحقيق معدل نمو يبلغ نحو ٤٠٪ ، وظهر بالفعل عديد من المشروعات في ميادين كثيرة اهمها استصلاح الاراضى الزراعية ، والنقل والمواصلات ، والصناعة والكهرباء ، وغيرها . وكان لتيسير انتقال السكان من البلدين آثار اقتصادية واجتماعية على درجة كبيرة من الاهمية الا ان التباينات الموجودة في الدولتين ، وعدم القناعة بين فئات معينة أدت الى ظهور الحركات الانفصالية والتي ادت الى انتهاء تلك التجربة .

ايضا كانت هناك تجربة يعتقد انها رائدة وهي تجربة التكامل المصـــــرى السودانى والتي بدأت عام ١٩٧٤ فى صورة اتفاقية للتكامل بين البلدين ، وتم الاتفاق على عديد من المشروعات وتشكيل لجان فنية ومتخصصة فى مختلف شئون العمل المشترك . كما تم فى عام ١٩٨٢ توقيع ميثاق التكامل بين البلدين ، وقد تم انشاء عديد من المشروعات الزراعية بالسودان ولازال البعض منها يعمل حتى الآن . ان هذه التجربة كان يمكن ان تحدث آثارا ايجابية كبيرة - نظرا للتأييد الشعبى لها من الشعبين اللذين تربطهما علاقات تاريخية وطيدة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالامن الغذائى ، حيث ظهر آثار بعض

المشروعات مثل الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي - ومشروعات الري ، الا ان التطورات السياسية التي حدثت في السودان عام ١٩٨٥ أدت الى الغاء اتفاقية التكامل بين البلدين .

نخلص مما سبق ان الجوانب الايجابية لتجربة التكامل والوحدة بين مصر وسوريا والتكامل بين مصر والسودان أدت الى انشاء العديد من المشروعات المختلفة ، وانتقال العمالة ، والتنسيق في المجالات الاقتصادية المتعددة ، اما الجوانب السلبية فـ في التجربتين ، فانها تتلخص في التباينات والخلافات السياسية وما أفرزته من عدم القناعة لما يجري على الساحة الاقتصادية .

٤-٥-٢ تقييم التجمعات العربية :

شهد عقد الثمانينات تكوين ثلاثة تجمعات عربية هي مجلس التعاون الخليجي وهو اقدم تلك التجمعات حيث تم تأسيسه بين ٦ دول (السعودية ، الامارات ، الكويت، عمان قطر ، البحرين) في عام ١٩٨١ . وفي نهاية الثمانينات (فبراير ١٩٨٩) تم ابرام اتفاقية اتحاد المغرب العربي . واتفاقية مجلس التعاون العربي . والاخيرين لازالا في مراحلهما الاولى ، وبالتالي فان انجازتهما لم يتسنى ظهورها حتى الآن . ولكننا سنوضح في هذا الجزء المؤشرات الاقتصادية ، والتجارة البينية للتجمعات الثلاث :

أولاً : المؤشرات الاقتصادية :

تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (٤-٢١) ان هناك تباينا واضحا بين التجمعات الثلاث في الامكانيات الاقتصادية ، فمجلس التعاون الخليجي بلغ جملة ناتجه القومي في عام ١٩٨٧ نحو ١٢٨ر٣ مليار دولار ممثلا بذلك نحو ٣٥٪ من اجمالي الناتج القومي العربي . ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي نحو ٦٧٥٨ دولار، ومساحته تمثل نحو ١٨٪ من اجمالي مساحة الوطن العربي ، الا ان سكانه يحتلون نحو ١٠٪ من اجمالي السكان العرب ، ويعتمد اقتصاد دول المجلس على انتاج وتصدير البترول ، فانتاجه من البترول يمثل ٦١ر٣٪ من الانتاج العربي ، واحتياطي منه يمثل نحو ٧٣٪ من الاحتياطي العربي ، وان عائداته من البترول بلغت نحو ٤٥ر٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ ممثلة بذلك نحو ٦٠ر٨٪ من اجمالي عائدات النفط في الوطن العربي . ويوجه المجلس نسبة كبيرة من ناتجه القومي الى الصناعة والخدمات ، ويفتقر الى الموارد الارضية الصالحة للزراعة والموارد المائية ، حيث ان الاراضي الصالحة للزراعة بلغت جملتها نحو ٤ر٧ مليون هكتار ، وان الاراضي المزروعة نحو ١ر٢ مليون هكتار تمثل نحو ٢ر١٪ فقط من اجمالي الاراضي المزروعة في العالم العربي . اما الموارد المائية ، فان السطحية منها نحو ٨ر٤ مليار متر مكعب ، والجوفية نحو ٣ر٣ مليار متر مكعب ، يمثلان نحو ١ر٦٪، ٨ر١٪ اجمالي الموارد المائية العربية على التوالي .

جدول رقم (٤-٣١): المؤشرات الاقتصادية للتجمعات العربية في عام ١٩٨٧

مجلس التعاون العربي	اتحاد المغرب العربي	مجلس التعاون الخليجي	السدول العربية غير الاعضاء	اجمالي الوطن العربي
٧٨٤١٨	٦٠١٧٧	١٦٣٣٤	٤٤٢٢٢	٢٠٢١٤٤
(١) السكان (الف نسمة)				
٣٨,٧	٢٩,٧	١٠,٠	٢١,٨	١٠٠
التوزيع النسبي للسكان (%)				
١٧٢٩	٥٧٨٤	٢٥٦٤	٣٦٩٣,٧	١٤٠٣٦
(٢) المساحة (الف كيلو متر مربع)				
١٢٠٣	٤١٥٢	١٨	٢٦,٣	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
١٥٦٢	١٩٢١	٦٧٥٨	٤٧٢	١٩٤٥
(٣) نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار)				
١١٤٢٤٢,٧	١٠٧١٤٦,٩	١٢٨٣٤٣,٧	٢٠١١٥,٧	٣٦٩٨٤٩
(٤) اجمالي الناتج القومي (مليون دولار) وبسعر التكلفة				
٣٠,٨	٢٨,٩	٣٥	٥,٤	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
(٥) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي				
٤٦,٩	٣١,٣	١٢,٠	٩,٦	١٠٠
(%) الزراعة				
٢٤,٣	٣٠,٦	٤٣,٠	٢,٠	١٠٠
الصناعة				
٣٨,٧	٣٣,٦	٢٢,٧	٤,٨	١٠٠
الصناعة التحويلية				
٣٢,٢	٢٦,٩	٢٣,٥	٧,٢	١٠٠
الخدمات				
٢٧٩١٨,٤	٣٦٠٢٥,٨	٢٥٠١٠,٢	١٣٤٥٩,٢	٧٩٩٠٤,٦
(٦) الدين العام الخارجي (مليون دولار)				
٣٤,٩	٤٥,٠	٣,١	١٦,٨	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
٢٥٠٨٦,٠	٣٣٤٥١,٦	٣٠٣٩٦,٣	٤١٩٥,٤	٩٣١٣٠,١
(٧) التكوين الاجمالي لرأس المال (مليون دولار)				
٢٦,٩	٣٥,٩	٣٢,٦	٤,٥	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
١٢,٣	١٨,٧	٥١,٢	٢,٦	٨٤,٧
(٨) الصادرات (مليار دولار)				
١٤,٥	٢٢,٠	٦٠,٠	٣,٠	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
٢٦,٠	٢٠,٢	٤٠,٧	٦,٦	٩٤,١
(٩) الواردات (مليار دولار)				
٢٧,٦	٢١,٤	٤٣,٠	٧,٠	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
٩١٢٨	٢٧٧٩	١٩٢٠,٥	١٥٢٨	٣٢٦٤٠
(١٠) العجز في الميزانيات الحكومية (مليون دولار)				
٢٧,٩	٨,٥	٥٨,٨	٤,٦	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
٣٠٠,٥	١٧٠,٧	٧٨٤,٨	٢٣٢	١٢٧٩٢
(١١) انتاج النفط (الف برميل يوميا)				
٢٣,٤	١٣,٣	٦١,٣	١,٨	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
١٠٤,٨	٣١,٣	٣٦٩,٥	١,٨	٥٠٧,٧
(١٢) الاحتياطي النفطي المؤكد (مليار برميل)				
٢٠,٦	٦,١	٧٢,٧	٠,٣	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
١٢,٩	١٥,٧	٤٥,٣	٠,٦	٧٤,٥
(١٣) عائدات النفط (مليار دولار)				
١٧,٣	٢١,٠	٦٠,٨	٠,٨	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
٢٠٨٦٧	٩٧٢٨٧	٤٧٤٧	٧٤٥٣٧	١٩٧٤٣٧
(١٤) الاراضي الصالحة للزراعة (الف هكتار)				
١٠,٥	٤٩,٢	٢,٤	٣٧,٧	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
١١١٢٧	٢٢٨٨٥	١٢٠٠	٢٠٥٣٢	٥٤٨٤١
(١٥) الاراضي المزروعة (الف هكتار)				
٢٠,٢	٤١,٧	٢,١	٣٧,٤	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
(١٦) الموارد المائية التقليدية :				
١٤٥٠٠٠	٤٥٦٠٠	٤٨٢٨	٩٧٣٠٠	٢٩١٧٢٨
السطحية (مليون متر مكعب /سنة)				
٤٩,٧	١٥,٦	١,٦	٢٣,٣	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				
٧٠٩٠	١٩٩٢٤	٣٣٤١	١٠٥٣٥	٤٠٨٩٠
الجوفية (مليون متر مكعب /سنة)				
١٧,٣	٤٨,٧	٨,١	٢٥,٧	١٠٠
التوزيع النسبي (%)				

المصدر : حسب من : مركز دراسات الوحدة العربية : مجلة المستقبل العربي، بيروت (لبنان) العدد رقم (١٢٣) مايو ١٩٨٩

ومجلس التعاون العربى ، به دول مصدره للنفط واخرى مستوردة ، وتعتمد اقتصاداته على الزراعة والصناعة والسياحة بجانب النفط ، وبه اكبر تجمع سكانى ، حيث يمثل عدد السكان نحو ٣٩% من اجمالى عدد السكان العرب فى ١٩٨٧ ، وهو بذلك يفوق كافة التجمعات فى عدد السكان ، ويمثل ناتجه القومى نحو ٣١% من الناتج القومى العربى ، وتنخفض حصة الفرد من الناتج القومى الى نحو ١٥٦٢ دولار . وتوجه نسبة كبيرة من ناتجه القومى لقطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات . كما تعاني كافة دول المجلس من عبء الدين الخارجى الذى بلغ نحو ٢٨ مليار دولار (كديون عامة) ، تمثل نحو ٢٤ر٤% من اجمالى ناتجه القومى ، وتمثل نحو ٣٥% من اجمالى الديون العامة الخارجية على الدول العربية . وتنخفض نسبة صادراته الاجمالية الى نحو ١٤ر٥% من اجمالى الصادرات العربية ، بينما ترتفع الواردات الى نحو ٢٨% . وينتج المجلس نحو ٣ مليون برميل يوميا من النفط تمثل نحو ٢٣ر٤% من الانتاج العربى ، وتنخفض عائداته من النفط مقارنة بمجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى . وتبلغ الاراضى الصالحة للزراعة نحو ٢٠ر٩ مليون هكتار ، يزرع منها بالفعل نحو ١١ر١ مليون هكتار ممثلة بذلك نحو ٥٣ر٢% من اجمالى الاراضى الصالحة للزراعة ، ونحو ٢٠ر٢% من اجمالى الاراضى المزروعة فى الدول العربية . وبه موارد مائية سطحية متمثلة فى نهر النيل ونهرى دجلة والفرات ، تمثل نصف المتاح فى العالم العربى (٤٩ر٧%) ، اما المياه الجوفية فان المتاح منها نحو ٧ر١ مليار متر مكعب تمثل نحو ١٧ر٣% من اجمالى الموارد المائية الجوفية فى العالم العربى عام ١٩٨٧ .

أما بالنسبة لاتحاد المغرب العربى ، فانه يشبه مجلس التعاون العربى من حيث وجود دول مصدره واخرى غير مصدره للنفط ، وان الانتاج والاحتياطى من النفط يقل عن مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى ، الا ان عائداته النفطية مرتفعة ، حيث يمثل نحو ٢١% من العائدات العربية . ويمثل سكانه البالغ عددهم نحو ٦٠ر٢ مليون نسمة - نحو ٣٠% من اجمالى السكان العرب ، ويمثل ناتجه المحلى نحو ٢٩% ، أما نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى فيقدر بنحو ١٩٢١ دولار فى عام ١٩٨٧ وتتساوى تقريبا مصاهمات القطاعات المختلفة فى الناتج المحلى . وتعد الديون الخارجية احد المشكلات التى تواجه الاتحاد ، حيث بلغت نحو ٣٦ مليار دولار ممثلة بذلك نحو ٤٥% من اجمالى الديون الخارجية العربية ، وبالنسبة للتجارة الخارجية فان الصادرات والواردات تمثل نحو ٢٢% ، ٢٠% على التوالى من الصادرات والواردات العربية . هذا وتقع أكبر مساحة من الاراضى المزروعة فى دول اتحاد المغرب ، حيث بلغت نحو ٢٢ر٩ مليون هكتار فى عام ١٩٨٧ تمثل نحو ٤١ر٧% من جملة الاراضى المزروعة بالوطن العربى وأن به نحو ١٥ر٦% ، ٤٨ر٧% من اجمالى الموارد المائية والسطحية والجوفية فى العالم العربى .

وتلخيمًا لما سبق ، فانه يمكن القول بأن مجلس التعاون الخليجى يتسم بانتاج وتدير النفط كمكون رئيسى فى البنىات الاقتصادية للدول الاعضاء به ، وانخفاض عدد

السكان ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه يعتبر مرتفعاً قياساً بالدول العربية الأخرى إضافة إلى محدودية موارده الزراعية وضآلة ديونة الخارجية

أما مجلس التعاون العربي فإن اقتصاديات أعضائه تتنوع بين النفط والزراعة والصناعة ، وبه أكبر تجمع سكاني عربي ، وينخفض الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ، وبه موارد أرضية ومائية كبيرة ، إلا أن الديون الخارجية عليه مرتفعة . واتحاد المغرب العربي يكاد يتشابه مع مجلس التعاون العربي في تنوع الانتاج (من النفط والزراعة والصناعة) . وبه موارد زراعية كبيرة خاصة الموارد الأرضية . وتواجهه مشكلة الديون الخارجية . وبعد إيضاح سمات التجمعات العربية ، يأتي تساؤل هام وهو ما هي مقومات التكامل في هذه التجمعات ؟ وهذا ما نوضحه في الجزء التالي

ثانياً: مقومات التكامل في التجمعات العربية :

يأتي الموقع والتقارب الجغرافي لكل مجموعة في مقدمة المقومات لكل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ، وهذا التقارب الجغرافي يساعد كثيراً في انتقال المواطنين ومستلزمات الانتاج بين الدول . كما أن اللهجات والعادات والتقاليد وسلوك المستهلك تكاد تكون واحدة في كل من التجمعين السابقين . هذا بالإضافة إلى أن كل منهما كان وراء انشائه سبباً أو تحدياً معيناً ، ففي مجلس التعاون الخليجي كان الاتجاه آمناً بالدرجة الأولى خصوصاً عند نشوب الحرب العراقية الإيرانية في بداية الثمانينات . وفي الاتحاد المغربي هناك السوق الأوروبية الموحدة المزمع إقامتها في عام ١٩٩٢ ، والتي سوف يكون لها تأثير بالغ على دول الاتحاد في مجال التجارة الخارجية ، والتي كان يعتمد عليها اتحاد المغرب العربي كسوق تقليدية لمنتجاته من الخضر والفاكهة ، هذا بالإضافة إلى مشكلة العمالة الخارجية في دول الاتحاد (خاصة في فرنسا) والمهددون بالعودة إلى بلادهم . أي أن لكل من التجمعين السابقين أهداف اقتصادية وسياسية وأمنية وتجمع دولهم سمات مشتركة من حيث الثقافة والدين والاتجاهات السياسية والنظم الاقتصادية (باستثناء بعض التباينات في المغرب العربي) .

أما مجلس التعاون العربي ، فإن به تباينات عديدة من حيث الموقع الجغرافي ما بين مصر ، الأردن والعراق واليمن ، ومن حيث الاتجاهات السياسية والنظم الاقتصادية وتباينات من حيث الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة ومستوى دخل الفرد ، وتباينات في الموارد واستخدامها . ويعتبر قيام هذا المجلس بمثابة بادرة أمل في التكامل الاقتصادي بين أعضائه ، وأن مقومات التكامل في هذا المجلس تكمن في توحيد وقوة القرار السياسي ، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق مستوى معيشي أفضل . وعلى كل ، فإن لكل تجمع أهدافه ، وأن ما يهمنها هو أن يتحقق نوع من التنسيق بين السياسات الاقتصادية في كل تجمع تمهيداً لاندماج اقتصادي .

ثالثاً : التجارة البينية في التجمعات العربية :

ربما يكون الحكم والتقييم لا يعكسان التأثيرات الحقيقية في كل من مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي ، نظرا لحدائتهما ، اما في مجلس التعاون الخليجي ، فانه قد مر على انشائه اكثر من تسع سنوات • وعلى كل سيتم ايضاح التجارة البينية في التجمعات الثلاثة حتى يمكن اعطاء فكرة عن كل تجمع ، ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (٤-٣٢) ان نسبة التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي ثابتة تقريبا منذ عام ١٩٨٢ ، وحتى عام ١٩٨٧ وهي نحو ٧٥٪ في الصادرات ، ونحو ٨٪ في الواردات من اجمالي صادرات المجلس ووارداته • ونفس النسبة تقريبا متاحة في مجلس التعاون العربي ، اما اتحاد المغرب العربي ، فان تجارته البينية منخفضة ، حيث يمثل الصادرات نحو ٢٥٪ ، ووارداته نحو ٥٪ وهذه النتائج تفسر طبيعة الانتاج في تلك التجمعات فهي متشابهة في اغلبها ، فالبتروال هو الانتاج المحفز لكافة دول مجلس التعاون الخليجي (وان كانت السعودية قد قطعت شوطا هائلا ومرموقا في ميدان الزراعة والانتاج الحيواني) ، وتشابه المنتجات في اتحاد المغرب العربي من حيث انتاج الخضر والفاكهة والاسماك (باستثناء الدول المصدرة للنفط وهي ليبيا والجزائر) ، ومجلس التعاون العربي تتشابه منتجاته في مجال الخضر والفاكهة (في الاردن ومصر) وفي المحاصيل الزراعية الحقلية (مصر والعراق) • كما ان اليمن بتعداد سكانه لا يمثل سوقا كبيرة لمنتجات الدول الاخرى • ويتضح من ذلك ان تشابه الفائدة الانتاجية جعل من بعض المنتجات منتجات تنافسية وليست تكاملية لاسواق الدول الاعضاء ، مما أدى الى اتجاه التجارة العربية الى خارج المنطقة العربية •

اما بالنسبة للتجارة العربية البينية ومدى مساهمة التجمعات العربية فيها ، فان مجلس التعاون الخليجي يساهم بنسبة كبيرة منها ، وهي نحو ٧٠٪ في الصادرات ، ونحو ٤٨٪ في الواردات ، يليه مجلس التعاون العربي ، حيث تصل نسبة مساهمته نحو ١٨٪ في الصادرات ، ونحو ٢٧٪ في الواردات في عام ١٩٨٧ •

اما اتحاد المغرب العربي وباقي الدول العربية ، فان مساهمتهم في التجارة العربية البينية محدودة • وبعد ايضاح التجارة البينية في التجمعات العربية ، فانه من الاهمية ايضاح تحليل للانتقادات التي وجهت الى مجلس التعاون الخليجي ، وهو ما تناوله في الجزء التالي :

رابعاً : تقييم نتائج مجلس التعاون الخليجي :

كما سبق ان ذكرنا ، فان التجارة البينية في المجلس لم تتأثر في الثمانينات وانها تسير على وتيرة واحدة ، واذا كان ذلك يعنى ان المنتجات متشابهة وهي البتروال ومشتقاته ، فان هذه الدول ايضا لاتتمتع اى منها بميزة نسبية عن الاخرى في الموارد الارضية والمائية ، فالمناخ والطبيعة الجغرافية تعد سمة مشتركة بين الاعضاء ، وهذا

جدول رقم (٣٢) نسبة التجارة البيئية في التجمعات العربية ، ونسبة مساهمة كل تجمع في التجارة العربية البيئية

(%)

السنوات	نسبة التجارة البيئية داخل كل تجمع				نسبة المساهمة في التجارة العربية البيئية			
	مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون العربي	اتحاد المغرب العربي	باقي الدول العربية	مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون العربي	اتحاد المغرب العربي	باقي الدول العربية
١٩٨٢	صدرات ٧٤	٨٠٨	٠٩	٣١٠	٧٥٩	١٠٧	٢٤	١١٠
	واردات ٧٥	٧٥	٤٩	١٧٠	٤٦٨	٢٤٦	١٢٦	١٦٠
١٩٨٣	صدرات ٧٠	٦٥	١٠	٢٥٤	٧٦.٣	٩٢	٣٢	١١٣
	واردات ٧٠	٧٩	١٤	٩٧	٥١٦	٢٣٦	١٢٣	١٢٥
١٩٨٤	صدرات ٧٦	٨٢	٢٤	٢٤٧	٧١٣	١١٩	٧٢	٩٦
	واردات ٧٩	٨٣	٥٣	١٤٣	٤٧٧	٢٢٩	١٤٤	١٥٠
١٩٨٥	صدرات ٨٥	٧٢	٢٥	٢٣٥	٦٩٤	١٣١	٨٢	٩٣
	واردات ٩٠	٧٩	٥٥	١٤٧	٤٧٥	٢٣١	١٤٤	١٥٠
١٩٨٦	صدرات ٨١	٧٩	٣١	٢٧١	٦٤٨	١٤٨	٩٠	١١٤
	واردات ٨٦	٦٧	٤١	١٣٧	٤٨٨	٢٤٦	١٢٣	١٤٣
١٩٨٧	صدرات ٧٥	٨٢	٢٢	٢٣٢	٦٥٣	١٨١	٦٩	٩٧
	واردات ٧٦	٧٨	٥٠	١٣٠	٤٨٠	٢٦٧	١٤٣	١١٠

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادي الذي الموحد ، ١٩٨٩

يوضح مدى ضعف التجارة البينية ، كما ان مجلس التعاون الخليجي قد اوضح اتبع سياسة زراعية مشتركة ، لكن الواقع غير ذلك ، فالسعودية تسير في اتجاه متنامي لانتاج القمح والخضر . ايضا فان جميع الدول الاعضاء تتجه الى انتاج الخضر والفاكهة فـ في البيوت المحمية ، والامر كذلك بالنسبة للمنتجات الحيوانية . وفيما يتعلق بالتنسيق في مجال السياسات المختلفة ، فانه ربما يكون هذا التنسيق واضحا في مجال انتاج وتجارة البترول . اما ما عداها فانه لازال في المراحل الاولى له ، ولم تفرز أيا من الاتفاقيات نتائج ملموسة .

وقد وجهت انتقادات للمجلس منها :

(١) ان المجلس " ذو طبيعة انغلاقية " ، حيث ان النظام الاساسي له لا يتضمن نصا يقبل اعضاء جدد به ، وتم استبعاد دول ملاصقه جغرافيا له مثل اليمن^(١) وتحليل هذا الانتقاد يجب ان يأخذ في الاعتبار العوامل السيكولوجية ، والاجتماعية والاقتصادية . فدول المجلس قد تزايدت عائداتها النفطية منذ منتصف السبعينات، وكان لابد من العمل بنهج مشترك في التعامل مع هذه الوفرة ، وآثرت ان يكون ذلك في اطار واحد يجمع تلك الدول . كما ان هذه الدول آثرت هذا التجمع من منطلق عوامل امنية وسياسية ، خصوصا في حالة التمزق والتفكك الواضح على الساحة العربية قبيل انشاء المجلس . وعموما فهناك العديد من الدوافع التي ادت الى قيام هذا المجلس . اما عن عدم السماح بانضمام اعضاء آخرين اليه ، فهذه نقطة جوهرية وتعد انتقادا موجها للمجلس ولكن ربما يخشى المجلس من تباين الاتجاهات السياسية والنظم الاقتصادية في الدول المحيطة به ، هي انه بانضمام اى منها اليه سوف يكون له تأثيرات سلبية .

(٢) ان المجلس يعتمد على العمالة الخارجية ، وهذا لا يعد انتقادا ، فذلك أمر طبيعي في ان يعتمد المجلس على العمالة الوافدة من الخارج لاستكمال اعمال البنية الاساسية واقامة المشروعات الاستثمارية والنهوض بالعملية التعليمية والثقافية ، خاصة وان عدد سكان الدول الاعضاء في المجلس ضئيل . ولكن هناك انتقادا في نوعية العمالة ، حيث يعتمد المجلس على نحو ٤٨% من العمالة الاسيوية ، وكان الاجدر بالمجلس ان يعتمد اعتمادا رئيسيا على العمالة العربية .

(٣) ان بعض دول المجلس (مثل السعودية) تقوم بانتاج القمح بتكلفة مرتفعة ، وكان من الاجدر انتاجه في بعض الدول العربية التي لها ميزة نسبية في انتاجه ، حيث ان التكاليف الاستثمارية لانتاج النطن الواحد من القمح في السعودية ، كانت تكفي لانتاج اربعة اضعاك في دول عربية اخرى . وفي هذا الاطار نوضح ان انتاج القمح بالسعودية كان له بعدا استراتيجيا تمثل في انه يمكن للدول المتقدمة ان تمنع تصدير القمح اليها في اى وقت ، وان يستخدم كملاح مقابل النفط . هذا من جانب ، ومن جانب اخر آثرت السعودية انتاج القمح على ارضها حتى في ظل زيادة التكاليف ، طالما ان الموارد

(١) محسن عوض ، مرجع سابق .

المالية متوافرة ، ناهيك عن التأثير النفسى لذلك ، لكن فى هذا المجال يجب ايفاح انه من الملائم الآن (وبعد ان حققت السعودية اكتفاما ذاتيا من القمح) ان تتجه الى انتاجه فى الدول العربية التى تتمتع بميزة نسبية فيه ، وان يكون ذلك فى اطار عمل تجارى بحث ، وهو ما يعنى ان تساهم دول المجلس فى عدم تعرض اى من الدول العربية للضغوط العالمية . وهذه الانتقادات وغيرها ، يجب ان تراعى كما سبق ذكره فى اطار العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، الا انه بصفة عامة فان هذا المجلس يسير على نهج متماسك بين دوله ويستهدف اقامة سوق مشتركة بعد الفاء التعريفية الجمركية بين اعضائه ، ووضع تعريفية موحدة تجاه العالم الخارجى .

لكن تجدر الاشارة الى مدى اهمية التنسيق بين التجمعات المختلفة خاصة فى المجالات الاقتصادية والزراعية ، مما يتطلب الالتزام باطار عام محدد يوضح ملامح القاعدة الانتاجية التى يجب ان تكون عليها فى التجمعات المختلفة ، وان يتجه الانتاج الى التنوع بدلا من التشابه والتنافس .

٤٤ - التقييم الشامل للتجارب التكاملية فى الدول العربية :

كما هو واضح بعد سرد كافة التجارب والتى جاءت فى اطار الاتفاقيات الجماعية تحت مظلة الجامعة العربية ، ومن ملاحظة التطور التاريخى لهذه التجارب ، يمكن تقسيمها الى اتفاقيات جرت فى الخمسينات وبعد توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ، ومنها ما جاء فى الستينات ، واخرى فى السبعينات واولئل الثمانينات . والعبرة فى هذا التقسيم هو انه يرتبط بمتغيرات عربية فى داخل المنطقة العربية ومتغيرات عالمية . فالاتفاقيات التى جاءت فى الخمسينات هى اتفاقية تيسير التبادل التجارى ، واتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الاموال (١٩٥٣) ، وهذا التاريخ يتناسق مع بداية انشاء السوق الاوروبية المشتركة (١٩٥١) ، ثم جاءت الاتفاقيات التى جرت فى الستينات لتعمق عنصر المحاكاة للدول الاوروبية ، فقد انشئت السوق الاوروبية المشتركة فى عام ١٩٥٧ ، وجاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، ثم اتفاقية السوق العربية المشتركة ، وهناك فارق زمنى وثقافى واجتماعى وسياسى واقتصادى بين تجربة السوقين ، فالسوق الاوروبية المشتركة لم تلت من فراغ ، بل كان هناك مقدمات لها منذ عام ١٩٤٨ من تكوين منطقة للتجارة الحرة . واتحاد جمركى ، وتم تهيئة المواطن فى اوربا لهذا التكامل ثقافيا واجتماعيا ، واطهار الاهداف المزمع تحقيقها . اما السوق العربية المشتركة ، فرغم المعرفة المسبقة بالتباينات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فقد تم ابرام اتفاقيتها ، وقد جاء التدرج فى تحقيق التعريفية الجمركية لمدة خمس سنوات فى حين امتدت تلك الفترة لنحو ١٥ عاما بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة .

وفى السبعينات ظهر متغيراها ، احدهما خاص بالمنطقة العربية وهو ارتفاع اسعار النفط وزيادة العائدات البترولية ، والاخر متغير عالمى وهو ازمة الغذاء فى

العالم ، فكانت ردود الافعال سريعة في الدول العربية ، من حيث ضرورة استثمار الاموال العربية في المنطقة العربية ، فظهرت على اثر ذلك صناديق التمويل العربية ، ثم بعد ذلك ظهرت الحاجة الماسة الى مشروعات مشتركة كميغة معجلة للتكامل وذلك لتحقيق الامن الغذائي .

وبصفة عامة فان التجارب التي حققت بعضا من اهدافها هي الجهود العربية المالية والتي تمخضت عن تقديم قروض ومساعدات مالية عربية ساهمت بشكل أو باخر في التنمية الاقتصادية في الدول التي حصلت على تلك المعونات والقروض . اضافة الى ذلك تم انشاء العديد من المشروعات المشتركة والتي على الرغم من اهمية تقييمها من جميع نواحيها الا ان لها آثارها الايجابية متمثلة في استيعاب العمالة في الاقطار المضيفة لتلك المشروعات والمساهمة في زيادة المعروض من الانتاج (حتى ولو بجزء ضئيل) . كما انه لابد من الاشارة الى مساهمات المنظمات العربية في ايضاح المشكلات القومية مثل مشكلة الفجوة الغذائية ، وتقديم العديد من الدراسات والحلول لها ، اضافة الى مساهمتها في اعمال فريق عمل الامن الغذائي العربي . كما تم التعرض الى انتقال العماله بين الدول العربية والذي جاء تلقائيا ونتيجة لزيادة الفوائض المالية لدى الدول العربية المصدرة للبترول ، وآثارها الايجابية تتلخص في تقليل نسبة البطالة في الدول المرسله وفي زيادة التحويلات من العاملين بالخارج الى دولهم . وعلى ذلك فان الشكل العام لهذه التجارب السابقة تدخل معظمها في اطار التعاون بين الدول العربية وليس في اطار تكامل بالمعنى الاقتصادي المعروف . وان اهم الاسباب التي ادت الى النتائج الايجابية هو الوفرة المالية في بعض الدول العربية الذي تمخض عنها تكوين صناديق التمويل العربية ، وجذب العمالة ، والاستثمار المشترك (خصوصا ثنائي الاطراف) والذي ينم عن وجود تقارب عربي بين قطر واخر ، حيث ان الاستثمارات المجالية ضئيلة ولا توضح الاطار التكاملية ، حيث انها تعمل في مجال الخدمات والصناعات التحويلية والانتاج الحيواني . وهذه التجارب يمكن ان تظهر لها نتائج ايجابية اذا ما لاقت التشجيع والتنسيق للبعث منها ، والى التعديل والتقييم للبعث الاخر وبصفة خاصة المشروعات العربية المشتركة . وذلك كما هو موضح بالجدول التجميعي لهذه التجارب جدول رقم (٤-٣٣) .

اما فيما يتعلق بالتجارب المتعثرة ، والتي تتمثل في تحرير التجارة بين الدول العربية وتنسيق الخطط العربية وتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي ، فان تعثرها يرجع الى عديد من العوامل منها ان تحرير التجارة بين الدول العربية ، يعتمد على هيكل الصادرات والواردات والتي اوضحت الدراسة ان معظم الصادرات العربية تتكون من البترول والمواد الخام ، والواردات عبارة عن واردات غذائية وآلات ووسائل نقل و سلع صناعية واستهلاكية اخرى . فكيف يتم تحرير التجارة لسلع غير موجودة اصلا بالمنطقة العربية خاصة وان ما تم انجازه يتصل بتحرير تجارة الحيوانات الحية وبعض الخضر والفاكهة .

جدول رقم (٤-٣٢) التجارب التكاملية والليات المستخدمة ومدى تحقيقها لاهدافها ، والشكل العام الحالي لها واسباب تحقيق اليجابيات واسباب التمشير

التجارب واهدافها	مدى تحديد تحقيق الاهداف		النموذج في الاتفاقيات		الشكل العام للتجارب		الاليات المستخدمة						
	مرحلة	مصره واحده	غير واضح	جيده	غير واضح	تكاملي	تعاون	غير واضح	تحرير التجاره	تنسيق خطط وانتاج	انتقال رؤوس اموال	انتقال عماله	اطسار مؤسسي مشترك
اتفاقية تيسير التبادل التجاري البنيني وتجارة الترانزيت (١٩٥٣) اتفاقية تسوية المدفوعات بين الدول العربية وانتقال رؤوس الاموال (١٩٥٣) اتفاقية الوحدة الاقتصادية (١٩٦٢) اتفاقية السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) اتفاقية استثمار رؤوس الاموال وانتقالها بين الدول العربية (١٩٧٢) الاتفاقية الموحده لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية (١٩٨٠)			x		x	-	-	-	x		x		
			x		x	-	-	-					
		x		x					x	x	x	x	x
				x									
					x								
وثائق قمة عمان : استراتيجيه العمل المشترك والميثاق (١٩٨٠) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (١٩٨١)									x				
				x		x		x					
				x		x		x					
المشروعات العربية المشتركة والمنظمات والمؤسسات العربية (منذ بداية السبعينات)		x		x		x		x					
انتقال المعاملة بين الدول العربية الجهود العربية الالية والامثاقية (منذ السبعينات)			x	x									

وبالنسبة لتنسيق الخطط وتحقيق الاندماج الاقتصادي ، فإن ذلك أمر يعد بمثابة " وضع العربية امام الحمان " فكيف يمكن تحقيق الاندماج الاقتصادي أو التكامل الفعلي بين دول تتباين فيها السياسات الاقتصادية والنقدية والسياسات السعريّة والتسويقية ، ولكل مجموعة من الدول توجهات سياسية ونظم اقتصادية معينة ، هذا بالإضافة الى تباين مستويات الامية والثقافة . كيف يمكن ان يتحول هذا التباين الى شكل منسق ، اذا لم تكن هناك خلفية واضحة ومراحل تاريخية تؤدي الى نضج التطبيق للمفاهيم المختلفة ! ولذلك فإن هذه التجارب قد تعثرت . وكان من اسباب التعثر (بالإضافة للعوامل السابقة) الخلافات السياسية المتكررة بين الدول العربية ، وانتشار بؤر الصراع بين الدول العربية ، وعوامل خارجية تستهدف عدم تشكيل كتلة اقتصادية عربية يهدد مصالح الدول الصناعية المتقدمة في المنطقة العربية .

وخلاصة القول ان العمل العربي المشترك يستلزم تواجد الادارة السياسية المقرونة بالالتزام بالعمل العربي المشترك ، وتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذا العمل ، والتقدم مرحليا في تحقيق الاهداف ، والاخذ بالاساليب العلمية للمنظومة العربية المتباينة مثل الميزة النسبية لتحقيق المصالح المشتركة .

٤-٧ مظاهر عدم انجاز تكامل اقتصادي زراعي عربي :

بعد ايضاح التجارب العربية في التكامل وبعد تحليلها ، فإن المحملة النهائية لهذه التجارب تتلخص في النجاح في انسياب بعض التدفقات المالية من الدول المصدرة للنفط وصناديق التمويل القطرية القومية ، وهي تدفقات قليلة سواء في نسبتها من الناتج المحلي للدول المانحة ، او في مدى اسهامها في مجالات التنمية ومستهدفاتها في الدول العربية . كذلك هناك تدفقات مالية تمثلت في تحويلات العاملين العرب الى الدول المرسله ، وتدفقات مالية استثمارية خاصة ما بين الدول العربية . وتم انشاء عديد من المشروعات العربية المشتركة في قطاعات مختلفة ، وان مشروعات القطاع الزراعي تركزت في دول قليلة ، وفي مجالات انتاجية (مثل انتاج الالبان ، الدواجن) وهي مجالات لا تمس الامن الغذائي العربي بطريقة مباشرة ، والذي تتركز اهم مشاكله في الحبوب . ايضا اظهر تحليل التجارب مدى ضآلة ومحدودية التجارة البينية العربية والتي تعتمد على التركيب النسبي او هيكل الصادرات والواردات ، وان هياكل الانتاج في الدول العربية لم تواكب التطورات العالمية ، وانتاج ما تحتاجه الدول العربية ، فكانت النتيجة اتجاه التجارة العربية الى الدول الصناعية المتقدمة ، ايضا لوحظ انخفاض حجم التجارة البينية الزراعية ، وذلك من حيث تشابه المنتجات الزراعية ، واقتدار بعض الدول العربية الى العملات الحرة ، مما يضطرها الى توجيه صادراتها الى خارج المنطقة العربية . كذلك لم يلاحظ اي تقدم فيما يتعلق بتنسيق خطط التنمية العربية .

والخلاصة ان ما تم انجازه في كل من المجهودات العربية الانمائية والمالية ،

والمشروعات المشتركة ، والمنظمات العربية المتخصصة ، وانتقال العمالة العربية، قد أحدثت آثارا ايجابية ، ولكنها غير ملموسة نظرا لضعفها . وان الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة وتنسيق الخطط ، تعد متعثرة ولم تعط اية نتائج ايجابية ، ويأتى التساؤل الهام وهو : ما هو الوضع الاقتصادى الراهن فى الدول العربية ، وعلى الاخص ما هي مظاهر عدم اتمام تكامل اقتصادى بين الدول العربية ؟ وفى هذا الجزء يتم إيضاح ما تحقق فى المجال الاقتصادى وسوف يتناول عدة موضوعات : هي معدل النمو فى الناتج المحلى وتوزيعه ، معدل النمو فى التجارة ومعدل التبادل ، والديون الخارجية ، والقطاع الزراعى العربى ، والفجوة الغذائية .

٤-٢-١ تباین الناتج المحلى العربى (توزيعه ، ومعدل نموه) :

تقسم الدول العربية الى ثلاثة اقسام رئيسية هي : دول منخفضة الدخل (الصومال ليمن الجنوبى ، موريتانيا ، السودان جيبوتى) ودول مرتفعة الدخل (السعودية ، الكويت الامارات ، قطر ، البحرين) ، وباقي الدول العربية تأتى فى عداد الدول متوسطة الدخل (سواء كان متوسط مرتفع أو منخفض) وذلك حسب ما جاء فى تقرير التنمية عن العالم لعام ١٩٩٠ (١). وقد بلغ اجمالى الناتج المحلى العربى فى عام ١٩٨٨ نحو ٣٢٥٩ مليار دولار ، تمثل الدول المنخفضة الدخل منه نحو ٤٣٪ فقط ، والدول متوسطة الدخل (والتي تضم دول مصدرة للنفط مثل العراق وليبيا والجزائر ومصر) نحو ٥٣٪ ، اما الدول مرتفعة الدخل فان ناتجها المحلى يمثل نحو ٤٢٪ من اجمالى الناتج العربى فى عام ١٩٨٨ ويمكننا ملاحظة التباين بين هذا التوزيع اذا ما ارتبط بعدد السكان ، فالدول منخفضة الدخل يمثل عدد سكانها نحو ٣٤٪ من اجمالى السكان العرب ويمثل ناتجهم المحلى نحو ٤٣٪ ، والدول متوسطة الدخل يمثل عدد سكانها (البالغ نحو ١٥٣ مليون نسمة) نحو ثلاثة ارباع السكان فى العالم العربى (٧٤٪) ، وناتجهم المحلى يمثل نحو ٥٣٪ . اما الدول مرتفعة الدخل فان عدد سكانها يمثل نحو ٩٪ فقط وناتجهم المحلى يمثل ٤٢٪ . كما يلاحظ التباين ايضا فى نصيب الفرد من الناتج القومى ، فهو فى الدول منخفضة الدخل نحو ٤١٠ دولار فى المتوسط ، وفى الدول متوسطة الدخل نحو ١١٣٦ دولار اما فى الدول مرتفعة الدخل فتبلغ نحو ٧٥٠٧ دولار للفرد فى عام ١٩٨٨ كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣) بمعنى آخر فان متوسط نصيب الفرد فى مجموعتى الدول منخفضة الدخل ، ومتوسطة الدخل يمثل نحو ٥٥٪ ، ١٥٪ على التوالى من متوسط نصيب الفرد فى الدول مرتفعة الدخل . ويظهر الامر اكثر وضوحا عند مقارنة اقل الدول واكبرها فى متوسط نصيب الفرد ، وهو ما بين الصومال والامارات العربية ، فنصيب الفرد فى الاولى نحو ١٧٠ دولار ، وفى الثانية نحو ١٥٧٧٠ دولار . اى ان نصيب الفرد فى الصومال يمثل نحو ١٪ من نصيب الفرد من الناتج القومى فى دولة الامارات العربية .

ان التوزيع السابق يكشف عن مدى التباين ودرجات الفقر التى تعاني منها الدول

(١) البنك الدولى للانشاء والتعمير، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠، واشنطن ١٩٩٠

١٩٨٨ الدول العربية في التنمية الخاصة (٤-٢٤) جدول رقم

[illegible]

دول منخفضة الدخل ::

[illegible]

دول متوسطة الدخل:

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠	٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٧	٢٠٤٨	٢٠٤٩	٢٠٥٠	٢٠٥١	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٤	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٠٥٩	٢٠٦٠	٢٠٦١	٢٠٦٢	٢٠٦٣	٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٧	٢٠٦٨	٢٠٦٩	٢٠٧٠	٢٠٧١	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	٢٠٧٦	٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٣	٢٠٨٤	٢٠٨٥	٢٠٨٦	٢٠٨٧	٢٠٨٨	٢٠٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩١	٢٠٩٢	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢٠٩٨	٢٠٩٩	٢١٠٠	٢١٠١	٢١٠٢	٢١٠٣	٢١٠٤	٢١٠٥	٢١٠٦	٢١٠٧	٢١٠٨	٢١٠٩	٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦	٢١١٧	٢١١٨	٢١١٩	٢١٢٠	٢١٢١	٢١٢٢	٢١٢٣	٢١٢٤	٢١٢٥	٢١٢٦	٢١٢٧	٢١٢٨	٢١٢٩	٢١٣٠	٢١٣١	٢١٣٢	٢١٣٣	٢١٣٤	٢١٣٥	٢١٣٦	٢١٣٧	٢١٣٨	٢١٣٩	٢١٤٠	٢١٤١	٢١٤٢	٢١٤٣	٢١٤٤	٢١٤٥	٢١٤٦	٢١٤٧	٢١٤٨	٢١٤٩	٢١٥٠	٢١٥١	٢١٥٢	٢١٥٣	٢١٥٤	٢١٥٥	٢١٥٦	٢١٥٧	٢١٥٨	٢١٥٩	٢١٦٠	٢١٦١	٢١٦٢	٢١٦٣	٢١٦٤	٢١٦٥	٢١٦٦	٢١٦٧	٢١٦٨	٢١٦٩	٢١٧٠	٢١٧١	٢١٧٢	٢١٧٣	٢١٧٤	٢١٧٥	٢١٧٦	٢١٧٧	٢١٧٨	٢١٧٩	٢١٨٠	٢١٨١	٢١٨٢	٢١٨٣	٢١٨٤	٢١٨٥	٢١٨٦	٢١٨٧	٢١٨٨	٢١٨٩	٢١٩٠	٢١٩١	٢١٩٢	٢١٩٣	٢١٩٤	٢١٩٥	٢١٩٦	٢١٩٧	٢١٩٨	٢١٩٩	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢٢٠٢	٢٢٠٣	٢٢٠٤	٢٢٠٥	٢٢٠٦	٢٢٠٧	٢٢٠٨	٢٢٠٩	٢٢١٠	٢٢١١	٢٢١٢	٢٢١٣	٢٢١٤	٢٢١٥	٢٢١٦	٢٢١٧	٢٢١٨	٢٢١٩	٢٢٢٠	٢٢٢١	٢٢٢٢	٢٢٢٣	٢٢٢٤	٢٢٢٥	٢٢٢٦	٢٢٢٧	٢٢٢٨	٢٢٢٩	٢٢٣٠	٢٢٣١	٢٢٣٢	٢٢٣٣	٢٢٣٤	٢٢٣٥	٢٢٣٦	٢٢٣٧	٢٢٣٨	٢٢٣٩	٢٢٤٠	٢٢٤١	٢٢٤٢	٢٢٤٣	٢٢٤٤	٢٢٤٥	٢٢٤٦	٢٢٤٧	٢٢٤٨	٢٢٤٩	٢٢٥٠	٢٢٥١	٢٢٥٢	٢٢٥٣	٢٢٥٤	٢٢٥٥	٢٢٥٦	٢٢٥٧	٢٢٥٨	٢٢٥٩	٢٢٦٠	٢٢٦١	٢٢٦٢	٢٢٦٣	٢٢٦٤	٢٢٦٥	٢٢٦٦	٢٢٦٧	٢٢٦٨	٢٢٦٩	٢٢٧٠	٢٢٧١	٢٢٧٢	٢٢٧٣	٢٢٧٤	٢٢٧٥	٢٢٧٦	٢٢٧٧	٢٢٧٨	٢٢٧٩	٢٢٨٠	٢٢٨١	٢٢٨٢	٢٢٨٣	٢٢٨٤	٢٢٨٥	٢٢٨٦	٢٢٨٧	٢٢٨٨	٢٢٨٩	٢٢٩٠	٢٢٩١	٢٢٩٢	٢٢٩٣	٢٢٩٤	٢٢٩٥	٢٢٩٦	٢٢٩٧	٢٢٩٨	٢٢٩٩	٢٣٠٠	٢٣٠١	٢٣٠٢	٢٣٠٣	٢٣٠٤	٢٣٠٥	٢٣٠٦	٢٣٠٧	٢٣٠٨	٢٣٠٩	٢٣١٠	٢٣١١	٢٣١٢	٢٣١٣	٢٣١٤	٢٣١٥	٢٣١٦	٢٣١٧	٢٣١٨	٢٣١٩	٢٣٢٠	٢٣٢١	٢٣٢٢	٢٣٢٣	٢٣٢٤	٢٣٢٥	٢٣٢٦	٢٣٢٧	٢٣٢٨	٢٣٢٩	٢٣٣٠	٢٣٣١	٢٣٣٢	٢٣٣٣	٢٣٣٤	٢٣٣٥	٢٣٣٦	٢٣٣٧	٢٣٣٨	٢٣٣٩	٢٣٤٠	٢٣٤١	٢٣٤٢	٢٣٤٣	٢٣٤٤	٢٣٤٥	٢٣٤٦	٢٣٤٧	٢٣٤٨	٢٣٤٩	٢٣٥٠	٢٣٥١	٢٣٥٢	٢٣٥٣	٢٣٥٤	٢٣٥٥	٢٣٥٦	٢٣٥٧	٢٣٥٨	٢٣٥٩	٢٣٦٠	٢٣٦١	٢٣٦٢	٢٣٦٣	٢٣٦٤	٢٣٦٥	٢٣٦٦	٢٣٦٧	٢٣٦٨	٢٣٦٩	٢٣٧٠	٢٣٧١	٢٣٧٢	٢٣٧٣	٢٣٧٤	٢٣٧٥	٢٣٧٦	٢٣٧٧	٢٣٧٨	٢٣٧٩	٢٣٨٠	٢٣٨١	٢٣٨٢	٢٣٨٣	٢٣٨٤	٢٣٨٥	٢٣٨٦	٢٣٨٧	٢٣٨٨	٢٣٨٩	٢٣٩٠	٢٣٩١	٢٣٩٢	٢٣٩٣	٢٣٩٤	٢٣٩٥	٢٣٩٦	٢٣٩٧	٢٣٩٨	٢٣٩٩	٢٤٠٠	٢٤٠١	٢٤٠٢	٢٤٠٣	٢٤٠٤	٢٤٠٥	٢٤٠٦	٢٤٠٧	٢٤٠٨	٢٤٠٩	٢٤١٠	٢٤١١	٢٤١٢	٢٤١٣	٢٤١٤	٢٤١٥	٢٤١٦	٢٤١٧	٢٤١٨	٢٤١٩	٢٤٢٠	٢٤٢١	٢٤٢٢	٢٤٢٣	٢٤٢٤	٢٤٢٥	٢٤٢٦	٢٤٢٧	٢٤٢٨	٢٤٢٩	٢٤٣٠	٢٤٣١	٢٤٣٢	٢٤٣٣	٢٤٣٤	٢٤٣٥	٢٤٣٦	٢٤٣٧	٢٤٣٨	٢٤٣٩	٢٤٤٠	٢٤٤١	٢٤٤٢	٢٤٤٣	٢٤٤٤	٢٤٤٥	٢٤٤٦	٢٤٤٧	٢٤٤٨	٢٤٤٩	٢٤٥٠	٢٤٥١	٢٤٥٢	٢٤٥٣	٢٤٥٤	٢٤٥٥	٢٤٥٦	٢٤٥٧	٢٤٥٨	٢٤٥٩	٢٤٦٠	٢٤٦١	٢٤٦٢	٢٤٦٣	٢٤٦٤	٢٤٦٥	٢٤٦٦	٢٤٦٧	٢٤٦٨	٢٤٦٩	٢٤٧٠	٢٤٧١	٢٤٧٢	٢٤٧٣	٢٤٧٤	٢٤٧٥	٢٤٧٦	٢٤٧٧	٢٤٧٨	٢٤٧٩	٢٤٨٠	٢٤٨١	٢٤٨٢	٢٤٨٣	٢٤٨٤	٢٤٨٥	٢٤٨٦	٢٤٨٧	٢٤٨٨	٢٤٨٩	٢٤٩٠	٢٤٩١	٢٤٩٢	٢٤٩٣	٢٤٩٤	٢٤٩٥	٢٤٩٦	٢٤٩٧	٢٤٩٨	٢٤٩٩	٢٥٠٠	٢٥٠١	٢٥٠٢	٢٥٠٣	٢٥٠٤	٢٥٠٥	٢٥٠٦	٢٥٠٧	٢٥٠٨	٢٥٠٩	٢٥١٠	٢٥١١	٢٥١٢	٢٥١٣	٢٥١٤	٢٥١٥	٢٥١٦	٢٥١٧	٢٥١٨	٢٥١٩	٢٥٢٠	٢٥٢١	٢٥٢٢	٢٥٢٣	٢٥٢٤	٢٥٢٥	٢٥٢٦	٢٥٢٧	٢٥٢٨	٢٥٢٩	٢٥٣٠	٢٥٣١	٢٥٣٢	٢٥٣٣	٢٥٣٤	٢٥٣٥	٢٥٣٦	٢٥٣٧	٢٥٣٨	٢٥٣٩	٢٥٤٠	٢٥٤١	٢٥٤٢	٢٥٤٣	٢٥٤٤	٢٥٤٥	٢٥٤٦	٢٥٤٧	٢٥٤٨	٢٥٤٩	٢٥٥٠	٢٥٥١	٢٥٥٢	٢٥٥٣	٢٥٥٤	٢٥٥٥	٢٥٥٦	٢٥٥٧	٢٥٥٨	٢٥٥٩	٢٥٦٠	٢٥٦١	٢٥٦٢	٢٥٦٣	٢٥٦٤	٢٥٦٥	٢٥٦٦	٢٥٦٧	٢٥٦٨	٢٥٦٩	٢٥٧٠	٢٥٧١	٢٥٧٢	٢٥٧٣	٢٥٧٤	٢٥٧٥	٢٥٧٦	٢٥٧٧	٢٥٧٨	٢٥٧٩	٢٥٨٠	٢٥٨١	٢٥٨٢	٢٥٨٣	٢٥٨٤	٢٥٨٥	٢٥٨٦	٢٥٨٧	٢٥٨٨	٢٥٨٩	٢٥٩٠	٢٥٩١	٢٥٩٢	٢٥٩٣	٢٥٩٤	٢٥٩٥	٢٥٩٦	٢٥٩٧	٢٥٩٨	٢٥٩٩	٢٦٠٠	٢٦٠١	٢٦٠٢	٢٦٠٣	٢٦٠٤	٢٦٠٥	٢٦٠٦	٢٦٠٧	٢٦٠٨	٢٦٠٩	٢٦١٠	٢٦١١	٢٦١٢	٢٦١٣	٢٦١٤	٢٦١٥	٢٦١٦	٢٦١٧	٢٦١٨	٢٦١٩	٢٦٢٠	٢٦٢١	٢٦٢٢	٢٦٢٣	٢٦٢٤	٢٦٢٥	٢٦٢٦	٢٦٢٧	٢٦٢٨	٢٦٢٩	٢٦٣٠	٢٦٣١	٢٦٣٢	٢٦٣٣	٢٦٣٤	٢٦٣٥	٢٦٣٦	٢٦٣٧	٢٦٣٨	٢٦٣٩	٢٦٤٠	٢٦٤١	٢٦٤٢	٢٦٤٣	٢٦٤٤	٢٦٤٥	٢٦٤٦	٢٦٤٧	٢٦٤٨	٢٦٤٩	٢٦٥٠	٢٦٥١	٢٦٥٢	٢٦٥٣	٢٦٥٤	٢٦٥٥	٢٦٥٦	٢٦٥٧	٢٦٥٨	٢٦٥٩	٢٦٦٠	٢٦٦١	٢٦٦٢	٢٦٦٣	٢٦٦٤	٢٦٦٥	٢٦٦٦	٢٦٦٧	٢٦٦٨	٢٦٦٩	٢٦٧٠	٢٦٧١	٢٦٧٢	٢٦٧٣	٢٦٧٤	٢٦٧٥	٢٦٧٦	٢٦٧٧	٢٦٧٨	٢٦٧٩	٢٦٨٠	٢٦٨١	٢٦٨٢	٢٦٨٣	٢٦٨٤	٢٦٨٥	٢٦٨٦	٢٦٨٧	٢٦٨٨	٢٦٨٩	٢٦٩٠	٢٦٩١	٢٦٩٢	٢٦٩٣	٢٦٩٤	٢٦٩٥	٢٦٩٦	٢٦٩٧	٢٦٩٨	٢٦٩٩	٢٧٠٠	٢٧٠١	٢٧٠٢	٢٧٠٣	٢٧٠٤	٢٧٠٥	٢٧٠٦	٢٧٠٧	٢٧٠٨	٢٧٠٩	٢٧١٠	٢٧١١	٢٧١٢	٢٧١٣	٢٧١٤	٢٧١٥	٢٧١٦	٢٧١٧	٢٧١٨	٢٧١٩	٢٧٢٠	٢٧٢١	٢٧٢٢	٢٧٢٣	٢٧٢٤	٢٧٢٥	٢٧٢٦	٢٧٢٧	٢٧٢٨	٢٧٢٩	٢٧٣٠	٢٧٣١	٢٧٣٢	٢٧٣٣	٢٧٣٤	٢٧٣٥	٢٧٣٦	٢٧٣٧	٢٧٣٨	٢٧٣٩	٢٧٤٠	٢٧٤١	٢٧٤٢	٢٧٤٣	٢٧٤٤	٢٧٤٥	٢٧٤٦	٢٧٤٧	٢٧٤٨	٢٧٤٩	٢٧٥٠	٢٧٥١	٢٧٥٢	٢٧٥٣	٢٧٥٤	٢٧٥٥	٢٧٥٦	٢٧٥٧	٢٧٥٨	٢٧٥٩	٢٧٦٠	٢٧٦١	٢٧٦٢	٢٧٦٣	٢٧٦٤	٢٧٦٥	٢٧٦٦	٢٧٦٧	٢٧٦٨	٢٧٦٩	٢٧٧٠	٢٧٧١	٢٧٧٢	٢٧٧٣	٢٧٧٤	٢٧٧٥	٢٧٧٦	٢٧٧٧	٢٧٧٨	٢٧٧٩	٢٧٨٠	٢٧٨١	٢٧٨٢	٢٧٨٣	٢٧٨٤	٢٧٨٥	٢٧٨٦	٢٧٨٧	٢٧٨٨	٢٧٨٩	٢٧٩٠	٢٧٩١	٢٧٩٢	٢٧٩٣	٢٧٩٤	٢٧٩٥	٢٧٩٦	٢٧٩٧	٢٧٩٨	٢٧٩٩	٢٨٠٠	٢٨٠١	٢٨٠٢	٢٨٠٣	٢٨٠٤	٢٨٠٥	٢٨٠٦	٢٨٠٧	٢٨٠٨	٢٨٠٩	٢٨١٠	٢٨١١	٢٨١٢	٢٨١٣	٢٨١٤	٢٨١٥	٢٨١٦	٢٨١٧	٢٨١٨	٢٨١٩	٢٨٢٠	٢٨٢١	٢٨٢٢	٢٨٢٣	٢٨٢٤	٢٨٢٥	٢٨٢٦	٢٨٢٧	٢٨٢٨	٢٨٢٩	٢٨٣٠	٢٨٣١	٢٨٣٢	٢٨٣٣	٢٨٣٤	٢٨٣٥	٢٨٣٦	٢٨٣٧	٢٨٣٨	٢٨٣٩	٢٨٤٠	٢٨٤١	٢٨٤٢	٢٨٤٣	٢٨٤٤	٢٨٤٥	٢٨٤٦	٢٨٤٧	٢٨٤٨	٢٨٤٩	٢٨٥٠	٢٨٥١	٢٨٥٢	٢٨٥٣	٢٨٥٤	٢٨٥٥	٢٨٥٦	٢٨٥٧	٢٨٥٨	٢٨٥٩	٢٨٦٠	٢٨٦١	٢٨٦٢	٢٨٦٣	٢٨٦٤	٢٨٦٥	٢٨٦٦	٢٨٦٧	٢٨٦٨	٢٨٦٩	٢٨٧٠	٢٨٧١	٢٨٧٢	٢٨٧٣	٢٨٧٤	٢٨٧٥	٢٨٧٦	٢٨٧٧	٢٨٧٨	٢٨٧٩	٢٨٨٠	٢٨٨١	٢٨٨٢	٢٨٨٣	٢٨٨٤	٢٨٨٥	٢٨٨٦	٢٨٨٧	٢٨٨٨	٢٨٨٩	٢٨٩٠	٢٨٩١	٢٨٩٢	٢٨٩٣	٢٨٩٤	٢٨٩٥	٢٨٩٦	٢٨٩٧	٢٨٩٨	٢٨٩٩	٢٩٠٠	٢٩٠١	٢٩٠٢	٢٩٠٣	٢٩٠٤	٢٩٠٥	٢٩٠٦	٢٩٠٧	٢٩٠٨	٢٩٠٩	٢٩١٠	٢٩١١	٢٩١٢	٢٩١٣	٢٩١٤	٢٩١٥	٢٩١٦	٢٩١٧	٢٩١٨	٢٩١٩	٢٩٢٠	٢٩٢١	٢٩٢٢	٢٩٢٣	٢٩٢٤	٢٩٢٥	٢٩٢٦	٢٩٢٧	٢٩٢٨	٢٩٢٩	٢٩٣٠	٢٩٣١	٢٩٣٢	٢٩٣٣	٢٩٣٤	٢٩٣٥	٢٩٣٦

دول مرتفعة الدخل:

دول مرتفعة ائصال	
السعودية	١٤٠
الكويت	٢٠
الامارات	١٥٠
قطر	١١١
البحرين	١٣٣

منخفضة الدخل في المنطقة العربية ، خاصة وان الفرد في تلك الدول مكبلا بديون خارجية توازي ضعفى متوسط دخله بصفتامة ، بل ان في الصومال تبلغ ديون الفرد نحو ٣٤٥ دولار في عام ١٩٨٨ أى ان الدخل الفردى يمثل اقل من نصف الديون التى يتحملها الفرد (نحو ٤٩٢٪) . ويزداد الامر تعقيدا اذا ما اخذنا في الاعتبار مدى ضعف البنية الاساسية ، وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الارصدة الاجنبية من العملات الصعبة لتلك الدول (التى قدرت بنحو ٢٣ مليون دولار في الصومال وتكفى لواردات ١٨ يوم فقط) وتزايد حجم التأثيرات البيئية (التصحر والجفاف) السابقة ، وانخفاض حجم الاستثمارات وانخفاض معدلات نموها .

وبالنسبة لمعدلات النمو في الناتج المحلى ، فانه في خلال الثمانينات قد انخفض المعدل كثيرا في معظم الدول مقارنة بالستينات والسبعينات . وبصفة عامة وفي خلال الفترة (٨٠-١٩٨٨) ، فان النمو في الناتج المحلى في الدول منخفضة الدخل قد تراوح بين ١٦٪ في موريتانيا ، ونحو ٣٢٪ في الصومال . وفي الدول متوسطة الدخل ، فانه باستثناء سوريا التى حققت معدلا منخفضا في ناتجها المحلى وهو ٥٪ فقط ، فسان باقى الدول قد حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا وتراوح بين ٣٤٪ في تونس ونحو ١٢٧٪ في عمان . كما ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى قد حقق هو الاخر معدلات نمو تراوحت بين ٢٣٪ ، ٦٤٪ ، الا ان ليبيا قد انخفض نصيب الفرد مما جعل معدل النمو سالب . وهذا يرجع الى انخفاض اسعار البترول في بداية الثمانينات ، مما انعكس على الدخول الفردية في الدول المصدرة . اما في الدول مرتفعة الدخل ، فان النمو في الناتج المحلى كانت معدلاته سالبة في كافة الدول . وذلك ايضا يرجع الى اعتماد مقتصدات هذه الدول على انتاج وتصدير النفط ، ويمثل مكونا رئيسيا في الناتج المحلى لها ، وبانخفاض اسعار النفط الى معدلات الثمانينات انخفضت العائدات النفطية مما جعل النمو يأخذ الاشارة السالبة .

وفي هذا الاطار ، تجدر الاشارة الى معدلات التضخم والتى لها تأثير واضح على الدخول الفردية في دول العالم ، فمن المعروف ان التضخم يؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقى للفرد . والدول النامية (ومن بينها الدول العربية) قد تأثرت كثيرا من موجات التضخم العالمية بعد ارتفاع اسعار النفط في منتصف السبعينات ، حيث ان تلك الدول تعتمد في توفير احتياجاتها المحلية (من سلع رأسمالية وغذائية وغيرها) على السوق العالمى بنسبة كبيرة من وارداتها وتزداد المشكلة تعقيدا حينما يصاحب التضخم ركودا في القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهذا التضخم الركودى قد ظهر في عديد من الدول العربية في الثمانينات ، نظرا لانخفاض اسعار البترول مع استمرار فى ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الصناعية والغذائية . كما ان القطاعات الانتاجية لم تحقق التقدم الملوس مما زاد عبء الواردات ، وكان تأثير زيادة الديون الخارجية واضحا على معدلات الاسراع بالنمو وجاءت النتيجة واضحة في انخفاض معدل النمو في الاستثمار الاجمالى في معظم الدول العربية ، حيث جاءت المعدلات سالبة باستثناء عدد قليل منها (مصر

المغرب ، عمان) وانخفاض معدلات الاستثمار تعكس حالة البطالة المتفشية في الدول العربية (باستثناء الدول مرتفعة الدخل) . وفي الجدول رقم (٤-٢٤) يلاحظ مقارنة بين معدلات التضخم في فترتين (١٩٨٠-١٩٨٠)، (٨٠-١٩٨٨) . ففي الدول منخفضة الدخل، كان نصيبها مرتفعاً. في زيادة معدلات التضخم حيث بلغ ٣٨.٤٪ في الصومال ، ونحو ٣٣.٥٪ في السودان وتنخفض هذه المعدلات نسبياً في الدول متوسطة الدخل ، حيث تراوحت بين ٤.٤٪ في الجزائر الى نحو ١١.٦٪ في اليمن الشمالي وفي عمان انخفضت معدلات التضخم (٦.٥٪) ، والامر كذلك بالنسبة للدول مرتفعة الدخل .

٤-٧-٢ زيادة العجز بميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية :

ان ميزان المدفوعات كما هو معروف يوضح اجمالي المعاملات بين الدول والعالم الخارجي في فترة سنة ، ويضم حساب التجارة المنظورة (الميزان السلعي) وحسابات الخدمات ، والمعاملات الرأسمالية . ودائماً يمكن اعطاء فكرة واضحة عن موقف الدولة من الحساب الجاري الذي يضم الموازين الثلاثة من حيث المتحصلات والمدفوعات . ويجب ايضاً ان الصادرات النفطية لها تأثير كبير على الميزان التجاري في الدول النفطية . اما في بعض الدول متوسطة الدخل ، فانه بالإضافة لصادراتها يأتي حساب الخدمات ليكون له تأثير ايجابي (مثل العائد من قناة السويس في مصر) ايضاً فان متحصلات ميزان الخدمات (في الدول مرتفعة الدخل) تكون في معظم الاحيان منخفضة عن المدفوعات ، نظراً للسياحة الخارجية (في اوروبا وامريكا) والتي تعد مدفوعات في هذا الحساب . كذلك فان المعاملات الرأسمالية (متحصلاتها ومدفوعاتها) وتحويلات العاملين بالخارج كل ذلك يؤثر على ميزان المدفوعات . ويلاحظ في الدول العربية انه باستثناء خمس دول (المغرب ، تونس ، الاردن ، الكويت ، الامارات) فان باقى الدول قد حقق الميزان الحسابي الجاري لها عجزاً كبيراً في عام ١٩٨٨ . وبلغ ادناه في موريتانيا حيث حقق عجزاً قدره ٨ مليون دولار ، كما بلغ العجز اقصاه في كل من الجزائر وليبيا ، وقسدر بنحو ٢٠٤ ، ٢٢٦ مليار دولار على التوالي ، وذلك بالنسبة للدول متوسطة الدخل ، اما في الدول مرتفعة الدخل ، فان السعودية قد حقق ميزان حسابها الجاري عجزاً قدر بنحو ٩٦ مليار دولار في عام ١٩٨٨ .

وفيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية الخارجية ، والتي ترتفع بزيادة النشاط الاقتصادي وزيادة العائد من الصادرات وغيرها . ولذلك فانها ترتفع كثيراً في الدول مرتفعة الدخل (نظراً للارتفاع المستمر في الفوائض المالية من تصدير النفط) وقد تراوحت بين حوالي ٣ مليار في الكويت الى نحو ٢٢.٤ مليار دولار في السعودية في عام ١٩٨٨ ، وذلك بعد ان كانت هذه الاحتياطيات نحو ٢.٠٩ ، ٦٧٠ مليون دولار للدولتين على التوالي في عام ١٩٧٠ ، وهذه الاحتياطيات عند تقييمها بتغطيتها للواردات في فترة زمنية ، فانها تغطي واردات الكويت لنحو ٣٦ شهر ، وللسعودية نحو ثمانية اشهر ، وفي الامارات نحو ٦ شهور ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣٤) .

• وفي الدول متوسطة الدخل ، تراوحت قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية ، بنحو ٢٤٢ مليون دولار في سوريا ، ونحو ٥٨ مليار دولار في ليبيا • وبالنسبة لتغطيتها للواردات ، فقد بلغت نحو ١٢ شهر في الاردن ، ونحو ٩ شهور في ليبيا ، وباستثناء ليبيا والجزائر وعمان ، فان باقى الدول العربية متوسطة الدخل تغطي احتياطياتها الخارجية وارادات تكفى لمدة تتراوح بين ٣١ يوم ، ونحو ٧٥ يوما فقط • وهذا يعطى مؤشرا عن مدى المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها أى من هذه الدول • ويأخذ هذا الامر بعدا حادا فى الدول منخفضة الدخل ، فاحتياطياتها الدولية تتراوح بين ٢٣ مليون دولار فقط فى الصومال الى نحو ١٠٧ مليون دولار فى السودان • وان ذلك يكفى لتغطية واردات ١٨ يوم فقط • وفى اليمن الجنوبي وموريتانيا تغطي احتياطياتها وارادات ٤٠ يوما وهي صورة تعكس التباين الواضح فى اقتصاديات الدول العربية خاصة وان الشقة تزداد كل عام بتراكم المشكلات على الاقطار العربية الاقل نموا من زيادة سكانية ، وزيادة فى معدلات البطالة ، وانخفاض فى الاستثمارات وزيادة معدلات التضخم •

٤-٢-٣ تفاهم الديون الخارجية :

تعد الديون الخارجية احد المشكلات والمعوقات الرئيسية للتنمية والنشاط الاقتصادي فى الدول النامية ، وتتمثل جوانب خطورتها فى اسعار الفائدة المرتفعة (خصوصا بالنسبة الديون قصيرة الاجل ، او الديون من مصادر خاصة) ، وفى قصر فترة السماح •

وقد بلغ اجمالى الديون الخارجية على الدول العربية المدينة (وهى جميع الدول العربية ، باستثناء الدول مرتفعة الدخل) نحو ١٣٦ر٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣٥) • تمثل ديون الدول متوسطة الدخل منها نحو ٨٦ر٧٥ % ، وتمثل ديون ثلاث دول فقط (مصر والمغرب والجزائر) نحو ٦٩ر٥ % من اجمالى ديون الدول العربية • وبالنسبة لديون الدول منخفضة الدخل ، فقد بلغت نحو ١٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ ، وان الديون طويلة الاجل والمضمونة من سلطة عامة قد تزايدت من حوالى ٤٠٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى نحو ١٣ر٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ ، وتمثل الديون قصيرة الاجل نحو ١٦ر٣ % من اجمالى الديون الخارجية • وتعد السودان أكبر دولة مدينة فى هذه المجموعة حيث بلغت ديونها نحو ١١ر٨٥ مليار دولار • وقد بلغت مدفوعات الفائدة على الديون طويلة الاجل للدول منخفضة الدخل نحو ٨٦ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ ، وكانت نسبة موريتانيا واليمن الجنوبي نحو ٣٨ر٤ % ، ٣٦ % من اجمالى المدفوعات الفائدة لهذه المجموعة • هذا ويمثل الدين الخارجى نحو ضعف حجم الناتج القومى فى كل من اليمن الجنوبي وموريتانيا وترتفع فيها ايضا نسبة خدمة الدين للناتج القومى وللمصادر من السلع والخدمات • كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الديون الخارجية منخفضة الدخل نحو ٥٣١ دولار فى عام ١٩٨٨ بمقفة عامة ، ويتراوح بين ٣٤٥ دولار للفرد فى الصومال ، ونحو ١٠٩٢ دولارا للفرد فى اليمن الجنوبي •

جدول رقم (٤-٣) : المؤثرات السامة للديون الخارجية في الدول العربية في عامي ١٩٨٨ ، ١٩٧٠

[illegible]

اما بالنسبة لديون الدول متوسطة الدخل ، فان مصر تأتي على رأس القائمة، حيث بلغت ديونها الخارجية نحو ٥٠ مليار دولار ، ممثلة بذلك اكثر من ثلث ديون الدول العربية (٣٦,٦٪) . كما بلغت الديون الخارجية لكل من الجزائر والمغرب نحو ٢٥ ، ٢٠ مليار دولار على التوالي . وتعد عمان واليمن الشمالي اقل الدول حجما فـي المديونية الخارجية في مجموعة الدول متوسطة الدخل ، حيث بلغت قيمة الديون لكل منهما نحو ٢,٩ مليار دولار ، وقد بلغ اجمالي الدين الخارجي للدول متوسطة الدخل بصفة عامة نحو ١١٨ مليار دولار تمثل الديون طويلة الاجل منها نحو ٦٩٪ ، وبلغت مدفوعات الفائدة على دول هذه المجموعة نحو ٤,٣ مليار دولار ، يرتفع نصيب الجزائر منها ليصل الى نحو ٨,١ مليار دولار . اما فيما يتعلق بخدمة الدين ، فان نسبته للناجح القومي قد تراوحت بين ٣,٤٪ في اليمن الشمالي ، ١٩,٦٪ في الاردن ، أما نسبته للصادرات من السلع والخدمات ، فانها ترتفع كثيرا في كل من الجزائر والاردن ، حيث بلغت نحو ٧٧٪ ، ٣٢٪ على التوالي . وينخفض في مصر واليمن الشمالي حيث بلغت نحو ١٦٪ . وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الديون الخارجية في هذه المجموعة ، فقد بلغ بصفة عامة نحو ٧٢٣ دولار وترتفع كثيرا في عمان لتصل الى نحو ٢١٠٠ دولار ، وتنخفض في اليمن الشمالي الى نحو ٣٤٧ دولار للفرد في عام ١٩٨٨(١).

ان الوضع السابق للديون الخارجية يوضح مدى عبء الديون الخارجية ، والتي تعد مشكلة ذات ابعاد خطيرة ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فالديون قد تراكمت نتيجة للفجوة ما بين الادخار والاستثمار ، حيث توضح النظرية الاقتصادية الكلية ان الادخار المحلي الاجمالي يجب ان يتوازن مع الاستثمار ، وحيث ان ذلك لا يتحقق في معظم الدول النامية ، نظرا لزيادة المستهدفات والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لاستكمال مشروعات البنية الاساسية ، وانشاء الهياكل الانتاجية ، فان المدخرات المحلية لا تكفي لذلك مما يؤدي الى الاقتراض الخارجي . وللتدليل على ذلك ، فان الاستثمار المحلي الاجمالي قد بلغ نحو ١٦,٢٪ من اجمالي الناتج المحلي في السودان ، على حين بلغ الادخار المحلي نحو ٩,٦٪ فقط في خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠) .

وفي تونس بلغت نسبة الاستثمار نحو ٢٨٪ على حين بلغت نسبة الادخار نحو ٢٢٪ من اجمالي الناتج المحلي . اما في مصر فقد بلغت النسبة نحو ٢٧,٧٪ ، ١٥,٦٪ للاستثمار والادخار من اجمالي الناتج على التوالي في خلال الفترة (٨٠-١٩٨٨)(٢) . وهناك بعض الدول التي تقتصر لتمويل وارداتها او لسد العجز في ميزان المدفوعات . وتزداد حدة الديون الخارجية عندما تعجز الدول عن سداد اقساط الدين او فوائده ، وذلك عندما تتطلب مشروعات التنمية في الدولة تدبير نفقات استثمارية لها . عندئذ تواجه الدول بضغط اقتصادي داخليا ومن قبل الدائنين ، مما يضطرها الى طلب جدولة الديون والدخول في مفاوضات مطولة مع الدائنين في " نادي باريس " والالتزام بقواعد صندوق

(١) راجع تطور الديون الخارجية وخدمة الدين في الملحق رقم (١١)(١٢)

(٢) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ ، مرجع سابق

النقد الدولي فيما يتعلق بسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المدينة ، والتي تحدث آثار اجتماعية متباينة ، من حيث تخفيض حجم الدعم ، وتخفيض قيمة العملة المحلية. نخلص من كل ذلك الى ان الديون الخارجية بتأثيراتها الخطيرة على اقتصاديات الدول العربية المدينة يجب ان تجد حلا لها في اطار قومي عربي ، سواء في التفاوض مع الدائنين فيما يتعلق باسقاط جزء من الديون او بتخفيض سعر الفائدة ، او مد فترات السداد ، او ان تحل الديون العربية حلا جزئيا من خلال الفوائد على الودائع العربية (للدول مرتفعة الدخل) في بنوك الدول الصناعية المتقدمة ، حيث ان هذه الاستثمارات الخارجية قد قدرت بنحو ٧٠٠ مليار دولار^(١). كما ان زيادة الاستثمارات العربية في المنطقة (تولمين استثمارات العربية) يؤدي الى زيادة الانتاج وتخفيف حدة الديون ، مما يدعونا الى الدعوة بتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية لجذب هذه الاستثمارات الخارجية العربية واستثمارها في الدول العربية^١.

٤-٧-٤ تدهور اسعار الصرف في الدول العربية :

ترتبط اسعار الصرف لل عملات في الدول العربية بعدد من المتغيرات من حيث ارتباطها بالسوق العالمي والحصيلة الاجمالية للنقد الاجنبي وميزان المدفوعات ، وهى تعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة في مجالات الانتاج والتجارة الخارجية ، ودون الاسباب في هذا الموضوع سوف نتناول مدى التغير في اسعار صرف العملات العربية ، ومسمى التدهور الذى اصاب البعض منها . وتشهد اوضاع الصرف للعملات العربية تباينا كبيرا، وهناك ثلاث حالات لترتيبات الصرف في الدول العربية :

(١) حالة التثبيت من خلال الارتباط بعملة واحدة وهو الوضع الذى تمارسه ١٣ دولة عربية (منها جيبوتي ، والسودان وسوريا والصومال والعراق وعمان ومصر واليمن الشمالي واليمن الجنوبي) حيث ترتبط عملاتها رسميا بالدولار الامريكى ، بينما تحافظ الامارات والسعودية والبحرين وقطر على علاقة ثابتة بالنسبة للدولار (رغم اعلانها الرسمي بالارتباط بحقوق السحب الخاصة) ،

(٢) حالة الارتباط بسلة من العملات الدولية ، وهى حالة ٦ دول عربية ، فالاردن وليبيا تربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة ، بينما اتخذت كل من تونس والجزائر

(١) راجع في هذا المجال:

- رمزي زكى (دكتور) ازمة الديون الخارجية (رؤية من العالم الثالث) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٧١ .
- منير مجارنه : اثر المديونية الخارجية على التنمية في البلاد العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية يونيو ١٩٨٦ .
- محمد السيد رضوان (دكتور) دراسة اقتصادية للدين العام الخارجي في الدول العربية، مؤتمر التنمية الاقتصادية في مصر والدول العربية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مارس ١٩٩٠ .

والكويت والمغرب وموريتانيا سلة خاصة من العملات الدولية لتثبيت عملاتها المحلية ، وتراعى هذه الدول نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية لتحديد الاوزان المناسبة لترجيح العملات التي تم انتقاؤها ضمن السلات المعنية ،

(٣) حالة التعويم الحر دون اى ارتباط، ومن بين الدول العربية تنفرد لبنان بهذه الحالة . وفيما يتعلق بتطورات اسعار الصرف للعملات العربية منذ بدايات الثمانينات ، فانها تتلخص فى امرين ، الاول هو مسايرة العملات العربية المرتبطة بالدولار لهذه العملة فى ارتفاعها الحاد وكذلك انخفاضها فى الاسواق الدولية، رغم ما ادى اليه ذلك من تقلبات غير مرغوبة فى اسعارها الفعلية من جهة ، وفى اسعارها التقاطعية من العملات العربية الاخرى غير المرتبطة بالدولار من جهة اخرى ، والامر الثانى هو اضطرار بعض الدول العربية الى تخفيض سعر العملة المحلية ضمن سياساتها التصحيحية للتخفيف من حدة العجز فى الموازين الداخلية والخارجية ، وعزوف البعض الاخر عن اللجوء الى التخفيض لاسباب سياسية واجتماعية هذا بالرغم من ان ثبات السعر الرسمى ادى الى ظهور وتنشيط سوق موازية غير رسمية للعملات الاجنبية وباسعار اقرب للواقعية من الاسعار الرسمية(١).

وهناك عدة دول قد تأثرت عملاتها المحلية كثيرا فى فترة الثمانينات مقابل الدولار ففى موريتانيا انخفضت قيمة الاوقية الموريتانية من حوالى ٤٦ أوقية للدولار فى عام ١٩٨٠ الى نحو ٧١٦ أوقية للدولار فى عام ١٩٨٨ ، وانخفضت الليرة السورية مقابل الدولار من حوالى ٣٩ ليرة للدولار الى نحو ١١٢ ليرة فى نهاية الثمانينات ، كما شهدت العملة المحلية الصومالية تدهورا كبيرا فى سعر الصرف مقابل الدولار، حيث انخفضت من حوالى ٦٣ شلن صومالى للدولار فى عام ١٩٨٠ الى نحو ٢٢٠ شلن فى عام ١٩٨٨ والامر كذلك بالنسبة للجنيه السودانى ، والذي كان سعر صرفه نحو ٠.٥ جنيه سودانى فى بداية الثمانينات ، ثم انخفض سعر الصرف كثيرا ليصل الى نحو ١٢ جنيه سودانى للدولار ، وهناك تغيرات اقل حدة فى كل من اليمن الشمالى والمغرب والجزائر وتونس ومصر . وانخفاض قيمة العملات فى الدول السابقة يعزى فى المقام الاول الى بطله معدلات النمو الاقتصادى نتيجة لمعدلات الانتاج المتدنية وانخفاض الصادرات ، وعدم زيـادة او استقرار التحويلات الخارجية ، كما انها تعزى ايضا بدرجة اقل الى ارتباط عملات تلك الدول بالدولار مما افقدها الاستقرار نظرا لتقلباته الحادة فى الاسواق الدولية . والجدول رقم (٤-٣٦) يوضح الرقم القياسى لاسعار الصرف الفعلية للدول العربية مقوما باوزان التجارة الكلية (الصادرات + الواردات) ، وفيه يلاحظ مدى التدهور للعملات المحلية فى الدول سالفة الذكر . وفيما يتعلق بانخفاض الليرة اللبنانية من حوالى ٣٦ ليرة للدولار فى عام ١٩٨٠ الى نحو ٣٥٠ ليرة فى عام ١٩٨٨ ، فان ذلك مرجعه الى الحرب الاهلية التى استمرت نحو ١٥ عاما والتى انتهت بنهاية عام ١٩٩٠ .

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٨٩

جدول رقم (٤-٣٦) : الارطام القياسية لاسعار الصرف الفعلية الرسمية للعملة العربية (١) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨)

العمـلات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الدينار الاردنى	١٠٠	١٠٣	١٠٧	١١٤	١١٩	١٢٢	١٢٧	١٢١	١١١
درهم الامارات	١٠٠	١١٣	١٢٥	١٣٠	١٣٩	١٤٣	١٤٧	١١٥	١٢١
الدينار البحرينى	١٠٠	١١١	١٢٢	١٢٥	١٣٣	١٣٧	١٢٧	١١٧	١٢٤
الدينار التونسى	١٠٠	١٠٢	٩٩	٩٩	٩٩	٩٨	٨٣	٨٠	٧٣
الدينار الجزائى	١٠٠	١١٠	١٢١	١٣١	١٤٤	١٥٢	١٤٢	١٥١	١٣٩
فرنك جنيرتى	١٠٠	١١٤	١٢٢	١٤٣	١٥٥	١٦٢	١٤١	١٢٨	١٣٧
ريال سعودى	١٠٠	١١٠	١١٨	١٢١	١٢٦	١٢٥	١١١	١٠٥	١٠٩
جنيه السودانى	١٠٠	٧٣	٥٤	٥٤	٥٥	٣٨	٣٠	٢٢	٠٠
الليرة السورية	١٠٠	١٢٢	١٣٨	١٤٥	١٦١	١٦٨	١٥٥	١١٣	١٢٣
غلى الصومال	١٠٠	٩٥	٦٨	٦	٥٦	٢٤	١٣	١٠	٠٠
لدينار العراقى	١٠٠	١١٧	١٢٣	١٤٠	١٥٦	١٦٦	١٥٣	١٣٣	١٤٠
دين عملن	١٠٠	١١٠	١٢٢	١٢٧	١٣٦	١٤٠	١٢٢	١٠٦	١١٣
يال قطر	١٠٠	١١٤	١٢٧	١٣١	١٣١	١٤٥	١٢٨	١١٥	١٢١
الدينار الكويتى	١٠٠	١٠٤	١١١	١١٦	١٢١	١٢٢	١١٢	١٠٨	١٠٨
الليره اللبنانية	١٠٠	٩٣	٩٦	١١٠	٣٨	٣٥	٣١	٩	٠٠
الدينار اللبى	١٠٠	١٢٢	١٤٠	١٦١	١٨٦	٢٠١	١٦٦	١٤٧	١٣٨
الجنيه المصرى	١٠٠	١١١	١١٨	١٢٣	١٣٤	١٢٥	١٤٨	١٣٢	١٢٢
درهم المغرب	١٠٠	٩٤	٩٤	٩٠	٨٣	٧٨	٧٣	٧٠	٥٥
أوقية موريتانيا	١٠٠	١١٦	١٢٦	١٣٦	١٣٦	١٢٧	١١٧	١١٢	١٢٠
ريال اليمن الشمالى	١٠٠	١١٣	١٢٥	١٣٢	١٢٣	١٠٩	٨٩	٨٠	٧٧
دينار اليمن الجنوبى	١٠٠	١١١	١٢٦	١٣٨	١٥٢	١٦١	١٣٤	١٢١	١٣٠

(١) ارقام قياسية محسوبة باوزان التجارة الكلية (المصادر + الواردات) لمتوسط الفترة (١٩٨٠-١٩٨٢) مع الاخذ في الاعتبار في حساب الاوزان ما يزيد عن ٩٠٪ من التجار الخارجية لكل بلد

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٩.

٤-٧-٥ تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية في الدول العربية :

لقد تناولت مشكلة الغذاء في الوطن العربي عديد من الدراسات ، سواء من قبل المنظمات والمؤسسات العربية المتخصصة او من قبل الباحثين المهتمين بهذه المشكلة وقد جاء هذا الاهتمام المتنامي منذ منتصف السبعينات حينما ظهرت أزمة الغذاء العالمي وبدأ واضحا ان معدلات الانتاج تقل كثيرا عن معدلات الاستهلاك ، وان استمرار هذا الوضع سوف يؤدي الى مشاكل ذات ابعاد خطيرة . ولابد من الإشارة في هذا الصدد الى ان سلاح الغذاء قد اصبح وسيلة فعالة تستخدم للضغوط السياسية والاقتصادية ضد الدول النامية، كما ظهر ذلك جليا في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ اذ كانت كل الدلائل تشير الى التصدي ضد ارادة الأمة العربية من قبل الدول الغربية وذلك من خلال ابتداء عدد من السياسات منها تجميد الارصدة العربية ، واحتلال آبار النفط ، ثم منع تصدير الغذاء الى الدول البترولية بصفة خاصة والى المنطقة العربية بصفة عامة . وقد اعلن التقرير الذي اعدته لجنة مجلس الشيوخ الامريكية والذي نوقش عقب حرب اكتوبر " نحن نوزع فائض الغذاء لا على اساس الحاجات الاكثر الحاحا وانما على اساس الاعتبارات التي تملئها السياسة الخارجية(١)".

وبالرغم من اهمية الزراعة في البيانات الاقتصادية العربية ، وان بعض منتجاتها تعد مدخلات لقطاع الصناعة ، الا انها لم تأخذ حظا من الاهتمام ، فهي تساهم بنحو ١٢% في الناتج المحلي الاجمالي العربي ، ومع ذلك فان الاستثمارات المخصصة لها تقدر بنحو ٩% من اجمالي الاستثمارات العربية في حين ان قطاع الصناعة يحظى بنحو ٢١% من اجمالي الاستثمارات العربية . واذا كانت الاستثمارات في الزراعة قد تزايدت من حوالي ٢٥٧ مليار دولار في منتصف السبعينات الى نحو ٦٢٨ مليار دولار في منتصف الثمانينات وذلك على مستوى الوطن العربي ، فان الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات (وهو نحو ٣٠ مليار دولار اي نحو ٤٨% من اجمالي الاستثمارات الزراعية) قسّم استخدم في الدول النفطية التي تتميز بانخفاض الموارد الارضية والمائية اللازمة للزراعة على حين ان الدول من ذوى الدخل المتوسط التي تتمتع بجدارة نسبية في الزراعة مثل مصر والمغرب وتونس وبعض الدول الاخرى ، قد خصصت نحو ١٧ مليار دولار (تمثل نحو ٢٧% من اجمالي الاستثمارات الزراعية العربية) للاستثمار في مجال الزراعة ، كما ان الدول التي تتمتع بموارد ارضية كبيرة مثل السودان وباقي الدول منخفضة الدخل ، قد خصصت نحو ٢٨ مليار دولار فقط للزراعة تمثل نحو ٤٥% من اجمالي الاستثمارات الزراعية العربية(٢). وفي هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول ايضاح مشكلة الغذاء والامن الغذائي في الدول العربية من خلال عدة موضوعات هي : الوضع الراهن للزراعة والغذاء في الدول العربية ، وخطورة الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية المختلفة

(١) حامد ربيع (دكتور) سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي، مجلة شئون عربية العدد (٣٩) سبتمبر ١٩٨٤ -

(٢) راجع (أ) خالد السبع النجار (دكتور) اصلاح الزراعة المدخل الوحيد الى الامن الغذائي العربي ، مجلة شئون عربية ، سبتمبر ١٩٨٩ -

(ب) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية ، المرحلة الاولى الخروم ديسمبر ١٩٨٧

٤-٧-٥-١ الوضع الراهن للزراعة والغذاء في الدول العربية :

جاء عقد الثمانينات ليشهد زيادة في معدلات النمو في الزراعة في الوطن العربي بشكل عام ، وان تفاوتت معدلات النمو بين الدول ، فعلى حين اتسمت معدلات النمو بالفضالة في الدول منخفضة الدخل ، وتراوح بين ١.٥٪ في موريتانيا ، ونحو ٢.٧٪ في السودان ، ونحو ٣.٩٪ في الصومال في خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) فان معدلات النمو في الدول مرتفعة الدخل تفاوتت بين ٣.٩٪ في الامارات ، ٢٣.٦٪ في الكويت ، كما بلغت نحو ١٥.٣٪ في السعودية ، على حين جاءت معدلات النمو في الزراعة في الدول متوسطة الدخل مرتفعة نسبيا ولكن بمعدلات اقل عن الدول مرتفعة الدخل ، فباستثناء سوريا والتي بلغ معدل النمو فيها نحو ٥.٠٪ فقط ، فقد تراوح معدل النمو بين ٤.٢٪ في تونس ، ونحو ٩.٤٪ في عمان ، وهذه المعدلات تعكس مدى الاهتمام في الدول العربية المختلفة بالقطاع الزراعي ، فالدول مرتفعة الدخل قد خصصت استثمارات كثيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، والمثال الواضح لذلك في السعودية والتي حققت أكتفاء ذاتيا من القمح. وإذا كان توافر الموارد المالية قد مكن هذه الدول من النهوض بالزراعة فان قصور تلك الموارد يقف حائلا دون تحقيق تقدم ملموس في الدول ذات الوفرة في الموارد الارضية والمائية .

ورغم ان معدلات النمو في الزراعة قد ارتفعت في الدول مرتفعة الدخل ، فان هناك مؤشرا اخر يدل على مدى تقدم بعض الدول العربية متوسطة الدخل في الزراعة، ففى مقارنة للقيمة المضافة في الزراعة بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٨ اوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣٧) ان دولا مثل مصر والجزائر قد بلغت القيمة المضافة فيهما نحو ٧.٢ ، ٦.٥ مليار دولار للدولتين على التوالي في عام ١٩٨٨ . وذلك بعد ان كانت هذه القيمة منخفضة في عام ١٩٧٠ . كما ان هناك سوريا والمغرب قد حققتا قيمة مضافة قدرها ٥.٧ ، ٣.٨ مليار دولار . اما في الدول منخفضة الدخل فانه باستثناء السودان التي حققت قيمة مضافة قدرها ٣.٧ مليار دولار فان باقى الدول قد جاءت القيمة المضافة للزراعة فيها منخفضة . ايضا فان بعض الدول قد ارتفع فيها الناتج المحلى الزراعي فى مقارنة بين عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ بنسبة كبيرة مثل مصر والجزائر ، وان كان قد تراجع الناتج في بعض دول مثل السودان وسوريا ولبنان نظرا لظروف اقتصادية أو سياسية داخلية . وهناك مؤشر اخر يوضح مدى استخدام الارض وكفاءة الاستغلال ، فعلى حين تمثل المساحة المزروعة في بعض الدول مثل مصر بنحو ١.٥٪ من اجمالى المساحة المزروعة في العالم العربى ، فان ناتجها الزراعي يمثل نحو ٢٧.٦٪ من اجمالى الناتج العربى وكذلك الجزائر تساهم المساحة المزروعة فيها بنحو ٦.٢٪ ، وناتجها الزراعي بنحو ١٦.٦٪ .

نخلص مما سبق بان الدول العربية قد اتجهت فى الاونة الاخيرة للاهتمام بالزراعة ، وان كان هذا الاهتمام لازال متركزا فى الدول مرتفعة الدخل ، وبعض الدول متوسطة الدخل ، اما لانها ذات كفاءة مرتفعة فى استغلال الموارد الارضية مثل مصر ، او لانها قدوجهت استثمارات كبيرة لقطاع الزراعة مثل الجزائر . ولا زالت الزراعة تواجه بمعوقات عديدة فى الدول منخفضة الدخل ، وتحتاج الى مجهودات كبيرة كي تساهم مساهمة ايجابية .

جدول رقم (٤-٣٧) : المؤشرات الاقتصادية الخاصة بـمعدلات النمو في القطاع الزراعي في الدول العربية في الفترة ٧٠-١٩٨٨

معدل النمو في الزراعة (%)	القيمة المضافة في الزراعة (مليون دولار)	قيمة الناتج الزراعي (مليوني دولار)	الناتج الزراعي النسبي بين عامي ١٩٨٧، ٨٣	% للتغير في الناتج الزراعي بين عامي ١٩٨٧، ٨٣	التوزيع النسبي للأرض المزروعة
١٩٨٠-٦٥	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٨٧		١٩٨٧
البحرين	٢٠٩	٢٧١٦	٧٨٧,٣	١,٧٦	٥٨,٣٩
السودان	٢٠٩	٧٥٧	٢٧١٦	١,٧٦	٥٨,٣٩
موريتانيا	٢٠٩	٣٥٨	٢١٧,٢	٠,٤٨	١٣,٠
اليمن الجنوبي	٢٠٩	١٣٢	١٤٧,٧	٠,٣٣	١٣,١
البحرين	٢٠٩	١٦٧	٨٢٦,٠	١,٨٤	٤,١
البحرين	٢٠٩	١١٨	١٢٧٦,٢	٢,٨٥	٢,٢٧
البحرين	٢٠٩	١٩٤٢	١٢٣٤٣,٣	٢٧,٥٦	١٢٤,٨
البحرين	٢٠٩	٧٨٩	٣٧٥٠,٢	٨,٣٧	٦١,٩
البحرين	٢٠٩	٢٤٥	١٢٦٧,٢	٣,٠٥	٣٦,٠
البحرين	٢٠٩	٤٤	٣٠٧,٥	٠,٦٩	١٢,٦
البحرين	٢٠٩	٤٣٥	٢٥٠٣,٧	٥,٥٩	٤,٦٢
البحرين	٢٠٩	١٣٦	٧٠	٠,٠١	٠,٢٢
البحرين	٢٠٩	٤٩٢	٧٤٤٩,٩	١٦,٦٢	٦,١٩
البحرين	٢٠٩	٤٠	٢٧٤,١	٠,٦١	١٧,٦
البحرين	٢٠٩	٩٣	١٢٥٢,٦	٢,٨٠	١٥٨
البحرين	٢٠٩	٥٧٩	٧١٠٦,١	١٥,٨٧	٦,٩٧
البحرين	٢٠٩	٢١٩	٤٣٥٥,٤	٩,٧٣	٠,٨٥
البحرين	٢٠٩	٨	٢٢٢,٦	٠,٥٠	٠,٠١
البحرين	٢٠٩	٩٣	٤٣٤,٨	٠,٩٧	٠,٠٢
البحرين	٢٠٩	٢٠٩	٦٢,٤	٠,١٤	٠,٠٤
البحرين	٢٠٩	٢٠٩	٥٩,٦	٠,١٣	٠,٠١

دول منخفضة الدخل:

دول متوسطة الدخل:

دول مرتفعة الدخل:

(١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية في العالم (١٩٩٠)

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، اعداد متفرقة

وفيما يتعلق باوضاع الغذاء في الدول العربية فان صادرات الغذاء على مستوى الدول العربية قد بلغت نحو ٢٧ مليار دولار في عام ١٩٨٨. ممثلة بذلك نحو ٤٦٢٪ من اجمالي الصادرات الزراعية ، وهناك ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر والسعودية تعد اكبر دول مصدرة للغذاء ، حيث تساهم هذه الدول بنحو مليار دولار تمثل نحو ٤٥٪ من اجمالي صادرات الغذاء العربية ، وتصدر المغرب وحدها بما قيمته نحو ٥٠٦ مليون دولار (ممثلة في الخضر والفاكهة بصفة رئيسية) وفي جانب الواردات الغذائية ، فان هناك اربع دول هي مصر والسعودية والجزائر والعراق ، تساهم واردات الغذاء فيها بنحو ١٢ مليار دولار تمثل نحو ٦١٨٪ من اجمالي الواردات الغذائية في الوطن العربي ، وان مصر والسعودية تبلغ حجم واردتهما من الغذاء نحو ٤٧ ، ٣٣ مليار دولار على التوالي . وتجدر الاشارة الى ان السعودية قد انخفضت قيمة وارداتها من الغذاء مقارنة ببداية الثمانينات حينما كانت نحو ٤٥ مليار دولار ، وان مصر ترتفع قيمة وارداتها الغذائية عاما بعد اخر ، فقد كانت نحو ٣٣ مليار دولار في بداية الثمانينات وبصفة عامة فقد حقق الميزان التجاري الغذائي العربي عجزا قدره نحو ١٦٨ مليار دولار في عام ١٩٨٨ ، وهو ينخفض بذلك عن قيمة العجز التي حققتها في بداية الثمانينات وخلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٥) حيث كان العجز نحو ١٧٧ مليار دولار . وباستثناء موريتانيا وهي الدولة الوحيدة التي حققت فائضا في ميزانها الغذائي عام ١٩٨٨ ، وبنحو ١٠٨٨ مليون دولار ، فان جميع الدول العربية قد حققت عجزا ، تفاوت بين دولة واخرى ، فعلى حين ينخفض في اربعة دول هي الصومال والمغرب وجيبوتي والسودان (ويتراوح بين ١١٧ و ٢٢٣ مليون دولار) ، فان هذا العجز يرتفع كثيرا في مصر والسعودية والجزائر ، ويتراوح بين ٢١ مليار دولار في الجزائر الى نحو ٤٣ مليار دولار في مصر^(١). بيد ان زيادة الاستهلاك والناجم من الزيادة السكانية وتغير النمط الاستهلاكي وارتفاع مستوى الدخل الفردي ، وتدنى معدلات نمو الانتاج هي التي أدت الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري الغذائي .

٤-٧-٥-٢ تطور الفجوة الغذائية العربية :

يرجع السبب المباشر لازمة الغذاء العربي الى نحو الطلب على الغذاء بمعدلات تفوق نمو الانتاج الزراعي . ففي خلال عقد السبعينات حقق الانتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي نموا بلغ نحو ١٨٪ سنويا بينما نما الطلب بمتوسط ٤٦٪ ، أي بفارق ٢٨٪ ، وفي خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤) ورغم تحسن أداء القطاع الزراعي ، حيث حقق نموا بمتوسط ٢٥٪ ، فقد قل معدل الطلب الى ٦٪ سنويا أي بفارق ٣٥٪ . وهذا التباين بين معدلات النمو في الانتاج ونمو الطلب قد أدى الى زيادة حجم الواردات وبالتالي زيادة قيمة الفجوة الغذائية . واصبح الوطن العربي من اكثر مناطق العالم اعتمادا على مصادر الغذاء من الدول المتقدمة وما يعنيه ذلك من زيادة وتعمق التبعية الخارجية .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (١٠)

(٢) خالد تحسين علي: أثر الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك، المستقبل العربي ، العدد (١٢٣) مايو ١٩٨٩

وبالنسبة للاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الدول العربية ، فانه باستثناء الاسماك والفاكهة والتي تحقق فيهما اكتفاء ذاتيا على مستوى الوطن العربي ، فان باقى السلع ترتفع فيها نسبة الاعتماد على الواردات ، وان تفاوتت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع المختلفة ، فعلى حين تقترب بعض السلع من تحقيق الاكتفاء الذاتي مثل البطاطس والخضر والبيض ولحوم الدواجن والتي تتراوح نسبة الانتاج المحلي العربى لها بين ٢٩% الى ٩٨% . فان هنالك بعض السلع الغذائية تنخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتي مثل مجموعة الحبوب والسكر والزيوت النباتية . وبملاحظة البيانات الواردة بالجدول رقم (٤-٣٨) يتضح ان مجموعة الحبوب قد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها من حوالى ٨١% فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٥٧% فى عام ١٩٧٩ ، ثم استمر الانخفاض التدريجى حتى بلغ ادناه فى عام ١٩٨٤ حيث بلغت النسبة نحو ٤٠% فقط ، الا انه بدأ التحسن التدريجى منذ عام ١٩٨٥ حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب نحو ٤٨% واستمرت فى الارتفاع حتى بلغت نحو ٥١% فى عام ١٩٨٨ ، وان كانت قد عاودت الانخفاض قليلا فى عام ١٩٨٩ .

وبالنسبة للقمح وهو من اهم محاصيل الحبوب فى الغذاء على مستوى الوطن العربى ، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منه من حوالى ٦٠% فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٣٧% فى عام ١٩٨٤ ، ثم ارتفع الى نحو ٥٠% فى عام ١٩٨٨ . وربما يكون ذلك نتيجة لتحقيق السعودية لنتائج طيبة فى مجال انتاج القمح ، وان بعض الدول العربية بدأت فى انتاج سياسة دعم اسعار المنتج مما ادى الى زيادة المساحة المزروعة ، كما كان للجهود المبذولة فى مجال للتنمية الرأسية اثرا فعالا فى زيادة انتاجية الوحدة المساحية ، حيث بلغت فى مصر نحو ٥ طن للهكتار ، وفى السعودية نحو ٢٤ طن (١) ، وهى انتاجية مرتفعة مقارنة بالمتوسطات العالمية . وكما فى القمح فان الذرة قد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منها الى نحو ٥٠% فى نهاية الثمانينات . اما الارز وان كان قد حقق فائضا للتصدير فى بداية السبعينات فان نسبة الاكتفاء الذاتي قد انخفضت الى نحو ٦١% .

وكما سبق القول فان الخضر والفاكهة والبطاطس تحقق تقريبا درجة عالية من الاكتفاء الذاتي ، ويضاف اليهم اللحوم البيضاء والبيض ، وتبقى المشكلة واضحة فى السكر والزيوت النباتية والالبان ، وبالإضافة للحبوب . وفى السكر لم يلاحظ تحسن يذكر على درجة الاكتفاء الذاتي منه حيث تصل النسبة الى نحو ٣٥% فى السبعينات والثمانينات وذلك بالرغم من الجهود العربية المشتركة فى انشاء بعض المشروعات العربية المشتركة فى السودان كما هو الحال فى مشروع سكر كنانة . اما الزيوت النباتية فان نسبة الاكتفاء الذاتي منها تنخفض عاما بعد آخر ، بعد ان كانت قد شهدت بعض التحسن فى عام ١٩٨٧ حيث وصلت الى نحو ٤٣% ، الا انها انخفضت فى عام ١٩٨٩ الى نحو

(١) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) Production Year Book, 1989.

جدول رقم (٤-٣٨) : تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في العالم العربي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨)

	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠	
٤٩,١٦	٥١,٢	٤٨,٦	٥١,٣٤	٤٨,١٩	٤٠,٣٧	٤٨,٧٩	٥٢,٠١	٤٠,٤	٥٨,٤٤	٥٧,٣٤	٦٩,٠١	٨٠,٨٩	مجموعة الحبوب
٤٥,١٢	٤٩,٨	٤٧,٥	٤٨,٠٥	٤٥,٥٣	٣٧,٤٢	٤٢,٤٦	٤٥,٦٥	٤٣,٥٦	٥٠,٤٧	٣٩,٠٦	٥١,٠٦	٦٠,٥٠	القمح
٥٠,٣٤	٥٢,٢	٤٥,١	٤٢,٦١	٤٩,٣٨	٥٣,٠٥	٥٢,٦٢	٥١,٣٣	٥١,٠٩	٦١,٤٠	٦٤,٤٩	٧٩,٧٠	٩٢,٣٨	الدرة الشامية
٦١,١٨	٥٦,٦	٥٨,٢	٦٠,٨٢	٥٥,٨٦	٥٦,١٥	٥٩,٨٦	٦١,٢٦	٦٥,٦٣	٦٦,٩٣	٦٣,٦٠	٨٠,٢٥	١٠١,٩٧	الارز
٤٧,٩١	٥٩,٦	٤٤,٥	٦٤,٧٣	٦٠,٧٠	٢٨,٧٢	٥٢,١٠	٥٢,٤٢	٨٣,٤٦	٧٣,١١	٧٤,٩٩	٩٤,٤١	٩٠,٦٧	الشعير
٩٧,٩٣	٩٧,٠	٩٦,٩	٩٥,٣٢	٩١,٥٣	٨٩,٣٠	٨٦,٠٥	٨٩,٨٥	٨٧,٣٨	٩٣,٥٨	٩٩,٣٨	١٥,٨٢	١٠٢,١٢	البطاطس
٨١,٥٨	٧٩,٨	٧٨,٤	٧٨,٨٥	٨٠,٠٧	٨٠,٠١	٧٦,٢٩	٧٤,٤٨	٧٠,٥٢	٩٢,٢٥	٩٥,٤٣	٩١,٣٥	١٢٢,٨٨	جولة اللبقيات
٩٧,٧٠	٩٧,٥	٩٧,٧	٩٨,٧٥	٩٨,٦٨	٩٧,٧٨	٩٧,٩٠	٩٧,٩٠	٩٨,٥١	١٠٠,٠٥	١٠١,١١	١٠١,٣٥	١٠٢,٥٠	جولة الخنفر
١٠١,٠٢	٩٩,١	١٠٠,٥	١٠٠,٥٢	٩٩,١٠	٩٨,٨٧	٩٧,٤٦	٩٦,٩٨	٩٨,٣٤	١٠٢,٤٤	١٠٣,٨٣	١٠٦,٣٥	١١٢,٥٥	جولة العاكية
٣٥,٠٢	٣٥,٨	٣٥,٥	٣٣,١٦	٣٢,٤٠	٣٢,٦٩	٣٤,٤٤	٣٢,٢٨	٣٠,٨٦	٣٦,٢٣	٣٩,٥٨	٣١,٨٦	٤٣,٠٣	المسكر
٣٠,٧٥	٣٢,٦	٤٢,٢	٣٤,٧٨	٣٢,١٥	٤٠,٤٧	٣٧,٥٩	٤٢,٦٧	٤٦,٥٩	٧٣,٠٩	٤٥,٨١	٤٤,٢٩	٥٨,٥٠	جولة الزيوت النباتية
٧٧,٧٥	٧٥,٩	٨٢,٥	٧٥,١٢	٧٤,٨١	٧٣,٦٥	٧٢,٧٩	٧١,٤٣	٧٢,٢٠	٦٩,٣٣	٤٧,٦٧	٨٩,٤٠	١٥,٥٠	جولة اللحوم
٧٦,٨٩	٧٤,٧	٨٤,١	٧٣,٨٩	٧٤,١٥	٧٣,١٣	٧٥,٠٧	٧٦,٤٨	٨١,٥٣	٨٢,٢٦	٨١,١٥	٩٢,١٩	٩٦,٠٣	اللحوم الحمراء
٧٩,٣٥	٧٨,١	٨٠,٠	٧٧,٠٥	٧٥,٨٨	٧٤,٥٢	٦٨,٦٤	٦١,٩١	٥٥,٧٤	٥٢,٨٥	٥٧,٠٣	٧٨,٨٤	٩٢,٤٦	اللحوم البيضاء
١٠٧,١٤	١٠٨,٠	١١٧,٩	١١٥,٤٧	١١٣,٩٠	١١٠,٣٠	١٠٧,٩٦	١٠٨,٣٦	٩٥,١٠	١٠٠,٤٢	١٠١,٠٠	١٠٣,٩٠	١٠٨,٢٣	الإسماك
٩٢,٣٧	٩٠,٧	٨٩,٦	٩٠,٧٤	٨٦,١٣	٨٣,١٢	٨١,٤٢	٧٥,٩٣	٧٥,٦١	٧٦,٣٦	٨١,٩٩	٨٣,٦٦	٨٦,٣١	البيض
٥٩,٠٦	٤٥,٢	٥٥,٩	٥٥,٠١	٤٨,٩٨	٥٣,٣٠	٥٣,٦٦	٥٦,٤٤	٥٢,٦٣	٦٠,٣٠	٦٧,٧٩	٨٢,٩٠	٨٤,٣٢	اللبين

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية • المجلدات ١-٩ ومسودات المجلد رقم (١٠)

٣٠.٧% . وبالنسبة للالبان ، فان نسبة الاكتفاء الذاتي منها قد بدأت في التحسن فسي
نهاية الثمانينات ، من حوالي ٤٥% في عام ١٩٨٨ الى نحو ٥٩% في عام ١٩٨٩ . وهذا
وتحقق دول عديدة اكتفاء ذاتيا من الخضر والفاكهة ، ولديها فائضا للتصدير مثل مصر
المغرب ، موريتانيا ، الاردن . وفي مجال الحبوب تكتفى السعودية ذاتيا من القمح ومصر
من الارز ، والسودان من الذرة ، وفي مجال المنتجات الحيوانية فان مصر قد حققت
اكتفاء ذاتيا من البيض وتقدر من ذلك في اللحوم البيضاء ، وكذلك الاردن والسعودية
وتونس والسودان وعمان والمغرب وموريتانيا وجيبوتي قد حققت هذه الدول نسبة مرتفعة
في الاسماك والبيض واللحوم البيضاء .

وفيما يتعلق بتطور قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي بشكل عام فانه يمكن
مقارنة ثلاث فترات هي السبعينات ، النصف الاول والثاني من الثمانينات . ففي بداية
السبعينات كانت الفجوة الغذائية ضئيلة جدا بحيث لم تتعد ٦٠١ مليون دولار في عام
١٩٧٠ . وعندما الفت أزمة الغذاء العالمي بظلالها في منتصف السبعينات ، ارتفعت قيمة
الفجوة الغذائية بصورة كبيرة الى نحو ٥٢٢ مليار دولار في عام ١٩٧٥ . وهذا الارتفاع
المفاجيء في قيمة الفجوة يرجع في المقام الاول الى ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الغذائية ،
فالطن من القمح كان سعره عالميا نحو ٨٣ دولار في عام ١٩٧٠ ارتفع الى الضعف تقريبا
حيث بلغ ١٧٠ دولار في عام ١٩٧٤/٧٣ ، كما ارتفع سعر الطن من الارز الى اكثر من
الضعف ، من حوالي ٢٠٠ دولار في عام ١٩٧٠ الى نحو ٥٠٠ دولار في عام ١٩٧٤/٧٣ ،
والامر كذلك بالنسبة لباقي السلع .

وكانت فجوة الحبوب والسكر تمثلان معا نحو ٤٨.٢% من اجمالي الفجوة الغذائية
في عام ١٩٧٥ ، نظرا للاعتماد شبه الرئيسي على الواردات من السوق العالمي لهذه
السلع في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية .

وفي النصف الاول من الثمانينات ، ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية بشكل
منتظم ، من حوالي ١٠.٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى نحو ١٣.٩ مليار دولار في عام
١٩٨٤ . ولكن هذا الارتفاع لم تكن الاسعار العالمية للمواد الغذائية سببا رئيسيا فيه ،
حيث ان الاسعار انخفضت في هذه الفترة بعد ارتفاعها المفاجيء في عام ١٩٧٤/٧٣ ، حيث
انخفض سعر القمح من حوالي ١٧٠ دولار الى نحو ١٥٣ دولار ، والارز انخفض اسعاره
العالمية الى النصف تقريبا (من ٥٠٠ الى ٢٥٣ دولار) ، والسكر من ٢٦٠ دولار في عام
١٩٧٤/٧٣ الى نحو ١١٥ دولار في عام ١٩٨٤ ، وكما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣٩)
بيد ان هناك عوامل اخرى ترجع اليها هذه الزيادة في قيمة الفجوة . ومن اهم هذه
العوامل هي زيادة حجم الاستهلاك وانخفاض الانتاج المحلي ، بدليل ان نسبة الاكتفاء
الذاتي تدهورت في هذه الفترة . حيث انخفضت في الحبوب الى نحو ٤٠% (وفي القمح الى
٣٧%) وفي السكر الى ٣٢% . أي ان زيادة كمية الواردات من السلع الغذائية كانت احد
الاسباب الجوهرية لارتفاع قيمة الفجوة الغذائية في النصف الاول من الثمانينات . وهناك

جدول رقم (٤-٢٩) تطور الاسعار العالمية للسلع الغذائية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٧٢

السلع	اسعار فوب (دولار للطن)						
	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	٧٤-٧٣
القمح	١٧١	١٤٦	١١٤	١١٥	١٣٨	١٥٣	٨٣
الذره	١١١	١٠٧	٧٦	٨٨	١١٢	١٣٦	٧٢
الشعير	٩٦	٨٣	٥٦	٦٦	٨٩	١٠٢	٧٠
الارز	٣١٩	٣٠٢	٢٣٠	٢١٠	٢١٧	٢٥٣	٢٠٠
السكر	٢٨٢	٢٢٥	١٤٨	١٣٣	٩٠	١١٥	٢٦٠
لحومالدواجن	٨٨٨	٩٥٧	٩٥٧	٨٦٦	٧٠٠	٧٤١	٥٢٠
لحومالابقار	١٦٠١	١٥٢٨	١٤٢٤	١٢٧٤	١٢٩٠	١٤٤٠	٨٠٠
الحليب المجفف	٣٠٩٨	٢٢٣٤	٢٩٩٦	٢٤٥٣	١٨٢٢	١٨٧٣	١١٥٠

المصدر (١) عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٤/٧٣

خالد تحسين على : ازمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك

المستقبل العربي ، العدد رقم (١٢٣) ، مايو ١٩٨٩

باقى السلسلة الزمنية

Food and Agriculture Organization of the United Nations
(F.A.O.) Production year Book , Vol 43, 1989.

اسباب كثيرة لزيادة كمية الواردات من اهمها الهجرة المتزايدة من الريف الى المدينة في الدول العربية ، وتغير النمط الاستهلاكي ، وارتفاع مستوى الدخل الفردية اضافة الى السياسات الخاصة بدعم الغذاء . للمستهلك في معظم الدول العربية ، وما ترتب عليه من ارتفاع كمية الفاقد من السلع الغذائية خاصة في الحبوب والتي كان يوجه جزء كبير منها كعلف للحيوانات نظرا لانخفاض اسعارها مقارنة باسعار الاعلاف المصنعة . وفي عام ١٩٨٤ كانت فجوة الحبوب وحدها قد بلغت نحو ٦٦ مليار دولار تمثل نحو ٤٧٪ . اما فجوة اللحوم والالبان فقد مثلت نحو ٣٠٪ ، وباضافة فجوة الزيوت النباتية ، فان هذه المجموعات الاربعة تمثل نحو ٨٦٪ من اجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية . وفي هذه الفترة ايضا اهتمت كافة الدول العربية بصناعة الدواجن وخصمت لها استثمارات كبيرة مما ادى الى زيادة انتاج اللحوم البيضاء والبيض ، كما كان الاتجاه في استغلال الاراضي موحها لزراعة الخضر والفاكهة نظرا لزيادة العائد منها مقارنة بمحاصيل الحبوب التي تنخفض اسعارها ، ويتلقى المستهلكون دعما لها ، وبدلا من دعم المنتج العربي كان الدعم يوجه الى المنتج الاجنبي ، فكانت النتيجة زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفاكهة في كافة الدول العربية (باستثناء الدول البترولية) الا انه على الجانب الاخر بدأت بعض الدول في انتاج سياسة دعم المنتج خاصة في السعودية لزيادة انتاج القمح والتي ظهرت آثارها في نهاية الثمانينات حيث اكتفت ذاتيا من القمح .

وفي النصف الثاني من الثمانينات ، بدأت قيمة الفجوة الغذائية في الانخفاض بل ووصلت الى ما كانت عليه تقريبا في نهاية السبعينات ، فجوة الحبوب قد انخفضت من حوالي ٥٦ مليار دولار في عام ١٩٨٥ الى نحو ٤٤ مليار دولار في عام ١٩٨٧ (بنسبة ٢٥٪) . كما انخفضت قيمة الفجوة في كل من اللحوم والالبان بنحو مليار دولار في الفترة السابقة ، وقد جاء ذلك نتيجة لعاملين اساسيين هما : زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي ، ومثال السعودية في انتاج القمح دليل على ذلك ، وملائمة العوامل المناخية في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ ، حيث زاد هطول الامطار لتشجيع الزراعة المطرية ، هذا بالاضافة الى انخفاض الاسعار العالمية ، حيث بلغ سعر الطن من القمح الى نحو ١١٤ دولار في عام ١٩٨٧ ، وانخفض سعر السكر بنسبة كبيرة ، فعلى حين كان سعر الطن نحو ١٦٠ دولار في عام ١٩٧٠ ، فان سعره بلغ نحو ١٣٣ دولار في عام ١٩٨٦ ، كذلك انخفضت اسعار الذرة والارز والشعير وعادت الى مستوى بداية السبعينات كما هو موضح بالجدول رقم (٤ - ٣٩) . وبعد ان حققت الفجوة الغذائية انخفاضا ملموسا في عام ١٩٨٧ ، الا انه في العام التالي ارتفعت بمقدار ٣٥ مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٩ ارتفعت قيمة الفجوة كثيرا لتصل الى نحو ١٤٤ مليار دولار وهو اقصى قيمة وصلت اليها في حقبتى السبعينات والثمانينات كما هو موضح بالجدول رقم (٤٠-٤) . وان فجوة الحبوب قد بلغت نحو ٦٨ مليار دولار ممثلة نحو ٤٧٪ من اجمالي الفجوة الغذائية في عام ١٩٨٩ ، وارتفعت كذلك قيمة الفجوة في كل من السكر والزيوت النباتية والالبان ، حيث تمثل نحو ٣٥٪ ، أي ان المشكلة الرئيسية تكمن في هذه السلع التي تمثل معظم قيمة الفجوة الغذائية العربية . واذا بحثنا عن اسباب هذا الارتفاع في قيمة الفجوة ، فانه ربما يرجع لعاملين هما : سوء

(مليون دولار امريكى)

جدول رقم (٤٠-٤) تطور القفزة الغذائية في المجموعات السكانية المتنامية في الدول العربية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨)

	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠	
مجموعة الحبوب	٦٨٢١٠	٥٩٠٠٦	٤٤١٤٠	٤٦٠٤٠	٥٨٩٨٣	٦٥٩١٣	٦٢٠٠٦	٥٨٣٨٤	٥٢٧١٨	٤٥٥٦٢	٢٤٨١٠	٢٢٦٤٨	٧٤٦٤٢	
القمح	٢٥٣٧٢	٢٨٣٢٢	٢٠٢٣٣	١٩٦٠١	٢٧٠٤٧	٢٦١٨٣	٢٢١٧٧	٢١٨٣٨	٢٠٧٥٣	٢٢٠٠٦	٢٢٨٢٤	١٣٨٣٢	٣٢١٦٤	
الذرة الحامية	٨١٧٢	٧٢٦٠	٥٤٩٨	٦٥٠٧	٧٨٧٥	٧٢٥٣٢	٥٧٣٢٢	٧٩٣٠	٧٨٦٠	٤٩٣٢٢	٢٠٠٧	١٥٤٩٩	١٦١١٩	
الارز	٨٥٦٢	٨١٤١	٦٣٧٢	٦٤٩٠	٧٦٠٦	٧٩٨٨	٧٨٤٧٧	٧١٠٠	٥٨٤٣٢	٧٠٢٧٧	٧٣٨٣٢	٢٠٧٦١	١٣٦٣٠	
الشعير	٨٢٦٤	٨٨٧٧	٤٨٥٥	٥٥٨٥	٦٥٩٥	١٥٠٩٣	٦١٩١	١٢٨٨	٨٨٦٨	٥٠٠٠	٢١٨٣٢	٥٦٣	٢٣٩٩٣	
البطاطس	٥٠١	٥٩٨	٧١٠	٦٧٢	٩٦٥	٩٢٣٢	٩٩١	٧٢٤	١١٥٠	٩٦٢	٢٩٨	٢٨٥	٢٠٨٠	
جولة البقوليات	١٩٦٩	١٨١١	١٦٤٨	٢٢٦٢	١٥٢٩	١٤٢٩٩	١٩٢١	٢٠٩٣	١٨٤٦	٦٣٢	٤٠٠٠	٥٦١	٢٠٩٠	
جولة الخضار	٢٩٩٩	١٥٤	٢١٨٦	٢١١١	١٩٢٨	٢٧١٥	٢٤٠٦	٢٥٠١	١٦٧٤	٢١٩٩٠	٨٢٣٥٠	٤٨٣٠٠	٥٣٢٦٠	
جولة الفاكهة	٤٨٩٠٠	٧٦٨	٢٧٤	١٠٤٨	٢٠٥٨	٢١٤٩١	٤٢٠٢	٤٥٨٧	٢٩٧٢	١٢٣٥	٦٣١٠	٧٠٢	١١٣٧٠	
جولة السكر	١٥٧٩١	١٢٥٦٢	٨٧٧٥	٨٣٢٧	٧٠٢٢	٩٣٢٨	١٠٨٥٠	١٢٤٧٨	١٧٦٩٤	١٨٣٠٤	٨٢٤٩١	١١٩٧٥	١٥٣٨٥	
الزيوت النباتية	١٣٦٢٢	١٢٤٧٤	٩٦٨٩١	١٤١٨	١٤٩٣٢	١٢٥٤٨	٩٢٠٨	١٠٧٣٨	٧٦٤٨	١١٨٣٤	٧٠٢٠٠	٦٣٧٨	٩٢٠٧	
جولة اللحوم	٢٢٤١٦	٢٣٧٢٢	١٣٢٦٥	٢٢٩٠٧	٢٢٢٨	٢٤٩٦٧	٢٥٢٨٠	٢٧٥١٦	٢٦٧٧٦	١٣٥٩٠	١٢٤٧٤	٣٣٠٧	٧٠٢٨	
اللحوم الحمراء	١٧٨٥٧	١٩٧٤٤	٨٦٥٢	١٧٨٣٢	١٧٣١٥	١٩٥٩٤	٢٠٢٠٥	٢٠٥١٠	٢٠٦٩٣	٦٨٨٨	٨٢٢٥	٢٣٩٤	٥٩١٢	
اللحوم البيضاء	٤٥٥٩	٢٩٧٩	٤٦١٢	٥٠٧٤	٤٩٦٥	٥٣٧٢	٥١٧٥	٧٠٠٦	٦٠٨٢	٦٩٠٢	٤٢٤٩١	٩١٢	١١٢٦	
الاسماك	٤٧٦٣٠	٥٠٦٧٠	٣٧٨٩٠	٢٦٥٨٠	١٨٣٥٠	٨٧١٠	٥٨٨	٢١١	٩٦٦	٩٥٨٠	٧٢٧٠	٤٩٦٠	٣٣٨٣٠	
البيض	١٧٢٨	٢٠٢٧	١٥٦٨	١٥٨٤	١٧٨٨	١٦٧٢	١٨٤٢	٢٣٨٧	١٨٢٨	٢٠٧٩	١٢٩٥	٧١٧	١٨٥٦	
اللبن	٢٠٩١٠٤	٢٠٢٢٢	١٦٦٧١	١٦٢٤٢	١٧٨٢٩	١٧١٧٨	١٨٦٨٦	١٧٢٨٨	١٧١٨٠	١١٨٦٦	١٢٤٤٢	٤٩٥٦	١٤٤٢٧	
الاجمالي	١٤٢٨٩٥	١٣١٠٧٩	٩٥٦٢٨	١٠٧٠٥٤	١٢٧٤٨٩	١٣٨٩٦٢	١٣٨٢٨١	١٣٩٤٨٥	١٣١٢٩٠	١٠٤٩١٦	٧٤٩٠٦	٥٢١٧٤	٦٠٠٩٥	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلدات ١-٩ ومسودة المجلد رقم ١٠

الاحوال المناخية فى العالم خاصة فى الدول المنتجة الرئيسية للحبوب مثل الولايات المتحدة الامريكية والتي تعرضت الى حالة من الجفاف ، وكذلك تعرضت بعض الدول العربية الى حالة من الجفاف وانخفاض سقوط الامطار مثل السودان وتونس .العامل الثانى يرجع الى ارتفاع الاسعار العالمية مرة اخرى بنسبة اكبر من عام ١٩٧٤/٧٣ فى القمح والسكر ولحوم الدواجن ولحوم الابقار .

وخلاصة لما سبق ، فان الفجوة الغذائية وان كانت قد انخفضت فى بدايات الثمانينات نتيجة لملائمة الظروف المناخية وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعى فى معظم الدول العربية ، وانخفاض الاسعار العالمية ، الا انها قد عاودت الارتفاع الفجائى فى نهاية الثمانينات لتصل الى اقصى قيمة لها فى العقدين الماضيين ، وذلك يرجع الى زيادة الاسعار العالمية وعدم موائمة الظروف المناخية والعوامل البيئية (من تصحر وجفاف) هذا بالاضافة الى ارتفاع معدلات الاستهلاك نظرا للزيادة السكانية وتحسين الدخل وتغيير النمط الاستهلاكى والهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر ، وزيادة الفاقد من الغذاء .

وفيما يتعلق بالفجوة الغذائية ومشكلة الغذاء فى اطار التكامل العربى ، فان العرض السابق يوضح مدى تعمق التبعية الخارجية والاعتماد على الاسواق العالمية فى توفير الاحتياجات الغذائية الاساسية ، وهذا يحوى مخاطر عديدة عندما تستغل الدول المنتجة والمصدرة للغذاء هذا الوضع المتردى فى الدول العربية ، وتستخدم الغذاء كسلاح مقابل النفط ، وقد كان بالامكان التخلص من هذه المخاطر واللايقين عن طريق زيادة الانتاج العربى من الغذاء فى اطار العمل العربى المشترك . الا ان التجارب السابقة تحليلها قد اوضحت عدم الوصول الى صيغة للعمل العربى المشترك تؤتى بآثار ايجابية، كما ان النتائج الايجابية التى تحققت من خلال بعض التجارب من الضالة بحيث لاتسمح بزيادة معدلات التنمية الزراعية .

٨-٤ معوقات التكامل الاقتصادى الزراعى العربى :

بعد ايضاح الآثار الناجمة عن التفكك والتمزق العربى ، او مظاهر عدم التكامل الاقتصادى بوجه عام وانعكاساته على القطاع الزراعى بوجه خاص ، واستفحال مشكلة الغذاء وبعد تحليل التجارب المختلفة للتكامل فى المنطقة العربية ، فان الجزء التالى سيتعرض الى المعوقات التى حالت دون تحقيق تكامل اقتصادى عربى .

ويمكننا تقسيم تلك المعوقات الى معوقات هيكلية وهى تتمثل فى ضعف الارادة السياسية واختلاف الايديولوجيات والنزاعات والاضطرابات القطرية ، ومعوقات اقتصادية تتمثل فى ضعف الاستثمارات ، وضعف البنىات الاساسية ، والتشوهات فى المناخ الاقتصادى على المستوى القطرى ، ومعوقات مؤسسية مثل عدم كفاية التنسيق والتضارب والازدواجية والاجراءات الادارية البيروقراطية وعدم وضوح الاهداف ومعوقات بيئية ومعوقات علمية وثقافية ومعوقات خارجية متمثلة فى المعوقات الخارجية لتعويق التكامل العربى واستمرار بقاء السوق

العربي بمثابة سوق لتصريف مَنَجات العالم المتقدم ، وتعميق التبعية الخارجية .

٤-٨-١ المعوقات الهيكلية (السياسية) :

وهي تتركز اساسا في العوامل السياسية ، سواء تمثلت ذلك في ضعف الارادة السياسية للتكامل الاقتصادي العربي او جاءت لخلافات سياسية بين الاقطار العربية او لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية وتذبذب العلاقات السياسية العربية . وجدير بالذكر ان المعوقات السياسية قد لعبت دورا كبيرا في تعثر كافة محاولات التكامل بين الدول العربية وذلك علي مدى الفترة الزمنية الطويلة للعمل في الاطار العربي المشترك .

٤-٨-١-١ ضعف الارادة السياسية العربية :

يعد غياب الارادة السياسية هو العامل المباشر والاساسي الذي ادى الي تواضع ومحدودية النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي المشترك ، منذ انشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ وحتى الان . ويظهر ذلك واضحا في ضعف الرغبة الصادقة في الالتزام بعمل اقتصادي مشترك ، وغياب هذه الرغبة اصلا لدى الاقطار العربية . ففيما عدا بعض المحاولات الواعدة فلقد ظلت التجارب التكاملية العربية تدور في حلقة مفرغة ، بدايتها ارادة وقتية تعقبها استصدار العديد من الاتفاقيات الجماعية او الثنائية او الاقليمية ثم ماتنقضي فترة وجيزة حتي تلغي مؤذنة بنشوب مرحلة جديدة من الخلافات .

٤-٨-١-٢ تباين النظم السياسية والاقتصادية العربية :

باستقراء الخريطة السياسية العربية ، يلاحظ ان هناك تباينا واضحا بين الدول العربية ، حيث تسمح بعض البلاد العربية بتعدد الاحزاب وتحاول انتهاج المنهج الديمقراطي في حين يعمل عدد اخر بحظر ذلك الا في ظل الحزب الواحد ، كما ان هناك فريقا ثالث لايسمح بقيام اي احزاب علي الاطلاق (١) . وهناك تباين من نوع اخر حيث تمتنع بعض الدول مذهب الاقتصاد الحر الذي يعتمد علي تفاعل قوى العرض والطلب ، ودول تأخذ بالاسلوب الاشتراكي في وجود قطاع عام وآخر خاص ، وأخرى تلغى أو تقلص دور القطاع الخاص . وقد تمخض عن تلك التباينات ضعف التجارة البينية ، وعدم الاتفاق علي التنسيق في اي من المجالات او القطاعات . واتجهت الدول العربية في الآونة الأخيرة الي انتاج منتجات متشابهة من شأنها ان تحدث تنافس بينها في المستقبل ، وكان من الاجدى التنسيق وانهاج الاسلوب العلمي والواقعي اعتمادا علي مبدأ التخصص والميزة النسبية في الدول العربية ، فتلك هي الخطوات الاولى لعملية التكامل .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة اقتصادية لمحددات اساليب تنمية التجارة الزراعية البينية ، مرجع سابق .

٤-٨-١ النزاعات والاضطرابات في المنطقة العربية :

أدى الصراع العربي الاسرائيلي منذ أنشاء دولة الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨ الى زيادة الانفاق العسكرى لعدد من الدول العربية مما أثر سلبا على التدفقات المالية المخصصة لمسارات التنمية الاقتصادية . وبالإضافة الى ذلك هناك العديد من ——— اضطرابات والمراعات والنزاعات في الدول العربية مما يساعد على المزيد من استنزاف الموارد الاقتصادية والبشرية ، حيث أصبحت المنطقة بمثابة سوق رائجة للسلاح من الدول الاجنبية مما يعنى تعطل مشاريع التنمية ، واستغلال الموارد المتاحة .

وللتدليل على ذلك سوف يتم ايضاح حجم الانفاق الدفاعى والمنشور بالتقرير ——— الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨^(١)، فقد بلغ حجم الانفاق الدفاعى فى الدول العربية نحو ١١٢ر٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ ، تمثل نحو ٢٧٪ من اجمالى الناتج القومى العربى ، وقد حظيت العراق بأكبر نصيب من الانفاق الدفاعى اذ بلغ نحو ٧٥ مليار دولار وهو يمثل نحو ٧٨٪ من اجمالى الانفاق الدفاعى العربى ، كما ان دول مجلس التعاون الخليجى يقدر انفاقها الدفاعى بنحو ٢١ مليار دولار (تمثل نحو ١٥٪ من اجمالى ناتجها القومى ونحو ١٩٪ من اجمالى الانفاق الدفاعى العربى) ، اما فى دول شمال افريقيا ومصر ——— والسودان ، فان نسبة الانفاق الدفاعى ضئيلة وتمثل نحو ٥ر٤٪ من اجمالى ناتجها القومى ونحو ٩ر٣٪ من اجمالى الانفاق الدفاعى العربى .

والبيانات الواردة بالجدول رقم (٤-٤١) توضح قمة المأساة للنزاعات العربية مع اسرائيل أو ما بين الدول العربية ، حيث انه بمقارنة الاستثمار الاجمالى فى الدول العربية يلاحظ مدى التباين بين توجيه الموارد للسلاح وللتنمية . وعلى الرغم من ضرورة الانفاق الدفاعى لمقابلة احتياجات الدول العربية للتمدى فى مواجهة اعدائها وتأمين حدودها الا انه من الاجدر توجيه المزيد من الاهتمامات لقضايا الغذاء والتنمية الزراعية والاقتصادية بوجه عام .

٤-٨-٢ المعوقات الاقتصادية :

هناك عدة معوقات تندرج تحت المعوقات الاقتصادية ، مثل تدنى معدلات النمو فى بعض الدول العربية ، والتباين فى مستوى الدخل ، ومعوقات خاصة بالاستثمار والمشروعات المشتركة ، ومعوقات خاصة بضعف البنية الاساسية ، واخرى خاصة لتباين السياسات الاقتصادية الزراعية ، والتبعية الخارجية . وغيرها من المعوقات التى سوف يتم تناولها فى هذا الجزء .

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨ ، القاهرة ٨٩٥

جدول رقم (٤-٤١) : الاتفاقات الدفاعية والاستثمار الاجمالي ونسبتهما الى الناتج القومي ونصيب الفرد من الاتفاقات الدفاعية والديون في الدول العربية في عام ١٩٨٨

الدولة	الاتفاقات الدفاعية (مليار دولار)	% للاتفاقات من الناتج القومي	الاستثمار الاجمالي (مليار دولار)	% للاستثمار من الناتج القومي	متوسط نصيب الفرد من الاتفاقات الدفاعية (دولار)	متوسط نصيب الفرد من الديون الخارجية (دولار)
عمان	١ر٥	٢٤ر١٩	٢ر١٨	٣٥ر١٦	١٠٧١ر٤	٢١٠٠ر٠
الامارات	١ر٦	٦٧ر٠	٥ر٩٦٠	٢٥ر٧٠	١٠٠٠ر٠	-
قطر	٠ر١٦٥	٣ر٤٤	١ر٣٠٤	٢٧ر٢٠	٤٢٨ر٦	-
البحرين	٠ر١٤٣	٣ر٥٧	١ر١٧٨	٢٩ر٤٥	٢٣٣ر٣	-
السعودية	١٦ر٢٤٠	٢١ر٨٦	١٩ر٤٦٩	٢٦ر٢٠	١٤٣٢ر٦	-
الكويت	١ر٥٥	٨ر٢٤	٣ر٨٠٠	٢٠ر٢١	٧٩٤ر٥	-
العراق	٧٥ر٠٠٠	٢٤٢ر٢٧	١٢ر٨٦٧	٤٨ر٤٣	٤٦٠٧ر٤	٤٦٠٧ر٤
لبنان	٠ر٠٦٠	٠ر٥٣	٠ر٧٢٠	٦ر٤٣	٢٢ر٢	٠٠
سوريا	٣ر٩٥٠	١٣ر٢٩	٢ر٤٨٠	٨ر٣٤	٣٤٨ر٠	٤٢١ر٥
الاردن	٠ر٧٤٥	١٥ر٠١	١ر٣٢٧	٢٦ر٧٤	١٩١ر٠	١٤١٨ر٥
مصر	٥ر٦٤٠	٨ر٩٦	٤ر١٤٠	٦ر٥٨	١٠٧ر٠	٩٩٥ر٤
السودان	٠ر٣٩١	٤ر٨٩	١ر٦٠٦	٢٠ر٠٧	١٦ر٦	٤٩٨ر٠
ليبيا	١ر٤٠٠	٦ر٠١	٤ر٩٨١	٢١ر٣٨	٣٢٥ر٣	٠٠
تونس	٠ر٥٢٣	٥ر٤٦	١ر٩١٩	٢٠ر٠٤	٦٩ر٤	٨٥٥ر٨
الجزائر	١ر٢٠٠	١ر٦٣	١٦ر٦٢٧	٢٢ر٦٣	٥٠ر٤	١٠٤٤ر١
المغرب	٠ر٩٥٨	٥ر٣٨	٥ر٦٥٠	٣١ر٧٤	٣٩ر٩	٨٣٠ر١
موريتانيا	٠ر٤٠٠	٥٦ر٠٢	٠ر٢٣٤	٣٢ر٧٧	٢١٠ر٥	١٠٩٢ر٦
اليمن ش	٠ر٢٣٠	٥ر٦٩	٠ر٧٥٦	١٨ر٧١	٢٧ر٠	٣٤٦ر٨
اليمن ج	٠ر١٩٣	١٧ر٦٢	٠ر٣٢٧	٢٩ر٨٦	٨ر٤	٨٢٧ر١
الصومال	٠ر١٣٤	١٧ر٦٨	٠ر٢٥١	٢٣ر١١	٢٢ر٧	٣٤٤ر٩
جيبوتي	٠ر٢٩٠	٨٧ر٦١	٠ر٠٨٧	٢٦ر٢٨	٧٢٥ر٠	٠٠
اجمالي الدول العربية	١١٢ر٣١٢	٢٦ر٩٥	٨٧ر٨٦٣	٢١ر٠٨	٥٤٦ر٠	٦٦٢ر٥
اسرائيل	٥ر٧١	١٦ر٤٥	-	-	-	-
% لاسرائيل	٥ر٠٨	-	-	-	-	-

المصدر : حسب من :

- (١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية : بالاهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ القاهرة ، ١٩٨٩
- (٢) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم (١٩٩٠)
- (٣) الامانة العامة لجامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٩)

٤-٨-٢-١ تباین الناتج القومي ونصيب الفرد ومعدل النمو:

لقد أوضحت الدراسة في جزء سابق ، التباين في توزيع السكان والمسوار، فالدول منخفضة الدخل (الصومال وموريتانيا واليمن الجنوبي والسودان) يمثل عدد سكانها نحو ١٦ر٥% من اجمالي عدد السكان العرب (نحو ٣٤ مليون نسمة) ، وناتجها المحلي الاجمالي بلغ نحو ١٣ر٩ مليار دولار (نحو ٤ر٧% فقط من اجمالي الناتج العربي) وتملك نحو ٨٦ مليون هكتار من الاراضي الزراعية (تمثل نحو ٦٤ر٨% من اجمالي الاراضي الزراعية بالوطن العربي) ، ومتوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي نحو ٤١٠ دولار في عام ١٩٨٨ ، والدول مرتفعة الدخل بلغ عدد سكانها نحو ١٨ر٤ مليون نسمة (تمثل نحو ٩% من السكان العرب) ، وناتجها المحلي الاجمالي نحو ١٣٨ر١ مليار دولار (يمثل نحو ٤٢ر٤% من اجمالي الناتج العربي) ، ويملكون اراضي زراعية تقدر بنحو ١ر٢ مليون هكتار (تمثل نحو ٠ر٩% فقط من اجمالي الاراضي المزروعة في الدول العربية) ، ومتوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي نحو ١٥ر٣ ألف دولار . والدول متوسطة الدخل وهي بالفعل تأخذ مؤشرات وسيطة بين الدول منخفضة ومرتفعة الدخل ، وهذه النتائج توضح مدى عجز الدول منخفضة الدخل عن استغلال الموارد المتاحة في تلك الدول ، وخاصة الموارد الارضية ، حيث ان الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة من الضالة بحيث لا تسمح باقامة مشروعات زراعية ، حيث بلغت الاستثمارات في القطاع الزراعي في تلك الدول نحو ٢ر٨ مليار دولار فقط تمثل نحو ٢٠ر٥% من اجمالي الاستثمارات ، وتمثل نحو ٤ر٥% من اجمالي الاستثمار الزراعي في الدول مرتفعة الدخل نحو ٣٠ مليار دولار (تمثل نحو ١٠% من اجمالي الاستثمارات) وبذلك فنحن بمصد معادلة صعبة ، دول بها موارد ارضية وبشرية وليست لديها موارد وامكانيات مادية لاستغلالها ، ودول تفتقر الى الموارد الارضية والبشرية ولديها وفرة رأسمالية توجه جزءا منها لزراعة الموارد ارضية الضئيلة لديها . وكان بالامكان حل طرفي المعادلتينما يتم الاعتماد على مبدأ الميزة النسبية في اقامة المشروعات العربية المشتركة في مجال الزراعة و انتاج الغذاء .

وفيما يتعلق بمعدلات النمو ، فانها ترتفع في الدول متوسطة الدخل ، وتنخفض في الدول منخفضة الدخل في الفترة (١٩٨٥-١٩٨٨) ، ويتناقص الناتج المحلي في الدول مرتفعة الدخل نظرا لاعتمادها على إنتاج وتصدير البترول والذي أنخفضت أسعاره في الاسواق العالمية في تلك الفترة . وفي الزراعة اخذت معدلات النمو السمات السابقة ، باستثناء ارتفاع معدل النمو في الدول مرتفعة الدخل نظرا لزيادة الاهتمام بالزراعة في تلك الدول في الفترة الاخيرة ، يضاف الى التباينات السابقة هناك تباينات في السياسات الزراعية المتبعة في الدول وكذلك السياسات الاقتصادية العامة .

ان التباينات السابقة لها جانبان ، الاول انها تجعل من التكامل الاقتصادي الزراعي حتمية وضرورة لابد من تحقيقها حتى يمكن تخفيف هذا التباين ، وذلك عن طريق

المشروعات المشتركة في المجال الزراعي بحيث تكون المساهمة واضحة المعالم من حيث توافر الموارد والامكانيات ، والجانب الثاني ، هو ان هذا التباين يعد بمثابة اعاقبة للتكامل من حيث تفاوت معدلات التنمية القطرية في تلك الدول ، وعلى كل فان الجانب الاول هو الجانب الايجابي ، حيث يمكن من خلال المشروعات المشتركة زيادة معدلات التنمية بالدولة عن طريق امتصاص جزء من البطالة ، وزيادة الانتاج ، لكن يقف في سبيل ذلك وفي سبيل التنمية بشكل عام ضعف البنية الاساسية في بعض الدول العربية (خصوصا منخفضة الدخل) وهو ما سنوضحه في الجزء التالي .

٤-٢-٨-٢ ضعف البنية الاساسية في بعض الدول العربية :

ان ضعف البنية الاساسية يشكل معوقا للتكامل الاقتصادي العربي في اتجاهين: الاول خاص بالاستثمار والتنمية المشتركة او التنمية القطرية ، والثاني خاص بالتجارة والتبادل البيئي . فبالنسبة للجانب الاول ، فان عدم توافر بنية اساسية في دولة عربية (من طرق ووسائل نقل ووسائل اتصال ، وكهرباء ومياه عذبة وغيرها) يحول دون اقامة مشروعات استثمارية من القطاع الخاص او الحكومي في الدولة ، وحتى في اطار عربي مشترك ، وعدم توافر هذه البنية الاساسية مع توافر الموارد الارضية لا يعد امرا كافيا للقيام بالاستثمار . وقد سبق الحديث عن المعوقات التي واجهت المشروعات العربية الزراعية المشتركة ، واهمها عدم توافر البنى الاساسية في دولة المقر لتلك المشروعات اما بالنسبة للجانب الآخر ، فان عدم توفر البنى الاساسية يؤثر سلبا على امكانية الانتقال والاتصال بين الدول العربية من خلال الطرق البرية والبحرية والجوية مما يؤثر على حجم التجارة العربية البيئية .

وقد بلغ مجموع الطرق البرية في الوطن العربي نحو ٤٨٣ر٤ الف كيلو متر خلال عام ١٩٨٦ ، منها حوالي ١٢٢ر٧ ألف كيلو متر طرق رئيسية ، ٣٦٠ر٧ الف كيلو متر طرق فرعية ، أي ان نصيب كل ١٠٠٠ من السكان نحو ٢ر٤ كيلو متر من الطرق ، وبلغ اجمالي اطوال الخطوط الحديدية المكهربة نحو ١ر٢ الف كيلو متر وغير المكهربة ٢٢ر٩ الف كيلو متر . وبلغ ايضا عدد الموانئ العربية ١٠٦ ميناء ، منها ٧٣ ميناء بحريا تجاري متخصص او متعدد الأغراض ، ٣٣ ميناء متخصص للسفن الساحلية والصغيرة . وبلغت الحمولة الساكنة للأسطول البحري العربي في عام ١٩٨٥ نحو ٢٢ر٩ مليون طن تمثل نحو ٣ر٤% من حجم الاسطول البحري العالمي ، وفي عام ١٩٨٧ انخفضت هذه النسبة الى نحو ٢ر٦% . وبالنسبة للنقل الجوي ، فقد بلغ عدد المطارات في الدول العربية ٣٢٨ مطارا ، منها ٦٧ مطارا دوليا ، وبني قليلة قياسا بالدول المتقدمة . وبلغت اعداد الطائرات في الاسطول الجوي العربي ٣٠١ طائرة في عام ١٩٨٦ . وبالنسبة لنشاط النقل البحري ، يلاحظ نشاط علاقة النقل البحري بين الموانئ العربية والموانئ الاجنبية ، بينما تضعف هذه الحركة بين معظم الموانئ العربية . ومعظم التجارة العربية مع الدول الاجنبية تنقل بحرا (وهذه التجاره تشكل نحو ٩٢ر٦% من اجمالي التجارة العربية الاجمالية) ، وان الاساطيل الاجنبية هي صاحبة الحظ الاوفر في نقل البضائع من والى

الموانىء العربية ، ولا يتجاوز ما تنقله الاساطيل العربية نحو ٥٪ فقط من التجارة العربية البحرية ، وقد بلغ مجموع ما دفعته خمسة اقطار عربية كأجور شحن لبضائها المصدرة والمستوردة خلال الفترة (٨٣-١٩٨٦) نحو ٤٨ر٤ مليار دولار لشركات النقل الاجنبية .
ايضا فى مجال النقل الجوى ، فان نحو ٨٨٪ من حركة نقل البضائع تتم على الطائرات العربية للنقل الخارجى ، ونحو ١٢٪ للنقل الداخلى (١).

من العرض السابق ، يتضح مدى ضعف البنى الاساسية بين الدول العربية التى تعوق العمل العربى المشترك فى مجال التجارة البينية ونقل مستلزمات الانتاج والمنتجات ، والمواطنين بين الدول العربية ، وبالنسبة للدول التى تعاني بناها الاساسية من ضعف شديد ففى الصومال والسودان ، فان الطرق المعبدة بها لم تتجاوز ١٢٪ ، ١٦٪ ففى البلدين على التوالى من اجمالى الطرق . هذا بالإضافة الى انخفاض الطاقة الكهربائية فى بعض الدول ، مما يشكل مشكلة رئيسية حقيقة للتنمية . فعدم استمرار التيار الكهربائى يدعو الى الاعتماد على البترول فى توليد الطاقة اللازمة للمشروعات فى دول غير منتجة اصلا للطاقات البترولية ، مما يعد معوقا رئيسيا لتلك المشروعات .

٤-٢-٨-٣ مشاكل خاصة بالاستثمار :

والتي يطلق عليها البعض تشوهات مناخ الاستثمار فى الدول العربية . وهذه المشاكل تواجه المستثمر المحلى والمستثمر العربى او الاجنبى الوافد الى اى من الدول العربية لاقامة مشروعات بها . وهناك مشاكل فى هذا الخصوص مثل انخفاض درجة الاستقرار السياسى والاقتصادى ، وتعدد القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالاستثمار وتدهور اسعار الصرف للعملة المحلية فى بعض الدول العربية ، وعدم توافر البنى الاساسية ، وكذلك البنوك او البورصات المالية . وهناك محددات تشريعية ، مثل عدم ملائمة قوانين الاستثمار فى بعض الدول وانخفاض المزايا المكفولة للمستثمرين (تخفيضات ضريبية وجمركية وغيرها) ومحددات اجرائية تتلخص فى تعقيد الاجراءات الادارية الخاصة بانهاء اجراءات الاستثمار ، ومشاكل خاصة بالسياسات التسويقية والسعرية فى الدولة ؛ وعدم توافر الكوادر والاطر الفنية ، والخبرات والعمالة الماهرة ، وعدم توافر بعض مستلزمات الانتاج . كما ان هناك معوقات خاصة بالتصدير والاستيراد . هذا بالإضافة للمحددات المالية والمتمثلة فى قصور الموارد المالية فى بعض الدول ، وانخفاض حجم القروض المحلية (٢).

٤-٢-٨-٤ التبعية الخارجية:

تناولت بعض الدراسات موضوع التبعية الخارجية ، وربطتها بالتنمية والتخلف،

- (١) وردت تلك الاحصائيات فى دراسة منصور شحوط: طرق المواصلات فى الوطن العربى دورها فى تحقيق التواصل القومى ، مجلة شئون عربية العدد (٦٣) سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٢) لمزيد من الايضاح حول مشاكل الاستثمار الزراعى راجع : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الاستثمار الزراعى فى بعض الدول العربية .

كما ان بعض الدراسات قد تناولتها من زاوية الاعتماد على السوق العالمي في مجال التجارة الخارجية^(١). وأيا كان الأسلوب المتبع في قياس درجة التبعية في التنمية او في التجارة الخارجية ، فانها في النهاية تعبر عن مدى ارتباط الدول العربية باقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، سواء تمثل ذلك في استيراد التكنولوجيا ، او في الاعتماد عليها في التصدير والاستيراد ، وتوفير الغذاء للعالم العربي . وقد وضحت التحليلات الخاصة بالتجارة الخارجية العربية في الجزء السابق ، ان الدول العربية تقدر نسبة تجارتها مع العالم بنحو ٩٢٪ من حجم تجارتها الخارجية (وان التجارة البينية العربية لاتمثل سوى ٨٪) . ولكن قبل ان نسلم بان هذه النسبة المرتفعة من التجارة العربية مع دول العالم الخارجي (وان منها نحو ٦٥٪ مع اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان) فاننا بملاحظة هيكل الصادرات والواردات نلاحظ مدى حاجة الاسواق العربية الى الاعتماد على السوق العالمي ، فهياكل الانتاج في الدول العربية لاتفي بالاحتياجات المحلية حتى يمكن حدوث تحارة بينية نشطة ، خاصة ان التجارة البينية العربية تتركز في الحيوانات الحية والمواد الخام وبعض الخضر والفاكهة . وتمثل التبعية الحقيقية في مجال استيراد الغذاء والذي كما سبق ان اوضحنا يمكن استخدامه كسلاح فعال في اي وقت من قبل الدول المنتجة والمصدرة له . ويمثل اخفاق الدول العربية في استغلال الموارد المتاحة زراعيًا ، وبناء قاعدة انتاجية زراعية قوية يمكنها من زيادة انتاج الغذاء ، السبب الرئيسي لاستمرار اعتماد الدول العربية على الاستيراد ، وتعمق التبعية الخارجية . ويكفي دراسة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للتعرف على حجم هذه التبعية ، فالعالم العربي يعتمد على اسواق الدول المتقدمة لاكثر من ٥٥٪ من القمح المستهلك ، واكثر من ٥٠٪ من مجموع الحبوب ، ونحو ٦٥٪ من السكر ، ٢٠٪ من الزيوت النباتية ، ٤١٪ من الالبان ومنتجاتها . وهي بلا شك نسب توضح حجم التبعية الخارجية والتي يزداد تعمقها بانخفاض الانتاج المحلي في اهم الاحتياجات البشرية وهي الغذاء . وهناك نوع اخر من التبعية الخارجية ، مُمثلا في التخلف التكنولوجي في الدول العربية ، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة ، والتي يزداد عمقا عاما بعد آخر ، نظرا للتطور التكنولوجي المضطرد في تلك الدول ، ولقد صاحب ذلك الامر ظهور آثار سلبية متمثلة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية . فمن الضرورة دراسة مدى حاجة الاسواق العربية الى التكنولوجيا الغربية . ومدى امكانية استيفائها والاستفادة منها لدفع عجلة الانتاج .

٢-٨-٤ المعوقات البيئية :

وهي معوقات لها تأثيرها المباشر على معدلات التنمية وطاقت الانتاج الزراعي وتشمل تلك المعوقات قضايا التصحر والحفاف وملوحة التربة وانجرافها وتلوث التربة والمياه والبيئة بشكل عام . وهناك نحو ٧ دول عربية تتأثر بالمعوقات الطبيعية سالفه (أ) راجع (١) : مركز دراسات الوحدة العربية : التنمية العربية (الواقع والمستقبل) مجموعة دراسات بيروت ، اكتوبر ١٩٨٥ .
(ب) محمد أزهري السماك (دكتور) قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد (٩١) سبتمبر ١٩٨٦ .

الذكر (الاردن ، العراق ، ليبيا، سوريا ، السودان ، السعودية ، موريتانيا تونسـ الصومال) .وقد ادت (بدرجات متفاوتة) الى تدهور المراعى واستنزاف الغابات وتدهور نظم الري ، وادت الى مشاكل فى الزراعة المعتمدة على الامطار .

ويعتبر التصحر من المشكلات الرئيسية التى تعاني منها المنطقة العربية— وما يعنى ذلك من انخفاض او تدهور قدرة الانتاج الجيوى للارض بفعل ضغوط استخدامها مما قد يقضى فى النهاية الى ايجاد ظروف شبه صحراوية . كما تتعرض البيئة الى التدهور نتيجة الاخلال بالتوازن البيئى الناتج عن الجفاف المصحوب بممارسات الانسان الخاطئة اثناء أستخداماته للارض . ويعد زحف الصحراء حالة موضعية فريدة للغاية فى عملية التصحر ، اذ تعمل الرياح القادمة من الصحراء على زحف الكثبان الرملية نحو اطراف الصحراء .وقد تزحف الكثبان الرملية بفعل الرياح من شواطئ البحار نحو الاراضى الزراعية فى السهول الساحلية(١) . وفى السودان يهدد التصحر نحو ٢٦% من مساحة السودان ، وفى الصومال نحو ٨٣٧% ، وفى ليبيا ٢١% ، ونحو ٣٤٣% فى موريتانيا . وهذه أمثلة فقط لبعض الدول العربية . كما يلاحظ مدى ملوحة التربة وانجرافها فى العراق . كما يلاحظ مدى تلوث البيئة الذى أثر فى عديد من الدول العربية خاصة تلك التى تستخدم المبيدات الحشرية بصورة كبيرة وعشوائية مثل مصر وتونس والجزائر والسعودية وغيرها .

ان تلوث البيئة قد اصبح من الامور الحيوية فى عالم اليوم ، والتى بدأت تشغل كافة المهتمين بشئون التنمية ، وذلك لما لها من تأثيرات وعواقب وخيمة على الانسان وكافة صنوف الحياة على الارض . وعلى مستوى الدول العربية ، بدأ التنسيق بين السلطات فى الدول العربية لمكافحة التصحر والجفاف ، وتلوث البيئة بشكل عام ، من حيث زيادة المساحات الخضراء واقامة المشروعات التى من شأنها التقليل من الآثار الناجمة عن المعوقات البيئية . بيد ان ذلك يستلزم ان يكون هناك عمل عربى مشترك فى اطار المنطقة الواحدة ، حيث ان مجهود كل دولة على حده فى هذا المضمار لايفيد كثيرا بمثل درجة الاستفادة والنتائج الايجابية فى حالة تضافر الجهود العربية .

٤-٨-٤ المعوقات الثقافية والاعلامية :

وهي تعد من اهم معوقات التكامل الاقتصادى العربى ، فالانسان هو محور التنمية الرئيسى ، ومن ثم فان عدم استيعاب فكرة التكامل واهدافه بين الشعوب يعد احدى العقبات الرئيسية مما يجعل التكامل موجها من قبل السلطات وليس من قبل الشعب بأكمله . ولقد اوضحت الدراسة فى اجزاء سابقة ، ارتفاع نسبة سكان الريف فى الدول العربية ، والتى بلغت نحو ٥٠٨% من اجمالى السكان العرب فى عام ١٩٨٧ ، وترتفع كثيرا فى ثلاث دول هي الصومال (٢٥٧%) ، السودان (٦٣٦%) ، موريتانيا (٦٦١%) وهؤلاء لايتيسر لهم سبل الحصول على مناهل الثقافة المختلفة ، حيث ان المراكز الحضرية والمدن

(١) احسن عبدالقادر صالح (دكتور) :التصحر فى الوطن العربى ومكافحته ،مجلة شئون عربية، العدد (٦١)

مارس ١٩٩٠ .

هي التي يتوافر بها ذلك مما يجعل امر مشاركتهم في قضايا حيوية مثل التكامل ضئيلا نسبيا ، كما ان هناك مشكلة اخطر وهي انتشار الامية في الدول العربية ، والتي سوف نناقشها في هذا الجزء ، بالإضافة الى نسبة الانفاق على التعليم والتقنية ، والقصور الاعلامي بين الدول العربية .

٤-٨-٤-١ زيادة نسبة الامية في الدول العربية :

تشير الاحصاءات الى ان نسبة الامية في الدول العربية بصفة عامة قد بلغت نحو ٤٢٪ في عام ١٩٨٥ ، وهذه النسبة تعني ان اكثر من ٦٥ مليون نسمة لا يعرفون قواعـد القراءة والكتابة ، وتتفاوت النسبة كثيرا بين دولة واخرى ، فهي على حين تقدر بنحو ٢١٪ في الاردن ، فانها تصل الى نحو ٥٨٪ في اليمن الشمالي ، ونحو ٥٠٪ في الجزائر وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٤٢) .

ان ارتفاع نسبة الامية بشكلها الواضح يعنى ضعف المشاركة الشعبية والقومية خاصة في القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التكامل الاقتصادي الزراعي وغيره من الامور . ومما لاشك فيه ان المشاركة الشعبية تعتبر احدى العوامل الهامة في انجاح التجارب التكاملية وهي من الابعاد التي لم يعمل بها في الماضي اذ كانت الشعوب بعيدة عن مواقع اتخاذ القرار وان تلك المحاولات كانت تبرم وتلغي من قبل السلطات الحاكمة ولأعلم للقواعد الشعبية بها .

٤-٨-٤-٢ ضالة نسبة الانفاق على التعليم والتقنية :

ان الانفاق على التعليم يعد في الواقع انفاقا استثماريا ناجحا ذو أرباحية مرتفعة ، ويساعد على زيادة معدلات التنمية . وقديما كانت الحكمة الصينية تقول " اذا أردت أن تبني شعبا فعلمه " ، ولقد اهتمت الدول الصناعية الكبرى بهذه المجالات فقامت بتخصيص موارد مالية كبيرة لقضايا التعليم والبحث العلمي ، مما كان نتاجه تلك الثورة التكنولوجية والتي يشهدها العالم اليوم .

وتشير الاحصاءات الاجمالية للمنطقة العربية أن نسب الانفاق على المجالات المختلفة مقارنة باجمالي الناتج القومي لعام ١٩٨٤ تصل نحو ١٨٫٧٪ ، ٦٫٢٪ ، ٢٫٦٪ ، كل من الدفاع ، التعليم والصحة على التوالي . في حين ان الدول الصناعية المتقدمة، تنفق نحو ٥٫٦٪ من اجمالي ناتجها القومي على الدفاع ، ونحو ٥٫١٪ على التعليم ونحو ٨٫٤٪ على الصحة (١) . ومن هذه النسب يلاحظ مدى التفاوت الذي صاحب الانفاق على القطاعات المختلفة في حالة المنطقة العربية ، وعلى غير الواقع بالنسبة للدول الصناعية اذ تميزت تلك المخصصات بالتناسق والتوازن .

ويكفي الإشارة الى ان الانفاق الدفاعي في بعض الدول العربية يفوق ناتجها القومي

بل وان الانفاق الدفاعي في عام ١٩٨٨ يمثل ٢٢٪ من اجمالي الناتج القومي في الدول

(١) محمد عبدالسلام (دكتور) ، رؤية العلم والتقنية في تنمية الاقطار العربية والاسلامية، ترجمة الدكتور عدنان مصطفى ، مجلة شئون عربية ، العدد رقم (٦١) مارس ١٩٩٠ .

جدول رقم (٤-٤٢) : نسبة الأمية في البلاد العربية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥

الدول العربية	نسبة الأمية المقدرة (%)			
	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٥
الأردن	٤٥,٦٠	٣٤,٦٠	٢٤,٩٠	٢١,٢٠
الإمارات	٦٦,٥٠	٤٨,٧٥	٣١,٠٣	٢٢,٩٠
البحرين	٦٥,٠٠	٤٨,١٦	٣٦,٠٦	٣١,٠٠
تونس	٦٨,٩٠	٥٨,٩٠	٤٨,٩٠	٤٠,٥٠
الجزائر	٧٨,٣٠	٧٥,٣٠	٦٨,٣٠	٥٠,١٠
السعودية	٨١,١٧	٦٩,٧٧	٥٧,٩٢	٤٧,٩٠
السودان	٨٥,٥٠	٦٢,٠٠	٤٨,٢٠	٤٢,٠٠
سوريا	٥٥,٨٠	٥٠,٠٥	٤٤,٣٠	٣٣,٢٠
الصومال	٧٤,٥٠	٥٧,٠٠	٥٩,٩٠	٣٣,٢٠
العراق	٧٥,٢٠	٦١,٢٠	٤٧,٢٠	٤١,٥٠
الكويت	٧١,٠٠	٥٢,٦٤	٣٦,٥٠	٣٢,٠٠
ليبيا	٦٦,٠٠	٥٢,٠٠	٣٨,٠٠	٣٩,٢٠
مصر	٦٥,٧٠	٥٩,١٠	٥٢,٥٠	٤٣,٠٠
اليمن الشمالي	٩٢,٠٠	٨٤,٠٠	٧٧,٦٠	٥٨,٠٠
اليمن الجنوبي	٨٠,٢٠	٦٦,٣٠	٥٢,٨٠	٤٨,٦٠
المتوسط	٧٠,٧٦	٥٨,٥٢	٤٦,٩٠	٤٢,٠٠

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩ .

العربية بشكل عام . واذا ما ترجمت النسب السابقة الى قيمة الانفاق ، فانه على سبيل المثال تنفق الولايات المتحدة الامريكية ، اكثر من ١٣٠ مليار دولار على البحث العلمى والتقنية (بافتراض ان النسبة هي ٢٧٪ من اجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٨٨ ، وفى اليابان نحو ٧٥٤ مليار دولار، وفى المانيا نحو ٢٩٤ مليار دولار ، أما فى الدول العربية ، فان الجزائر تنفق نحو ٠٣٪ من اجمالى ناتجها القومى ، ومصر نحو ٠٢٪ ، اى ان قيمة الانفاق تبلغ نحو ١٥٥ مليون دولار فى الجزائر ، ونحو ٦٨٧ مليون دولار فى مصر على البحث العلمى والتقنية^(١) . وعلى ذلك يلاحظ مدى تدنى نسبة الانفاق على البحث العلمى والتقنية فى العالم العربى ، وانها تمثل جزءا ضئيلا جدا من مجمل الناتج القومى فى الدول التى توافر عنها بيانات ، وفى العالم العربى بشكل عام . واذا ما وجهت الدول العربية جزءا يسيرا من اجمالى وارداتها من التقنية الحديثة (من العالم المتقدم) ، بالاضافة الى جزء اونسبة واضحة (فى اطار الخطط والمبرانيات العربية) الى مراكز البحث العلمى العربية ، فان ذلك من شأنه قلة الاعتماد على استيراد التقنية الخارجية ، وان يؤدي كذلك الى مواكبة التطورات والتقدم العلمى العالمى .

٤-٨-٤-٣ عدم الترابط والتناسق بين مراكز البحث العلمى العربية :

هناك مراكز بحثية عديدة تنتشر بالوطن العربى ، وتتفاوت كثيرا بين الدول العربية ، فعلى حين يبلغ عدد الجامعات العربية نحو ٨١ جامعة فى منتصف الثمانينات بلغ عدد الطلاب بها ١٢ مليون طالب ، فان فى مصر نحو ١٣ جامعة (تمثل نحو ١٦٪) يليها السعودية ٨ جامعات ، وفى كل من ليبيا ، لبنان ، المغرب ، الجزائر والعراق ، نحو ٦ جامعات ، وفى السودان ٥ جامعات ، وفى سوريا ٤ جامعات ، وفى كل من الاردن ، والبحرين ثلاث جامعات ، اما فى باقى الاقطار العربية ، فان كل قطر به جامعة واحدة . وبالنسبة لطلاب الدراسات العليا (ما بعدإنها المرحلة الجامعية) فقد بلغ عددهم نحو ٨٩٦٥ ألف طالب ، منهم فى مصر وحدها نحو ٦١ ألف طالب (تمثل نحو ٦٨٪ من اجمالى الطلاب العرب)^(٢) .

وتشير الاحصاءات الى ان عدد المراكز البحثية فى الوطن العربى ٣٧٥ مركزا، منها ٢٠ مستقلة وذات كيان قائم بذاته ، ١٢٪ تابعة للجامعات ، ٥١٪ تابعة للوزارات، ١٧٪ يتذبذب ارتباطها ما بين جهتين او اكثر . وهذا الاتجاه يدل على ان التوجه البحثى فى الوطن العربى مازال يعرقله التوجه الادارى والقاضى باستحداث مراكز بحثية لحمل المشاكل القائمة دون وجود نظرة مستقبلية لما سيؤول اليه المركز البحثى والبحوث التى يتبناها . فقد لوحظ ان المراكز البحثية المرتبطة بالجامعات تهتم دائما بالبحوث النظرية ، اما المرتبطة بالوزارات فانها تتجه اتجاها تطبيقيا . وهذا الفصل له خطورته ، حيث التعاون والتنسيق بين حقول العمل والجامعات يؤدي الى نتائج افضل . هذا ومازال التعاون بين

(١) تم تحويل نسبة الانفاق على البحث العلمى (من المرجع السابق) ونسبتها الى اجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٨٨ والمنشور بتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ ، البنك الدولى .

(٢) عدنان وديع (دكتور)، التعليم العالى فى الوطن العربى وتحديات التقدم العلمى والتقنى ، مجلة شئون عربية، العدد (٦٣)، سبتمبر ١٩٩٠ .

مراكز البحث العلمي العربية يأخذ اطاره الشكلي ، اما جوهر التعاون الذي يعتمد على اساليب تكاملية مازال مفقودا وتضمن تلك الاساليب:

- (١) تشكيل فرق بحثية عربية تفيد بنقل الخبرات المتراكمة وادراك المشاكل البحثية المشتركة .
- (٢) اعداد الخطة العربية الموحدة لمعالجة القضايا البحثية المشتركة .
- (٣) التعاون الجاد في مجال الاستعانة بالتقنيات والاساليب المستخدمة في كل مركز بحثي .
- (٤) تشخيص المشاكل البحثية المشتركة والتي تتطلب حلا لمعالجتها بما يتناسب والظروف المحلية .
- (٥) ايجاد قاعدة للمعلومات عن كافة البحوث التي اجريت وفقا للتخصصات والنتائج التي تمخضت عنها لجعلها قاعدة علمية تمكن من الانطلاق في التوجهات البحثية المستقبلية .
- (٦) توحيد الهيكلية الادارية للمراكز البحثية .
- (٧) ايجاد ميزانية مشتركة بين المراكز البحثية لتغطية نفقات البحوث المشتركة (١).

وهكذا نلاحظ ان المراكز البحثية في كل بلد عربي تعمل في نطاق دولتها دون التطرق الى المشكلات المشتركة ، وان التعاون مفقود بين المراكز البحثية العربية (لاسيما ما يعرض في ندوة او مؤتمر علمي عربي) ، ولايوجد تنسيق بين البحوث واهدافها ونتائجها .

وفي تقديرنا فان تلك المكونات تعتبر من الاولويات الاساسية في مجالات التكامل الاقتصادي العربي حتى يتسنى للانسان العربي من المشاركة الفاعلة في اتخاذ وتنفيذ القرار الاقتصادي المشترك .

٤-٤-٨-٤ تقلص دور الاعلام العربي :

يعد الاعلام من اخطر الوسائل المعنية بزيادة الوعي والادراك بقضية أو مشكلة معينة ، والاعلام يعني الاعلام المكتوب من خلال الصحف والدوريات والكتب والمنشورات الاخرى ، والمسموع من خلال الاذاعات، والمرئي . وعلى مستوى الوطن العربي فلقد تلاحظ عدم مواكبة اساليب الاعلام للتطورات التقنية الكبيرة التي حدثت في هذا المجال . اضافة الى ان الاعلام في معظم الدول العربية أصبح اداة للسلطة الحاكمة ولايعبر بصورة حقيقة للتوجهات الشعبية - مما يجعله يساهم في تعميق الخلافات السياسية التي قد تنشأ بين الحين والآخر والتي لها تأثيراتها السلبية على مسارات التكامل الاقتصادي .

(١) محمد شهاب احمد (دكتور)، واقع البحث العلمي في الوطن العربي ومستقبله، مجلة شئون عربية ، العدد (٦١) مارس ١٩٩٠ .

وإذا كانت الدول العربية قد قامت بجهود تكاملية في مجال الاعلام مثل انشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية عام ١٩٧٦ في اطار جامعة الدول العربية ، والقمر الصناعي العربي الذي اطلق في فبراير عام ١٩٨٥ (ويشمل ٢٦ قناة منها قنوات خاصة بالاتصالات الهاتفية ، واخرى خاصة بتبادل البرامج التلفزيونية ، وقنوات للخدمات المحلية للدول الراغبة في الاستثمار) الا انه لازال هناك تباعد ومسافات شاسعة بين الدول العربية في مجال الاعلام العربي ، والذي يمكن الاستفادة منه في مجالات التعرف على الوطن العربي اضافة الى نظراته الى مجالات التسويق والتكامل بين الدول العربية وهو يعد بذلك اساسا قويا لاحداث التعاون والتنسيق في اى مجال من مجالات التكامل .

٤-٨-٥ معوقات خاصة بآليات تطبيق التكامل :

ان المعوقات السابقة تمثل في مجموعها عوامل خاصة بالبنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، وهي التي كان يجب ان تأخذ قدرا كافيا من الدراسة والتحليل قبل الاقدام على التكامل في اى صورة له . ولكي نستكمل الصورة فان هناك معوقات خاصة باختيار اساليب التكامل ، اذ ان التجارب السابقة توضح انه كانت هناك عدة اساليب مستخدمة . فمن حيث الترتيب الزمني ، نلاحظ في الخمسينات اتفاقيات خاصة بتيسير التبادل التجارى ، وتسوية المدفوعات . وفي الستينات يلاحظ اتفاقيات خاصة بالاندماج الاقتصادى العربى (المتباين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرارات السوق العربية المشتركة ، وفي السبعينات اتفاقيات خاصة باستثمار رؤوس الاموال وانتقالها بين الدول العربية ، اما في الثمانينات جاءت اتفاقيات خاصة بالتعاون والتنسيق العربى المشترك ، مثل وثائق قمة عمان (١٩٨٠) والتي انبثق منها استراتيجية العمل الاقتصادى العربى ، وميثاق العمل الاقتصادى العربى ، عقد التنمية العربية ، واتفاقية تسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية . ثم كان هناك المشروعات العربية المشتركة . ومن حيث المداخل والاساليب فانها تتمثل في تحرير التبادل التجارى البينى ، تنسيق الخطط ، ومدخل تشجيع انتقال رؤوس الاموال ، ومدخل انتقال العمالة العربية ، ومدخل التنسيق القطاعى .

تلك هي المشاهد العربية المتكررة متمثلة في الدوران في حلقة مفرغة ، واستخدام كافة الاساليب والآليات دون التركيز على اسلوب واحد محدد يمكن البدء فيه ثم البحث عن اسلوب اخر وفي مجال اخر . لذلك جاءت النتيجة فشل كافة المحاولات ، باستثناء بعض التجارب التي اعطت نتائج ايجابية ، وفي معظمها لم تأت نتيجة اتفاقيات ملزمة ، والمجاءت في صورة تعاون ، وكانت تلقائية نتيجة لظروف معينة مثل زيادة عائدات البترول . ولذلك فانه في خلال الثمانينات ظهرت الاتفاقيات الاقليمية ، نتيجة لعدم الوصول الى عمل عربى مشترك مقنع فجاءت الاتفاقيات الثنائية التي لم تخرج عن كونها اتفاقيات تجارية بين دولتين ، والاتفاقيات متعددة الاطراف والتي قسمت العالم العربى

الى تجمعات ثلاثه بدول غير اعضاء باى منها ، وبذلك فان النظرة القومية قد تراجعت وحلت محلها النظرة الاقليمية والقطرية ، وجميعها تعطى المبررات بانها لم تخرج عن نطاق الجامعة العربية .

٤-٨-٦ معوقات خارجية :

لا نعتقد اننا تجاوزنا القول اذا اشرنا الى ان اقامة تكامل عربى سوف تكون له آثارا على التكتلات العالمية والدول المتقدمة . وقد سبق ان اوضحنا حجم التجسّارة الخارجية مع دول العالم المتقدم وهي نحو ثلثى الصادرات والواردات العربية . ومدى اعتماد العالم العربى على توفير احتياجاته الغذائية على الاسواق العالمية . كما انه لا بد من الاشارة الى ان العالم المتقدم سيظل فى مساعية الرامية الى احباط المحاولات الخاصة باقامة تكامل اقتصادى عربى والتاريخ خير شاهد على ذلك، فمنذ الخلافة العثمانية وهناك تدخلات خارجية من قبل فرنسا وانجلترا، وبالفعل تم اقتسام الغنائم بعد انهيار الحكم العثمانى ، كما ان مركز تموين الشرق الاوسط ، كان السبب فى انهياره الولايات المتحدة الامريكية . ثم بعد ان حصلت الدول العربية على استقلالها وجاءت مظلة واحدة تجمعهم وهي الجامعة العربية ، كانت هناك تدخلات غير مباشرة . ومنذ ظهور النفط فى المنطقة العربية ، والعالم يتجه الى هذه الدول بنظرة استعمارية بهدف اقتسامها ما بين الدول المتقدمة ، وجعلها مصدرا رئيسيا للمواد الخام اللازمة لصناعاتها . ثم بسبب استقطاب الدول العربية الى دول العالم المتقدم ، وارتبطت الدول العربية بالدول المتقدمة تجاريا ونقديا ، وعملت بكل الوسائل على جذب رؤوس الاموال العربية بالاستثمارها بتلك الدول ، وبالفعل هاجرت رؤوس الاموال واستقرت بالبنوك الاجنبية ، وكان بالامكان تقدم الدول العربية اقتصاديا فى حالة استثمار تلك الاموال بها . والامل مازال قويا ان يكون ذلك التدخل الخارجى نبراسا تهتدى من خلاله الدول العربية بالعمل على ايجاد نوع من التكامل فيما بينها حتى لاتتعرض لمخاطر مستقبلية .

الفصل الخامس
ملامح المستقبل للتكامل الزراعي العربي

الزراعي العربي

١-٥ تعميد :

يواجه الوطن العربي على مشارف عقد التسعينات مناخا اقتصاديا دوليا معقدا ، يتميز بملامح متعددة اولها بروز الكيانات الاقتصادية الكبيرة في صورة عالم ثلاثي الاقطاب تمثله الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الموحدة ودول جنوب شرقي آسيا بما في ذلك اليابان والتي استطاعت جميعا بناء قاعدة تكنولوجية متقدمة للانتاج الزراعي حققت لها الاكتفاء في معظم السلع الاساسية اضافة الى فوائض كبيرة للتصدير . كما تلوح في الافق امكانية تحولات كبيرة في اوروبا الشرقية بمساراتها من اقتصاديات الدولة الى اقتصاديات السوق . اضافة الى ان الصين والهند قد يمثلان محوران اساسيان في الساحة العالمية اذا ظلت معدلات النمو في الانتاج الزراعي كما كانت عليه في السنوات الاخيرة .

وبلا شك فان كل تلك التغيرات سيكون لها اثرها الهام على النظام العالمى خاصة ما يتصل بتدفق الاستثمارات وانتاج وتسويق المنتجات الزراعية وما قد تتضمنها من نزعات حمائية واجراءات دعمية تؤثر سلبا على امكانيات المنافسة فى الاسواق العالمية . ومن الواضح ان الدول النامية ومنها الدول العربية سوف تواجه ظروفًا اكثر تعقيدا فى مواجهة مشاكلها الاساسية مثل تفاقم مشكلة الغذاء ومشكلات المديونية . ونقل التكنولوجيا وزيادة حدة البطالة وغيرها من المشكلات .

أما العنصر الثاني من مجموعة تلك الملامح فإنه يتمثل في الثورة العلمية-التكنولوجية التي أحدثت تغيرات كبيرة في تكنولوجيا إنتاج وتصنيع وتوزيع المنتجات الزراعية . ومما لا شك فيه أن كل تلك التقنيات سوف تصبح أحد العناصر الأساسية في التنافس الدولي في المستقبل . أما العنصر الثالث لتلك الملامح فإنه يتصل بالدور المتزايد للشركات متعددة الجنسية في تحديد معالم واتجاهات النظام الاقتصادي العالمي وتقسيم العمل الدولي من خلال سيطرتها على أسواق الإنتاج والتوزيع واحتكارها للتكنولوجيا ، وتحكمها في آليات الأسعار ، بالإضافة إلى دورها المؤثر والفعال في مسار السياسات المالية والنقدية والتجارية في الدول المتقدمة .

ويرى البعض ان البحث فى المستقبل يعنى وضع اطار فكرى اكثر مصداقية لما يجب ان يكون عليه البرنامج العربى الناجح للتكامل الزراعى^(١).

ويكون ذلك صحيحا حيث ان دراسات المستقبل يجب ان تبدأ بدراسة تجارب الماضي ومن ثم صياغة اهداف المستقبل والآليات التي تساعد على تنفيذها .

(١) خير الدين حسيب (وآخرون)، مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٠.

واذا ما دققنا النظر على ما يجرى فى الساحة العربية فى الوقت الراهن فان الوطن العربى مقبل على مزيد من التجزئة والتفتت والتبعية ، اضافة الى ان كل التحليلات المتمثلة بمجهودات التكامل الزراعى العربى توضح بجلاء الفارق بين مستوى الطموحات التى عبرت عنها سلسلة التجارب والقرارات العربية التى تم اتخاذها فى اعلى المستويات ، وما تم تحقيقه من منجزات .

ومن هذا المنطلق فان هذا التقرير الموجز يحاول صياغة رؤية مستقبلية من خلال استراتيجية مقترحة تضع فى الاعتبار الاوضاع الراهنة فى الساحة العربية ومن ثم تحدد اتجاهها يعتمد على الطرح الشمولى للمشكلات وامكانية معالجتها على المستويين القطرى والقومى مع مراعاة التدرج الزمنى فى التطبيق .

٢.٥ مبررات التكامل الزراعى العربى :

اوضحت الدراسة ان محاولات التكامل العربية كانت محدودة بصفة عامـة ، وان الانجازات فى التكامل الزراعى العربى كانت شبه معدودة بصفة خاصة . وذلك بدليل تفاقم مشكلة الغذاء التى يتزايد ايقاعها بمرور الوقت نتيجة لان معدلات النمو فى الانتاج لا تعادل معدلات النمو فى الاستهلاك ، مما ادى الى اعتماد الوطن العربى على توفير معظم احتياجاته الغذائية من السوق العالمى ، وما يعنيه ذلك من احتمالات التعرض لمخاطر عديدة نتيجة لارتباط ذلك بالعلاقات السياسية وامكانية استخدام الغذاء كسلاح للضغط الاقتصادية على الدول العربية لتبنى اتجاهات او سياسات او قضايا معينة . كما ان اتجاهات التجارة الخارجية فى الدول المتقدمة صناعيا ، وزيادة عبء الديون الخارجية على عديد من الدول العربية ، وزيادة الفجوة التكنولوجية ، كل ذلك يعمق التبعية الخارجية التى تتزايد يوما بعد آخر ، مما يستدعى رسم الخطط والسياسات للخروج من تلك الدائرة المغلقة .

ان ما شهدته الساحة العربية من محاولات تكاملية منذ الخمسينات جاءت فى شكل العديد من الاتفاقيات الجماعية الخاصة بتحرير التجارة وتسييرها بين الدول العربية ، وانتقال رؤس الاموال واستثمارها ، وانتقال العمالة ، واقامة المشروعات المشتركة .

وقياسا بالقطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى فان القطاع الزراعى العربى لم يـنـل حظه من الاهتمام ، مثله كبقية القطاعات كالصناعة والبنوك . اذ تم انشاء نحو ثلاثـة شركات قابضة لاقامة مشروعات زراعية بهدف تحقيق الامن الغذائى العربى . الا ان تلك المشروعات تركزت فى مجالات بعيدة عن المستهدف ، فقد تركزت فى مجالات الصناعات التحويلية (الصناعات الغذائية ، وصناعة بعض المدخلات الزراعية مثل الاعلاف المركزة والاسمدة الكيماوية) ، ومن انتاج المنتجات الحيوانية (الدواجن واللحوم الحمراء) وبعض الخضر والفاكهة . ولم تتطرق تلك المشروعات الى الجانب الكبير الاهمية وهو انتاج الحبوب والذى يمثل القدر الاكبر من قيمة الفجوة الغذائية ، اذ تقدر نسبة الاكتفاء الذاتى منها باقل قليلا من النصف .

وهكذا فان الحاجة ما زالت قائمة للقاء نظرة شمولية لمسيرة التكامل الزراعى

العربي وفقا لعدد من مبررات التكامل العربي يمكن سياقها فيما يلي :-

اولا : الوضع الغذائي المتدهور في الدول العربية :

ويتمثل ذلك في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية حتى بلغت نحو ١٤ر٣ مليار دولار في نهاية عقد الثمانينات . وقد بلغت الفجوة في مجموعة الحبوب وحدها نحو ٤٧ر٤٪ من اجمالي الفجوة الغذائية العربية . ومن الممكن ان يؤدي اعتماد الدول العربية على استيراد الغذاء من السوق العالمي الى تعريضها لمخاطر عديدة في المستقبل ، وبلمن الممكن استخدام الغذاء كسلاح مقابل النفط .

واستمرارية الوضع الحالي كما هو عليه في ظل التنامي المتسارع لمعدلات زيادة السكان سوف يؤدي الى تفاقم الفجوة الغذائية في المستقبل بشكل كبير ، مما يساهم في تعميق التبعية الخارجية .

ثانيا : زيادة معدلات التضخم :

وهي نتاج لعدة عوامل ، منها ما يتصل بالتضخم المستورد اضافة الى التضخم الركودي القطري الذي يلاحظ فيه انخفاض الاداء الاقتصادي لقطاعات الانتاج وانخفاض الدخل الحقيقي وانكماش العائدات للقطاعات الانتاجية .

ثالثا : مواجهة تزايد اعباء الديون الخارجية :

والتي اصبحت بمثابة قيود تكبل البنى الاقتصادية المدينة لتجعلها عاجزة عن تحقيق مستوى مقبول من التنمية . وها هي قد بلغت نحو ١٣٦ مليار دولار في نهاية عقد الثمانينات تنوء بحملها الدول العربية (متوسطة ومنخفضة الدخل) وان اجمالي مدفوعات الفائدة قد بلغ نحو ٤ر٤ مليار دولار ، كما ان خدمة الدين تلتهم اكثر من ٧٥ بالمائة من صادرات بعض الدول .

رابعا : مواجهة الآثار المترتبة على قيام التكتل الاقتصادي الاوروبي الموحد عام ١٩٩٢ :

وما يعنيه ذلك من تقليص للمصادر العربية الى السوق الاوروبية خاصة من تلك الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على تصدير بعض منتجاتها الى اوربا ، مثل المغرب والجزائر وتونس ومصر .

خامسا : ضرورة استغلال الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية :

والتي من شأنها ان تخفف من حدة المشكلة الغذائية . وهناك احتمالات عديدة عن تلك الطاقات الموردية التي يمكن استغلالها والتي اوضحتها العديد من دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

سادسا : مواجهة اختلال التوازنات البيئية :

خاصة وان الوطن العربي تقع معظم موارده ضمن ما يعرف بالبيئات الهشة والتي تتعرض باستمرار للتدهور البيئي والاختلال الايكولوجي بفعل الزحف الصحراوي وتأكل التربة الزراعية وتعرض بعض المناطق للجفاف وتلوث الانهار والبحيرات .

سابعا : التصدي للنزاعات والصراعات حول المياه وترشيد الاستخدام :

وهي قضايا بدأت تحظى باهمية متزايدة ، خاصة وان معظم بلدان الوطن العربي تقع في المناطق الجافة او شبه الجافة من العالم . كما ان مصادر مياه الانهار الرئيسية كالنيـل والفـرات والسـنـغال تقع خارج الوطن العربي . كما ان الاحواض المائية الجوفية تتجاوز سعتها وطاقتها الحدود الجغرافية لكل قطر عربي مما يستدعي المزيد من الجهود التنسيقية والتكاملية بشأن تلك المهددات .

ثامنا : اهمية دعم التجارة الزراعية العربية :

وهي ضرورة لتحسين معدل التبادل الدولي لصالح الاقطار العربية ، وتخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي . ويتربط ذلك ايضا بتشجيع التجارة البينية وازالة القيود الكمية والنوعية عليها .

تاسعا : مواجهة التقدم العلمي والتقني :

الذي يسير بخطوات ثابتة وسريعة في دول العالم المتقدم ، وذلك بمواكبته باستغلال الامكانيات العربية ، متمثلة في تطوير التقنية لظروف المنطقة العربية وما يلائمها ، وتشجيع البحث العلمي وتبادل تلك الخبرات تحقيقا لزيادة الانتاج رأسيا وافقيا وتحسينا لنوعياته وزيادة كفاءة انتاجه .

عاشرا : مواجهة الفروق الواضحة في مؤشرات التنمية :

وبما في ذلك الدخول الفردية والانتاجية الزراعية ونتائج الابحاث العلمية في الدول العربية. والتي تستلزم نوعا من التنسيق والتكامل للاستفادة القصوى منها واحداث قدر من التوازن بين الدخول في القطاعات الزراعية والاخرى غير الزراعية .

٣.٥ الاستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي :

في اطار هذا الخضم من المشكلات الاقتصادية العربية والاداء السلبي لمعظم التجارب العربية في محاولات التكامل الزراعي العربي ، فان من الاهمية بمكان البحث عن آليات عملية لتحقيق الاهداف والآمال المنشودة على مستوى القطاعات الزراعية العربية . ومن اهمها تحقيق نسبة مرضية من الاكتفاء الذاتي لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية .

١٣-٥ اسس الاستراتيجية المقترحة :

تمثل الاستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي اطارا عاما يتضح من خلاله اهم الاتجاهات المرغوبة للاصلاح . كذلك فان الاستراتيجية تتمثل في برامج محددة قد يكون بعضها طويل او قصير المدى . ويكون ذلك في الواقع مسئولية الاجهزة والمؤسسات المعنية بالتكامل الزراعي على المستويين القطري والقومي . وهناك اسس لهذه الاستراتيجية يمكن ايجازها فيما يلي :-

(أ) ان الاستراتيجية تأتي كإطار شمولي لمعالجة بعض المشاكل التي تعوق مسيرة التكامل الزراعي ، وفي أسلوب متدرج ومرحلي ، يؤخذ منها ما يلائم الاقطار والمستويات القومية ، وفي فترات زمنية واضحة . ولقد تعرضت الدراسة التي قامت باعدادها المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى سرد المشكلات التي تجابه التكامل بوجه عام وتلك التي تواجه التكامل في قطاع الزراعة بشكل خاص ، بما في ذلك المشروعات المشتركة والتمويل والاقتراض الزراعي ومشكلات الاستثمار وتدفق رؤوس الاموال .

(ب) تراعى الاستراتيجية ان التكامل له بعدين احدهما قطري والآخر قومي . وان التناسق بين البعدين يعد امرا ضروريا وحيويا حيث يستلزم ذلك جهودا قطرية في مجال التنمية الزراعية يجب على الاقطار العربية مراعاتها والعمل على تحقيقها ، وجهودا على المستوى القومي تستلزم تضافر الجهود العربية لامكانية تحقيقها .

(ج) تراعى الاستراتيجية حرية المشاركة في العمل التكاملي مع ضرورة الالتزام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في اطار جامعة الدول العربية ومنظماتها التخصصية ، مع اهمية التدرج في بناء العلاقات والثقة بين الاطراف المعنية . وذلك يعني البدء بالامور التي يتوافر لها حد ادنى من الاتفاق ، ثم التدرج والتوسع في مجالات التعاون والتنسيق لتشمل آفاق ارحب من خلال الاقتناع والتفاوض وشعور الاطراف المشاركة بالمنافع المادية التي تتحقق من ذلك .

٢٣-٥ اهداف الاستراتيجية :

انطلاقا من تلك الاسس يمكن ايجاز اهداف استراتيجية التكامل الزراعي العربي فيما يلي :-

١ - الاستخدام الامثل للموارد الزراعية والمائية والبشرية والمالية المتاحة في الدول العربية ، مع تغليب مظاهر التخصص الانتاجي وفقا لقواعد تقسيم العمل ومبادئ الميزة النسبية .

٢ - تحقيق نسبة مقبولة من الاكتفاء الذاتي خاصة في مجالات السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب مثلا . مما يستدعي زيادة الطاقات الانتاجية وتنشيط قواعد التجارة البينية والالتزام بمبادئ المعاملة التفضيلية والغاء كافة القيود على تبادل المنتجات

وعناصر الانتاج الزراعى وحمايتها من المنافسة الاجنبية واقامة التجهيزات الاساسية لتخزينها وترحيلها .

٣ - رفع مستوى معيشة العاملين فى القطاعات الريفيه بزيادة دخولهم المزرعية وتنمية العائد الاقتصادى للموارد المستخدمة مما يساهم فى زيادة الطاقات الانتاجية والتأثير الايجابى على مستويات الاسعار .

٤ - خلق المزيد من فرص العمالة الزراعية مما يساهم فى تحسين الدخل وخفض معدل البطالة والارتقاء بمعدلات الانتاج .

٣.٣.٥ وسائل تنفيذ الاستراتيجية :

ان تنفيذ هذه الاستراتيجية يرتبط ارتباطا وثيقا بارادة والتزام الاقطار العربيه والمؤسسات والاجهزة القائمة حاليا والتي تعمل وفقا لاطار تكاملى عربى . كما ان تنفيذ تلك الاهداف سوف يكون له وسائل على المديين الطويل والقصير . اضافة الى آلياته القطريه والقومية ، حتى يمكن لكل التشابكات ان تؤتى نتائجها المقبولة .

١-٣-٣.٥ وسائل التنفيذ على المدى القصير :

هناك عدة وسائل يمكن استخدامها فى المدى القصير على المستويين القومى والقطرى وهى وسائل لاتستلزم سوى قرارات تنفيذية مرتبطة بتوفر الارادة السياسية ويمكن ايجازها فيما يلى :-

أولاً : زيادة فعالية الاستثمار العربى المشترك :

سواء كان ذلك من قبل الحكومات او القطاع الخاص . ويتأتى ذلك عن طريق الوسائل

التالية :

(١) البدء فى تقييم عام وشامل للمشروعات الزراعية المشتركة، والوقوف على مستوى الاداء فيها . ويتضمن ذلك التقييم الوضع المالى والاقتصادى لهذه المشروعات والآثار الاجتماعية . وبوجه عام تقدير القيمة المضافة لتلك المشروعات وما احدثته من تنمية فى القطاع الزراعى بوجه عام ، وانتاج الغذاء بوجه خاص . وبناء على تلك النتائج يمكن اتخاذ قرار بشأن تلك المشروعات بهدف تعديل مسارها وتطوير ادائها وتحسين كفايتها الانتاجية .

(٢) زيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعى، وهذا يعنى العمل على جذب الفوائض المالية العربية لاستثمارها داخل المنطقة العربية . ويعد القطاع الخاص منوطا بتحمل مسئولية كبيرة فى الاستثمارات العربية الخاصة المشتركة . وقد اوضحت الدراسة التى اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية مدى ضآلة اجمالى تلك الاستثمارات فى السنوات الاخيرة . ولزيادة فاعلية تلك المؤسسات القطرية فان الامر يستلزم :

(أ) تحسين المناخ الاستثماري في الاقطار العربية برجه عام وما يتطلبه ذلك من الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

(ب) تقليص الاجراءات الروتينية والبيروقراطية الديوانية فيما يتعلق بالاستثمارات، لتسهيل سرعة انهاء الاجراءات المتملة به وتقديم التيسيرات الملائمة للمستثمرين .

(ج) التطرق الى التشريعات الاستثمارية ، واعادة النظر في بعض نصوصها وزيادة فاعلية البنود التي تنص على منح الامتيازات والتسهيلات المتاحة للمستثمرين .

(د) وضع خريطة للاستثمار الزراعي في كل من الاقطار العربية وتعنى هذه الخريطة بتوضيح المجالات والمشروعات الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها، وتحديد مواقعها، وتقديم مشروعات تمت دراستها بصورة اولية توضح العائد والتكاليف والمزايا المكفولة للمستثمرين .

(هـ) توفير قاعدة من البيانات الاقتصادية الزراعية التي يمكن من خلالها ايضاح الوضع الاقتصادي العام في الدولة امام المستثمرين ، وان يكون ذلك متاحا في داخل الاقطار العربية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج .

(٣) زيادة دور وفعالية مؤسسات التمويل العربية (القطرية منها والاقليمية والقومية) في

مجال تقديم القروض والمساعدات الفنية على ان تتنوع تلك المسارات لتشمل مايلي:

- اقراض القطاع الخاص الزراعي (مع توافر الضمانات المطلوبة) .
- مشاركة المؤسسات المالية في اقامة المشروعات مع القطاع الخاص ، او القطاع الحكومي في الاقطار العربية .

- الاهتمام بتمويل مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ، والتي تهتم اضافة الى زيادة معدلات التنمية الزراعية بالقضايا الاجتماعية والتطعيمية والثقافية والصحية مما يستدعي وضع صيغة مناسبة لتلك القروض خاصة ما يتصل بسعر الفائدة وفترات السماح والسداد والاقساط .

- تقديم قدر من التمويل لدعم المزارعين في الدول العربية خاصة فيما يتعلق بتوفير مدخلات الانتاج أو لدعم الاسعار والذي من شأنه تحفيز المنتجين لزيادة الانتاج .

- قيام المؤسسات المالية العربية بالمشاركة والتنسيق مع المؤسسات المالية القطرية بانشاء مشاريع زراعية في الدول العربية في اطار عملية تجارية بحتة، بحيث يتم بيعها بعدها للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي . ومثال ذلك استصلاح مساحات من الاراضي وزراعتها بمحاصيل الحبوب او غيرها ، واقامة مشروعات صغيرة خاصة بانتاج الالبان او اللحوم ، واقامة مصانع للصناعات الغذائية وغيرها .

ثانيا : تطوير الآليات الخاصة بالتكامل الزراعي :

وهو ما يتعلق بالاتفاقيات المختلفة سواء كانت ثنائية او اقليمية او جماعية فقد اوضحت دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الخلافات السياسية العربية والاضطرابات

والنزعات القطرية قد حالت دون تنفيذ العديد من تلك الآليات التي يمكن تنفيذها دون تعارض مع الاتفاقيات المبرمة. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد الى ان ذلك يتطلب تحديد العمل الاقتصادي كما جاء في ميثاق العمل الاقتصادي العربي المنبثق عن قمة عمان عام ١٩٨٠، وأن تأخذ تلك الآليات حقها من الرعاية والالتزام بتنفيذها، دون ان تعصف بها رياح التغييرات والخلافات السياسية، ويمكن ايجاز تلك الآليات فيما يلي :-

- (١) البدء في تنفيذ تحرير التجارة بين الدول العربية او البعض منها، حسب الاوضاع القائمة ولسلع زراعية محدودة (وليس لكافة السلع) ، حتى لا يؤثر ذلك على العائد من التعريفية الجمركية الذي تخشاه بعض الدول العربية . وفي هذا الاطار يمكن البدء بسلعتين فقط يتم اختيارهما في اطار الانتاج والتجارة الخارجية العربية ، حيث يمكن استخلاص نتائج تلك التجربة خلال سنوات قلائل.
- (٢) تشجيع عقد الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص في الدول العربية (والا يقتصر ذلك على القطاع العام والحكومي) . وفي هذا الصدد يجب التأكيد على ان يكون التعامل بالاسعار العالمية حتى لاتضار دولة عربية من جراء عقد تلك الصفقات .
- (٣) زيادة فاعلية صندوق النقد العربي والبنك الاسلامي للتنمية في تمويل التجارة البينية الزراعية ، بحيث يمكن اقراض الدول التي يمكن ان تضار من اجراء الغاء التعريفية الجمركية على بعض منتجاتها الزراعية .
- (٤) تشجيع الاتفاقيات القطاعية على غرار الهيئة العربية لانتاج الحبوب التي تم انشاؤها بين اربعة دول عربية (مصر، سوريا ، السودان ، وليبيا) برأسمال مشترك وذلك بهدف استغلال الموارد الذاتية المتاحة في هذه الدول العربية طبقا لمبدأ الميزة النسبية . وفي هذا الاطار يمكن ان تكون هناك اتفاقيات خاصة بانتاج السكر والزيوت النباتية واللحوم والاسماك وغيرها حسب الاولويات التي يتم اقرارها .
- (٥) زيادة فاعلية الاتحادات النوعية مثل اتحاد منتجي الاسماك ، واتحاد منتجي الاسمدة الكيماوية واتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية ، والا يقتصر دورها على اقتراح المشروعات فقط - وانما يمتد ذلك ليشمل ترويج تلك المشروعات بحثا عن مصادر التمويل من قبل القطاع الخاص او القطاعات المشتركة .
- (٦) التوسع في انشاء مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية والتي من شأنها زيادة الاستثمارات وجذبها وتوطينها في داخل المنطقة العربية . وهذا الاسلوب لا يتعارض والاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية على مستوياتها المختلفة . ونقترح في هذا الاطار ما يلي :

(أ) انشاء منطقة حرة بين مصر والسودان وليبيا وهو مقترح تم تقديمه ابان تجربة التكامل بين القطرين المصري والسوداني . ويقوم المقترح على اساس تخصيص منطقة كاملة للاستثمارات الزراعية شاملة الانتاج والتسويق والتخزين

على ان تخضع تلك المنطقة لشروط المناطق الحرة المعمول بها فى جميع دول العالم .

(ب) إنشاء منطقة حرة فى دول المغرب العربى ، يمكن من خلالها زيادة الاستثمارات الزراعية بين المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا . وهذه المنطقة لاتمنع او تحول دون اشتراك ليبيا او مصر او السودان فيها ، وانما هى منطقة حرة عربىة تعطى الحق للمستثمر العربى (من اى دولة) للاستثمار الزراعى فيها .

(ج) انشاء مناطق حرة فى دول المشرق العربى وفى دول الخليج العربى .

تجدر الاشارة الى ان انتشار مثل هذه المناطق الحرة سوف يساهم كثيرا فى زيادة معدلات التنمية الزراعية حيث تعمل على جذب العمالة من كافة الاقطار ، وجذب الاستثمارات وتنشيط التجارة البينية . الا ان ذلك يستلزم الاعداد الجيد للوائح وتوفير الشروط الميسرة لدخول المنطقة والاستثمار فيها والحق فى تحويل رأس المال او الارباح ، وغيرها من التشريعات المحفزة للاستثمار .

(٧) استخدام اسلوب " حق الامتياز " الذى يعنى منح الدول العربية حقوق الامتياز لاستغلال الموارد المتاحة لفترة زمنية طويلة قد تمتد الى مائة عام مثلا ، يمكن تجديدها . حيث ان هذا الاسلوب معمول به فى دول العالم الاخرى . وقد ثبت نجاحه واعطى نتائج ايجابية . خاصة وانه يأخذ فى الاعتبار توزيع المنافع والاعباء . وعلى المستوى القومى للعالم العربى فمن الممكن اعطاء شركة عربية (قطاع خاص او حكومى مشترك) حق الامتياز لاستغلال منطقة بكاملها لانتاج الحاصلات الزراعية وتسويق انتاجها فى الدول العربية بما فى ذلك دولة المقر . على الا تخضع هذه المنطقة للاجراءات والسياسات الحكومية القطرية خاصة ما يتصل بالسياسات التسعيرية والتسويقية ، مع التزام اصحاب حق الامتياز بدفع الضرائب والرسوم والايجار المنصوص عليها فى عقد الامتياز . ومن الموصى به اضافة شروط جزائية عند الاخلال بمبادئ العقود المبرمة . ويمكن ضمان تلك العقود بتسجيلها فى احدى المؤسسات العربية ونظيراتها الدولية .

(٨) التنسيق بين المنظمات العربية التخصصية ، والذى يعنى توزيع الادوار والاختصاصات بما يضمن تحسين فعالية وكفاءة الاداء . ويتم ذلك على مستويات ثلاث :

- التنسيق فيما بين المنظمات العربية .
- التنسيق بين تلك المنظمات والمراكز والاجهزة القطرية .
- التنسيق بين تلك المنظمات ونظيراتها العالمية والاقليمية .

وفى هذا الاطار يمكن اعطاء بعض الامثلة كالآتى :

(أ) فى اطار فريق عمل الامن الغذائى العربى فان من الاهمية بمكان احداث قدر اكبر من آليات التنسيق والتكامل بين الاجهزة والمنظمات العربية التى تعمل فى مجالات التمويل والدراسات والترويج والتنفيذ لمشروعات الامن الغذائى

وعلى سبيل المثال توجد ضرورة لاحداث التنسيق والتكامل بين الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (الصندوق العربى للتمويل) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (بيت الخبرة العربى فى الدراسات والتنسيق) والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى (المؤسسة العربية فى تنفيذ المشروعات) (١) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (المؤسسة العربية لترويج وضمان المشروعات).

(ب) احداث قدر من التنسيق بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومراكز البحث العلمى فى الدول العربية بما يسمح بتبادل المعارف والخبرات فى مجال المعاملات الزراعية المختلفة مما يساهم فى زيادة الفعالية وتقليل تكلفة البحث العلمى وتعميم الفائدة.

(ج) التنسيق والترابط بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية (باعتبارها بيت الخبرة العربى فى مجالات الزراعة وكأمانة فنية لفريق عمل الامن الغذائى العربى) وبين نظيراتها على المستويات الاقليمية والدولية بما فى ذلك البرنامج الانمائى للامم المتحدة، والمنظمة الدولية للاغذية والزراعة ومجلس القمح العالمى، وبرنامج الغذاء العالمى، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا - وذلك بهدف تبادل الخبرات والتنسيق فى انجاز المشروعات والبرامج المتصلة بالتنمية الزراعية العربية.

(٩) التنسيق بين الدول العربية (ثنائيا او اقليميا أو جماعيا) فى مجال التجارة الخارجية الزراعية مما يعطى فرصا تفاوضية اكبر عند الشراء وفى عقد الصفقات المتكافئة مع دول العالم المتقدم فى مجالات تبادل المنتجات الزراعية بسلع مصنعة او استيراد التكنولوجيا الملائمة، وكمثال لذلك يمكن عقد صفقات متكافئة بين كل من مصر والسودان وليبيا مع العالم الخارجى فى مجالات السلع الزراعية (القطن، والمحاصيل الزيتية، والموالح وغيرها) وذلك فى تبادل سلع تحتاجها تلك الاقطار على ان يتم فى ذات الوقت تبادل تجارى فى تلك السلع من الاقطار المعنية. وهذا النظام يمكن ان يقوم به القطاع الخاص العربى دون اثاره اى مشكلات اقتصادية او سياسية.

(١٠) التنسيق بين الدول العربية فى مجالى البيئة والمياه خاصة وان اهميتهما بدأت تزداد وضوحا خلال العقدين الماضيين.

وفى هذا الصدد يجب وضع برامج مشتركة لاعادة التوازن البيئى فى المنطقة العربية، اضافة الى الاهتمام بالقضايا المتصلة بالمياه. مما يستدعى انشاء جهاز تنسيقى عربى فى اطار المقترح الذى اعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية^(١).

(١١) ماتم عرضه اعلاه يعتبر مجرد مثال. اذ ان هناك عدد من الشركات القومية التخصصية فى مجالات الثروة الحيوانية وغيرها تعنى بالانتاج وتنفيذ المشروعات وينطبق عليها ذات الية التنسيق.

(١٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مقترح انشاء هيئة عربية للمياه، ١٩٩١.

- (١١) الاستفادة بقدر الامكان من الاتفاقيات الجماعية التي تم ابرامها في اطار جامعة الدول العربية خصوصا ما يتعلق منها بانتقال العمالة وانتقال رؤوس الاموال واستثمارها، ومنع الازدواج الضريبي، وغيرها من الاتفاقيات حيث ان تلك الاتفاقيات قد تقررت نتيجة لعوامل عديدة، ويمكن الاستفادة من نصوصها في الاتفاقيات الثنائية والاقليمية.
- (١٢) الاستفادة في مجال المشروعات المشتركة بين دولتين او عدة دول لتنسيق السياسات الزراعية خاصة ما يتعلق بالتسويق والاسعار.

ثالثا: زيادة فعالية أجهزة الاعلام العربية:

لابد من القول في هذا الصدد ان الظروف الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية تستوجب ضرورة اهتمام اجهزة الاعلام (المقرؤة والمسموعة والمرئية) بقضايا التكامل والتنمية.

وفي المجالات الزراعية هناك عدة أساليب يمكن تلخيصها فيما يلي :

- (١) تدعيم الدور الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الزراعية في استصدار الدوريات والنشرات والتقارير التي تعكس الواقع والتطورات العربية . مما يستدعي تكثيف مثل تلك الجهود والاستزادة من تلك الاستصدارات وفي فترات زمنية متقاربة.
- (٢) تكثيف الجهود المبذولة في الوقت الراهن لمعالجة القضايا الزراعية في شكل عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية والدورية.
- وفي هذا الاطار فان على اجهزة الاعلام العربية القاء المزيد من الضوء على تلك الجهود التي تساعد على توسعة وتبادل القاعدة المعرفية باوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي اضافة الى ازالتها للحواجز الوهمية من عدم الثقة التي تفصل بين بعض الاقطار العربية .
- (٣) العمل على اقامة المعارض الزراعية بين الدول العربية بصفة منتظمة مما يساعد على تشجيع قيام عناصر فعالة من " المنظمين " الذين يمكن لهم القيام بدور بارز في مجالات الاستثمار والتسويق وعقد الصفقات التجارية .

٢.٣.٥ وسائل التنفيذ على المدى الطويل:

أثبتت التجارب العربية والدولية في مجالات التكامل الزراعي ان نجاحها يرتبط بعدة عوامل من أهمها توفر الارادة السياسية وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم والتدريج في ارساء قواعد الفكرة في طوعية ودون قسر .

فالمجتمعات لكي تصل الى مرحلة التكامل او الاتحاد الاقتصادي عليها البدء بمنطقة التجارة الحرة ثم تدرج الى مرحلة الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة وصولا للسوق الموحدة.

وفيما يلي يمكن استعراض بعض الوسائل التي يمكن اتباعها على المدى الطويل لتحقيق اهداف التكامل الزراعي العربي.

أولاً: الوسائل الخاصة بتحرير التجارة البينية العربية:

ان من أهم اسباب انخفاض حجم التجارة البينية العربية اختلال هيكل التجارة العربية . فالتجارة ترتبط بالانتاج ومدى تحقيق الوفرة التصديرية . وفي هذا الاطار يمكن تقديم عدة وسائل خاصة بتحرير التجارة من خلال محور زمني قد يمل الى عشر سنوات:

(١) التنسيق في مجالات الانتاج، بمعنى التخصص في انتاج منتجات زراعية معينة فسي دولة أو عدة دول يكون لها ميزة نسبية في انتاجها . ويمكن حساب الميزة النسبية في اتجاهين : ميزة نسبية للحاصلات الزراعية بشكل عام، وميزة نسبية لحاصلات التصدير . ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل يمكن تخفيض حدة التنافس في الاسواق العربية والعالمية لدول عربية تشترك في انتاج معين . وهناك عدة حالات يمكن التطرق اليها وهي القطن (مصر والسودان)، الفاكهة (مصر والمغرب)، الخضر (مصر ودول شمال افريقيا والاردن) . فهذه المحاصيل لا يمكن التوصية بعدم زراعتها في احدى الدول التي تقوم بانتاجها فعلا ، ولكن يجب التوصية بالتنسيق في التصدير للجزء الفائض للسوق العالمي ، بمعنى تلافي المنافسة بين الدول العربية .

(٢) اتساقا مع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك فان تحرير التجارة يجب ان يتم على مراحل، حيث يمكن البدء بتخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٥٪ في السنة الاولى، ثم ١٠٪ للسنوات التالية حتى خمس سنوات ، ثم زيادة النسبة تدريجيا حتى يمكن ازالة التعريفة كاملة خلال عشر سنوات . مع مراعاة الوضع الاقتصادي للدول متوسطة ومنخفضة الدخل التي يمكن ان تتأثر بهذا التخفيض . ويمكن ذلك من خلال الانفاق على انشاء منطقة التجارة الحرة في عدة دول ، أو أنشاء اتحاد جمركي له تعريفه موحدة مع دول العالم الخارجي . اما الوصول الى السوق العربية المشتركة فانه يأتي تلقائيا بعد الانتهاء من ازالة التعريفة والقيودات البينية .

ثانياً: اصلاح الهياكل الانتاجية العربية:

وهذا يستلزم توفير الموارد المادية مع الاستعانة بالموارد البشرية في الدول العربية التي سوف يتم انتقالها تلقائيا، والاسلوب المقترح في هذا الصدد ينطوي على فكرة "مشروع مارشال" الذي اعطى دفعة كبيرة لدول اوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية حتى تصل الى مستواها الحالي . وهذه الفكرة وان كان قد سبق طرحها من قبل ، الا انها لازالت تمثل اتجاها ايجابيا يجب تشجيعه حتى يمكن تحقيقه، مما يساعد الدول العربية الفقيرة على تخطي الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها .

والاقتراح يركز على أن تقوم الدول العربية ذات الفوائض الرأسمالية بأعطاء دفعات مالية يمكن تقسيمها على مدى زمني قدره عشر سنوات تمنح للدول العربية ذات الدخول المنخفض في اطار من مبادئ المنافع والتكاليف فاذا كانت الدول العربية المصدرة للنفط ستقوم بتحمل تكلفة هذا المشروع القومي فيجب ان تحصل على عدة منافع منها:

- (أ) تفضيل التجارة مع تلك الدول ، وبصفة خاصة في مجال التصدير اليها حيث يتم تخفيض اسعار الصادرات بنسبة ملموسة عن الاسعار العالمية.
- (ب) تقديم منافع غير مباشرة من كل دولة عربية تستفيد من ذلك المشروع القومي فى مجالات التعليم والارشاد والتدريب والبحث العلمى الى مواطنى الدول المانحة (دون مقابل).
- (ج) تقديم التسهيلات والامتيازات للمستثمرين من الدول المانحة للاستثمار في المشروعات الزراعية . ويدخل فى هذا الاطار منح دور تفضيلى للشركات العربية بدلا من الشركات الاجنبية متعددة الجنسيات.

ثالثا: اقامة مخزون استراتيجى عربى من الغذاء:

وهى فكرة تناولتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مطلع الثمانينات فى اطار دراساتها حول الامن الغذائى العربى . ولقد تعذر امر تنفيذها لتغلب التفكير القطرى على المصلحة القومية . وعلى المستوى العالمى فهناك تجربة جديرة بالتأمل وهى قيام الدول المتقدمة باقامة مخزون استراتيجى من النفط في وقت انخفاض اسعاره تفاديا للضغوط من الدول المصدرة . اما على المستوى العربى فان هناك عدة بدائل يمكن طرحها كما يلى:

- (١) اقامة مخزون عربى جماعى للقمح تساهم فى تكاليفه كافة الدول العربية بهدف ايجاد التوازن بين معدلات الانتاج والاستهلاك لكل دولة . وفى اطار هذا المشروع تقوم كل دولة عربية بوضع سياساتها حيال الانتاج والاستيراد والسحب من المخزون الاستراتيجى .
- (٢) اقامة مخزون استراتيجى فى منطقة الخليج العربى تقوم الدول العربية النفطية بتكاليف انشائه . ويدار بصفة تجارية تلبية لاحتياجات الدول العربية طبقا للاسعار العالمية السائدة اضافة الى تغطية تكاليف الانشاء.
- (٣) اقامة مخزون استراتيجى عربى للحبوب او القمح بصفة خاصة ، عن طريق القروض من المؤسسات المالية العربية لاي دولة ترغب فى ذلك ، على ان يراعى فى ذلك فترة السماح وسعر الفائدة.

رابعا: تحسين البنية الاساسية:

وهو مقترح يتكون من اتجاهين:

الاول خاص بتحسين البنية الاساسية داخل الدول العربية التى تعاني من ضعفها ، والثانى يتصل بالبنيات الاساسية بين الدول العربية . فبالنسبة للاتجاه الاول فان تدعيم ذلك يعتمد بالضرورة على امكانيات الدولة وقدرتها على الاستعانة في تحقيق بذلك بالقروض والتمويل الخارجى . اما الاتجاه الثانى والخاص ببناء الطرق والبنيات الاساسية الاخرى التى من شأنها زيادة حركة التجارة البينية فان مسئولية تحقيق ذلك تقع على عاتق الدول

العربية في نطاق المنطقة الواحدة. اضافة الى تدعيم وسائل النقل البحري والجوى مما يستلزم اعطاء دفعات قوية في هذه المجالات للاستعاضة عن الشركات الاجنبية التي تحتكر نقل واردات وصادرات الدول العربية في الوقت الراهن، خاصة وان تلك المجالات ذات تكلفة انشائية عالية اضافة الى تكاليف صيانتها مما يستلزم وجود اسواق كبيرة لها يمكن ان تتأتى من خلال العمل الجماعي العربي تحقيقا للربحية المعقولة في اطار اقتصاديات الحجم الكبير.

خامسا: العمل على تخفيف حدة مشكلة الديون الخارجية:

تعد هذه المشكلة احدى المعوقات الرئيسية التي تجابه العديد من الاقطار العربية ذات المديونية الخارجية العالية، مما يستدعي اتخاذ بعض الحلول بشأنها في اطار عربي. والتفاوض بشكل جماعي لتخفيض قيمة الديون او تخفيض خدمة الدين او مدد آجال السداد. اذ ان التفاوض في اطار المنطقة الواحدة يعطى تأثيرا اكبر. كما انه من الاهمية بمكان ان تكون هناك مساهمة عربية في هذا الشأن من المصارف والمؤسسات العربية والاقطار العربية الدائنة لاقطار اخرى في المنطقة العربية. كما يمكن ان تكون هناك مساهمة عربية من خلال الفائدة المستحقة على الودائع العربية في مصارف الدول المتقدمة لتخفيف حدة الديون على الدول العربية المدينة.

سادسا: المحافظة على البيئة الزراعية:

وهذا يعد بمثابة اسلوب يساعد على زيادة الانتاج، حيث يدخل في هذا الاطار مقاومة التصحر والجفاف والمحافظة على الموارد المائية والارضية ومقاومة التلوث في كافة صوره واشكاله، والتي يمكن ان تؤتى آثارا ايجابية في ظل تعاون وتنسيق عربي.

وهناك تجارب بدأ العمل بها في بعض الدول العربية وهي خاصة بتحويل المخلفات الزراعية الى اسمدة عضوية. وفي هذا الاطار يمكن ان تنشأ شركات عربية لحماية البيئة والاستفادة من تلك المخلفات باسلوب اقتصادي مربح.

سابعا: تعميق مفهوم التكامل:

وهو أمر لن يتأتى في فترة وجيزة. حيث انه يرتبط بقضايا التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية بوجه عام. ويمكن في هذا الاطار العمل على تخفيض نسبة الأمية المتفشية في الدول العربية، وزيادة الانفاق على التعليم بشقيه العام والتقني اضافة الى الاهتمام بقضايا البحث العلمي مما يساهم في تحسين القدرات والطاقات البشرية، التي ستدفع بدورها بعجلة الانتاج والانتاجية وتهيئ مناخا عاما ملائما لتقبل الفكر التكاملي.

الملاحق

ملحق رقم (١١)

قوائم مشروعات الأمن الغذائي التي اقر فريق عمل الأمن الغذائي الترويج لها

أولاً: القائمة الأولى (الاجتماع الثاني - الرياض يونيو ١٩٨٤)

سلسلة	اسم المنتج	موقع	الموقع المقترح	الجهة المقدم منها	الجهة المروجة	نتيجة الترويج
١-	مركزات اعلاف الدواجن	الامارات	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	استبعد لصغر حجمه
٢-	مركزات اعلاف الدواجن	المنطقة الشرقية السعودية	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	تم الارتباط مع شركة الهجر
٣-	مركزات اعلاف الدواجن	المنطقة الغربية/السعودية	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	تم الارتباط مع شركة القصيم
٤-	مركزات اعلاف الدواجن	العراق	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	تحت موافقة الحكومة
٥-	تربية اجداد وامهات فروج اللحم	السعودية	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	العربية للاستثمار	تم الارتباط مع مجلس تعاون الخليج كمشروع واحد
٦-	تربية المرووق الاصيلة لانتاج وحدات الفروج	المشرق العربي	العربية للاستثمار	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	تم الاعلان عن الدعوة لتأسيس شركة مشتركة مع العربية للثروة الحيوانية.
٧-	تصنيع محادات الدواجن وحيوانات المزرعة	الاردن	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	تم الارتباط مع العربية للثروة الحيوانية.
٨-	تربية جدات وامهات دجاج اللحم	سوريا	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	تم الارتباط مع العربية للثروة الحيوانية
٩-	الانتاج الحيواني المتكامل بدير الزور	قطر	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	قيد الارتباط مع العربية للثروة الحيوانية
١٠-	انتاج الالبان الطازجة	قطر	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	تم الارتباط مع الشركة القطرية للدواجن.
١١-	المزقة العربية القطرية لانتاج الدواجن	السودان	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	تم الارتباط مع العربية للثروة الحيوانية
١٢-	انتاج الدواجن بالخرطوم	الامارات	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	العربية للثروة الحيوانية	تم الارتباط مع العربية للدواجن بالفجيرة.
١٣-	انتاج الدواجن بالفجيرة					

تابع ملحق رقم (١١)

ملسل	أ- المثاروع	الموقع المقترع	الجهة المقدم منفسا	اللجنة المبروع	مشرع
١٤-	انتاج الذره الطعرا١	السودان	الحكومة المبرربة	المرربة للثروة الةبروانة	مشرع غير مكتمل وتابل التبروع له
١٥-	الانتاج الةبروانة بالمسيلات	السودان	الحكومة السودانية	" "	طلبت الحكومة التبرع فبه
١٦-	تسمين الابرار بموجابو	الصومال	اللجنة الفنية	" "	لم تتوفر دراسته للجنة
١٧-	الابرار والاعنام بةبر	الصومال	اللجنة الفنية	" "	لم تتوفر دراسته للجنة
١٨-	انتاج الةبروب والاعلاف والةبر بةلة	العراق	اللجنة الفنية	" "	لم ترغب الحكومة ف التبرع له لتنفذه بواسطتها
١٩-	المهد البرى	الصومال	اللجنة الفنية	" "	لم تتوفر دراسته للجنة
٢٠-	مهد وتبئع الاسماك	سلطنة عمان	اللجنة الفنية	" "	لم تتوفر دراسته للجنة
٢١-	تبئع الاسماك	المغرب	اللجنة الفنية	" "	لم تتوفر دراسته للجنة
٢٢-	المبئع الزراى الصناعى بةبر دارفور	السودان	اللجنة الفنية	المرربة للاستثمار الزراى	تم الاعلان عن الدعوة لتأسس شركة مشتركة مع المرربة للاستثمار الزراى
٢٣-	انتاج الارز	السودان	اللجنة الفنية	" "	" "
٢٤-	انتاج المالحوم للتمدبر	السودان	المرربة للاستثمار الزراى	" "	" "
٢٥-	المكابو اب للانتاج الزراى	السودان	اللجنة الفنية	" "	" "
٢٦-	اكمال مصنع سكر ملوط	السودان	اللجنة الفنية	" "	لم تتوفر دراسته للجنة ، وأجل تبروجه
٢٧-	المبئع الزراى الصناعى لقناة جوفلى	السودان	اللجنة الفنية	" "	" "
الغائمة الثانية (الاجتماع الثالث - الكويت يونيو ١٩٨٥) :					
٢٨-	معمل شباك ومعدات الصيد	المغرب وتونس	غير موضح	غير محدد	غير موضح
٢٩-	انتاج المروتن احادى الخلية		غير موضح	غير محدد	أجل التبرع له لةبن متابعة آثاره المةبة
٣٠-	تطوير المهد البرى	موريتانيا	حكومة موريتانيا	غير محدد	لا توجد دراسة ، وةحتاج تنسيقا مع الدراسة القطاعية الممولة من الصندوق الكويتى
٣١-	التسمية الزراعية بةبره	تونس	غير موضح	غير محدد	غير موضح
٣٢-	انتاج الالبان	المغرب	غير موضح	غير محدد	غير موضح
٣٣-	انتاج الاعنام المكثف	العراق	الحكومة العراقية	غير محدد	لا توجد دراسة
٣٤-	انتاج الاعنام المكثف	سوريا	الحكومة السورية	غير محدد	لا توجد دراسة

ثانيا :

تابع ملحق رقم (١)

مسلل أسم المشروع	الموقع المقترح	الجهة المقدم منها	الجهة المراجعة	نتيجة الترويج
القائمة الثالثة (الاجتماع السابع - القاهرة فبراير ١٩٩٠)				
٣٥- إنتاج الحبوب والاعلاف في الرعيه	سوريا	حكومة سوريا	جميع اعضاء الفريق والمؤسسات العربية	توجد دراسة أولية
٣٦- إنتاج الحبوب والاعلاف بالهادية	سوريا	"	"	"
٣٧- إنتاج الاعلاف والاكبان	موريتانيا	غير موضح	"	"
٣٨- المجمع الزراعي الصناعي للزيوت	الصومال	غير موضح	"	"
٣٩- مزرعة متكاملة للإنتاج النباتي والحيواني في حمص	سوريا	حكومة سوريا	"	"

كما أقر الفريق الترويج لمشروع إنتاج الذره الصفراء بالسودان والسابق للفريق اقرار الترويج له في القائمة الاولى

تابع ملحق رقم (١)

المشروعات المضافة الى قائمة اولويات الامن الغذائى
ودعى فريق عمل الامن الغذائى العربى لدراستها

اسم المشروع	الموقع المقترح	الجهة المروجه والمسئولة عن اعداد الدراسة
أولاً : مشروعات مضافة في الاجتماع السابع للفريق :		
١- مشروع تطوير الصناعات السمكية	موريتانيا	المنظمة الصناعية
٢- مشروع الاسماك	اليمن الديمقراطى	المنظمة الصناعية
٣- مشروع المجمع الصناعى الزراعى للزيوت النباتية والاعلاف	السودان	المنظمة الصناعية
ثانياً : مشروعات مضافة في الاجتماع العاشر للفريق * :		
٤- مشروع تطوير زراعة الحبوب في المناطق متوسطة الامطار	المغرب	المنظمة الزراعية
٥- مشروع اقامة قاعدة معلومات مشروعات الامن الغذائى	الامانة الغنية	المنظمة الزراعية

• أعيد اضافة مشروع تطوير صناعة الاسماك فى موريتانيا والسابق اضافته فى الاجتماع السابع .
كما دعى الفريق لبلورة مشروع المجمع الصناعى الزراعى للزيوت النباتية والاعلاف ، الى
تحديث دراسة مشروع انتاج اللحوم للتصدير بالسودان .

تابع ملحق رقم (١٧)

الاسم المشروع	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ بدء العمل	النظ القانوني	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الأهداف
٧- شركة الاسماعيليه للتوزيع السمكية	مصر	١٩٧٨	١٩٧٩	شركة مساهمة	٣٠٠ مليون جنيه مصري	١- فعاليات مصرية ٢- فعاليات سعودية	٨١,١ ١٨,٩	إقامة المزارع السمكية لاستغلالها في إنتاج الأسماك وإنتاج مسحوق السمك المستخدم كغذاء حيواني.
٨- الشركة الاولى للاعمال الزراعية	مصر	١٩٧٦	١٩٧٦	شركة مساهمة	٢,٧ مليون جنيه مصري	١- فعاليات سعودية ٢- فعاليات مصرية	٧٥ ٢٥	إنشاء مجمع زراعي صناعي لإنتاج المحاصيل الزراعية
٩- الشركة العمرية للدواجن	مصر	١٩٧٨	١٩٧٩	شركة مساهمة	١٠,٧٥٦ مليون دولار أمريكي	١- فعاليات مصرية ٢- فعاليات كويتية ولبنانية وعراقية	٥١ ٤٩	إنتاج البيض والكتاكيت
١٠- الشركة السودانية السودانية لاصيد الاسماك	موريتانيا	١٩٧٨	١٩٧٨	شركة مساهمة مشتركة	٢٠ مليون دولار أمريكي	١- الحكومة السودانية ٢- الحكومة العراقية	٥١ ٤٩	صيد الاسماك وتعليبه وتصنيعه وتسويقه
١١- الشركة السودانية السودانية لتنمية الثروة الحيوانية المحدودة	السودان	١٩٨٠	١٩٨٣	شركة عربية مساهمة	٤ مليون دينار كويتي	١- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ٢- حكومة السودان	٧٥ ٢٥	تربية وتحسين وتسمين الحيوانات وإنتاج الأعلاف وتسويق منتجات الشركة في السودان وخارجه
١٢- شركة الإمارات والبحر الاحمر للاستثمار المحدودة	السودان	١٩٨٠	١٩٨٠	شركة خاصة محدودة	١٥ مليون دولار أمريكي	١- شركة الاستثمارات والسودان للاستثمار المحدودة ٢- مجلس تنفيذي محافظة البحر الاحمر	٦٦,٥ ٣٣,٥	ممارسة الاستثمار في جميع المجالات خاصة المجال الزراعي بهقيقه - كذلك الصناعة والتعل والتزجيل والتخزين وتشييد المقاربات والتعددين والتقيب والمساكنه كذلك.
١٣- شركة الخليج للتنمية الزراعية	الإمارات العربية	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة عامة محدودة المسؤولية	٢٠٠ مليون درهم إماراتي	١- حكومة إمارة الشارقة ٢- شركة مجموعة الشارقة ٣- شركة الخليج الإستثمارية المقارنة عجمان	غير معروف	إنتاج البيض والفروج والأعلاف المركبة على اختلافها والمساهمة في شركة غذائية ومناخية في المغرب العربي.

اسم المساهم	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ بدء العمل	النطل	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الأنش
١٣- تابع شركة الخليج للتنمية الزراعية	الإمارات العربية	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة عامة	٢٠٠ مليون درهم إماراتي	١- شركة المنتجات الزراعية ٢- الغذائية الكويت ٣- شركة الخليج الصناعية ٤- المقاربية عجمان ٥- الشركة الصناعية ٦- المقاربية الكويت ٧- مجموعة من رجال الأعمال والمعاملات الاقتصادية والمالية بالكويت والإمارات	غير معروفة	إنشاء مزارع للدواجن والمواشي بهدف توفير الإحارات المحلية وبذلك أن الخلف الأخرى بالاهتمام المعاصر وبطريقة منتظمة .
١٤- شركة عجمان للدواجن والسواشي	الإمارات عجمان	١٩٧٩	١٩٨٣	شركة مساهمة	١٠٠ مليون درهم إماراتي	١- فعاليات اقتصادية من دولة الإمارات ٢- فعاليات اقتصادية من الكويت	-	إنشاء مزارع للدواجن والمواشي بهدف توفير الإحارات المحلية وبذلك أن الخلف الأخرى بالاهتمام المعاصر وبطريقة منتظمة .
١٥- الشركة الشارقة للدواجن	مصر	١٩٧٨	١٩٧٨	شركة توصية	٨٠ مليون دولار أمريكي	١- فعاليات مصرية ٢- فعاليات مصرية	٧٧ ٤ ٢٢ ١	إنشاء الدواجن للتربية والتفريخ
١٦- الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي	السودان	١٩٧٦	١٩٧٦	شركة خصوصية محدودة	٢٥ مليون دولار أمريكي	١- الحكومة المصرية ٢- الحكومة السودانية	٥٠	القيام بدراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة مشروعات التنمية بالسودان أو خارجية بما فيه استثمار واستزراع الأراضي وتطعيم المنتجات الزراعية وتربية وتطعيم الثروة الحيوانية والسكنية والدواجن
١٧- شركة الاسماعيليه مصر للدواجن والإعلاف	مصر	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة	٨ مليون دولار أمريكي	فعاليات مصرية وسودانية	-	تربية الدواجن وتسويقها والإعلاف

اسم المنشور	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ بدء العمل	انقل القانوني	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الاهداف
١٨- شركة رأس الخيمة للداخن والعلف	الإمارات رأس الخيمة	١٩٧٦ هـ	١٩٧٦	شركة مساهمة	٤٠ مليون درهم إماراتي	١- حكومة إمارة رأس الخيمة ٢- حكومة إمارة أبوظبي ٣- المركز المالي الكويتي ٤- شركة الكويت للتأمين ٥- شركة إمارة التأمين الكويتية ٦- شركة بلاسم (رأس الخيمة) ٧- الشركة الكويتية المتحدة للداخن ٨- عدد كبير من الشركات والأفراد من دولتي الإمارات والكويت	-	إنشاء وتشراء المزارع والأرض والمقارنات لتربية الدواجن بمختلف أنواعها والمتاجرة بلحوم الدواجن والبيض والعلف
١٩- الشركة السودانية المعمرة لمشروعات البرى والأشجار	السودان	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة	٥ مليون دولار أمريكي	١- حكومة السودان (المؤسسة العامة لعمال البرى والمحيطات) ٢- شركتا الكرافات المعمرة والسد العالي للأعمال المدنية	٥٠	حفر بساتين - زراعات لمشروعات البرى والصفوف + حفاثر جوف ترابستة وأعمال تهيئة مجارى الأنهر بالبلط بين وخارجها.
٢٠- شركة مارب للداخن المساهمة	الجمهورية العربية اليمنية	١٩٧٩	١٩٨٣	شركة مساهمة يمنية	٦٩١ مليون ريال يمني	١- الشركة العربية للتنمية الثروة الحيوانية ٢- حكومة اليمن ٣- شركة الاستثمار العربية (الرياض) ٤- جهات أخرى	١٢٧ ٦٩ ١٢٠ ١٢٩	إنتاج الكتاكيت ، دجاج لحم ، إنتاج البيض ، علف الدواجن ، وإنتاج سداد الدواجن المجفف

تابع ملحق رقم (٢)

اسم المشروع	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ بدء العمل	النظير القانوني	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الاهداف
٢١- الشركة السودانية الكويفية للإنتاج الحيواني المحدودة	السودان	١٩٧٤	١٩٧٤	شركة مساهمة	٧ مليون جنيه سوداني	١- الشركة السودانية الكويفية للاستثمارات المحدودة ٢- الشركة الكويفية للتجارة والمقاولات والاستثمار الخارجية ٣- قطاعات سودانية	٣٩,٧ ٤٩,٠ ١٤,٣	المتاجرة بالاعمار والمسابية والاعلاف تنمية الثروة الحيوانية بالسودان
٢٢- الشركة العربية لمصايد الاسماك	السعودية	١٩٧٨	١٩٧٨	شركة عربية مبنية على جامعة الدول العربية	٢١ مليون دولار امريكي	١- السعودية ٢- العراق ٣- ليبيا ٤- السودان / قطر / الكويت ٥- الاردن / فلسطين / سوريا ٥- الصومال / موريتانيا البحرين العماني	٣١ ٢٨ ١٥ ٥ ١ ١ ١	انشاء مزارع اسماك وصيد وتجهيز وتعليب وانشاء اسطول صيدى
٢٣- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	سوريا	١٩٧٥	١٩٧٧	شركة عربية مساهمة مبنية على مجلس الوحدة الاقتصادية	١٠ مليون دينار كويتي	١- الاردن ٢- الامارات ٣- السعودية ٤- سوريا ٥- الصومال ٦- الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية / الكويت ٧- العراق ٨- مصر ٩- اليمن الشمالي ١٠- قطر ١١- الشركة العربية للاستثمار الرياضي ١٢- السودان	٤٨,٤ ١٦,٨١ ١٦,٨١ ٨٤,٠ ٨٤,٠ ١٦,٨١ ١٦,٨١ ٨٤,٠ ١٠,٠٨ ١,٦٨ ١,٦٨	الاعمال الطبية ، والزراعية المساهمة والتجارية الخاصة بالانتاج وتعليب وتعليق وتسويق المنتجات الحيوانية والاعلاف

تابع ملحق رقم (٢)

اسم المشروع	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ بدء العمل	النوع	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الاهتمام
٢٤ - شركة التنمية الإعلامية (السودان) المحدودة	السودان	١٩٨٣	١٩٨٣	شركة مساهمة عامة محدودة	١٠٠٠ مليون دولار أمريكي	١- فعاليات سودانية ٢- فعاليات اسلامية	٤٠	الاستثمار في الزراعة (أبواب) ، حيوان ، وتطعيم (التوراة المعدنية) الاستثمار في العقارية والحدائق الاستثمار في ذات المرافق السريع
٢٥ - الحركة العربية السودانية للدراسات بواسطة الهيئة العربية للاستثمار والاقتصاد الزراعي	السودان	١٩٨٠	١٩٨٠	شركة خاصة ذات مسئولية محدودة	٣٣ مليون دولار أمريكي	١- الهيئة العربية للاستثمار والاقتصاد الزراعي ٢- بنك الوحدة الخرطوم ٣- حكومة السعودية ٤- حكومة الكويت ٥- حكومة العراق	٢٥ ٢٠ ١٢.٥ ١٢.٥ ١٢.٥	إنتاج وتطعيم وتسويق المحاصيل الزراعية بمنطقة عامة ، ومحاصيل الحبوب والعنقية بمنطقة خاصة
٢٦ - الحركة العربية السودانية للخزير بواسطة الهيئة العراقية للمحذورة - بواسطة الهيئة العراقية للمحذورة والاقتصاد الزراعي	السودان	١٩٨٠	١٩٨٠	شركة خاصة ذات مسئولية محدودة	١٢ مليون جنيه سوداني	١- الهيئة العربية للاستثمار والاقتصاد الزراعي ٢- الهيئة التجارية السودانية ٣- مؤسسة التنمية السودانية ٤- حكومة السعودية ٥- حكومة الكويت ٦- حكومة العراق	٢٥.٠ ١٠.٠ ١٠.٠ ١٢.٥ ١٢.٥ ١٢.٥	إنتاج وتصنيع وتسويق المحاصيل الزراعية بمنطقة عامة ، ومحاصيل الحبوب والعنقية بمنطقة خاصة
٢٧ - الحركة السودانية للزراعة بالليل الارز في المحذورة بواسطة الهيئة العربية للاستثمار والاقتصاد الزراعي	السودان	١٩٨١	١٩٨١	شركة مساهمة	٣٩ مليون جنيه سوداني	١- حكومة السودان ٢- الهيئة العربية للاستثمار والاقتصاد الزراعي	٤٩ ٥١	١) تطوير مزرعة الدولة بمنطقة اادي ٢) إنتاج ذرة وسمسم وقول موبيا

تابع ملحق رقم (٢)

اسم المشروع	الدولة	تاريخ التعاقد	تاريخ بدء العمل	إجمالي التكاليف	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الأهداف
٢٨- البنية التحتية العربية للاستثمار والأنشطة الزراعية	السودان	١٩٧٦	١٩٧٦	هيئة عربية مساهمة	١٥٠ مليون دينار كويتي	السودان (١)	١٥,٠	
						العراق (٢)	١٥,٠	
						السعودية (٣)	٢٢,٥	
						سوريا (٤)	-	
						الجزائر (٥)	١,٥	
						مصر (٦)	٣,٠	
						الكويت (٧)	١٩,٥	
						المغرب (٨)	١,٠	
						الإمارات (٩)	٧,٥	
						قطر (١٠)	-	
						(١١) الصومال	-	
						(١٢) موريتانيا	-	

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة للمعتنن الاقتصادية) : دليل المشروعات العربية المشتركة (العربية - العربية) (والسربية - الكولبية) الكويت ، ١٩٨٤

تابع ملحق رقم (٢)
المشروعات العربية الدولية

الاسم	نسبة المساهمة (%)	المساهمون	رأس المال	النظر القانوني	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الدولة	المنشع
1- تصنيع اعلال الدواءين بطاولة ٢٠٠٠م/٢٠٠٠م	٧٠	1- فعاليات سعودية ٢- فعاليات المانية	٢٥ مليون ريال سعودي	شركة مساهمة	١٩٧١	١٩٧١	السعودية	الشركة العربية للدواجن
انتاج بعض تطريخ	٥٢ ٢٤ ١٤	1- فعاليات مصرية ٢- فعاليات عربية ٣- فعاليات المانية	٢٧ مليون جنيه مصري	شركة مساهمة	١٩٧٧	١٩٧٧	مصر	شركة القاهرة للدواجن
انتاج اعلال دواجن	٧٠ ٨٠	1- فعاليات امريكية ٢- فعاليات سعودية	١٠ مليون ريال سعودي	شركة مساهمة	١٩٧٩	١٩٧٨	السعودية	شركة الاعلاف العربية السعودية
1- اقامة المشاريع الزراعية (جوانبي - مياقي) ازر ، فلسطين ٢- انتاج وتسويق المحاصيل والمنتجات الزراعية	٥٠ ٥٠	1- الشركة العربية للبيحة للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية التوجو	٦ مليون دولار امريكي	شركة مساهمة	١٩٧٧	١٩٧٧	توجو	الشركة الزراعية العربية للبيحة التوجوية
انشاء وادارة وتشغيل المشروعات الزراعية مزارع البان	٢٥ ٧٥	1- فعاليات سعودية ٢- فعاليات من جزر جبريس	٤٧ مليون ريال سعودي	شركة مساهمة	١٩٨٠	١٩٨٠	السعودية	شركة ماسترك السعودية
1- زراعة الاراضي واقامة مشاريع زراعية واستثمارها ٢- التزود بالحيوانات والمنتجات الزراعية والحيوانات الطبية واستيراد السماد والاولات ومستلزمات الانتاج	٦٠ ٤٠	1- الشركة العربية للبيحة للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية مالي	١١ مليون دولار امريكي	شركة مساهمة	١٩٨٠	١٩٧٤	مالي	الشركة العربية للبيحة المالية للزراعة والتزود بالحيوانات
1- استصلاح اسوداع الاراضي ٢- اقامة مشاريع زراعية بتكنولوجيا ٣- تصنيع وتسويق وتصدير المحاصيل	٧٠ ٢٠	1- الشركة العربية للبيحة للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية رواندا	٣ مليون دولار امريكي	شركة مساهمة	١٩٧٥	١٩٧٥	جمهورية رواندا	الشركة ل...: البيحة الزراعية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

تابع ملحق رقم (٢١) العربية الدولية

اسم المستثمر	الدولة	تاريخ التعيين	تاريخ بدء العمل	الظل القانوني	رأس المساهم	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الأمم
٨- الشركة العربية الليبية العامة	عابا	١٩٨٢	١٩٨٢	شركة مساهمة	١٠ مليون دولار أمريكي	١- الشركة العربية الليبية العامة للاستثمارات الخارجية ٢- حكومة غابا	٥٥ ٤٥	إنشاء شركتين تابعتين أحدهما زراعية والأخرى للتعبئة
٩- الشركة العربية الليبية الدولية للميد البحري (ستالين)	جمهورية التوجو	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة	٢ مليون دولار أمريكي	١- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- حكومة التوجو	٥٠ ٥٠	× ميد الاسماك × استغلال وتصنيع منتجات البحر والاحجار فيها
١٠- الشركة العربية الليبية الدولية للسكر	أنجوليا	١٩٨١	١٩٨١	شركة مساهمة	٥٠ مليون دولار أمريكي	١- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- أنجوليا	٤٩ ٥١	زراعة قصب السكر بولاية الدجا تصنيع وتسويق السكر
١١- الشركة العربية الليبية الباكستانية القابضة	باكستان الإسلامية	١٩٧٦	١٩٧٧	شركة مساهمة قابضة	١٠٠ مليون دولار أمريكي	١- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية باكستان	٥٠ ٥٠	التعبئة والمعالجة والتجارة والسياحة وميد الاسماك
١٢- شركة الإسماعيلية مصر للتنمية الزراعية	مصر	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة	١٤ مليون دولار أمريكي	١- قطاعات مصرية ٢- قطاعات يونانية ٣- قطاعات سعودية	٩٥ ٢ ٣ ٧٥ ٢٥	استصلاح الأراضي وإنتاج الخضر وتربية الأبقار ومنتجاتها الزراعية
١٣- شركة النيل للتنمية الزراعية (تاوكو)	مصر	١٩٧٩	١٩٨٠	شركة مساهمة	٢ مليون دولار أمريكي	١- قطاعات مصرية ٢- قطاعات سعودية ٣- وديعة كدية	٢٠ ٧٠	دعم الأمن الغذائي في مصر
١٤- الشركة العربية الليبية العامة للميد البحري	مالطا	١٩٧٣	١٩٧٤	شركة مساهمة	٣ مليون ليرة مالطية	١- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية مالطا	٥٠ ٥٠	ميد الاسماك وتسويقها في البلدان المتعاقبة مع الجهات الأخرى بالبلدين
١٥- الشركة العربية الليبية العامة القابضة	مدغشقر	١٩٨١	١٩٨١	شركة مساهمة	٨ مليون دولار أمريكي	١- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية مدغشقر	٤٩ ٥١	الاستثمار في الزراعة والصناعة وتربية الماشية والميد البحري والنفط البحري والبحوث واستخراج المعادن

تقديم ملحق رقم (١) المربية الدولية

اسم المشروع	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ بدء العمل	إجمالي المساهمة	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الأنشطة
١٦- الشركة المربية الليبية الثوبانية للميد البحري	جمهورية غومانا	١٩٨٠	١٩٨٠	شركة مساهمة	٥ مليون دولار	١- الشركة الثوبانية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية غومانا	٤٩ ٥١	× صيد الاسماك × بناء واستلاك وبيع كل انواع سفن الصيد وتسويق منتجات البحار داخل وخارج البلد.
١٧- الشركة المربية الليبية الليبية الليبية لتتمية وتسويق الانتاج الزراعي والحيواني	جمهورية النيجر	١٩٧٤	١٩٧٥	شركة مساهمة	مليار وخمسائة مليون	١- الشركة الثوبانية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية النيجر	٥٠ ٥٠	استصلاح واستزراع الاراضي وانشاء مشاريع زراعية متكاملة وتسيير الثروة الحيوانية تصنيع وتطعيم المنتجات الزراعية الحيوانية والتجارة في السلع والمواد اللازمة لتتمية هذه الانشطة
١٨- الشركة المربية الليبية الليبية الليبية لتتمية الزراعة والحيوانية	سيرلانكا	١٩٨١	١٩٨١	شركة مساهمة	١٠٠ مليون روبية سيرلانكية	١- الشركة الثوبانية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية سيرلانكا	٤٩ ٥١	تخطيط جميع المشاريع الزراعية والحيوانية في سيرلانكا أو خارجها تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية
١٩- الشركة المربية الليبية الليبية الليبية للرعاية والانتاج الحيواني	جمهورية بنين	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة	٢ مليون دولار امريكي	١- الشركة الثوبانية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية بنين	٤٩ ٥١	تسويق في المجال الزراعي والانتاج الحيواني انشاء مشاريع الانتاج الانشائي انشاء مزرعة فاكهة الانتاج الانشائي
٢٠- الشركة المربية الليبية الليبية الليبية للميد البحري (بنين)	جمهورية بنين	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة	٢ مليون دولار امريكي	١- الشركة الثوبانية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية بنين	٤٩ ٥١	× صيد الاسماك بالوانها في المياه الإقليمية للبلدين × بناء واستلاك وبيع وتأجير سفن الصيد
٢١- الشركة المربية الليبية الليبية الليبية الزراعية	أنجوليا	١٩٧٧	١٩٨١	شركة مساهمة	١٠ مليون دولار امريكي	١- الشركة الثوبانية الليبية للاستثمارات الخارجية ٢- أنجوليا	٤٩ ٥١	تتمية الاراضي وتتمية التتمية الزراعية والمنشآت الزراعية والبحرية وتصديرها وتسويقها

تابع ملحق رقم (٢) المربة الدولية

اسم المستثمر	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ بدء العمل	النقل المساهمة	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الاهـ
٢٢- الشركة المربة المربية البوروندية المأهنة	جمهورية بوندي	١٩٧٥	١٩٧٧	شركة مساهمة	٦ مليون دولار	١- الشركة المربة المربية المربية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية بوندي	٦٠ ٤٠	الزراعة، الانتاج الحيواني، والصناعة وميد الاسماك والبحث عن المعادن واستخراجها، صايرة الصناعة والتجارة بحرية عامة.
٢٣- الشركة المربة المربية المربية المربية للتنمية والتصنيع الزراعي	جمهورية غينيا	١٩٧٦	١٩٧٦	شركة مساهمة	٩٧ مليون دولار لبنين	١- الشركة المربة المربية المربية للاستثمارات الخارجية ٢- جمهورية غينيا	٥٠ ٥٠	استصلاح الاراضي الزراعية لزراعة المحاصيل وتنمية الانتاج الزراعي والحيواني والتسويق الداخلي والخارجي المنتجات الزراعية والحيوانية. والايجار في السلم والمواد والمعدات اللازمة لخدمة الانتاج
٢٤- الشركة المربة المربية المربية المربية للانتاج الزراعي والحيواني	الجمهورية التركية	١٩٧٨	١٩٨١	شركة مساهمة	٢٥٠ مليون ليرة تركية	١- الشركة المربة المربية المربية للاستثمارات الخارجية ٢- الجمهورية التركية	٦٠ ٤٠	زراعة وانتاج الصوب وبشر السكر ومحاصيل الحبوب في تركيا تربية الحيوانات وتسميتها وانتاج الحضرات في ليبيا.

المصدر: الاحالة العامة لجائمة الدول المربة، (الادارة العامة للمنفون الاقتصادية) دليل الاخرعات المربة المشتركة المربة - المربة - الدولية، الكويت، ١٩٨٤

المطروحات الربحية الزراعية المشتركة (قطاع الصناعات التحويلية) والخدمات

الاسم	الدولة	تاريخ التأسيس	تاريخ البدء بالعمل	الطل القانوسوي	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الاهداف
١- الشركة الصناعية للحامق الفوسفوري والاسمدة (سباب) الفوسفوري	تونس	١٩٨٣	١٩٨٣	شركة مساهمة	٣٠ مليون دينار تونسي	الحكومة التونسية شركة صناعة الكيماويات البترولية (الكويت)	٥١ ٤٩	انتاج سداد سوبر فوسفات الثلاثي الحامق ، والحامق الفوسفوري رفيع التركيز ٧٠/٧٢ % خامس اكسيد الفوسفور
٢- شركة الصناعات الكيماوية الفوسفورية	تونس	١٩٨٠	١٩٨٠ ^(٢)	شركة خفية الاسم	٢٠ مليون دينار تونسي	الحكومة التونسية شركة صناعة كيماويات البترولية (الكويت)	٥١ ٤٩	انتاج الحامق الكبريتي والفوسفوري (٥٤%) وسداد السوبر فوسفات الثلاثي ٣٩% والفوسفات الثلاثي الكا السليم
٣- شركة اسمدة قابس	تونس	١٩٧٦	١٩٧٦	شركة مساهمة	٧ مليون دينار تونسي	الحكومة التونسية شركة صناعة الكيماويات البترولية (الكويت)	٥١ ٤٩	انتاج فوسفات احادي الامونيا ، وفوسفات ثنائي الامونيا والاسمدة المركبة ٢٤ %
٤- شركة المساهمة لمصنع سكر بدكالة (دكالة)	المغرب	١٩٧٧	١٩٨٠	شركة مساهمة	٢٥ مليون درهم مغربي	معالجات مغربية واجنبية الجمعية المغربية للتعبئة الكوتبية	٨٨,٥٧ ١١,٤٢	انتاج السكر من مصنع قائم بدكالة بطاقة تمويل تبلغ ٤٠٠ ألف سن التوندر في اليوم، ٤٥ ألف طن من السكر الابيض في السنة
٥- الشركة العربية للاسمدة الفوسفاتية والاروتية (سباب)	تونس	١٩٧٥	١٩٧٩	شركة خفية الاسم	٢٧ مليون دينار تونسي	الحكومة التونسية مندوق ابو ظبي للاتحاد الاقتصادي العربي	٦٠ ٤٠	انتاج ١٠٨٠ طن يوميا من خامس اكسيد الفوسفور ، وانتاج ١٠٠٠ طن يوميا من ثنائي فوسفات التوتادر ، يستخدم المشروع صخور الفوسفات ويصنبرها في صورة اسمدة
٦- الشركة السودانية للربوت النباتية المحدودة	السودان	١٩٨٣	١٩٨٨	شركة مساهمة	٤٠ مليون جنيه سوداني	حكومة السودان الجمعية العربية للاستثمار والانساء، الزرائع	٤٩ ٥١	تطوير وتحديد ثلاث مصانع تملكها مؤسسة الربوت النباتية السودانية وذلك عن طريق ادخال الاساليب الحديثة لانتاج الربوت .
٧- الشركة العربية السودانية للالبان المحدودة	السودان	١٩٨٠	١٩٨١	شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة	٤٠ مليون دولار امريكي	الجمعية العربية للاستثمار والانساء، الزرائع بلد الجرعوم المسألة العربية السودانية دولة الكويت الجمعية العربية للبحر الية	٢٥ ٢٠ ١٢,٥ ١٢,٥ ١٢,٥	انتاج الالبان وتصنيعها لانتاج الالبان المبصرة والمعلبة واللبن الربادي والجبنة والزبد والمستحبات اللبانية وغيرها

(١) عملت الشركة في بدايتها عام ١٩٤٧ كمشروع قطري ثم تحولت في ١٩٨٢ الى مشروع عربي مشترك

(٢) عملت في بدايتها عام ١٩٦٢ كمشروع قطري

(۲) **المطابق** و **مطابق**

اسم المستثمر	الدولة	تسجيل التأسيس	تاريخ بدء العمل	إطل القاذوني	رأس المال	المساهمون	نسبة المساهمة (%)	الامتياز
١٨- شركة سكر كدانه	السودان	١٩٧٥	١٩٧١	شركة مساهمة	٥٩٠ مليون سوداني	- حكومة السودان - دولة الكويت - السعودية - الشركة المبرمجة - للاستثمار (الرياض) - مؤسسة التنمية - السودانية - شركة ليزو (لندن) - مجموعة البياضوك - السودانية - شركة نفثا اليابانية - شركة اسماك الخليج - البنية المبرمجة - للاستثمار والإسكان - الزراعي	٣١,٧٤ ٣,٠٨٣ ١١,٠٤ ١١,٠١ ٥,١١ ٥,٧٣ ٤,٠٢ ٢,٢٥ ٢,٢٥ ٥,٠٢	انتاج السكر وتجهيزه لانتاج ٣٢٠ ألف طن من السكر الابيض المكرر سنويا
١٩- شركة سكر الرماحوه	المغرب	١٩٧٧	١٩٧٧	شركة مساهمة	٢٧,٥ مليون دولار امريكي	- الحكومية المغربية - كورنيل - مصنع سكر دكاك - (المغرب) - المجموعة المغربية - الكورنيش للتنمية - سي.أ.ي. ٥٢ - شركة فابور كابل - باكوك	٣٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ١٠	انتاج السكر الابيض من الشوندر السكرى ، وتجهيزه سكر القصب بمطابقة ٥٠٠٠ ل ٥٠٠٠ طن
٢٠- باك سعودي	باكستان	١٩٧٧	١٩٧٨	شركة مساهمة	٢٠٠ مليون امريكي	- حكومة باكستان - حكومة السعودية	٥٠ ٥٠	انتاج الامونيا واليوريا

تابع ملحق رقم (٢)

الاسم	البلد	تاريخ التأسيس	تاريخ التأسيس	البلد	الاسم
٢١- شركة البصر الأبيض المتوسط للمعاملة الاسمية	الكويت	١٩١٧	١٩١٧	الكويت	٢١- شركة البصر الأبيض المتوسط للمعاملة الاسمية
٢٢- بنك عرب للاسهمه المحدوده (بافكو)	باكستان	١٩٧٤	١٩٧٣	باكستان	٢٢- بنك عرب للاسهمه المحدوده (بافكو)
٢٣- شركة مساهمة	لبنان	١٩٧٤	١٩٧٣	لبنان	٢٣- شركة مساهمة
٢٤- شركة مساهمة	لبنان	١٩٧٤	١٩٧٣	لبنان	٢٤- شركة مساهمة
٢٥- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)	لبنان	١٩٧٤	١٩٧٣	لبنان	٢٥- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)
٢٦- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)	لبنان	١٩٧٤	١٩٧٣	لبنان	٢٦- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)
٢٧- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)	لبنان	١٩٧٤	١٩٧٣	لبنان	٢٧- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)
٢٨- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)	لبنان	١٩٧٤	١٩٧٣	لبنان	٢٨- شركة مساهمة الكيمياء (الكويت) شركة اروت صناعي (تركيا) بنك العمل التركي بنك المسكن التركي (تركيا)

ملحق رقم (٤)
معدل التغير في المتغيرات الخاصة بالتجارة العالمية
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨

(%)

البنــــــــــــــــود	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الحجم الكلى للتجارة العالمية	١٠١	- ٢٠٠	٢٠٧	٨٠٨	٣٠١	٤٠٤	٦٠١	٩٠٣
المصادر :								
الدول الصناعية	٣٠٨	- ٢٠١	٢٠٩	٩٠٩	٤٠٧	٢٠٦	٥٠٣	٨٠٧
الدول النامية	- ٥٠٩	- ٦٠٦	١٠٩	٧٠١	- ٠٠٩	٩٠٢	- ١٠٠٦	١١٠٠
دول نفطية	- ١٤٠٩	- ١٤٠٨	- ٥٠٤	- ٠٠٦	- ٤٠٥	١٣٠١	- ٠٠٨	١١٠٧
دول غير نفطية	٥٠٤	١٠٥	٧٠٤	١١٠٥	٤٠١	٨٠٠	١٤٠٣	١٠٠٨
الواردات :								
الدول الصناعية	- ١٠٧	- ٠٠٧	٤٠٧	١٢٠٥	٤٠٦	٨٠١	٦٠٩	٩٠٦
الدول النامية	٨٠٠	- ٣٠٥	- ٢٠٧	٢٠٥	- ٠٠٦	- ٤٠٠	٥٠٩	- ١٠٠٢
دول نفطية	١٩٠١	- ٠٠٩	١١٠٩	٧٠٩	١٠٠٨	- ٢٠١١	٨٠٦	- ٠٠٨
دول غير نفطية	٣٠٣	- ٤٠٧	١٠٧	٦٠٩	٣٠٢	٢٠٠	٩٠٩	١٢٠٣
شروط التجارة :								
الدول الصناعية	- ١٠٧	١٠٨	١٠٥	- ٠٠٣	- ٠٠٤	٨٠٥	- ٠٠٥	١٠٧
الدول النامية	٣٠٦	- ٠٠٩	- ٣٠٠	١٠٧	٢٠٦	- ١٨٠١	٢٠٢	- ٤٠٦
دول نفطية	١١٠٤	- ٠٠٤	٧٠٦	- ٠٠٢	- ٤٠٣	- ٤٧٠٧	- ١٠٠٦	- ٢٠٠٧
دول غير نفطية	- ٤٠١	١٠٨	- ٠٠٦	٢٠٦	- ١٠٧	١٠٨	- ٠٠٧	- ٠٠٧

ملحق رقم (٥)
تطور التجارة الخارجية العربية والتجارة العالمية
في الفترة (١٩٧٦-١٩٨٧)

السنة	الصادرات (مليار دولار)			الواردات (مليار دولار)		
	الصادرات العالمية	الصادرات العربية	% الصادرات العربية	الواردات العالمية	الواردات العربية	% الواردات العربية
١٩٧٦	٩١٦ر٠	٨٣ر١	٩ر١	٩٣١ر٠	٤٥ر٥٠	٤ر٩
١٩٧٧	١٠٤٣ر٥	١٠٠ر٨	٩ر٧	١٠٧١ر٠	٦١ر٩	٥ر٨
١٩٧٨	١٢٠٣ر٢	١٠٠ر٣	٨ر٣	١٢٤٥ر٩	٧٣ر٣	٥ر٩
١٩٧٩	١٥٢٥ر٨	١٦٣ر٢	١٠ر٧	١٥٦٨ر٢	٨١ر٨	٥ر٢
١٩٨٠	١٨٦٧ر٣	٢٣٥ر٨	١٢ر٦	١٩٢٧ر٤	١٠١ر٥	٥ر٣
١٩٨١	١٨٣٢ر٨	٢١٥ر٩	١١ر٨	١٩٠٦ر٩	١٤٢ر٥	٧ر٥
١٩٨٢	١٧١٩ر٠	١٦٣ر٠	٩ر٥	١٧٩٣ر٤	١٤٠ر٠	٧ر٨
١٩٨٣	١٦٨٥ر٦	١٣٤ر١	٨ر٠	١٧٣٦ر٨	١٢٣ر٥	٧ر١
١٩٨٤	١٧٩٠ر٢	١٢٨ر١	٧ر٢	١٨٤٨ر٧	١١٤ر٧	٦ر٢
١٩٨٥	١٨١٠ر٢	١١١ر٦	٦ر٢	١٨٩٢ر٠	١٠٠ر٢	٥ر٣
١٩٨٦	١٩٨٤ر١	٨٤ر٨	٤ر٣	٢٠٦٧ر٢	٨٩ر٩	٤ر٣
١٩٨٧	٢٣٥٤ر٥	٩٥ر٩	٤ر١	٢٤٣٥ر٢	٩٣ر٤	٣ر٨

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادي العربي الموحد
(اعداد متفرقة)

ملحق رقم (٦)
معدل النمو في التجارة العالمية والتجارة العربية
خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٧

المتغير	معامل الانحدار ت	المتوسط الحسابي (س) (مليار دولار)	معدل النمو ١٠٠× س	معامل التحديد ٢
الصادرات العالمية	١٠٢,١٠	١٦٤٤,٣٥	٦,٢٠٩	٨٠,١
الصادرات العربية	١٦ -	١٣٤,٧٢	١,١٨٨ -	١٣,٠
الواردات العالمية	١٠٧,٥٢	١٧٠١,٩٧	٦,٣١٨	٨٠,٧
الواردات العربية	٤,١٧٩	٩٧,٣٥	٤,٢٩٣	٢٥٧,٠

المصدر: حسب من ملحق رقم (٤)

ملحق رقم (٩)
هيكل المادرات العربية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٧٦

السنوات	الاغذية والمشروبات	المواد الخام	الوقود المعدنى	المواد الكيمياوية	آلات ومعدات النقل	السلع المصنعة	سلع غير مصنعة	المجموع
١٩٧٦	١ر٩	٢ر٨	٩١ر٧	٠ر٨	٠ر٧	٢ر٠	٠ر١	١٠٠
١٩٧٧	١ر٤	٢ر٣	٩٢ر٧	٠ر٨	٠ر٦	١ر٩	٠ر٣	١٠٠
١٩٧٨	١ر٧	٢ر٢	٩١ر٩	١ر٠	٠ر٨	٢ر٤	-	١٠٠
١٩٧٩	١ر٢	١ر٥	٩٣ر٧	١ر٠	٠ر٧	١ر٩	-	١٠٠
١٩٨٠	٠ر٩	١ر١	٩٥ر١	١ر٠	٠ر٧	١ر٤	-	١٠٠
١٩٨١	٠ر٩	١ر٣	٩٤ر٩	٠ر٦	٠ر٧	١ر٦	-	١٠٠
١٩٨٢	١ر٣	١ر٤	٩٢ر١	٠ر٧	١ر٣	٢ر٣	٠ر٩	١٠٠
١٩٨٣	١ر٥	١ر٨	٨٩ر٠	١ر٢	١ر٥	٢ر١	١ر٩	١٠٠
١٩٨٤	١ر٦	٢ر٣	٩٠ر٥	١ر٥	١ر١	٢ر٨	٠ر٢	١٠٠
١٩٨٥	١ر٧	١ر٩	٩٠ر٦	١ر٦	٠ر٧	٢ر٤	١ر١	١٠٠
١٩٨٦	٣ر٣	٣ر٣	٨١ر٤	٣ر٧	١ر٦	٥ر٥	١ر٢	١٠٠

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقريرالاقتصادى العربى الموحد، اعداد متفرقه

ملحق رقم (١.٠)
هيكل الواردات العربية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦

السنوات	الاغذية والمشروبات	المواد الخام	الوقود المعدني	المواد الكيميائية	آلات ومعدات النقل	السلع المصنعة	سلع غير ممنعة	المجموع
١٩٧٦	١٥ر٠	٣ر٢	٦ر٨	٥ر٠	٣٩ر٥	٢٩ر٧	٠ر٨	١٠٠
١٩٧٧	١٣ر٥	٣ر٤	٦ر٣	٥ر٠	٤٠ر٠	٣١ر٤	٠ر٤	١٠٠
١٩٧٨	١٤ر٤	٢ر٨	٥ر٤	٥ر١	٣٩ر٩	٣١ر٠	٠ر٤	١٠٠
١٩٧٩	١٤ر٤	٢ر٨	٧ر٢	٥ر٣	٣٦ر٧	٣٣ر٣	٠ر٣	١٠٠
١٩٨٠	١٥ر٣	٣ر٠	٨ر٨	٥ر٦	٣٤ر٦	٣٢ر٢	٠ر٥	١٠٠
١٩٨١	١٦ر٦	٢ر٧	٧ر٢	٥ر٥	٣٦ر٧	٣٠ر٩	٠ر٤	١٠٠
١٩٨٢	١٤ر٣	٣ر٣	٦ر٨	٤ر٤	٣٧ر٧	٣٢ر٩	٠ر٦	١٠٠
١٩٨٣	١٥ر٠	٣ر٦	٦ر٦	٤ر٩	٣٥ر٥	٣٢ر٨	١ر٦	١٠٠
١٩٨٤	١٧ر٤	٣ر٨	٦ر٦	٥ر٦	٣٣ر١	٣١ر٧	١ر٨	١٠٠
١٩٨٥	١٧ر٤	٥ر٠	٧ر٧	٦ر١	٣٠ر٦	٣١ر٥	١ر٧	١٠٠
١٩٨٦	١٦ر٥	٥ر٦	٥ر٤	٧ر١	٣١ر٩	٣٢ر٧	٠ر٨	١٠٠

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة

ملحق رقم (١١)
الدين العام الخارجى للدول العربية خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٠)

(مليون دولار امريكى)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الأردن	١٢٩٧,٢	١٥٣٧,٩	٢٤١٣	٢٧٥٥	٣١٦٢	٣٧٤٩	٤٢٩٣	٤٥٦٤
تونس	٣٢٢٩,٦	٣٣٢٠,٨	٣٧٨٩	٤٠٧٨	٤٠٩٥	٤٩١٥	٥٨٨١	٦٩٠٩
الجزائر	١٦٢٩٧,٨	١٥٣٠٥,٣	١٦٦٨٣	١٤٩٠٢	١٣٨٦٥	١٥٣٣٠	١٩٣٠٠	٢٢٨٨١
السودان	٣٨٠١,٩	٤٥٤٠,٩	٦٨٨٥	٧٤٤٥	٨٤٦٦	٨٩٢٩	٩٥٦٨	١١١٢٦
سوريا	٢١٠٧,٣	٢١٩٤,٦	٢٩٩٥	٣٠٣٩	٢٩٤١	٣٥٢٨	٤٤١٢	٤٦٧٨
الصومال	٧١٤,١	١٠٢٦,٧	١٢٤٨	١٤٢٥	١٥٩٨	٢٠٧٠	٢٣٠٨	٢٥٣٤
عمان	٤٥٠,٥	٥٤٣,١	٩٥٨	١٤٨٩	١٦٣٣	٢٣٥١	٢٩٧٩	٢٨٧٩
لبنان	٠٠	٠٠	٦٤٣	٦١٠	٤٤٨	٤١٦	٤٥٨	٤٩٦
مصر	١٢٥٧٧,٥	١٣٦٣١,٨	٢٦١٦٨	٢٨٢١٧	٣٠٥١٣	٣٤٧٩٨	٣٧٨٦١	٤٠٢٦٤
المغرب	٧١٠٨,٧	٧٩٥٠,٧	١٢٤٠١	١٣١٨٧	١٣٩٦٩	١٦٢٧١	١٨٨٤٦	٢٠٧٠٦
موريتانيا	٧٣١,١	٨٤٧,٥	١١٤٢	١٢٨٩	١٣٣٤	١٥٢٧	١٨٢٢	٢٠٣٥
اليمن ش	٨٩٩,٧	١١١٦,٧	١٤١٤	١٧٤٣	١٩٦٣	٢٠٥٩	٢٣٠٩	٢٣٨٩
اليمن ج	٤٩٩,٣	٥٥٥,٨	٨٠٧	٩٨٨	١١١٠	١٤١٠	١٦٠٤	١٧٢٤
الإجمالي	٤٩٤٩٦,٧	٥٢٥٧١,٨	٧٧٥٤٧	٨١١٦٧	٨٥٠٩٧	٩٧٣٥٣	١١١٦٤١	١٢٣١٨٥

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادى العربى الموحد، اعداد متفرقه

ملحق رقم (١٢)
خدمة الدين العام الخارجى للدول العربية
خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٠)

(مليون دولار امريكى)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الأردن	١٣٣ر٤	٢٠١ر٥	١٩٧	٢٠٨	٢١٢	٣٥١	٣٨٩	٥١٨
تونس	٤٣١ر٤	٥١٨ر٢	٤٨٥	٥٦٩	٦٤٥	٦٧٢	٨٣٤	٩١٣
الجزائر	٣٨٥٥ر٥	٣٨١٥ر٢	٤٢٦٩	٤٤٦٢	٤٥٦٦	٤٥٨١	٤٦٨١	٤٩٢٠
السودان	١٠٤ر٠	١٤٤ر٦	١١٥	٩٨	٨٤	١١٢	٢٠٧	٤٨
سوريا	٢٩٧ر٩	٢٩٨ر٢	٣١٦	٣٠٤	٢٧٦	٢٩٥	٢٩٦	٣٦٥
الصومال	٨ر٩	٤٧ر٠	١٧	٢٠	٢٣	٥	١١	٩
عمان	١٩٧ر٠	١٢٠ر٣	١١٨	١٣٥	٢١٤	٢٦٠	٣٩٤	٦١٢
لبنان	٠٠	٠٠	٦٥	٥٥	٥٤	٥٣	٢٩	٣٠
مصر	١٤٠١ر٤	١٨٩٢ر٠	١٩٩٣	٢٠٥٤	٢٠٩٠	٢٠٧٩	١٧٣٧	١٤٩٥
المغرب	١١٩٣ر٠	١٢٥٥ر٦	١٣٦٧	١٢١٩	٧٣٨	١٠٠٩	١٤٤٠	١٢٧٠
موريتانيا	٣٠ر٠	٥٤ر٠	٣٨	٣٧	٤٣	٧٨	٧٨	٨٦
اليمن ش	٢١ر٤	٦٣ر٥	٥٦	٤٣	٦٨	٧٤	١٠٢	١٤٥
اليمن ج	١٣ر٩	٢٤ر٥	٣٤	٦٨	٧٧	١١٠	٨٩	٧١
الإجمالي	٧٦٨٧ر٨	٨٤٣٤ر٦	٩٠٧٠	٩٢٧٢	٩٠٩٠	٩٦٧٩	١٠٢٨٧	١٠٤٨٢

٠٠ غير متاح

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، اعداد متفرقه

المراجع المؤسسية

المراجع المؤسسية

- (١) اتفاقية التعاون في المجال الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي ، عمان ١٩٩٠
- (٢) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، تكنولوجيا الاستشعار من بعد ، دراسة الثروات الطبيعية والبيئية للوطن العربي ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- (٣) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، عمان يوليو ١٩٨٠
- (٤) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .
- (٥) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العادية السابعة والاربعون ، تونس ، ١٩٨٩/٩/٢٠-١٧
- (٦) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٥٣-١٩٨٠
- (٧) الامانة العامة لجامعة الدول العربية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المجموعة الاحصائية الموحدة (١٩٨٨-١٩٨٠) ابريل ١٩٩٠
- (٨) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨
- (٩) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، مؤتمرات القمة العربية ، قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٨٥ ، تونس ١٩٨٧ .
- (١٠) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) ، دليل المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية
- (١١) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية للعقود في نطاق جامعة الدول العربية ، ١٩٧٤ .
- (١٢) البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٩٠ ، واشنطن ١٩٩٠

- (١٣) مجلس الوحدة الاقتصادية (الامانة العامة)
الاتحادات الفرعية المتخصصة ، عمان ، ١٩٨٢
- (١٤) مجلس الوحدة الاقتصادية ،
المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة الى مشروعات الامن الغذائى ،
مجلة شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد (٣٩) ، سبتمبر ١٩٨٤ .
- (١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،
التقرير الاستراتيجى العربى لعامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .
- (١٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،
التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨-١٩٨٩ القاهرة .
- (١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، (القاهرة)،
ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية (عمان) ،
النظام الاقليمى العربى - الوضع الراهن والتحديات المستقبلية ، اعمال المؤتمر
الاستراتيجى العربى الاول ، عمان (١٥-١٧ سبتمبر) ١٩٨٧ .
- (١٨) مركز دراسات الوحدة العربية ،
التنمية العربية (الواقع ، المستقبل) - مجموعة دراسات بيروت ، اكتوبر ١٩٨٥
- (١٩) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
تنسيق السياسات والبرامج الزراعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
المجلد الثالث ، الخرطوم ، يناير/كانون ثانى ١٩٨٨ .
- (٢٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
الامن الغذائى والتكامل الزراعى العربى ، ورقه مقدمة الى ندوة التكامل الاقتصادى
العربى ، الخرطوم ١٣-١٥ فبراير /شباط/ ١٩٨٩ .
- (٢١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
تجربة المنظمة فى مشاريع الاستثمار العربى المشترك فى المجال الزراعى ، الخرطوم
- (٢٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
الاستثمار الزراعى فى بعض الدول العربية ، المرحلة الاولى ، الخرطوم ، ديسمبر
١٩٨٧ .
- (٢٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
آفاق التكامل الزراعى بين مصر والسودان ، الخرطوم يونيو ١٩٧٩ .

- (٢٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
تقرير تطورات اوضاع الامن الغذائى العربى (١٩٨٩) مقدم الى الاجتماع الحادى عشر
لفريق عمل الامن الغذائى العربى ، الخرطوم يوليو ١٩٩٠ .
- (٢٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
تنسيق السياسات والبرامج الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجى ، المجلد
الثانى (الخرطوم ، يناير ١٩٨٨
- (٢٦) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
السياسات الزراعية العربية (التقرير الشامل) ، الخرطوم نوفمبر ١٩٨٣ .
- (٢٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
قرارات مجلس المنظمة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية
الصادرة بشأن الامن الغذائى العربى ، سبتمبر ١٩٨٧ - فبراير ١٩٩٠ ، الخرطوم ،
يونيو ، ١٩٩٠
- (٢٨) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، المجلدات ١-٩ (١٩٨٩) ومسودات المجلد
رقم (١٠)
- (٢٩) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعى (انجازات مؤسسات التنمية العربية
الوطنية والاقليمية فى مجال التمويل الزراعى فى الوطن العربى ، عمان ، الاردن ،
٣-٧ مايو ١٩٨٦ .
- (٣٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،
الامانة الفنية لفريق عمل الامن الغذائى العربى ، الاجتماع الحادى عشر لفريق
عمل الامن الغذائى العربى ، عمان (الاردن) ، ٢٤ ، ٢٥ / ٧ / ١٩٩٠
- (٣١) منظمة العمل العربية (المؤسسة العربية للتشغيل) ،
التقرير السنوى حول القوى العاملة والتشغيل والهجرة فى الاقطار العربية لعام
١٩٨٨ (المغرب ١٩٨٨) .
- (٣٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،
تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٨٩ .
- (٣٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،
تقرير عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ، الكويت

- (٣٤) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ،
مداولات ندوة اولويات البحوث الزراعيوالامن الغذائى العربى ، سوريا ، فبراير-
شباط ، ١٩٨٧ .
- (٣٥) صندوق النقد العربى ،
اثر السوق الاوربية الموحدة عام ١٩٩٢ على التجارةالعربية ، ١٩٨٩ .
- (٣٦) الشركة العربية للاستثمار ،
التقرير السنوى ١٩٨٩ .
- (٣٧) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ،
الوحد الاستشارية للدراسات الفنية والاقتصادية ، معوقات تبادل وانسياب السلع
التي تنتجها المشاريع العربية المشتركة بين الدول العربية ، يناير ١٩٨٧ .
- (٣٨) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ،
الوثائق القانونية ومطبوعات تعريفية ، الخرطوم ، التقرير السنوى (١٩٨١) ،
(١٩٨٤) الخرطوم .
- (٣٩) قرارات السادة وزراء الزراعة فى مصر وسوريا وليبيا والسودان ،
(الهيئة العربية لانتاج الحبوب) وزارة الزراعة المصرية ، القاهرة ، اغسطس ١٩٩٠
- (٤٠) مجلة شئون عربية ،
وثائق توحيد شطرى اليمن ، العدد (٦٣) سبتمبر ١٩٩٠

مراجع المؤلفين

- (٤١) ابراهيم سعد الدين (دكتور) ، محمود عبد الفضيل (دكتور) ،
انتقال العمالة العربية (المشاكل ، والاثار السياسية) ، مركز دراسات الوحدة
العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٣ .
- (٤٢) احمد احمد جويلى (دكتور) وآخرون ،
التكامل الزراعى بين مصر والسودان وزارة الزراعة المصرية ، القاهرة ١٩٨٣ .
- (٤٣) احمد طربية (دكتور) ،
المشاريع الوحدوية فى النظام العربى المعاصر ، المستقبل العربى العدد (١٢٥)
يوليو ١٩٨٩ .
- (٤٤) احمد يوسف احمد (دكتور) ،
تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، مساهمة فى قراءة جديدة لها ، مجلة
المستقبل العربى ، العدد (١٢) مارس ١٩٨٩ .

- (٤٥) احمد جامع ،
مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، دراسة
مقارنة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ابريل نيسان ، ١٩٨٥ .
- (٤٦) اسماعيل صبرى عبدالله (دكتور) ،
مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى ، العدد (١٣٧) ، يوليو ١٩٩٠
- (٤٧) الفريد ج . مصرى ،
السوق العربية المشتركة وترجمة دكتور صليب بطرس ، دار المعارف بمصر ،
القاهرة ١٩٧٥ .
- (٤٨) بركات احمد بركات الفرا ،
التكامل الاقتصادى ما بين دول السوق العربية المشتركة ، رسالة ماجستير ، قسم
الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، ١٩٨٤ .
- (٤٩) برهان الدجاني ،
استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، الاتحاد العام لغرف التجارة
والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، لبنان (بيروت) ١٩٨٢
- (٥٠) تيسير احمد ابو عرجه (دكتور) ،
نحو وكالة انباء عربية مركزية ، شئون عربية العدد (٦١) ، مارس ١٩٩٠ .
- (٥١) تيسير الدباغ وعبدالكريم صادق ،
توجه نحو الهدر من المياه فى الوطن العربى ، ندوة مصادر المياه واستخداماتها
فى الوطن العربى ، فبراير/شباط/ ١٩٨٦ .
- (٥٢) جميل مطر ،
الجامعة العربية والتكامل الاقليمى وتحديات الثمانينات ، مجلة المستقبل العربى
العدد (٤١) ، يوليو ١٩٨٢ .
- (٥٣) باربر كونابل ،
التنمية والبيئة نحو توازن عالمى ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٩
- (٥٤) خير الدين حسيب (وآخرون) ،
مستقبل الامة العربية ، التحديات والخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
بيروت ١٩٨٨ .
- (٥٥) حامد ربيع (دكتور) ،
سلاح الغذاء ومستقبل التعامل مع الوطن العربى ، شئون عربية ، العدد (٣٩)
سبتمبر ١٩٨٠ .

- (٥٦) حسن فهمي جمعه (دكتور) ،
القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي ، ورقه مقدمه الى ندوة التكامل
الاقتصادي بين البلدان العربية وعلاقته بالامن الغذائي العربي ، طرابلس ، اكتوبر
تشرين أول ١٩٨٩ .
- (٥٧) حسن توفيق ابراهيم ،
التجمعات الاقليمية العربية والعمل العربي المشترك ، مجلة شئون عربية ، العدد
٦١ مارس ١٩٩٠ .
- (٥٨) حسن عبدالقادر صالح (دكتور)
التصحر في الوطن العربي ومكافحته ، مجلة شئون عربية ، العدد (٦١) مارس ١٩٩٠
- (٥٩) حسن نافعه (دكتور) ،
تجربة الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨-١٩٦١ ، مجلة شئون عربية العدد (٤٦)
يونيو ١٩٨٦ .
- (٦٠) حكم عبادي ،
بعض مؤشرات العمل العربي المشترك ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة
الخامسة ، العدد التاسع ، اغسطس ١٩٩٠
- (٦١) خالد تحسين على ،
ازمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، المستقبل العربي ، العدد (١٢٣)
مايو ١٩٨٩ .
- (٦٢) خالد السبع النجار (دكتور) ،
اصلاح الزراعة المدخل الوحيد الى الامن الغذائي العربي ، شئون عربية سبتمبر ١٩٨٩
- (٦٣) رمزي زكي (دكتور) ،
ازمة الديون الخارجية (رؤية من العالم الثالث) الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ، ١٩٧١ .
- (٦٤) رياض طياره (دكتور) ،
تنمية الموارد البشرية وابعادها السكانية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل
العدد (١٠٩) مارس ١٩٨٨ .
- (٦٥) سمير رضوان (دكتور) ،
القوى العاملة العربية (الواقع وآفاق المستقبل) ، المستقبل العربي ، العدد (١٠٩)
مارس ١٩٨٨ .
- (٦٦) سميح مسعود (دكتور) ،
المشروعات المشتركة (العربية الدولية) الامانة العامة لجامعة الدول العربية
منظمة الاقطار المصدر للبترو

- (٦٧) سميح مسعود (دكتور) ،
المشروعات العربية المشتركة (واقعها ، اهميتها ، معوقاتا ومستقبلها) مجلة
المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية ، العدد (١٠٣) سبتمبر ١٩٨٧
- (٦٨) سلوى محمد لبيب (دكتور) ،
المغرب العربي ودول الجوار الافريقي ، معهد البحوث والدارسات العربية ،
سلسلة الدراسات الخاصة ، القاهرة ، العدد (١٩٤٦) ، ١٩٨٩ .
- (٦٩) سعد الدين ابراهيم (دكتور) ،
مستقبل التعليم في الوطن العربي ، المنتدى ، العدد ٤٦ ، عمان يوليو ١٩٨٩ .
- (٧٠) سعيد محمد ابوسعد (دكتور) ،
تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي ، دار الشباب للنشر والتوزيع
والترجمة ، الكويت ١٩٨٧ .
- (٧١) شوقي أسعد ونبيل رفاثيل ،
تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخدامها ، ندوة مصادر المياه
واستخداماتها في الوطن العربي ، الكويت ١٧-٢٠ فبراير / شباط ١٩٨٦
- (٧٢) صليب بطرس (دكتور) ،
اقتصاديات الوطن العربي ، المركز العربي للصحافة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة
١٩٨٠ .
- (٧٣) عبداللطيف الحمد ،
التنمية في التسعينات ودور برنامج الامم المتحدة الانمائي في العالم العربي ،
مارس ١٩٩٠ .
- (٧٤) عبدالوهاب حميد رشيد (دكتور) ،
الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع
الكويت ، ١٩٨٥ .
- (٧٥) عبد الصاحب علوان ،
التجمعات الاقليمية العربية وتحديات التنمية والامن القومي والغذائي ، المستقبل
العربي ، العدد ١٣٢ فبراير ، شباط ١٩٩٠ .
- (٧٦) عبدالرحيم نورالدين حامد (دكتور) ،
القمر الصناعي العربي ، شئون عربية العدد (٦٣) سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٧٧) عبدالكريم غلاب ،
أزمة الاعلام العربي ، أزمة الوطن العربي ، شئون عربية العدد (٥١) سبتمبر ١٩٨٧

- (٧٨) عبدالله عبدالدايم ،
تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨-١٩٦١) مجلة شئون عربية ، العدد (٤٣)
سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٧٩) عبدالحسن زلزله (دكتور) ،
دور الجامعة العربية في التعاون الفني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٦٩)
نوفمبر ١٩٨٤ .
- (٨٠) عبد المنعم المشاط ،
ثلاثون عاما على الوحدة (اسس الوحدة المصرية السورية واعادة اختصار
لمقوماتها) المستقبل العربي ، العدد (٩٦) فبراير ١٩٨٧ .
- (٨١) عبدالوهاب حميد رشيد (دكتور)
الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة (الطموحات والاداء) مكتبة شركة
كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، الطبعة الاولى ، اكتوبر ١٩٨٥ .
- (٨٢) عدنان وديع (دكتور) ،
التعليم العالي في الوطن العربي وتحديات التقدم العلمي والتقني ، مجلة شئون
عربية ، العدد (٦٣) سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٨٣) علي الدين هلال (دكتور) ،
تجربة الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
بيروت ١٩٨٠ .
- (٨٤) عمر عز الرجال ،
القمة الثانية للمغرب العربي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة العدد (٩٦) ، ابريل ١٩٨٩ .
- (٨٥) غاده عوامات ،
مشكلات وقضايا تعليم ابناء المهاجرين العرب في اوربا ، شئون عربية العدد (٥١)
سبتمبر ١٩٨٧ .
- (٨٦) غانم الخالدي (دكتور) ،
تنسيق السياسات الزراعية للدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
وأخرون ، عمان يوليو (تموز) ١٩٨٤ .
- (٨٧) فاروق محمد الحمد ،
تطوير محاولات الاندماج الاقتصادي العربي مع الاشارة الى اهم مشكلاته ، شئون
عربية ، العدد (٢٤٩) مارس ١٩٨٧ .

- (٨٨) فؤاد مرسى (دكتور) ،
فصول فى التكامل الاقتصادى العربى ، العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
- (٨٩) فؤاد مرسى (دكتور) ،
الاتحاد التكاملى (الواقع والتصورات) ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد التاسع ، السنة الخامسة ، اغسطس ، ١٩٩٠.
- (٩٠) قبيس سعيد عبد الفتاح (دكتور)،
العمل الاقتصادى العربى المشترك (مراجعة نقدية) مجلة الوحدة الاقتصادية،
اغسطس ١٩٩٠.
- (٩١) مالكي احمد (دكتور) ،
الشركات متعددة الجنسيات والنشاط بالوطن العربى ، دراسات لقطاعات
النفط والغذاء والاعلام ، شئون عربية ، العدد (٥١) ، سبتمبر ١٩٨٧.
- (٩٢) مجدى حماد ،
المنظمات الاقليمية ومسألة الوحدة ، المستقبل العربى ، العدد (١٢) مارس ١٩٨٩
- (٩٣) مجدى صبحى ،
مجلس التعاون الخليجى وتجربة للتكامل شبه الاقليمى ، مجلس السياسة الدولية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، العدد ٩٤ ، اكتوبر
١٩٨٨.
- (٩٤) محسن عوض ،
محاولات التكامل الاقليمى فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، العدد (١٢١)
مارس ١٩٨٩.
- (٩٥) محمد ازهر السماك (دكتور) ،
قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربى ، المستقبل العربى ، العدد (٩١) سبتمبر
١٩٨٦.
- (٩٦) محمد السيد رضوان (دكتور) ،
الاتفاقيات الاقتصادية لمجلس التعاون العربى ، مؤتمر التنمية فى مصر والبلاد
العربية ، جامعة المنصورة ، مارس ١٩٩٠.
- (٩٧) محمد السيد رضوان (دكتور) ،
دراسة اقتصادية للتكامل الاقتصادى الزراعى بين جمهوريه مصر العربية وجمهورية
السودان الديمقراطية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة
جامعة الزقازيق ، ١٩٨٢.

- (٩٨) محمد السيد رضوان (دكتور) ،
دراسة اقتصادية للدين العام الخارجى فى الدول العربية ، مؤتمر التنمية الاقتصادية
فى مصر والبلاد العربية ، جامعة المنصورة - كلية الزراعة ، مارس ١٩٩٠ .
- (٩٩) محمد السيد رضوان (دكتور) ،
مجلس التعاون العربى : الوضع الاقتصادى ، التأثيرات ، التنسيق مع التكتلات
الاقتصادية العربية ، دراسة منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ،
جامعة الزقازيق ١٩٨٩ .
- (١٠٠) محمد شهاب احمد (دكتور) ،
واقع البحث العلمى فى الوطن العربى ومستقبله ، شئون عربية ، العدد (٦١) ،
مارس ١٩٩٠ .
- (١٠١) محمد عبد السلام (دكتور) ،
رؤية العلم والتقنية فى تنمية الاقطار العربية والاسلامية (ترجمة الدكتور عدنان
مصطفى) شئون عربية العدد (٦١) مارس ١٩٩٠ .
- (١٠٢) محمد لبيب شقير (دكتور) ،
الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، الجزء الاول والثانى ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، مايو ١٩٨٦ .
- (١٠٣) محمد محمود الامام (دكتور) ،
العمل الاقتصادى العربى المشترك ، مراجعة نقدية ، مجلة الوحدة الاقتصادية
العربية ، السنة الخامسة ، العدد التاسع ، اغسطس (آب) ، ١٩٩٠ .
- (١٠٤) محمد الشخاتره (دكتور) ،
التمحور فى العالم العربى ، مجلة الزراعة والمياه ، المركز العربى لدراسات
المناطق الجافة والاراضى القاحلة ، مارس ١٩٨٩ .
- (١٠٥) محمد محمود الامام (دكتور) ،
محددات الاداء الاقتصادى لكل من القطاعين العام والخاص فى الوطن العربى ،
المستقبل العربى ، العدد (٣٧) يوليو ١٩٩٠ .
- (١٠٦) محمود الحمصى (دكتور) ،
دور القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، المستقبل
العربى ، العدد (١٤٢) ، ديسمبر ١٩٩٠ .
- (١٠٧) محمود الحمصى (دكتور) ،
خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة
العربية ، بيروت ، فبراير/شباط/ ١٩٨٤ .

- (١٠٨) مصطفى طلبه (دكتور)
الانسان والبيئة ، كتاب العربي السادس والعشرون ، الكويت يناير ١٩٩٠ .
- (١٠٩) مدحت محمد عبدالمنعم (دكتور) ،
الجامعة العربية ودورها فى التعاون الاقتصادى العربى (١٩٤٥-١٩٧٣) ، مجلة
اليقظة العربية ، القاهرة (جمهورية مصر العربية) السنة الخامسة العدد الثانى
فبراير ١٩٨٩ .
- (١١٠) مطيع المختار (دكتور) ،
مشروع الاندماج النقدى العربى فى ظل ضعف مردودية تدفق رؤوس الاموال بين
الاقطار العربية ، مجلة شئون عربية ، العدد (٥٩) سبتمبر ١٩٨٩ .
- (١١١) منصور شموط
طرق المواصلات فى الوطن العربى ودورها فى تحقيق التواصل القومى ، شئون عربية
العدد (٦٥) ، سبتمبر ١٩٩٠ .
- (١١٢) نور الدين حاطوم ، (دكتور) ،
التجارب الوجدانية والتكاملية فى العالم ، شئون عربية ، العدد ٤٣ ، سبتمبر
ايلول ، ١٩٨٥ .
- (١١٣) نادر فرجاني ،
تصدير قوة العمل والتنمية ، المستقبل العربى ، العدد (٣٥) ، يناير ١٩٨٢
البشر والتنمية فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، العدد (١١٣) ، يوليو ١٩٨٨
- (١١٤) هدى عزام ،
نتائج احتمالات انتقال الايدى العاملة فى الاقطار المستورد ، والافكار المصدرة
مجلة المستقبل العربى ، العدد (٢٣) ، يناير ١٩٨١ .
- (١١٥) يوسف صايغ (دكتور) ،
التنمية العربية والمثلث الحرج ، مجلة المستقبل ، العدد (٤١) يوليو ١٩٨٢ .

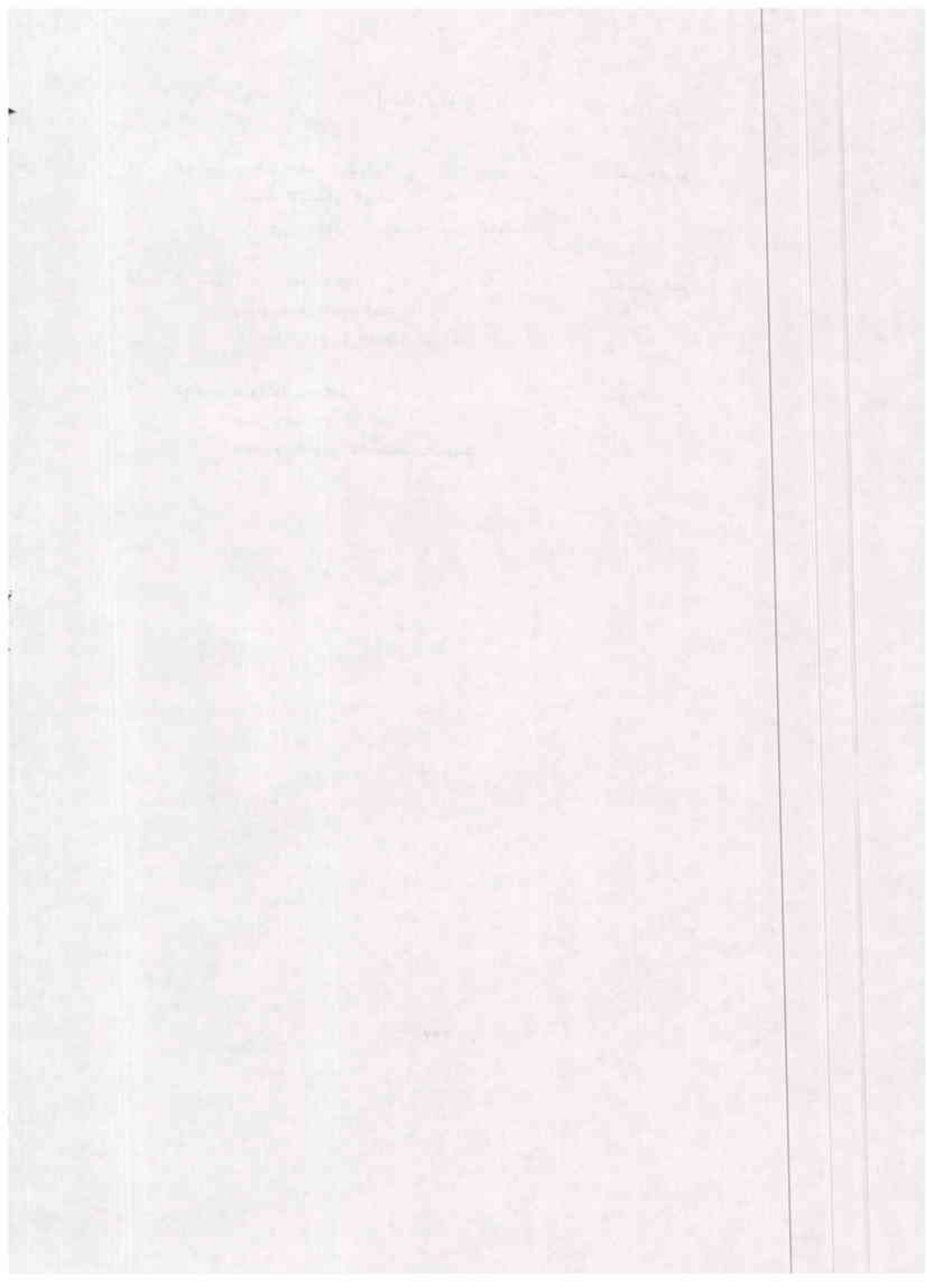
مصادر اجنبية

- 116) FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATION (FAO),
Production Year Book, 1989
- 117) FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATION (FAO),
Trade Year Book, 1988.
- 118) HILL, BRAN E.,
The Common Agricultural Policy, Past, Present and Future, Methuen , London, 1984.
- 119) MOSSES, VIVAN AND ROBIN, B.,
Biotechnology , A Guide for Investors, EIU , Special Report, No, 124, May, 1988.
- 120) ROBSON, PETER,
The Economics of International Integration, Geogre Allen Unoin , London, 1980.
- 121) UNCTAD,
Economic Cooperation and Integration Among Developing Countries, Geneva, 1976.

تسارینا قیریگ داغدا

أعضاء فريق الدراسة

- (١) الدكتور محمد السيد رضوان
رئيس الفريق
أستاذ الاقتصاد الزراعي
جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية
- (٢) الدكتور كرار احمد عبادي
مستشار الدراسة
رئيس قسم تقييم المشروعات
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- (٣) الدكتور عبدالحليم حامد
عضو الفريق
خبير اقتصادي
المعهد العربي للتخطيط بالكويت



ABSTRACT

Agricultural Integration in the Arab Region

The objectives of this study may be summarized as follows :-

1. To review the theory of economic integration and to identify the location of the Arab experience within the broad dimensions of the theory.
2. To present and analyze the past and current trials of economic integration at both regional and international levels, with particular emphasis on agriculture.
3. To assess the future challenges and to develop a strategy that will facilitate and enhance agricultural integration among Arab Countries taking into consideration the existing political and socio-economic environment.

To achieve the above objectives, the first part of the study reviewed the stages and sequence of the traditional theory of economic integration which stated that economic integration should lead to a free trade zone where all trade barriers and obstacles were removed to facilitate the free movement of products and factors of production. According to the theory, in a free trade zone market forces and price mechanism will eventually lead to the optimum allocation of resources. Economists in developing countries rejected the traditional theory of economic integration emphasizing that economic integration among developing countries should be analysed within the broad definition of development theory rather than free trade theories. Despite the fact that no explicit theory of economic integration in developing countries yet existed, however, economists agreed on some foundations and guidelines. Some of the important foundations focused on the importance of social and political will, minimum degree of integration between economic sectors within each country, a degree of consistency in political and socio-economic systems between all countries in the integration region and a degree of coordination between economic policies. In the Arab region, in particular, trade liberalization alone may not lead to economic integration

unless accompanied by a long-term strategy for economic and social development . Such strategy should lead to structural adjustments in the national economic followed by a proper division of labour based on resource endowment and comparative cost analysis.

The study then proceed to review and analysed the past and current integration trials at both international and regional levels. Internationally two integration trials were presented and thoroughly analysed, namely the European Economic Community (EEC) and the Council of Mutual Economic Assistance (COMECON). In developing countries some Latin American and East African trials were also analysed. The objectives of this analysis is clearly to draw valuable lessons that will help in adjusting the future path of the agricultural integration in the Arab region.

The study has also reviewed and analysed the regional attempts in integration since the foundation of the Arab League in 1945. The analysis suggests that integration trials focused on both bilateral and multilateral agreements to liberate trade, to facilitate capital and labour flows and to establish joint-projects. Some institutions have been established to coordinate integration activities such as Arab Fund, Arab Monetary Fund, Arab Organization for Investment Guarantee, Arab Organization for Agricultural Development and Arab Centre for Arid Land and Drought Studies. During last decade three regional inter groupings have emerged to existence, namely Gulf Cooperation Council (1981), Arab Cooperation Council (1989) and Magrib Cooperation Union (1989).

On analyzing previous agricultural integration attempts, the analysis showed that very minor success have been achieved, particularly, in the areas of finance, joint developmental and projects labour mobility. In finance, only about 17.8 percent of the total loans provided by Arab funds is directed to agriculture, while only 14 percent of private investments in the region was devoted to agriculture in 1989. In the area of internal trade between Arab countries, the share of agriculture in both imports and exports never exceed 15 percent on the average and is limited basically to fruits, vegetables and live animals. Moreover, the analysis showed that coordination by planning never occurred in the region due to political and economic differences. However, GCC is the only regional organization which agreed

in principle to establish a common agricultural policy, but it is not yet implemented. The study summarized the main obstacles which delayed economic integration among Arab countries as : (1) lack of political will; (2) discrepancies in national wealth and incomes ; (3) weak infrastructure ; and (4) unfavourable investment environment.

The study concluded with a final chapter in which a summary was provided listing all possible justifications for Arab agricultural integration followed by a suggested strategy. The strategy included a number of measures to be implemented at both the short and long run. Short run measures included the enhancement of effectiveness of joint Arab investments, and promotion of agricultural integration mechanisms together with Arab public media to serve the mutual economic interests of the Arab region. Considering the long run strategy it embodied such measures as liberalization of Arab intra trade, rehabilitation of Arab productive potential, establishment of regional strategic food stock, improvement of infrastructures, initiation of efforts to mitigate Arab countries' external debts, conservation of agricultural environment and the promotion of public involvement and appreciation of joint Arab economic endeavours.

